أسس النحو

تأليف

العلامة سماحة الحجة آية الله

السيد علي بن محمد الموسوي

البهبهاني دامت بركاته العالية

الناشر

مكتبة الصدوق

تهران - بازار جنب مسجد سلطاني

مكتبة لسان العرب
أ علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

al-Bihbihānī, ʿAlī ibn Muḥammad

Asās al-naḥw

أساس النحو

تأليف

العلامة سماحة الحجة آية الله

السيد علي بن محمد الموسوي

البهبهاني دامت بركاته العالية

الناشر

مكتبة الصدوق

طهران - بازار - سراى اردیبهشت

محرم الحرام ١٣٨٥ هـ

چاپخانه حیدری

2255
١٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الّذي ارتفع كنهه عن الأوهام ، وانخفض عن معرفة حقيقته الأحلام ، فنصب العالم علماً على وجوب وجوده ، و ركّبه تركيب تأليف ينبّه على وحدته و تفرّده والصّلاة والسّلام على أفضل سفرائه وأتمّ كلماته ، محمّد و عترته الطّاهرين المعصومين ، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين .

أما بعد فيقول العبد الرّاجي عفو ربّه الغنيّ ، عليّ بن محمّد بن عليّ الموسويّ البهبهانيّ : إنّه لمّا كان أصل النّحو فرعاً من فروع شجرة الطّور ، و قبساً من قبسات دوحة النّور مولانا عليّ أمير المؤمنين ـ عليه و على أبنائه الطّاهرين أفضل صلوات المصلّين ـ تصدّى أهل العلم في كلّ زمان لتوضيح أساسه و استنباط فروعه ، فأكثروا فيه التّصنيف و التّأليف ، وحرّروا فيه كتباً ورسائل ، و حيث لم يتأمّلوا في الأساس حقّ التأمّل و بنوا غالباً من دون أصل وأساس ، اختلفت الأقوال وتشتّت آراء الرّجال و لم يأتوا بشيء يشفي العليل و يروي الغليل ، فكم من مطلب اتّفقوا عليه و خلافه به أجدر ، و كم من مبحث اختلفوا فيه وهو بالاتّفاق أحقّ ، ركنوا غالباً إلى ما لا ينبغي الرّكون إليه ، و كثيراً مّا اعتمدوا على ما لا يحقّ الاعتماد عليه . فأحببت أن اُؤلّف فيه بحول الله تعالى و قوّته : مختصراً يتميّز به الشّراب من لامع السّراب ، و مقتبساً لا يحتجب نوره عن كلّ ناظر من ذوي الألباب . فألّفت فيه بحمدالله تعالى مختصراً شافياً و موجزاً كافياً ، حاوياً لأصول العربيّة و متضمّناً لأساسها ، فسمّيته بـ « **أساس النحو** » و لكنّه لكثرة اختصاره و نهاية إيجازه و عدم استيناس أذهان النّاظرين به صعب عليهم درك مقاصده والوصول إلى مبانيه ، فشرحته شرحاً ينحلّ به غوامضه وينكشف به أستاره ، وها أنا الشّارع فيه .

فاعلم أنّ للكلم أحوالاً مترتّبة يبحث عن كلّ منها في فنّ ، فجملة منها باحثة عن أحوال المفردات كاللّغة والصّرف و الاشتقاق ، فإنّ الأوّل باحث عنها من حيث جواهرها وموادّها . والثّاني عنها من حيث صورها و هيئاتها وما يلحقها من الاعلال والإدغام والحذف وهكذا . والثّالث عنها من حيث انتساب بعضها ببعض في الأصالة والفرعيّة . وجملة منها باحثة عن أحوال المركّبات كالنّحو و المعاني والبيان و البديع . فإنّ الأوّل باحث عنها من حيث هيئاتها التركيبيّة و تأديتها لمعانيها الأصليّة و ما يلحقها من الإعراب . و الثّاني عنها باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى . و الثّالث باعتبار تلك الإفادة في مراتب الوضوح . و الرّابع من حيث وزنها .

« فالنحو أصولٌ ضابطةٌ لأحوال الكلم من حيث التّركيب والإعراب » .

و ما اشتهر من أخذ العلم و البناء في الحدّ و إضافة الأحوال إلى أواخر الكلم وإسقاط التّركيب عنه ، في غير محلّه . أمّا الأوّل فلأنّ النّحو كسائر الفنون من مقولة المدركات لا الإدراك ، إذ من الظّاهر أنّ المبحوث عنه فيه أحوال الكلم لا العلم بها و من هنا جعل موضوعه الكلمة و الكلام ، وصحّ قولك : « علمت النّحو » فلو كان من مقولة الإدراك لزم أن يكون موضوعه العالم و أن يبحث عن العلم برفع الفاعل مثلاً ، و أن تصحّ قولك : « علمت النّحو » إذا علمت بعلم زيد بمسائله وأن تكون الفنون متّحدة الحقيقة والموضوع مختلفة في المتعلّق و هي المسائل ، إذ حقيقة الفنون حينئذ هي التّصديقات و الإدراكات ، و موضوعها القوّة الدرّاكة ، فيلزم رجوع جميع الفنون إلى فنّ واحد ضرورة أنّ الاختلاف في المتعلّق لا يوجب الاختلاف في المتعلِّق ، و الّذي ألقاهم في هذا الوهم إطلاق العلم عليه و على سائر الفنون . غفلة عن أنّه من باب التّجوّز ، فإنّ الفنون من جهة إعدادها للعلم و تمحّضها فيه بحيث لو قطع النظر عنه كأنّها كانت منسلخة عن عنوان الفنّيّة تتّحد معه و يصحّ حمله عليها ، فإنّ الحمل بعد ثبوت الاتّحاد بين طرفيه تحقيقاً فكذا يصحّ بعد ثبوته تنزيلاً ولا يمكنك أخذ العلم في التّعريف من هذا الباب لمكان الباء

المتعلّق به و بعض [1] من تنبّه لما بيّنّاه - من كون الفنون هي المسائل - تعسّف في تصحيح التّعاريف المأخوذ فيها العلم بجعل أسامي الفنون مصطلحة في أمرين : المسائل و العلم بها ، و جعل التّعاريف باعتبار الاصطلاح الثّاني ، و لم يتنبّه أنّ المبحوث عنه هي المسائل ، و التّعريف لابدّ أن يكون للمبحوث عنه مع أنّ جعل الاصطلاح ليس إلّا لغرض البحث ومع عدم البحث عنه لامجال لجعل أسامي الفنون مصطلحة فيه .

و أمّا الثّاني فلأنّه كبناء الكلمة و صيغتها من الحالات الثّابتة لنفس الكلمة مع قطع النظر عن التّركيب ، والنحو إنّما يبحث فيه عن الحالات اللّاحقة لها من طرف التّركيب ، إذ لو عمّ البحث فيه لمطلق أحوالها لزم أن يكون البحث عن أبنية الكلمة راجعاً إلى النّحو أيضاً ، و الحاصل : أنّه لو لم يكن التّرتّب ملحوظاً لزم اختلاط الصّرف و النّحو و رجوعهما إلى فنّ واحد . لا أقول : إنّ البحث عن البناء المقابل للإعراب راجع إلى الصّرف كما توهّمه بعضهم ، لعدم دخله في بناء الكلمة و وزنها كما هو ظاهر . بل أقول : إنّه كأبنية الكلمة و أوزانها خارج عن النّحو ، و إنّما يبحث عنه فيه مقدّمةً لمقاصده من جهة تمييز الموارد الّتي يظهر فيها الإعراب ممّا لم يظهر فيها .

ثمّ إنّ المبحوث عنه في النّحو أنواع : الإعراب و البناء ، و أنواع البناء لا تندرج تحت أصل إلّا في الأفعال و الحروف ، و أمّا في الأسماء فمقصورة على السّماع ، فذكر الأسماء المبنيّة لا تكون إلّا استطراداً بملاحظة ما بيّنّاه .

و أمّا الثّالث فلأنّ الإعراب والبناء من صفات الكلم لا أواخره ، ولذا قسم الاسم إلى المعرب والمبني ، وجُعل موضوع النحو الكلمة لا أواخرها ، ويرشدك إليه أيضاً أنّ الإعراب ناش من كيفيّة التّراكيب من الفاعليّة و المفعوليّة و الإضافة وهكذا و هي من صفات الكلمة لا أواخرها ، فكذلك مقتضاها لاستحالة تخلّف المقتضى عن مقتضيه ، و البناء مقابل للإعراب ، و من المعلوم أنّ المتقابلين يتواردان على محلّ واحد ، و لا يجوز اختلاف محلّهما ، فهما من صفات نفس الكلمة و حالاتها

(١) هو السيد الشريف فى حاشيته على شرح الشمسية (منه) .

كالتّعريف و التنكير و غيرهما من الحالات ، غاية الأمر أنّ ورودهما على آخر الكلمة كالتّنوين .

و أمّا الرّابع فلأنّه كما يبحث فيه عن قواعد الإعراب مثل : الفاعل مرفوع و المفعول منصوب ، و المضاف إليه مجرور . فكذلك يبحث فيه عن قواعد التّركيب ، مثل : أنّ المضاف مقدّم على المضاف إليه و لا يكون معرّفاً و لا منوّناً ، ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبيّ ، و هكذا ، بل البحث فيه عن قواعد التّركيب أكثر ، كما يظهر للمتأمّل ، ولا دليل على خروج قواعد التّركيب عن النّحو حتّى يقال : إنّه يبحث عنها فيه استطراداً . ثمّ إنّي وصفت الأصول بالضّابطة تنبيهاً على أنّها كالقاعدة والميزان مفهوم مترتّب على الأصل فإنّ الأمر الكلّيّ المنطبق على جزئيّاته أصل باعتبار شباهته بأصل النّبات و تنزّله منزلته فإنّ الأصل في الأصل يختصّ بأصل النّبات كما أنّ الفرع يختصّ بغصنه و فنّه ، فلمّا شابهت الجزئيّات أغصان الشجر و أفنانه و الأمر الكلّيّ المنطبق عليها أصله و أساسه سمّيت الجزئيّات فروعاً و الكلّيّ أصلاً . و أمّا إطلاق الضّابطة و القاعدة عليه فهو باعتبار ضبطه للجزئيّات المندرجة تحته و قعوده و تمهّده لاستكشافها منه ، كما أنّ إطلاق الميزان عليه باعتبار أنّ الجزئيّات توزن به ، فهي صفات للأصل لامترادفة معه كما قديتوهّم .

و حيث ظهر لك حدّه فقد ظهر لك أمران : الأوّل أنّ « فائدته صون اللّسان عن الخطاء في المقال » إذا روعي . و الثّاني أنّ « موضوعه المركّب مع غيره كلمةً أو كلاماً أو جملةً » لعموم الأحوال المبحوث عنها لكلٍّ منها إذ يبحث فيه عن تقديم المتبوع على تابعه ، مثلاً كلمة أو كلاماً أو جملة ، فظهر لك فساد ما قيل : إنّ موضوعه الكلمة أو الكلام أو كلاهما . وحيث ظهر لك أنّ موضوعه ما يعمّ الثلاثة فاعرف أنّ «الكلمة لفظٌ مفردٌ » و اللّفظ في اللّغة : الرّمي من الباطن ، يقال : أكلت التّمرة ، و لفظت النّواة ، و لفظه البحر ، ولفظت الأرض الميّت ، إذاقذفته في الخارج ، و ينصرف في العرف العامّ إلى رمي خاصّ و هو رمي الصّوت المشتمل على حرف الهجاء وحيث أنّ الملفوظ فيه وهو الصّوت لا وجود له قبل وجود اللّفظ

و يوجد بوجوده بل لا وجود له في الخارج سواه انطبق عليه اللّفظ و اتّحد هومعه في التّعبير كما اتّحد معه في الوجود ، فتوهّم التّجوز فيه كتوهّم النّقل فيه في عرف النّحاة في غير محلّه ، والمراد بالمفرد في المقام مقابل المركّب المصطلح الشّائع في الألسنة ، و هو المركّب من لفظين ﴿ فهو ما لم يتركّب من لفظين ﴾ سواء ركّب مع لفظ آخر أم لا . و ممّا بيّنّاه ظهر اندفاع ما يتوهّم [١] من أنّ المركّب حقيقة ما ركّب مع غيره و إطلاقه على طرفي التّركيب كإطلاق المفرد على أحد طرفيه تجوُّز و تسمية للكلّ باسم جزئه في الأوّل وبالعكس في الثّاني ، لأنّ المركّب إن عدّي بمع فهو أحد طرفيه . و إن عدّي بمن فهو طرفاه ، و لمّا اشتهر إطلاقه على الثّاني في عرفهم اكتفى عن ذكر صلته باشتهارها وأطلق عليه مطلقاً و احتاج إطلاقه على الأوّل إلى ذكر صلته فلا يصحّ إطلاقه عليه مطلقاً فضلاً عن أن يكون حقيقة فيه فقطّ ، و من هذا القبيل المجموع حيث ينصرف إلى المجموع من الأجزاء وإن صحّ إطلاقه على المجموع مع غيره . ومن هذا الباب أيضاً الزّوج فيما تماثل طرفاه كالأعداد و النّعال و مصراعي الباب و هكذا ، و أمّا فيما اختلف طرفاه بالذّكورة و الأنوثة فبالعكس ، ولعلّ السرّ فيه أنّ الازدواج المقصود في الثّاني معيّ بخلاف الأوّل فإنّه تركيبيّ إتّحاديّ ، فتفطّن هذا ، و حيث أنّ التّركيب لا يثبت غالباً إلّا في المستعمل ، ينصرف المركّب إليه و كذا المفرد المقابل له فيخرج به المهمل و المركّب معاً فانطبق الحدّ على المحدود جمعاً ومنعاً . ثمّ إنّي فسّرت المفرد بمفهومه الأصليّ لا بما توهّم أنّه خاصّة له و هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه لفساده إذ يدخل فيه حينئذ نحو عبدالله علماً مع أنّه مركّب من لفظين و معرب بإعرابين و يخرج به كلمات يدلّ جزؤها على جزء معانيها نحو : بصريّ و قائمة ورجلٌ ، و الرّجل و رجلان ، و الأفعال المزيد فيها ، و مايتوهّم من أنّ كلّاً منها كلمتان تحقيقاً عدّتا كلمة واحدة لشدّة الامتزاج فاسد ، لأنّ ياء النّسبة وتاء التّأنيث و اللّام و التّنوين و أداتي التثنية و الجمع و لواحق الأفعال كيفيّات و هيئات

(١) المتوهم الميرزا ابو طالب فى حاشيته على « السيوطى » .

لمدخولها كالحركات و الإعراب فإنّ الكيفيّة و الهيئة كما قد تحصل بالحركات فكذلك قدتحصل بالحروف ، ألاترى أنّ هيئة المضارع و اسم الفاعل إنّماانتزعت من زيادة الحرف على المادّة ، و ما حدّدنا به الكلمة أسدّ الحدود و أخصرها . و قد عرّفها بعضهم بـ«قول مفرد» زاعماً أنّ القول أقرب إلى الكلمة من اللّفظ من حيث اختصاصه بالمستعمل غفلة عن أنّه أبعد منه من حيث اختصاصه بالجملة أو انصرافه إليها . فقد اشتهر أنّ محكيّ القول لا يكون إلّا جملة ، و قد عرّفها بعضهم بـ« لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويّ معه كذلك » و فيه أوّلاً أنّ اللّفظ ينصرف إلى المستقلّ فإنّ همزة أفعل و ألف ضارب و أمثالهما لا تحتسب ألفاظاً بل أجزاءً فلاحاجة إلى تقييده بهلإخراجها ، وثانياً أنّه يخرج بهالتّنوين و ياء النّسبة وما شاكلهما ، مع أنّها عندهم كلمات ، إلّاأن يلتزم فيها بمااخترناه ، و ثالثاً أنّ الدّلاله تختصّ بالمركّبات الاسناديّة و مابمنزلتها ، إذ هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، و المراد من العلم به في الموردين ، الكشف التّصديقيّ الّذي لايتعلّق إلّا بالإسناد الّذي لا يتحقّق إلّا بالإرادة ، ولذا ذهب المحقّقون إلى أنّ الدّلالة تابعة للإرادة ، فالمفردات العارية عن الإسناد ، عارية عن الدّلالة فلاينعكس الحدّ و رابعاً أنّ الحدّ يعمّ المركّبات و لا يوجب تقييدالدّالّ بالوضع خروجهامنه و لو قلنا : بدلالةهيئاتها التّركيبيّة على كيفيّات النّسب بالمناسبة الذّاتيّة كما هو التّحقيق ، إذ يصدق عليها أنّها دالّة بالوضع باعتبار أنّ دلالتها على مفاهيمها المركّبة متسبّبة عنوضع مفرداتها فلايطّردالحدّ حينئذ . و خامساً أنّ تعميم اللّفظ إلى التحقيقيّ و التقديريّ فاسد كما سيظهرلك إن شاء الله تعالى ، و سادساً أنّ تعميم الكلمة إلى اللّفظ و المنويّ معه فاسد أيضاً ، إذ من الظّاهر أنّ الكلمة نوع من اللّفظ و قد عرّفها بعضهم بـ« لفظ وضع لمعنى مفرد » و فيه أيضاً **أولا** أنّه يخرج منه المشتقّات بتوصيف اللّفظ بالوضع لاستقلال كلّ من مادّتها و هيئتها بالوضع و لم يكن للمجموع منهما وضع آخر ، و لا وضع الجزئين وضعاً للمجموع و إلّا لدار ، إذ التّركيب و الجمع بعدوضع الجزئين فلو

ورد وضعهما على المركّب لزم تأخّره عن التّركيب الّذي كان مؤخّراً عنه بمرتبة . **وثانياً** أنّ ذكر الافراد بعد ذكر الوضع مستدرك لماظهر لك من ترتّب التّركيب على الوضع . **وثالثاً** أنّ وضع الاسم مرآتيّ فإنّه بازاء شيء ، و وضع الحرف آليّ لأنّه لإحداث معنى في الغير فربط الوضع إلى المعنيين مختلف و لا يتكفّل اللّام في إطلاق واحد ربطين مختلفين فلا يعمّ الحدّ الاسم و الحرف معاً . **و رابعاً** أنّ التحديد إنّما يصحّ بما يتقوّم به المحدود أو بخاصّته الّتي لا تنفكّ عنه عقلاً لا بما ثبت له في الخارج اتّفاقاً و لذا اشتهر أنّ التّعريف للمفهوم بالمفهوم والوضع ليس مقوّماً للكلمة و لا خاصّة كذلك له ، إذ لا يقدح في كون الكلمة كلمة مناسبتها لمعناها ذاتاً كمااختاره الفاضل الرّضيّ في أسماء الأصوات ، واختاره بعض المحقّقين في مطلق الألفاظ اللّغوية فما يتقوّم به الكلمة في مصطلحهم إنّماهوالاستعمال المقابل للإهمال ، سواء كان بالوضع أو بالمناسبة الذّاتيّة . **و خامساً** أنّه لايشمل المنويّ مع اللّفظ مع دخوله في المحدود عندهم و التّكليف في إدخاله في الحدّ بالتزام نقل اللّفظ في عرف النّحاة إلى ما يعمّ التحقيقيّ و الحكميّ مع فساده في نفسه غير مجد . إذ لو عمّمه اللّفظ يخرجه التّوصيف بالوضع ، إذ من الظّاهر أنّ المنويّ معه هو المعنى و إلّا لأطلق عليه اللّفظ تحقيقاً ولم يقابل به في الحدّ السابق و التّعبير عنه بـ هو و أنت و أنا ، استعارة كما صرّح به المتكلّف . ومن المعلوم أنّ المعنى المنويّ معه لا يكون موضوعاً لمعنى آخر فلا يندرج في الموضوع و إن قلنا باندراجه في اللّفظ ، **و سادساً** أنّ المعنى مايتعلّق به القصد فلايشمل العين لعدم تعلّق القصد به و لذا قوبل بالمعنى و قسّم الاسم باعتبارهما إلى قسمين : اسم المعنى و اسم العين . **و سابعاً** أنّ المعنى على فرض شموله للمعنى و العين بجعله مقابلاً للّفظ يكون مستدركاً بعد ذكر الوضع لأنّه لابدّ له من الطّرفين فذكره يغني عن ذكر طرفه العامّ . و قد تكلّف بعضهم (١) لجعل المعنى قيداً مخرجاً فقال بعد تعريف الوضع بتخصيص شيء بشيء بحيث متى اُطلق أو أحسّ الشيء الأوّل فهم منه الشيء

---

(١) المراد به شارح الجامي .

الثّاني . و لمّا كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبنيٌّ على تجريده عنه . قال بعض [١] النّاظرين في كلامه : و كما أنّ المعنى مأخوذ في الوضع فكذلك الدّالُّ و هو الشيء الأوّل فلابدّ من تجريد الوضع عنه أيضاً ليصحّ إسناد الوضع إلى ضمير اللّفظ . ولم يتصدّ لبيانه وضوحاً و إنّما تصدّى لبيان التّجريد عن المعنى تنبيهاً على أمر بديع تفرّد به بعد إجماع النّاظرين على خلافه وهوجعل المعنى قيداً مخرجاً انتهى . و فيه : **أولا** أنّ كون المعنى قيداً توضيحيّاً لايبتني على أخذه في مفهوم الوضع حتّى يصير بخلّوه عنه قيداً مخرجاً ، بل يكفي فيه استلزامه له و استتباعه إيّاه . و **ثانياً** أنّ توهّم دخول اللّفظ و المعنى في الوضع و تجريده عنهما من الخرافات إذ لو كان كذلك لزم أن يكون إحداث الوضع عبارة عن إيجاد التّخصيص و طرفيه و صحّة إطلاقه على المجموع و إفادته لمعانٍ ستّة ، ثلاثة اسميّة و هي التّخصيص و اللّفظ و المعنى ، و ثلاثة حرفيّة و هي نسبة التّخصيص إلى الفاعل قياماً و إلى اللّفظ وقوعاً و إلى المعنى كذلك بوضع واحد من دون أن ترجع إلى أمر واحد و عدم كونه من الاُمور النّسبيّة القائمة بطرفيها و عدم صحّة الاشتقاق منه لعدم دلالته حينئذ على معنى حدثيٍّ مع وقوعه منه بجميع تصاريفه وعدم صحّة إطلاق الوضع و الموضوع و الموضوع له على التّخصيص و طرفيه حقيقة كما هو ظاهر و مجازاً لعدم العلاقة ، و علاقة الكلّ والجزء على فرض اعتباره يختصُّ بما إذا كان للكلّ تركّب حقيقيّ و فساد اللّوازم بيّن ، فهذا غلط عجيب لا تكاد تحصى مفاسده و لم يستعمله أحد في هذا المعنى حتّى غلطاً . كيف ! و عبارة الحدّ الّتي استظهره منها صريحة في خلافه لأنّ المحمول على الوضع هو التّخصيص المضاف إلى طرفيه لا التّخصيص و طرفاه فهو مناد بأعلى صوته بخروج الطّرفين منه . فإن قلت : لعلّ الفرض أخذ النّسبة إليهما في مفهومه لانفسهما فيطابق الحدّ و يندفع عنه ما أوردت . قلت : **أولا** أنّ أخذ الرّبط في مفهومه لا يوجب تجريده عن طرفه إذا ذكر معه كما هو ظاهر . و لو قيل : الغرض من التّجريد أيضاً تجريده عن

---

(١) المراد به عصام الدين فى حاشيته على «شرح الجامى» .

النّسبة لا الطّرف . لأقول : إنّ ذكر الطّرف بعده لا يوجب تجريده عن النّسبة إليه كما هو ظاهر أيضاً و إلّا لزم تجريد الفعل عن إسناد الحدث إلى الفاعل أو المفعول المدلول بهيئته ، إذا ذكر الفاعل أو المفعول معه . و **ثانياً** أنّ عبارة الحدّ ناطقة بخلافه أيضاً فإنّ المحمول هو التّخصيص المضاف ، لا التّخصيص و إضافته ، و الفرق بينهما ظاهر ، و توهّم أنّ الأوّل يؤل إلى الثّاني في غير محلّه و إلّا لزم التّكرّر في الإضافة . و**ثالثاً** أنّ أخذ النّسبتين فيه غير معقول لأنّ الدّالّ عليهما إمّا هيئة الوضع أو مادّته أو المجموع ، و الهيئة الواحدة لا تتكفّل أكثر من نسبة واحدة في إطلاق واحد وإلّا لزم محذور استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد ، مع أنّ الأمر في المقام أظهر لأنّ الهيئة كالحرف آلة لامرآة ، و عدم حدوث أكثر من حادث واحد بآلة واحدة في إعمال واحد ظاهر بيّن . و أيضاً نسبة المادّة إلى المفعول مترتّبة على نسبتها إلى الفاعل فمع تكفّلها النسبة المتقدّمة حيث فسّره بالتخصيص لا يعقل تكفّلها النسبة المتأخّرة و إن جوّزنا إيجادها أكثر من نسبة واحدة ، و أيضاً الهيئة جهة لاستعمال المادّة فلو أفادت النّسب الثّلاثة لزم استعمالها على وجوه مختلفة في استعمال واحد ، و فساده ظاهر غنيٌّ عن البيان . و أيضاً هيئته لا تجتمع مع هيئة الفعل لاستحالة اجتماع الهيئتين ، فلا ينفعه دلالتها عليها إلّا أن يدّعى دلالة سائر الهيئات عليها أيضاً ، و فساده في غاية الوضوح .

و أمّا المادّة فلا يعقل دلالتها عليها ، لأنّها معان حرفيّة و هي لا تثبت إلّا بالحروف أو ما بمنزلتها ، و هي الهيئات الاشتقاقيّة أو التّركيبيّة ، و منه يظهر عدم جواز دلالة المجموع عليها . و لمّا عرفت حدّ الكلمة ، فاعلم ❊ أنّ الكلام لفظ مفيد ❊ و قدمرّ تفسير اللّفظ و أنّه منطبق على الصّوت الملفوظ تحقيقاً كانطباق النّطق على المنطوق و القول على المقول و الخلق على المخلوق و هكذا ممّا يتّحد فيه الفعل مع المفعول في الخارج لا أنّه يطلق عليه تجوّزاً أو اصطلاحاً من النّحاة كما توهّم . كيف ! و هو أمر عرفيّ يعرفه جميع أهل العرف . و أمّا المفيد

فهو ما يتّصف بالإفادة و لاتّصاف الذّات بالمبدء مرتبتان : التّلبّس الفعليّ و الاقتضاء ذاتاً أو جعلاً على وجه يعدّ المبدءصفة من صفاتها بحيث لو جامع الشّرط و لم يكن المحلّ مشغولاً بالمثل و فقد المانع و المزاحم لأثّر و وجد منه المبدء فعلاً كمايقال : هذا الدّواء نافعٌ ولو لم ينفع ، و هذا الدّواء ضارٌ و لولم‌يضرّ ، و السّناء مسهلٌ و لو لم يسهل ، و السمّ قاتل و لو لم يقتل ، و الشّمس مضيئةٌ و لو لم تضيء ، و الشّجرة مثمرةٌ و لو لم تثمر ، وهكذا من الأمثلة و لمّا كان‌المقام من قبيل الثّاني ، من حيث أنّ اللّفظ إذا اشتمل على الإسناد التامّ أو بمنزلته خرج عن حدّ النّقص إلى الكمال و وصل مرتبة اقتضاء الإفادة بحيث لو جامع الشّرط و لم يمنعه مانع ولم يكن المحلّ مشغولاً بالمثل لأفادوا علم فعلا فسّرت المفيد ﴿ بمايقتضي العلم بمرادالمتكلّم﴾ ثمّ إنّي فسّرت‌الفائدة بالعلم لأنّ الأثر المقصود من اللّفظ ليس إلّا التّصديق و العلم ، و الفائدة في العرف إنّما هو الأثر المقصود من الشّيء و لذا انحصرت فائدة العلم في العمل و فائدة السّحاب في المطر و هكذا بيانه‌أنّ المترتّب على اللّفظ أمران‌مترتّبان : إحضار المفهوم في الذّهن ، و العلم بمراد المتكلّم ، و الأوّل ليس‌مقصوداً إلّا توطئة وتبعاً الثّاني و لذا قالوا : الوضع للتّركيب و التّركيب‌للدّلالة ، فالمقصود بالأصالة إنّماهو العلم والدّلالة و يترتّب الأوّل‌على مجرّد الوضع ويتعلّق‌بنفس المفهوم من دون مدخليّة‌للإرادة فيه و يترتّب الثّاني على صدوره من المتكلّم العارف بالوضع في مقام الإفادة و الاستفادة فيتعلّق ابتداءً بمراد المتكلّم لا بنفس المفهوم ، ضرورة أنّ العلم بشيء لا يوجب‌العلم بشيء آخر إلّابعد ملازمتهما في‌الوجود . إمّا بكون أحدهما علّة‌للآخر أو باشترا كهما في العلّة ، و الكلام بالنّسبة إلى الخارج لا يكون علّة و لا معلولاً و لا مشتر كاً معه في‌العلّة وإنّما يكون معلولاً عن مراد المتكلّم إذا صدر منه في‌مقام الإفادة والاستفادة ضرورة أنّ الدّاعي على صدور الكلام من‌المتكلّم العارف‌بالوضع مقام الإفادة و الاستفادة ليس إلّا إرادته مفهومه فإن كان الكلام خبراً ناظراً إلى الخارج يدلّ عليه ثانياً بتوسّط دلالته على المراد بعد ثبوت ملازمته له ، إمّا بعصمة

المتكلّم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهيّاً لا يتطرّق فيه الاشتباه . و إن كان الخارج نظريّاً و لم يكن المتكلّم معصوماً أو بديهيّاً و لم يكن صادقاً أو كان الكلام إنشاءً غير ناظر إلى الخارج فلادلالة له إلّا على مراد المتكلّم فالمطّرد في جميع الموارد هو الدّلالة عليه لا على الخارج فلذا فسّرنا المفيد بمايقتضي العلم بمراد المتكلّم . ثمّ اعلم أنّ المفيد أعمّ من الكلام لثبوته في الدّوال الأربع إيضاً فما يتقوّم به هو إنّما هو اقتضاء العلم بمرادالملقي متكلّماًكان أم لا ، فالتّفسير بمايقتضي العلم بمراد المتكلّم باعتبار أنّ الكلام في المفيد الّذي هو من صنف اللّفظ و حيث عرفت أنّ الإفادة في اللّفظ و ما بمنزلته إنّما هو العلم التّصديقي المقصود منه دون مجرّد إحضار المفهوم و إخطاره ، و أنّ اقتضاء العلم فرع ثبوت الملازمة في الوجود بين الطّرفين ، و أنّه لا يكون بين الكلام و الخارج ملازمة أصلاً ، و أنّ الملازمة إنّما هي بين الكلام و مراد المتكلّم ـ فقد ظهر لك أنّه ﴿ يتقوّم ﴾ بتحقّق ﴿ القصد الذّاتي ﴾ للمتكلّم ﴿ دون التقييديّ ﴾ إذ مع عدم تحقّق القصد له لا يكون في البين مراد حتّى تتحقّق الملازمة و مع عدم الذّاتي منه لا يكون علّة تامّة باعثة على صدور الكلام منه بل جزء للعلّة . فإن قلت : اللّفظ إذا اشتمل على الإسناد التّامّ مقتض للعلم و موجب له ، غاية الأمر أنّه مع عدم قصد المتكلّم لايترتّب عليه العلم من جهة فقد الشّرط لا المقتضي ، قلت : اقتضاء الشّيء للعلم بشيء آخر يدور مدار الملازمة في الوجود الدّائرة مدار العلّيّة ، و من المعلوم أنّ الملازمة ، و العلّيّة منتفية مع عدم القصد بل لا يتحقّق الإسناد بين الكلمات إلّا بالقصد ضرورة تفرّع الإسناد على استعمال اللّفظ ، و من المعلوم عدم تحقّقه إلّا بالقصد فإنّه يقع على وجوه مختلفة وأنحاء متشتّة و مالم يتعيّن في أحد الوجوه لايعقل أن يتحقّق ، ضرورة أنّ الشّيء ما لم يتشخّص لم يوجد كما أنّه ما لم يوجد لم يتشخّص و تعيّنه في أحد الوجوه من الفاعليّة و المفعوليّة و الحاليّة و هكذا من الخصوصيّات إنّما يكون بالقصد ، فالصادر من النّائم و السّاهي ونحوهما كلمات مفردة معدودة غير مرتبطة و إن كانت في صورة التّركيب و التّأليف . فما توهّم من تحقّقه

بالإعراب أو ما بمنزلته ولو مع عدم القصد في غاية الفساد، ضرورة أنّ الإعراب علامة التّركيب عند القصد لا مطلقاً. فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ الإفادة تتقوّم بالقصد الذّاتي فما توهّمه بعضهم من عدم اعتبار أصل القصد أو الذّاتي منه واضح البطلان كما اتّضح أنّ اعتبار القصد أو الذّاتي منه بعد ذكر المفيد مستغنى عنه و إن شئت زيادة التّوضيح، فاعلم أنّ الإفادة و اقتضاء العلم لا تتحقّق في المركّبات الّتي لم تقصد النّسبة فيها لذاتها لأنّ عدم قصدها لذاتها يوجب صيرورة طرفيها في حكم المفرد فكما أنّه من حيث هو يأتي عن اقتضاء العلم فكذلك ما في حكمه و هو المركّب النّاقص، توضيحه غاية الايضاح أنّ العلم التّصديقيّ لا يتعلّق إلّا بالنّسبة و لذا لا يجوز الاقتصار فيه على مفعول واحد و هي إن قصدت لذاتها و لم يجعل أحد طرفيها قيداً للآخر و لا طرفاها قيداً لأمر آخر تكون تامّة في عالم المفهوم و مورداً للتّصديق و الشّكّ، و العبارة المطابقة لهذا المفهوم المركّب تامّة في عالم اللّفظ، مقتضية للعلم به. وإن لم تقصد لذاتها و جعل أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفاها قيداً لأمر آخر فهي في حكم العدم لرجوع طرفيها إلى الطّرف الواحد حينئذ فمجموع طرفيها كالمفهوم الإفراديّ المقيّد لا يتعلّق به التّصديق و العبارة المنبئة عنه ناقصة لا تقتضي العلم أصلاً لرجوع طرفيها إلى الطّرف الواحد و هو المفرد المفيد فتمام النّسبة يدور مدار قصدها لذاتها المقتضي للعلم كما أنّ نقصها يدور مدار قصدها تبعاً و قيداً بجعل أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفيها قيداً لأمر آخر الآبي عن اقتضاء العلم فالنّسبة تكون في الأصل تامّة لأنّ قصد الشّيء لذاته متقدّم على قصده لغيره بل مرجعه إلى عدم الثّاني فإنّ قصده لغيره عبارة عن قصد الشّيء في نفسه مع ضمّ قصد زائد إليه فمرجع القصد الذّاتيّ إلى عدم ضمّ القصد الزّائد إليه فنقصانها عرضيّ ناش من القصد التّبعيّ التّقييديّ و من هنا تشعر النّسبة النّاقصة بالتّامّة دون العكس، و اشتهر أنّ الأوصاف قبل العلم بها اخبار و الاخبار بعد العلم بها أوصاف ولافرق فيما بيّنّاه من عدم مجامعة الإفادة واقتضاء العلم مع عدم قصد النّسبة لذاتها بين أن يكون صوغ التّركيب فيه على النّقص

أصلاً بأن يكون أحد طرفيه قيداً للآخر كالتركيب الإضافي و التوصيفي وأن يكون صوغه على التمام أصلاً بأن لا يكون أحد طرفيه قيداً للآخر و حصل له النقص بالعرض بواسطة صيرورة طرفيه قيداً لأمر آخر كالجملة الوصفية والمضاف إليها و بجملة الشرط و الصلة لأن المناط في عدم الإفادة نفس النقص الملازم لعدم القصد لذاته ، فما اعتبره بعضهم من القصد لذاته بعد ذكر المفيد لإخراج الجمل الناقصة كالجمل المذكورة و ما شابهها لا وجه لما عرفت من خروجها عن الحد بالمفيد ، و لو عممها لعم الناقص بالذات كغلام زيد وزيد الضارب ، و فساده ظاهر بين ، و ما وجهه بعضهم من أن المفيد فاعل الإفادة لا ما يتوقف عليه الإفادة من الفاعل و الشرط و هكذا و هو موجود في الجمل المذكورة في غير محله لما ظهر لك من ترتب اقتضاء الإفادة على تمامية النسبة فما لم تتم النسبة فعلاً لا تقتضي الإفادة و إن تمت اقتضاء فإن النقص الفعلي يمنع عن اقتضاء العلم و لو كان عرضياً . فما أفاده سديد في حد نفسه ، لكنه لا يفيده ، و قد ظهر بما بيناه من رجوع القصد لذاته إلى تمامية النسبة و عدم نقصها أنه لا ينافي كون الكلام توطئة لكلام آخر و حيث قد خفي ما حققناه من معنى القصد الذاتي و الغيري على جماعة واختلط عليهم المقصود وزعموا منافاة القصد الذاتي للتوطئة وأشكل عليهم الأمر في نحو نعم الرجل زيد توطئة لقولك أكرمه فلا بأس لنا ببسط الكلام في المقام على وجه ينكشف به المرام غاية الانكشاف .

فأقول بعون الله تعالى ومشيته : أن القصد الذاتي قد يقابل بالقصد الغيري التقييدي فمعناه حينئذ تعلق النظر ببيان النسبة أصالة وتفهيم المخاطب إياها من دون أن يجعل أحد طرفيها قيداً للآخر و لا طرفاها قيداً لأمر آخر ، فالنسبة حينئذ ملحوظة بلحاظها الأصلي الذاتي و تكون تامة في عالم المفهوم و محلاً للتصديق و الشك كما أن النسبة اللفظية حينئذ تامة في عالم اللفظ و موجبة للعلم والكشف عن النسبة المطابقة لها و القصد الغيري حينئذ عبارة عن تعلق النظر ببيان النسبة على وجه التقييد و التبعية سواء كان بجعل أحد طرفيها تبعاً و قيداً للآخر كما

هو الحال في التّركيب الإضافيّ و التّوصيفيّ أو بجعل طرفيها تبعاً و قيداً لأمر آخر كما هو الحال في جملة الشّرط و الصّلة فالنّسبة حينئذ عارية عن حالتها الأصليّة من صفة التّماميّة و لا يكون محلاً للتّصديق و الشّك كما أنّ النّسبة اللّفظيّة حينئذ ناقصة في عالم اللّفظ و لا توجب العلم بشيء. توضيح الحال فيه : أنّ النّسبة أمرٌ إضافيٌ لابدّ فيه من الطّرفين و كلٌّ منهما ركن في الطّرفيّة لها واقع في عرض الآخر بحسب الذّات فصيرورة أحد طرفيه من قيود الطّرف الآخر و حدوده و توابعه بحيث يصير الطّرفان طرفاً واحداً و موضوعاً لحكم آخر أو محمولاً له موجبة لخروج النّسبة عمّا كانت عليه أصالة و ذاتاً من تعلّق النظر بتفهيمها و كشفها في حدّ نفسها كما هو ظاهر فتصير ناقصة بعد أن كانت تامّة و حيث أنّ النّظر الذّاتيّ الأصيل إلى تفهيم النسبة و كشفها ذاتاً إنّما يكون عند جهل المخاطب بها كما أنّ النّظر التّبعيّ التّقييديّ إليها إنّما يكون عند علم المخاطب بها اشتهر بينهم أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار و الأخبار بعد العلم بها أوصاف وصحّ تفريع النّسبة النّاقصة على التّامّة فيقال : ضرب زيد فضربه شديد و يضرب فهو ضارب ، و من هنا قلنا باشتقاق المصدر من الماضيّ و اسم الفاعل من المضارع معنى ، و هكذا الأمر في صيرورة طرفي النّسبة تبعاً وقيداً لأمر آخر ، إذ كما ينافي تماميّة النسبة صيرورة أحد طرفيها من قيود الآخر وحدوده وتوابعه فكذلك ينافيها صيرورة طرفيها من قيود الأمر الآخر و حدوده و توابعه و كما تتقوّم تماميّة النّسبة ببقاء كلّ من طرفيها على صفة العرضيّة و الاستقلال فكذلك تتقوّم ببقاء طرفيها على صفة الاستقلال و عدم التّبعيّة فإنّ التّبعيّة و التّقييد لا تجتمع مع النّظر الأصيل إلى كشف النّسبة و تفهيمها من دون فرق بين تعلّق التّقييد بالطّرفين و تعلّقه بأحدهما كما هو ظاهر ولافرق في كون الجملة من توابع أمر آخر وحدوده بين كونها قيداً للنّسبة كجملة الشّرط حيث أنّها قيد للنّسبة الواقعة في الجزاءو كونها طرفا للنّسبة النّاقصة كمفعولي علمت و كونها قيداً لأحد طرفيها مطلقاً كالجملة الحاليّة و الوصفيّة و المضاف إليها و جملة الصّلة ، كما أنّه لا فرق بين

حصول التّقييد من الحرف كالشّرطيّة و صلة الموصول الحرفي ّ وحصوله من التّركيب كالجمل المذكورة و حيث أنّ الجمل النّاقصة كالمركّبات النّاقصة داتاً في حكم المفرد من حيث عدم استقلالها و جواز وقوعها طرفاً للنّسبة أو قيداً له حكم القوم بأنّ الجمل النّاقصة مقدّرة بالمفرد و لها محلّ من الأعراب و هذا معنى قولهم : إنّ صلة الموصول الحرفي ّ مأوّلة بالمصدر لاما توهّمه القاصرون منهم من تأوّلها به حقيقة إذ لا يصحّ حلول المصدر محلّها في كثير من المقامات ، ألا ترى أنّه لايصحّ حلوله محلّها في قولك : فلان أجلّ من أن يُمدح ، و الأخبار أكثر من أن تُحصى ، و هكذا . و التّفصيل موكول إلى محلّه .

فإن قلت : لو كان وقوع الجملة طرفاً للنّسبة موجباً للنّقص و مانعاً عن التّمام لزم عدم جواز تعلّق العلم بمفعوليه لما بيّنت من عدم تعلّقه إلّا بالنّسبة التّامّة . قلت : العلم إنّما يتعلّق بالمركّب التّامّ و هو المبتدأ و الخبر . و النّقص إنّما يحصل من قبل تعلّقه به فهو بعد التّعلّق لاقبله فلم يتعلّق العلم بالنّاقص وإن صار المتعلّق ناقصاً فتفطّن .

و قد يقابل بالقصد الغيري ّ المقدّمي التوطئي فالمقصود لذاته حينئذ عبارة عمّا لم يكن مقدّمة و توطئة لغيره كالنّتائج المقصودة لذاتها و المقصود لغيره عمّا كان مقدّمة و توطئة لغيره ، سواء كان تامّاً كالأقيسة ، أو ناقصاً كالجملة الشّرطيّة . ولا شبهة في أنّ المقصود من القصد الذّاتي ّ في المقام هو المعنى الأوّل لا الثّاني و إلّا لزم خروج الأقيسة و ساير القضايا الّتي تكون مقدّمات لغيرها عن حدّ الكلام مع دخولها في المحدود بالضرورة ، مع أنّ المعنى الثّاني لايحتمله المقام لأنّ الذّاتيّة و التّبعيّة بهذا المعنى إنّما يرجعان إلى المعنى لا اللّفظ ، فإنّ قولك : نعم الرّجل زيدٌ لا يكون تبعاً و مقدّمة لقولك أكرمه إلّا في المعنى ضرورة أنّه في مرحلة التّركيب مستقلّ ّ و واقع في عرض الآخر و كلامنا في المقام إنّما هو في اللّفظ و جهاته فهو بعيد عن المقصد و أجنبي ّ عن المطلب ومايتعلّق بالمقام إنّما هو الذّاتيّة و التّبعية بالمعنى الأوّل لما اتّضح لك من رجوعهما إلى اللّفظ و تأثيرهما في تماميّة

التّركيب و نقصه فانكشف لك بما بيّناه غاية الانكشاف فساد توهّم خروج مثل نعم الرّجل زيدٌ توطئة لاكرامه عن المقصود لذاته و دخوله في المقصود لغيره . و أعجب منه ما التزم به من تقييدالغير بالكلمة أومالاإفادة له وحده لاستلزامه صيرورة الجملة الشّرطيّة كلاماً لخروجها عن المقصود لغيره حينئذ حيث أنّها توطئة لجملة الجزاء الّتي تكون مفيدة بنفسها و مقصودة لذاتها ، و العجب أنّ المحقّق الرّضي (قدّه) مع تنبّهه لما بيّناه من أنّ القصد الذّاتي في المقام في مقابل التّقييدي حيث علّل خروج الشّرطيّة عن المقصود لذاته بأنّها قيد في الجزاء حكم بخروج الجملة القسميّة عنه إيضاً لأنّها لتو كيدجواب القسم فإنّ المقسم به بناء على كونه جملة مشتملة على الإسناد بجعله مبتدءاً لخبر محذوف أو متعلّقاً بفعل محذوف يكون تامّاً في مرحلة التّركيب و لا يكون قيداً في الجواب و إنّما يكون توطئة له فهو حينئذ كالمنادى حيث لا يكون إلّا توطئة لما بعده مع أنّه صرّح بعد ذلك بأسطر قليلة أنّ نحو يا زيد كلام لسدّ يا مسدّ دعوت الإنشائي ، فالتّفصيل بينهما كما صنعه في غير محلّه ، نعم إن قلنا بعدم اشتمال المقسم به على الإسناد كما هو التّحقيق وأنّ الدّالّ على القسم هو أدواته من اللّام و الباء والواو والتّاء ولاحذف في البين لعدم الحاجة إليه فهومفردٌ مرتبط بجوابه على وجه القسميّة و التّأكيد و لايكون كلاماً لكونه قيداً لجوابه و لكنّه حينئذ لا يكون جملة و من غرائب الأوهام ما اشتهر في المقام من خروج الجملة الخبريّة عمّا يقصد لذاته و ما صدر عن جماعة من خروج جملة الجزاء عنه أيضاً لاندراجهما فيه بالمعنيين فإنّ يضرب في قولك : زيد يضرب تامّة النّسبة ولا يكون توطئة لأمر وتوهّم أنّ إسناد يضرب إلى ضمير المبتداء ليس مقصوداً بالذّات و الأصل بل المقصود بالذّات إسناده إلى المبتداء و لمّا كان الضمير محصّلا للرّبط بين الفعل و مبتدائه أسند إليه في غير محلّه لأنّ الفعل إنّما يُسند قصداً و بالذّات إلى المنويّ الّذي يعبّر عنه بالضّمير كما سيظهر لك تفصيله إن شاء الله تعالى .

و الاسم الظّاهر مقدّماً كان أو مؤخّراً إنّما يؤتى به مفسّراً أو مؤكّداً

له فهو توطئة للمنوي لا المنوي له و تقديمه عليه لا ينافي وقوعه في مقام التّفسير أو التّأكيد فلا يكون في البين إسناد آخر غير إسناد الفعل إلى ضميره حتّى يكون توطئة له، و هكذا الأمر في زيد أبوه قائم لما ستعرف تفصيلاً من عدم وقوع الجملة طرفاً للإسناد حتّى يصير الإسناد الثّابت فيها توطئة له، و ما يتوهّم من تأوّلها بالمفرد الصّالح للإسناد و هو قائم الأب مثلاً في غير محلّه لعدم الدّليل عليه بل استحالته كما سيظهر لك، نعم ينتزع ذلك منها و يتفرّع عليها لما عرفت من انتزاع النّسبة النّاقصة عن النّسبة التّامّة و تفرّعها عليها و صيرورتها منشأ لانتزاعها منها و تفرّعها عليها لا يوجب تأويلها إليها كما هو ظاهر، فما يسمّى مبتدء في لسانهم إنّما يكون توطئة لمرجع الضمير لأنّه طرف للإسناد كما توهّموه. هذا حال الجملة المسمّاة بالخبريّة. و أمّا جملة الجزاء فالأمر فيها أظهر لظهور أنّ تعليق الجزاء على الشّرط إنّما يؤثّر صيرورة الشّرط ناقصاً و قيداً للجزاء و توطئة له لا العكس و إلّا لزم كون الشّرط تامّاً و لا صيرورة كلّ واحد منهما ناقصاً و قيداً للآخر ضرورة اختلاف الطّرفين و عدم اتّحادهما في الطّرفيّة فإنّ أحدهما يكون مقيّداً و معلّقاً و الآخر قيداً و معلّقاً عليه، و لا يجوز أن يؤثّر التّقييد و التّعليق النّقص في المعلّق و المقيّد أيضاً و إلّا لكان تعليق الكلام على سائر القيود موجباً لنقصه إيضاً إذ لا فرق بين أدوات الشّرط و أسمائه و سائر القيود في إفادة التّعليق فإنّ قولك: إن ضربت أو إذا ضربت أضرب. بمنزلة قولك بعد ضربك أو وقت ضربك أضرب. في إفادة أصل التّعليق و إن اختلفا في كيفيّته مع أنّ تأثيره في الطّرفين يوجب نقصهما معاً و عدم كونهما كلاماً لنقص كلّ منهما حينئذ و عدم ارتباط أحدهما إلى الآخر بإسناد تامّ حتّى يتمّ به الطّرفان، ضرورة أنّ الرّبط الحاصل بينهما إنّما هو التّعليق و التّقييد فظهر أنّ عدّ الجملتين كلاماً لا يكون إلّا لاشتمال أحدهما على الإسناد التّامّ المقصود لذاته.

فإن قلت: مقتضى ذلك عدّ أحدهما كلاماً واحداً دون المجموع.

قلت: عدّ المجموع كلاماً دون الجزاء فقط إنّما هو لمكان الاتّحاد الحاصل

من الاتّصال ، و هكذا الحال في عدم عدّ الجملة الخبريّة فقط كلاماً ، و سنبيّن لك تفصيل الحال فيه إن شاء الله تعالى .

و بعد ما ظهر لك أنّ الإفادة هي الدّلالة التّصديقيّة و لا مرتبة أعلى منها للّفظ و إنّها الأثر المقصود من اللّفظ ضرورة أنّ الغرض من وضع الألفاظ تفهيم المراد والمرام لامجرّد إحضارالمفاهيم و إخطارها في الذّهن ، و هذا معنى ماقالوا : إنّ الوضع للتّركيب و التّركيب للدّلالة ، ظهر لك أنّه بواسطة اتّصافه بها و وصوله إلى درجتها يخرج عن حضيض النّقص إلى ذروة الكمال فيتمّ .

﴿ و يلزمه صحّة السّكوت عليه ﴾ و الوقوف لديه و الاكتفاء به إذ عدم صحّة السّكوت إنّما يكون من النّقصان و ترقّب التّمام و توقّع الكمال فبعد زوال النّقصان و حصول الكمال ينتفي التّرقّب والانتظار فيحقّ الوقوف ويحسن السّكوت ، و بهذا البيان يتبيّن لك أمور : **الاول** تفسير المفيد بما يصحّ السّكوت عليه و ما يحسن السّكوت عليه و ما يصحّ الاكتفاءبه راجع إلى أمر واحد وتفسير باللّازم و تنبيه منهم على كفاية الاقتضاء في تحقّق الاتّصاف و عدم اعتبار الفعليّة فيه لا أنّ لهم اصطلاحاً في المفيد كما قد يسبق إلى الوهم . **الثاني** أنّ تفسيره بما فسّر في كمال الصحّة و نهاية الجودة . فما قيل من أنّ فيه تكلّفاً غلطٌ واضحٌ . **الثالث** فساد ما استشكله بعضهم من أنّ المراد إن كان صحّة السّكوت على المفهم عن جميع ما يتعلّق به لا يصدق التّعريف على «لفظ مفيد» موجود ، بل كاد أن يكون المفيد ممّا لا فرد له أصلاً لأنّ متعلّقات المفهم كاد أن تكون غير متناهية و حسن السّكوت عنهاموقوف علىذكرها وإن كان صحّةالسّكوت عن بعض مايتعلّق به يصدق على كلّ قول تكلّم به مفيداً أم لا لحسن السّكوت على زيد مثلاً عن ذكر صفتهو نحوها ممّا لايتقوّم به الإفادة ، لماظهر لك من أنّ المراد صحّة القيام عليه والوقوف لديه بواسطة خروجه عن حدّ النّقص لا الاستغناء به عمّا يتعلّق به ، فإنّ الاكتفاء و السّكوت قد يستعمل بمعنى الاستغناء فيلزمه طرفان ، وقد يستعمل بمعنى الوقوف و القيام فلايلزمه طرف آخر فلا يكون حينئذ في البين مستغنى عنه حتّى يسأل عنه

و يردّد أمره بين أمرين و لو تنزّلنا عنه لنقول : إنّه يصحّ الاستغناء بالمفهم بعد بلوغه حدّ الدّلالة و الإفادة عن جميع ما يتعلّق به بمعنى أنّه لا يفتقر إليه في تحقّق الإفادة لاستكمالها بدونه وصحّة السّكوت عن جميع المتعلّقات لا تتوقّف على ذكرها و حضورها في الذّهن تفصيلاً كما هو ظاهر . **الرابع** أنّه لا فاعل للسّكوت في المقام لأنّ المصدر إنّما يسند إلى الفاعل إذا تعلّق الغرض ببيان الحدث المسند إليه ، و أمّا إذا تعلّق النّظر ببيان نفس الحدث فلا ، و قد ظهر لك أنّ حسن الوقوف و صحّة السّكوت كناية عن اقتضاء العلم كفاية اللاّزم عن ملزومه ، و من الظّاهر الواضح أنّ اللاّزم له حسن الوقوف و صحّة السكوت مع قطع النّظر عن إسناده إلى المتكلّم أو المخاطب أو كليهما ، ضرورة أنّه لا دخل للسّاكت والواقف في هذا الحكم أصلاً ، و يظهر لك غاية الظّهور بالنّظر إلى مقابله و هو ما لا يصحّ السّكوت عليه ، فكما أنّه لا نظر فيه إلى المتكلّم أو المخاطب فكذلك فيما يصحّ السّكوت عليه فلا مجال للاختلاف في فاعله ، مع أنّا لو فرضنا أنّ له فاعلاً فالواجب جعله مبهماً أعمّ من الجميع كما يناسبه الحذف لكفاية صحّة سكوت أحدهما عليه لا على التّعيين في تحقّق الإفادة و إن انفكّت عن صحّة سكوت الآخر مع أنّه لا تنفكّ صحّة سكوت أحدهما من صحّة سكوت الآخر ضرورة أنّه إذا بلغ اللّفظ مرتبة الإفادة و الدّلالة صحّ السّكوت عليه من كليهما و توهّم اختلاف صحّة السّكوت باختلاف غرضهما في كيفيّة الإفادة والاستفادة وهمٌ لأنّ اختلاف الغرض إنّما يوجب الاختلاف في نفس السّكوت لا في صحّته و حسنه المعلول عن تحقّق الإفادة و الدّلالة ، فظهر أنّه لا مجال للاختلاف في فاعله من وجوه ثلاثة ، هذا كلّه إذا فسّرنا السّكوت في المقام بالوقوف و الاكتفاء كما هو التّحقيق ، و أمّا إذا فسّرناه بما يقابل التّكلّم كما يظهر من بعض فيختصّ بالمتكلّم لأنّ السّكوت إذا تعدّى بكلمة على فهو للمتكلّم ، و أمّا المخاطب فهو ساكت عن الكلام ، فلا تتحمّل العبارة حينئذٍ إلّا وجهاً واحداً فلا مجال للاختلاف أيضاً . **الخامس** لزوم صحّة السكوت للمفيد دائماً بل بالضّرورة لما ظهر لك من ملازمة الإفادة لحسن الوقوف وصحّة -

السّكوت . فما قيل من أنّ الغرض منه الحسن الفعلي ّ المقابل للإمكان بمعنى ثبوته له وقتاً ما في غير محلّه و كأنّه أدار حسن الوقوف و صحّة السّكوت مدار غرض المتكلّم و غفل عن أنّ الدّائر مدار غرضه هو نفس السّكوت لا صحّته ، ضرورة أنّ اللّفظ متى خرج عن حدّ النّقص يصير أهلاً للوقوف و محلاًّ للسّكوت تعلّق به غرض المتكلّم أم لا و ليس لصحّة السّكوت على اللّفظ معنى غير صيرورته محلاًّ له .

السادس أنّ القضايا المعلومة ـ سواء لم يجهلها أحدٌ أم لم يكن كذلك ـ كلام لاتّصافها بالإفادة و اقتضائها العلم و لا يقدح فيه عدم حصول الاستفادة منها لعدم خفاء مضمونها ، لما ظهر لك من مجامعة المقتضي مع اشتغال المحلّ بالمثل الموجب لعدم ظهور أثره فيه ، و لا يتوهّم متوهّم أنّه استقرّ اصطلاحهم على خروجها منه لأنّ كثيراً منهم لم يخرجوها منه والمخرج علّل الخروج بعدم الإفادة لا بالاصطلاح مع أنّ قواعد التّركيب و الإعراب تجري فيها كما تجري في القضايا المجهولة فلا وجه للتّفرقة بينهما فالاصطلاح لو وقع مع أنّه لم يقع لوقوع الاختلاف غلط لا وجه له ، ثمّ إنّ توهّم الخروج إنّما هو فيما لا يجهله أحد و أمّا في مطلق ما علمه المخاطب كما يظهر من بعض فأوضح فساداً لاستلزامه اتّصاف الكلام الواحد بطرفي النّقيض لاستفادة شخص منه و عدم استفادة الآخر منه .

﴿و المعلوم إنّما يكون مركّباً إسنادياً خبرياً﴾ إذ العلم التّصديقيّ لا يتعلّق إلاّ به ﴿و المقتضى ﴿للعلم به﴾ قد يطابقه ﴾ في الأوصاف الثّلاثة ﴿ كزيد قائمٌ و نحوه ﴾ فيدلّ عليه مطابقة ﴾ و لا ينافي ذلك دلالته على القضيّة الذّهنيّة وهو مراد المتكلّم أوّلا و عليه ثانياً بتوسّط ملازمة المراد له مع عصمة المتكلّم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهيّاً لاتّحاده مع المراد و انطباقه عليه ﴿ و قد يفارقه في الأوّل ﴾ أي التّركيب ﴿ كالأفعال الدّالّة بهيئاتها الاشتقاقيّة على إسناد الحدث إلى الفاعل فتدلّ على أحد طرفيه ﴾ أي المركّب الإسناديّ الخبريّ و هو الحدث بمادّتها ﴿ تضمّناً و على الآخر ﴾ و هو الفاعل تبعاً و ﴿ التزاماً ﴾ للإسناد المدلول عليه بهيئتها و لا فرق فيما بيّناه بين أنواع الفعل الماضي والمضارع و الأمر وصيغها

غائبة و مخاطبة و متكلّمة ، مفردة و مثنّاة و مجموعة ، فإنّ هيئة الفعل مطلقاً تدلّ على الإسناد التّامّ اقتضاءً فجميع أنواع الفعل بجميع صيغها متّصفة بالإفادة و مقتضية لها ما لم تعرضها جهة طارية موجبة لنقض نسبتها و لا يقدح فيه إبهام الفاعل في بعض تصاريفه لعدم منافاته لتماميّة الإسناد المقتضية للعلم و الإفادة و إلّا لزم أن لايكون ضرب الضّارب و نحوه كلاماً مع أنّه لا كلام في كونه كلاماً فما في « التّصريح» من أنّ شرط حصول الفائدة مع الفعل و الضّمير المنويّ أن يكون الضّمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمّى كلاماً على الأصحّ في غير محلّه ﴿ و قد يفارقه في الأخيرين ﴾ أي الإسناد ﴿ كالمنادى و التّحذير والإغراء ﴾ فإنّها عارية عن الإسناد اللّفظي و الاخبار ﴿ كالإنشاءات ﴾ مركّبة كانت كأنت طالق أم مفردة كاضرب ﴿ فتدلّ ﴾ أي الكلمات العارية عن الإسناد اللّفظيّ الدّالّة على الإسناد الذّهنيّ و الإنشاءات ﴿ عليه ﴾ أي على المفهوم الخبريّ ﴿ التزاماً و قد وافقنا القوم في الثّالث ﴾ أي المفارقة في الاخبار فلم يوجب أحد منهم المطابقة بينهما في الخبريّة ﴿ و خالفونا في الأوّلين ﴾ أي التّركيب والإسناد ﴿ فأوجبوا مطابقته ﴾ أي الكلام للمدلول والمعلوم وهو المركّب الإسناديّ الخبريّ ﴿ فيهما ﴾ أي في التّركيب و الإسناد ﴿ فتكلّفوا ﴾ و تعسّفوا من جهة التزامهم بوجوب المطابقة فيهما ﴿ لتصحيح الإسناد في التّحذير و الإغراء بتقدير الفعل ﴾ المناسب لهما من احذّرك و اتّق واجتنب وحافظ و ارم وما شا كلها ﴿ و في المنادى بتقدير حرف النّداء و جعله بمنزلة الفعل ﴾ و هو أدعو ﴿ و لتصحيح التّركيب في الأفعال بجعلها مركّبة مع فواعلها ﴾ أسماء ﴿ ظاهرة ﴾ نحو ضرب زيد أو ضمائر متّصلة ﴿ بارزة ﴾ نحو ضربت ﴿ أو ﴾ ضمائر متّصلة ﴿ مستترة نحو اضرب و غفلوا عن أنّ المطابقة ﴾ بين الدّليل و المدلول والمفيد و المفاد ﴿ غير لازمة ﴾ و أنّ اقتضاء العلم و الإفادة لا يتوقّف على اجتماع الأوصاف الثّلاثة في اللّفظ و ﴿ أنّ التّحذير و الإغراء و النّداء ﴾ كالاستفهام و الاخبار و الابتداء و الخبريّة ﴿ أنحاء لاستعمال الكلمة ﴾ فهي خصوصيّات في التّلفّظ ﴿ و معان حرفيّة ﴾ آليّة لا استقلاليّة

غاية الأمر أنّ بعض الخصوصيّات ممّا وضع له الحرف كالنّداء و الاستفهام فيستفاد من أنّ الحرف مرّة و من خصوصيّة الاستعمال تارة و كثير منها ممّا لم يوضع لها حرف ﴿ فلاتؤول إلى معان فعليّة ﴾ فتوهّم تقدير الفعل أو الحرف و جعل المقام دليلاً على الحذف و التّقدير في غير محلّه بل سيظهر لك إن شاء الله تعالى فساد توهّم التّقدير في جميع الموارد . و أمّا جعل يا بمنزلة الفعل فأفسد لأنّه لو كان بمنزلته لصحّ قولك : أنا يا زيد كما يصحّ قولك أنا أدعو زيداً و لزم أن يكون فعلاً لا حرفاً مع أنّ دعوت ناظر إلى تحقّق الدّعوة من المتكلّم نظراً استقلاليّاً و لا نظر في الحرف إلى المتكلّم أصلاً و بالجملة فكما لا يضرّ مخالفة الدّليل لمدلوله في الاخبار فكذا لا يضرّ مخالفته معه في الإسناد و لا دليل على لزوم المطابقة حتّى يجب ارتكاب تلك التّكلّفات و التّعسّفات هذا **و** أمّا توهّم التّركيب في الفعل فأظهر فساداً ﴿ فإنّ مرجع استتار الضمير إلى دلالة الفعل على الفاعل ﴾ المعبّر عنه بالمنويّ معه ﴿ إلتزاماً ﴾ توضيح الأمر فيه أنّ الفعل لمّا اشتمل على الهيئة الدّالّة على إسناد الحدث إلى الذّات دلّ على الذّات من قبل دلالته على الإسناد إليه فهو بافراده يدلّ على أطراف ثلاثة : الحدث لمادّته و الإسناد لهيئته و الذّات تبعاً و استلزاماً من قبل الإسناد المستتبع لها فهي كالحدث و الإسناد واقعة في طرف المفهوم و إنّما عبّر عنها بالضّمير استعارة من جهة شباهته به من حيث الإبهام و التّعيين و عن كيفيّة ثبوتها من قبل اللّفظ و دلالته عليها بالاستتار و الاستكان من جهة فهمها منه تبعاً و استلزاماً من دون أن تدلّ عليها كلمة أصالة و استقلالاً فلا يجوز تركّبها مع الفعل لاستحالة تركيب اللّفظ مع المعنى المستفاد منه و لو جاز تركّبه معه لجاز تركّبه مع الحدث المفهوم منه مع أنّ وقوع المستتر في طرف المدلول والمفاد يمنع من وقوعه في طرف الدّالّ و المفيد لاستحالة اتّحاد الدّالّ مع المدلول والمفيد مع المفاد كما هو ظاهر فاتّضح غاية الاتّضاح فساد ما توهّموه من كون الفعل كلاماً بلحاظ تركّبه مع فاعله المستتر فيه و من هنا ظهر اُمور :

الاول فساد ما اصطلحوا عليه من إطلاق الكلمة على المستتر لكونه في حكمها

من حيث وقوعه طرفاً للإسناد و سائر الأحكام اللّفظيّة لما عرفت من عدم وقوعه طرفاًللتّركيب والإسناد اللّفظي لاستحالته ووقوعه طرفاًللإسناد المعنويّ لايوجب شباهته باللّفظ وصيرورته كلمة حكميّة وإلّالجرى ذلك في جميع المعاني .﴿و﴾**الثاني** ﴿أنّه﴾أي الاستتار﴿مقوّم للفعل﴾ضرورة تقوّمه بالهيئةالاشتقاقيّةالدّالّةعلى الاسناد الحدوثيّ المستتبع للفاعل وهوالّذي حدث عنه الحدث فهو أبداً ينبىء عن حدث عن ذات كما أنبأ عنه كلام الإمام عليه السلام حيث عرّفه بما أنبأ عن حركة المسمّى ﴿ فالظّاهر أو البارز ﴿المذكور﴾ مفسّر للمستتر أو مؤكّد له فتركيبه مع الفعل﴾ إنّما هو تركيب﴿ تفسيريٌّ أوتأكيديٌّ والتّركيب الإسناديّ بينه و بين ﴾الاسم﴿ الظّاهر أو﴾الضّمير﴿البارز غيرمتصوّر﴾ إذ لو أسند الفعل ثانياً استقلالاً بالهيئةالتّركيبيّة لزم التكرّر في الحدوث مع أنّ الهيئة التّركيبيّة إنّما تفيد الاتّحاد لا الحدوث و لا اتّحاد بين الفعل و الاسم الظّاهر كما هو ظاهر ﴿على أنّ لواحق الأفعال﴾ إنّما ﴿ هي حروف مبيّنة لكيفيّة النّسبة لاضمائر﴾ متّصلة ﴿بارزه ﴾ كماسيجيء في محلّه إن شاء الله تعالى و من العجب تفصيلهم بين إضرب أنت و ضرب زيد بالحكم بكون الضّمير المنفصل تأكيداً للمستتر في الأوّل و بصيرورة المستتر ظاهراً في الثّاني مع عدم الفرق بينهما في فهم المسند إليه منهما إلّا في الابهام و التّعيين و أعجب منه التّفصيل في الأستتار بين تقدّم الظّاهر على الفعل و تأخّره عنه في الفعل الغائب و قد تبيّن لك ممّا بيّناه من أنّ مرجع استتار الضّمير إلى فهم المسند إليه تبعاً للاسناد أنّه يختصّ بالهيئة الاشتقاقيّة الطّارية على أحد طرفي الإسناد و أمّاالهيئة التّركيبيّة القائمة بالطّرفين فلايعقل معها الاستتار و منه نبيّن فساد توهّم الاستتار في الأخبار المشتقّةضرورة أنّ الإسنادفيهاإنّما يحصل من قبل التّركيب المتحقّق بين اللّفظين فهو معلول عنه قائم بما قام به هو من اللّفظين المذكورين فلايعقل استتار أحدالطّرفين في الآخر فالأخبار المشتقّة والجوامد على حدّ واحد في عدم تحمّل الضّمير ، نعم لو قلنا بحصول الإسناد من قبل الإعراب الطّاري على أحد الطّرفين يتعيّن القول بالاستتار وتحمّل الضّمير في الاخبار مطلقاً جامدة و مشقّة كما نسب

إلى الكوفيّين و لكنّ التّحقيق أنّ الإعراب علامة لا آلة و لذا يثبت الإسناد بين المبنيّين كهذا هو ، و كيف كان فالتّفصيل بين الجامد والمشتق في الاستتار كما عن الأكثر في غير محلّه لأنّه إن ثبت فمن قبل الإسناد الخبري الجاري فيهما فلاتختصّ به المشتق ، و أمّا الاستتار الآتي من قبل هيئته الاشتقاقيّة فلا يختصّ بحال كونه خبراً ، وقد تبيّن بما بيّناه سرّ عدم جواز استتار ضمير النّصب في الفعل لأنّ الهيئة الفعليّة إنّما تدلّ على إسناد الحدث إلى الفاعل أو نائبه ، و أمّا النّسبة إلى المفعول فإنّما تحصل من طرف التّركيب ﴿و﴾اعلم أنّ ﴿ للكلام مراتب متفاوتة باختلاف مراتب الإفادة ﴾ تجمعها مراتب ثلاث :

الأولى الخارجة عن حدّ النّقص البالغة درجة التّمام ، والعليا المشتملة عليها و على جميع القيود ، والوسطى المتوسّطة بينهما المترتّبة على مراتب شتّى ﴿فلاينحصر فيما حصر﴾ تأليفه ﴿فيه﴾ من المسندين فقط لعدم انحصار الإفادة فيهما ومايتوهّم من أنّ الإفادة و اقتضاء العلم تدور مدار الإسناد التّام ولا إسناد في القيود و المتعلّقات فلاإفادة فيها بوجه حتّى يصير المجموع منها و من المسندين مفيداً في غير محلّه لأنّ الخلوّ عن الإسناد إنّما يمنع من الاستقلال بالإفادة لا منها و لو باعتبار الانضمام إلى المسندين كما هو ظاهر و منه يظهر أنّ ما ذكره ابن هشام في بعض كتبه من حصر صور تأليف الكلام في ستّة : اسمان و فعل واسم و فعل واسمان و فعل و ثلاثة أسماء و فعل وأربعة أسماء وجملة القسم وجوابه و جملة الشّرط و جزاؤه . فاسد أيضاً لعدم انحصار مراتب الإفادة فيما ذكره كما هو ظاهر ، وإن أراد حصر صور التّأليف التّام فيماذكره فهو أظهر فساداً ، ضرورة أنّ التّأليف التّام لا يكون إلّا بالإسناد التّام وهو لا يقوم بمافوق الكلمتين و قد ظهر لك بما بيّناه أنّه ﴿ لا مجال للنّزاع في أنّ نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام أو المسندان فقط ﴾ لتحقّق الإفادة فيهما و في المجموع فالمسندان كلام كما أنّ المجموع كلام فما توهّمه بعض من سقوط المسندين عن الكلاميّة حينئذ لتعلّق الغرض بالمجموع في غير محلّه لأنّ تعلّق الغرض بالمجموع لا يمنع من إفادة المسندين اقتضاء ولافعلا كما هو ظاهر و عدم تعلّق

الغرض بالمسندين فقط لا يرجع إلى عدم تعلّق القصد بهما بل إلى تعلّق القصد بهما و بمتعلّقاتهما نعم لا يعدّ المسندان فقط في المثال المذكور كلاماً بل يعدّ المجموع كلاماً واحداً للاتّحاد الحاصل من الاتّصال فإنّه سبب الاتّحاد و رافع التّعدد في جميع الموارد ألا ترى أنّ القطرات المنفصلة مياه متعدّدة وإذا اجتمعت واتّصلت اتّحد الماء و لا يكون إلّا ماء واحداً فاتّصال القيود بطرفي الإسناد لا يخرجهما عن الكلاميّة و إنّما يوجب الاتّحاد و صيرورة المجموع كلاماً واحداً فتفطّن و تنبّه و لقد نبّهتك على أصل شريف و أساس قويم فلا تكن عنه من الغافلين و الحمد لله ربّ العالمين .

وما حدّدنا به الكلام أسدّ الحدود وأخصرها وسائر الحدود لا تخلو عن فساد وقصور ، فقد عرّفه بعضهم بلفظ مفيد بالاسناد وقد عرفت أنّه مع عدم الاحتياج إلى ضمّ الإسناد يخلّ بالحدّ لثبوت الكلام مع عدمه ، وقد عرّفه بعضهم بما تركّب من كلمتين بالإسناد و هو فاسد من وجوه : **الاول** أخذ التّركيب في الحدّ لما عرفت من وقوعه مفرداً كالفعل . **و الثانى** تقييد التّركيب بالكلمتين لتحقّق التّركيب التّامّ المفيد بين المهمل و المستعمل كديز مقلوب « زيد » و بين الجملة و الكلمة كلاحول و لا قوّة إلّا بالله كنز من كنوز الجنّة . **و الثالث** عدم انحصار الكلام في المركّب التامّ المتحقّق بين الكلمتين لما ظهر لك من عدم خروج القيود والمتعلّقات عنه . **و الرابع** قصر الحدّ على الإسناد لثبوته مع عدم الإفادة فإنّه النّسبة التّامّة الاقتضائيّة المجامعة للنقص الفعليّ الّذي لا يفيد و لا يقتضي العلم كالإسناد الّذي في جملة الشّرط و الصّلة ، فاللّازم حينئذ تقييده بالمقصود لذاته كما قيّده به بعضهم و قد عرّفه بعضهم بما تضمّن بكلمتين بالإسناد و هو مثل سابقه إلّا في عدم حصره الكلام في الكلمتين وقد تنبّه بعضهم لبعض ما أوردناه على الحدّ من تحقّق التّركيب و الإسناد بين المهمل و المستعمل و الجملة و الكلمة ممثّلاً للأخير بنحو زيد أبوه قائمٌ و قام أبوه وقائم أبوه فرام الدّفع وجعل الكلمة أعمّ من الحقيقيّة والحكميّة و قال : المهمل في حكم هذا اللّفظ لجوازوقوعه موقعه . و الخبر في المثال المزبور في حكم قائم الأب لتأوّله به وهو تعسّف واضح ضرورة أنّ المهمل لا يقع موضوعاً

و طرفاً للإسناد إلّا إذا كان الحكم ثابتاً على نفس اللّفظ مع قطع النّظر عن المعنى و في هذا الحال لا يتفاوت الحال بالوضع والإهمال بل قد يكون الإهمال مقوّماً للإسناد كجسق مهمل فلامعنى لجعله في حكم الموضوع تصحيحاً للإسناد والتّركيب مع أنّ جواز وضع الموضوع موضع المهمل لو أوجب صيرورته في حكمه لأوجب صيرورة الموضوع في حكمه أيضاً لجواز العكس و أمّا تأويل أبوه قائم و نحوه بقائم الأب فكذلك لا وجه له أيضاً لأنّهما نحوان من التّركيب وسنخان منه فإنّ نسبة قائم إلى الأب ناقصة و إلى أبوه تامّة فلا يرجع أحدهما إلى الآخر. فإن قلت: كلّ إسناد صالح لصيرورته ناقصاً بالعارض كما في جملة الشّرط و الصّلة و نحوهما فلامانع من رجوعه إلى النّقص بجعل الجملة خبراً. قلت: الإسناد إنّما يصير ناقصاً بصيرورة طرفيه قيداً لأمر آخر و الجملة لا تصير قيداً للمبتداء بجعلها خبراً عنه حتّى يصير ناقصاً وإلّا لزم صيرورة جملة زيد أبوه قائم ناقصة غير تامّة. والتّحقيق أنّ «زيد» في الأمثلة المذكورة توطئة لمرجع الضّمير و رفعه لايكون على المبتدائيّة كما سيجيء تحقيقه في محلّه إن شاء الله تعالى، و قد يتوهّم أنّ ديز في المثال المزبور اسم لنوعه و من هنا صحّ وقوعه مسنداً إليه و هكذا الأمر في «لاحول ولا قوّة إلّا بالله» و نحوه.

و فيه: أوّلاً أنّ الحكم الثّابت لنفس اللّفظ لا يقدح فيه الإهمال حتّى يستدلّ به على خروجه عن الإهمال، و ثانياً أنّه لو كان اسماً لنوعه لزم اتّحاد الاسم و مسمّاه، لأنّ الاسم هو النّوع أيضاً ضرورة أنّ التّسمية لو تحقّقت في اللّفظ فإنّما تتعلّق بنوع اللّفظ لا بشخص خاصّ منه و لو فرض تعلّقها بشخص اللّفظ لزم اتّحادهما أيضاً لدخول الشّخص في النّوع أيضاً، و من هنا ظهر الأمر في الجمل الواقعة مسنداً إليها و انّها تقع طرفاً للإسناد باعتبار لفظها.

ثمّ اعلم أنّ ما أوردناه في المقام و في حدّ الكلمة من النّقص في الطّرد و العكس فهو على مذاق القوم من التّدقيق في طرد الحدود وعكسها و إلّا فالتّحقيق أنّ هذه التّعاريف شبه التّعاريف اللّفظيّة لايتعلّق الغرض بالكشف بها إلّا في الجملة

فيندفع حينئذ غالب النّقوض فلاحاجة إلى ارتكاب تلك التّعسّفات الفاضحة و التكلّفات الباردة لدفع النّقوض و تصحيح الرّسوم و مع ذلك كلّه فأجود الحدود ما بيّناه و قد يتوهّم أنّ فيه قصوراً من حيث جعل اللّفظ جنساً لأنّ الكلام مركّب من اللّفظ و الهيئة التّركيبيّة من حيث أنّ الافادة قائمة بهما و هو وهم ضرورة أنّ الكلام من مقولة اللّفظ و الإفادة قائمة باللّفظ الخاصّ لا باللّفظ وخصوصيّته بأن تكون في عرضه .

و إذ قد عرفت الكلام فاعلم أنّه «قد يكون مفرداً» سواء كان «مشتملاً على الإسناد كالفعل أم لا كالمنادى» و التّحذير و الإغراء و نحوها «و مركّباً من اسمين نحو زيد قائم و زيد في الدّار» و لا يقع الحرف و الفعل طرفا للتّركيب و التّأليف . أمّا الحرف فلأنّه آلة التّركيب و أداة التّأليف فيستحيل طروّ مطلق التّركيب عليه ، وأمّا الفعل فلما عرفت من استحالة تركيب الاسم الظّاهر معه وأنّه مفسّر للمستتر أو مؤكّد له فالتّركيب الإسنادي المتحقّق به ركنا الكلام كما هو المقصود في المقام يختصّ به الاسم و أمّا سائر أنحاء التّركيب فتجري فيه و في الفعل معاً ثمّ إنّ ما ذكرناه إنّما هو بالنّظر إلى المعنى الحرفيّ و الفعليّ و أمّا إذا أريد من الحرف والفعل نفس اللّفظ كقولك «من» حرف و «ضرب» فعل ماض فلا مانع من وقوعهما طرفين للتّركيب و الإسناد و توهّم صيرورتهما حينئذ اسمين لمن الحرفيّ و ضرب الفعليّ ، و لذا صحّ وقوعهما مسنداً إليهما مع اختصاصه بالاسم في غير محلّه لأنّ الإسناد إليه من خواصّ الاسم بالنّظر إلى معناه ، يعني أنّ الكلمة إذا استعملت في معناها فالمستحقّ للاخبار عنها من بين الكلمات المستعملة هو الاسم فقط ، و أمّا بالنّظر إلى نفس اللّفظ فالجميع على حدّ سواء لعدم الفرق بين أقسامها من هذه الجهة مع أنّه كرّ على ما فرّ منه لرجوع الاخبار عنهما إلى الاخبار عن الفعل و الحرف ضرورة أنّ الاخبار عنهما حينئذ باعتبار مسمّاهما و المفروض أنّ مسمّاهما حينئذ من الحرفيّ و ضرب الفعليّ و إلّا لم يخبر الاخبار عنهما بالحرفيّة والفعليّة ، والحاصل أنّه لامانع في اللّفظ في حدّ نفسه من قبول الإسناد والتّركيب

كما هو ظاهر و إنّما يمنع منه المعنى الحرفيّ و الفعليّ و حيث أنّ التّركيب غالباً إنّما هو بالنّظر إلى المعاني خصّصوا الإسناد إليه بالاسم و نفوه عن الفعل و الحرف اعتماداً على الغلبة كما هو طريقتهم المألوفة فتوهّم منه من لا خبرة له الإطلاق على سبيل الحقيقة فصنع ما صنع و وقع فيما وقع .

و اعلم أنّ القوم قسّموا الكلام إلى ملفوظ و مقدّر ، و المقدّر إلى ما قدّر جزءاه و إلى ما قدّر أحد جزئيه و اشتهر التّمثيل للأوّل بالجملة المقدّرة بعد « نعم » في جواب القائل : أزيدٌ قائم . و للثّاني بقولك « زيدٌ » مجيباً لمن قال من جاءك . و التّحقيق أنّه ﴿لايكون إلّا ملفوظاً ومرجع التقدير إلى الاكتفاء بدلالة الحال أو المقال﴾ على المدلول﴿عن الكلام﴾ لا إلى تقديره تحقيقاً بدلالة الدّليل عليه حالا أو مقالا ، توضيح الحال أنّه لا يجوز الحذف و التّقدير إلّا بدليل حاليّ أو مقاليّ وهما كالإشارة و الخطّ و سائر الدّوالّ إنّما يدلّان على المفهوم لا على اللّفظ الدّالّ عليه ، ضرورة أنّ هيئة السّفر إنّما تدلّ على مفهومه لا على لفظ تسافر ، و أزيدٌ قائمٌ إنّما يدلّ على المفهوم لا على قول آخر مماثل له فهما كالإشارة في عرض اللّفظ من حيث الدّلالة فتوهّم التّقدير في الموردين كتوهّمه في مورد الإشارة باطل مع أنّه لو سلّم دلالتهما على اللّفظ ابتداءً لا يوجب التّقدير أيضاً لأنّهما حينئذ كالخطّ حيث يكشف عن اللّفظ أوّلاً و عن المفهوم ثانياً و مع ذلك لم يحكموا فيه بالتّقدير .

فإن قلت : الدّاعي على تقدير الكلمة أو الكلام مراعاة القواعد اللّفظيّة فإن قولك زيد في جواب قول القائل «من قام» مرفوع إمّا على الفاعليّة أو على المبتدائيّة فلابدّ من تقدير الفعل أو الخبر وقولك «نعم» في جواب أزيدٌ قائم حرف تصديق و لابدّ له من ضميمة و لا يمكن ضمّه إلى الجملة السابقة عليه وإلّا لزم استعمالها على وجهين مختلفين التّصديق و الاستفهام و هو أظهر فساداً من استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد مع أنّ لفظة نعم لا تقع إلّا في صدر الكلام فلا تفيد التّصديق في الجملة السابقة ، على أنّ استعمالها قد تمّ بفراق التكلّم منها فلايعقل استعمالها على

وجه آخر و لو فرض جواز استعمالها على الوجهين المختلفين ابتداءً. قلت : الحروف إنّما وضعت لاحداث معنى في غيره لفظاً كان أم ما بمنزلته فكلمة « نعم » إنّما تحدث التّصديق في القضيّة لفظيّة كانت أم مشاريّة أم حاليّة أم مقاليّة ، و حيث إنّ المقال أحضر النّسبة اكتفي به عن محضر آخر واُتي بكلمة نعم بينّة لكيفيّة النّسبة الحاضرة عنده و هكذا الأمر في المثال الأوّل فانّ المسند إليه لابدّ لهمن مسند به لفظاً كان أم ما بمنزلته و لا يختصّ اللّفظ به حتّى يجب التّقدير فاتّضح غاية الاتّضاح فساد جعل المقدّر قسماً من الكلام بل جعل الملفوظ قسماً منه أيضاً لانحصار الكلام فيه ، و قد ظهر أيضاً فساد تقسيم الكلام إلى مايجب ذكره ومايجب تقديره و ما يجوز فيه الأمران كما ظهر أيضاً فساد ما ذهب إليه بعضهم من كون نعم كلاماً لافادته مفاد الجملة من حيث قيامه مقامها لما ظهر لك من أنّ الافادة إنّما حصلت من اقترانه بالمقال فحاله حاله مقروناً باللّفظ و منه يظهر أنّ الكلام المذكور بعده مؤكّد لما يسمّى مقدّراً و هو المدلول عليه بالدّليل المقاليّ لا أنّه يخرج به عن التّقدير و يصير ملفوظاً .

و إذقد عرفت الكلمةوالكلام فاعرف أنّ «الجملة ما تضمّن لفظين بالاسناد» إثباتاً أو نفياً و هو في مصطلحهم ما يتمّ اقتضاءً و إن كان ناقصاً كالنّسبة الواقعة في جملة الشّرطوالصّلة والجملة الوصفيّة وحيث خفي ماحقّقناه على أكثرهماضطربت كلماتهم فيالمقام فمنهم من فسّره بالنّسبة التّامّة الفعليّة ، وزعم أنّ إطلاق الجملة على الجمل المذكورة إطلاق مجازيّ من باب إطلاق الشّيء على ما كان عليهغفلة عن أنّ الكون السّابق لا يؤثّر في اللّاحق و لا يصحّ الاستعمال و إلّاصحّ إطلاق الكلام عليها أيضاً . و منهم من فسّره بها أيضاً و قال : المقصوداشتمال المركّب عليها حالاً أو أصلاً و منهم من فسّره بمطلق النّسبةتامّة كانت أم ناقصة غفلة عن أنّهيعمّ النّسب النّاقصة التّقييديّة فيلزم حينئذ صيرورة غلام زيد و نحوه جملة و كيف كان فاعتبار الاسناد فيها إنّما هو بحسب اصطلاحهم ، وأمّا اعتبار تضمّن اللّفظين فهو بحسب أصل اللّغة فانّ أقرب التّعابير إليها الجمع و الضّمّ و من هنا فسّرها في

« القاموس » بجماعة الشّيء و من هذا الباب أجملت الحساب أي جمعته ورددته من التّفصيل إلى الإجمال و منه أيضاً إطلاق الجمل على خلاف البيّن فإنّ الكلام إنّما يجمل لجمع الاحتمالات فيه بحيث لا يتبيّن المراد منها كما أنّه إنّما يبيّن لعدم جمع الاحتمالات فيه فظهر أنّ المفرد لم يكن جملة لعدم كونه جماعة من اللّفظ نعم هو جملة باعتبار كونه جماعة من الحروف . ثمّ إنّي عبّرت بالتّضمّن دون التّركيب و التّأليف تنبيهاً على عدم انحصار الجملة فيما تركّب من لفظين و تألّف منهما ، و اخترت لفظين على كلمتين تنبيهاً على جواز وقوع التّركيب بين المهمل و المستعمل كديز مقلوب زيد و توهّم أوّله إلى المستعمل قد ظهر لك فساده و لا ينافي وقوع المهمل مورداً للتّركيب جعل موضوع الفنّ الموضوع لأنّه بالنّظر إلى الغالب من التّراكيب فقد جرت عادتهم بالحكم على الشّائع الغالب و من هذا الباب قصرنا الإسناد على اللّفظين مع صحّة وقوعه بين اللّفظ و الجملة مقصوداً منها لفظها كما عرفت ، وقد ظهر بما بيّنّاه أنّ الجملة تباين الكلمة وتعمّ الكلام من وجه لاجتماعهما في الجمل المفيدة و افتراقها عنه في الجمل النّاقصة وافتراقه عنها في المفردات المفيدة فظهر بطلان القول بترادفهما أو أعميّة الجملة منه عموماً مطلقاً . و اعلم أنّ الإسناد ينقسم إلى أقسام ثلاثة حمليّ اتّحاديّ يتّحد أحد طرفيه مع الآخر و ينطبق عليه ويصحّ قيام أحدهما مقام الآخر و وضع هذا هو موضعهما تحقيقاً كزيد قائم أو تنزيلاً كزيد أسدٌ إثباتاً كما مرّ أو سلباً كما زيد قائماً أو بأسد ، وحدوثيّ فعليّ يحدث أحد طرفيه من الآخر و يظهر منه تحقيقاً أو تنزيلاً ، إثباتاً أو نفياً نحو ضرب زيد و ما يضرب عمرو وبال زيد و ما حاضت هند ، و إضافيّ حرفيّ يضاف أحدهما إلى الآخر بنحو من أنحاء الإضافة تحقيقاً أو تنزيلاً ، إثباتاً أو سلباً نحو زيد في الدّار و نظري في العلم و ما زيد في الدّار و ما نظري في علم الرّمل ﴿ فهو إن كان حمليّاً اتّحاديّاً فهي ﴾ أي الجملة تسمّى ﴿ اسميّة ﴾ لتحقّقه بين الاسمين إثباتاً بمجرّد التّركيب الجمليّ و هو جعل أحدهما عقيب الآخر محمولاً عليه من دون حاجة إلى رابط مخصوص من هيئة اشتقاقيّة أو أداة تفيده وعدم تحقّقه في الفعل والمجرور

بحرف الجرّ ﴿ و إن كان حدوثياً فعلياً فهي﴾ تسمّى ﴿فعليّة ﴾ لعدم تحقّقه إلّا من قبل هيئةالفعل كما هو ظاهر ﴿وإن كان إضافياًحرفياً﴾ فهي عندي﴿حرفيّة﴾ لعدم تحقّقه إلّا من الحرف أو ما بمنزلته ﴿ مسمّاة ﴾ في لسان القوم ﴿بظرفيّة ﴾ و إنّما عدلت عنها لاطّرادالحرفيّة دونها ضرورة عدم انحصارها فيهافانّ « زيد على السّطح» « والمال لزيد» « وعمرو كالأسد » وهكذالاتكون ظرفيّة ، مع أنّه لولم يكن إلّا حسن مقابلة الحرفيّة بالاسميّة و الفعليّة دون الظّرفيّة لكفى في العدول عنها إليها ، و نبّهت بقولي إثباتاً أو نفياً على أنّ الإسناد أعمّ من الإثبات و السّلب و أنّهما إنّما يتعلّقان بطرف الإسناد وهو المسندبه ، فالثابت للمسند إليه أوالمسلوب منه هو المسند به لا الإسناد فإنّه ثابت على التّقديرين ، و إنّما ينتفي الإسناد في مقام التّعداد كقولك زيد عمرو بكر قائم قاعد ، و هكذا في مقام تعداد الأسماء و لذا لا تستحقّ الأسماء المعدودة الإعراب بخلاف أجزاء القضيّة السّلبيّة فإنّها معربة ، فما توهّمه جماعة من عدم الإسناد في القضيّة السّلبيّة و أنّ تسميتها قضيّة تجوّز غلط ظاهر . ثمّ إنّ ما بيّنته من تسمية الجملة المشتملة على الإسناد الحمليّ الاتّحاديّ بالاسميّة لتحقّقه بين الاسمين من دون حاجة إلى مؤونةزائدة إنّما هو بالنّظر إلى الغالب منالتّراكيب من ثبوته بلحاظ المفهوم ، و أمّا إذا ثبت بلحاظ الحكم على نفس اللّفظ فلا يختصّ بالاسمين لجواز الحكم على اللّفظ من حيث هو مهملاً كان أو موضوعاً جملة كان أو مفرداً ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ، و قد ظهر لك أمثلتها ممّا سبق مع أنّ اللّفظ في هذه المواضع في حكم الاسم من حيث الاستقلال لأنّه حينئذ مفهوم مستقلّ اسميّ كما هو ظاهر ، هذا و قد خفي وجه التّقسيم على الأكثر فزعموا أنّ تقسيمها إلى الأقسام المذكورة باعتبار صدرها .

قال في « مغني اللّبيب » : الاسميّة الّتي صدرها اسم كزيد قائم و هيهات للعقيق و قائم الزّيدان عند من جوّزه و هم الأخفش و الكوفيّون ، و الفعليّة الّتي صدرها فعل كقام زيد و ضرب اللّصّ و كان زيدٌ قائماً و ظننته قائماً و يقوم زيدٌ وقم و الظّرفيّة المصدّرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيدٌ و أفي الدّار زيدٌ إذا قدّرت

زيداً فاعلاً بالظّرف و الجارّ و المجرور لا بالاستقرار المحذوف و لا مبتداء مخبراً عنه بهما ، ومثّل الزّمخشريّ ذلك بفي الدّار من قولك زيد في الدّار و هو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لااسم و على أنّه حذف وحده وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أن عمل فيه ثمّ قال : مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلاعبرة بما تقدّم عليها من الحروف و المعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو كيف جاء زيد و من نحو « فأيّ آيات الله تنكرون » و من نحو « فريقاً كذّبتم و فريقاً تقتلون » «وخشّعاً أبصارهم يخرجون» فعليّة لأنّ هذه الأسماء في نيّة التّأخير و كذا الجملة من نحو يا عبدالله و نحو « وإن أحد من المشركين» « و الأنعام خلقها لكم» « واللّيل إذا يغشى» لأنّ صدورها في الأصل أفعال والتّقدير أدعو زيداً و إن استجارك أحد و خلق الأنعام وأُقسم باللّيل . انتهى ، وفيه أوّلاً أنّ المسند في نحو ضرب زيد ، و أفي الدّار زيدٌ هو الضّرب و الدّار لا الفعل ومجموع الجارّ والمجرور لما سيظهر لك إن شاء الله تعالى من أنّ الإسناد بأقسامه الثّلاثة إنّما يقوم بالمعنى الاسميّ و المفهوم المستقلّ فصدر الجملة كعجزها في الأقسام الثّلاث هو الاسم فلو كان التّقسيم باعتبار الصّدر لزم بطلانه لانحصار الجمله حينئذ في الاسميّة . وثانياً أنّك قد عرفت جواز صيرورة الجملة و الحرف و المهمل أطرافاً للإسناد و صدوراً للجملة مراداً منها ألفاظها فيلزم حينئذ خروج الجمل الثّلاث عن الأقسام الثّلاثة و كونها رابعة و خامسة وسادسة . وثالثاً أنّه يلزم حينئذأن يكون نحو «ضرب» فعل ماضٍ جملة فعليّة لتصدّرها بالفعل مع أنّها اسميّة قطعاً و توهّم صيرورة « ضرب » حينئذ إسماً قد ظهر لك فساده .

و في كلامه أنظار أُخر لا بأس بالإشارة إليها : أحدها جعل هيهات العقيق جملة اسميّه لأنّه إن جعل هيهات موضوعاً لمفهوم بَعُد فهو كبعد فعل الاسم لأنّ الفعليّة إنّما تجيء من قبل المعنى الفعليّ و لا يقدح فيه عدم كونه على الأوزان المعهودة للفعل و إن جعل موضوعاً للفظ بعُد الدّال على مفهومه كما يظهر من بعض فهو حينئذ إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم لأنّ دلالته على لفظ بعُد لايكون

إلّا توطئة للدّلالة على مفهومه كما هو ظاهر و لذا لا يراد به اللّفظ فقط أبداً ، و الحاصل أنّ هيهات العقيق أقرب إلى بعُد العقيق من نحو يا زيد إلى أدعو زيداً ، فلاوجه للتفصيل بينهما وجعل جملة النّداء فعليّة دونها ، هذا كلّه على مقتضى مذاقهم و أمّا على ما سنحقّقه في محلّه إن شاء الله تعالى من عدم كونه فعلاً و لا اسماً و إنّما هو صوت يشير بالطّبع إلى البعد فهو ملحق بالفعل إيضاً لتنزُّله منزلة بعُد ، و على كلّ حال فعدُّها جملة اسميّة في غير محلّه ، و ثانيها جعل قم و نحوه جملة لما تبيّن لك من أنّه مفرد مفيد ، و توهّم أنّه مركّب من الفعل و فاعله المستتر فيه قد ظهر لك فساده ، و ثالثها جعل في الدّار من قولك زيد في الدّار جملة بناءً على تعلّقه باستقرّ مقدّراً و على حذفه وحده وانتقال الضّمير إلى الظّرف لما سيظهر لك إن شاء الله تعالى من فساد التّقدير و انتقال الضّمير ، و رابعها أنّه ظهر من تفسير صدر الجملة بالمسند أو المسند إليه أنّ نحو كيف جاء زيدٌ إلى آخر ما ذكره جملة فعليّة لأنّ الأسماء المتصدّرة في الأمثلة المذكورة مفاعيل للأفعال المتأخّرة أو أحوال عن فواعلها فلاحاجة إلى تقييد الصّدر بالأصالة لإدخال الجمل المذكورة في الفعليّة ، و خامسها فساد جعل نحو يا عبدالله جملة لما ظهر لك من عدم اشتماله على الإسناد وفساد تأويل حرف النّداء إلى أدعو ، و هكذا الأمر في نحو و اللّيل فإنّ القسم فيه إنّما يحدث بالواو و كيفيّة لاستعمال مدخوله فهو خصوصيّة في التّلفّظ و جهة في الاستعمال ، فتقدير الفعل أو تأويل الواو إليه في غير محلّه ، فلا يصحّ درجهما في الجملة فضلاً عن درجهما في الفعليّة ، و سادسها أنّ نحو « و إن أحد من المشركين ـ الآية » جملة فعليّة وإن لم نقل بتقدير استجارك لما سيتبيّن لك إن شاء الله تعالى من جواز تقديم الفاعل على الفعل ، هذا و قد ظفرت على كلام له في الباب السّابع في الجملة المصدّرة بالفعل أو الحرف زاعماً صيرورتها اسمين لا بأس بإيراده و إيراد ما فيه . قال بعد أن ذكر أنّه يعبّر بنفس اللّفظ : إن كان مشتملاً على حرفين لا باسمه و إن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً فقيل « سوف » حرف استقبال و « ضرب » فعل ماضٍ و ضرب هذه اسم و لهذا أخبر عنها بقولك فعل

ماضٍ ، و إنّما فتحت على الحكاية ، يدلّك على ما ذكرنا أنّ الفعل ما دلّ على الحدث و زمان محصّل و « ضرب » هنا لا يدلّ على ذلك ، و أنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التّركيب ، و هذا لا يصحّ أن يكون له فاعل ، و ممّا يوضح لك ذلك أنّك تقول في زيد من قولك « ضرب زيد » مرفوع بضرب أو فاعل لضرب فتدخل الجارّ عليه . و قال لي بعضهم : لا دليل في ذلك لأنّ المعني بكلمة « ضرب » فقلت : فكيف وقع « ضرب » مضافاً إليه مع أنّه ليس باسم في زعمك . فإن قلت : فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنّه فعل ؟ قلت : هو نظير الإخبار في قولك زيدٌ قائم ، ألا ترى أنّك أخبرت عن زيد باعتبار مسمّاه لا باعتبار لفظه و كذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسمّاه و هو «ضرب» الّذي يدلّ على الحدث و الزّمان فهذا لفظ مسمّاه لفظ كأسماء السّور و أسماء حروف المعجم ، و أمّا قول ابن مالك إنّ الإسناد اللّفظي يكون في الأسماء والأفعال و الحروف و إنّ الّذي يختصّ به الاسم هو المعنوي فلاتحقيق فيه ، ثمّ قال : و ممّن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيّان انتهى . أقول : لا شبهة في أنّ اللّفظ كسائر المفاهيم قد يلحظ مستقلّاً و من حيث هو فهو حينئذ كالمفاهيم الاسميّة أمر مستقلّ يمكن الإخبار عنه و به ولا يختصّ به لفظ دون لفظ بل يشترك فيه المهمل و المستعمل و الجملة والمفرد فتقول « ديز » مهمل و « زيد » موضوع لفلان و « ضرب زيدٌ » جملة فعليّة . و قد يلحظ توطئة و تبعاً للمفهوم منه فهو حينئذ قنطرة لاراءته ولا نظر إلى نفسه أصالة فلا يمكن الحكم عليه و به بلحاظ نفسه و إنّما يحكم عليه بلحاظ مفهومه فإن كان مفهومه أمراً مستقلّاً يقبل الإخبار عنه و به ، يجوز الإخبار عنه وبه وإلّا فلا . و يختصّ هذا باللّفظ المستعمل كما هو ظاهر فهو قابل لكلا اللّحاظين فإن لوحظ بنفسه غير مستعمل في مفهومه يمكن الحكم عليه و به ، و إن لوحظ قنطرة و تبعاً مستعملاً في مفهومه فهو تابع له في جواز الحكم عليه و به ، فإن كان أمراً مستقلّاً ومفهوماً اسميّاً يجوز الحكم عليه و به و إلّا فلا . و ما نحن فيه من قبيل الأوّل لأنّ الفعل كالاسم و الحرف من صفات الألفاظ لا المفاهيم وتوقّف اتّصاف اللّفظ به على وضعه للمعنى

الفعليّ لاينافي كونه صفة له و إنّما يوجب كونه صفة ثانويّة له لاأوّليّة وتوهّم أنّه من صفات اللّفظ المستعمل في مفهومه استناد إلى ما اشتهر في تعريفه من أنّه ما يدلّ على الحدث و الزّمان فاسدٌ ، ضرورة أنّ اللّفظ الموضوع للحدث المقترن بأحد الأزمنة فعل استعمل في مفهومه أم لا و إلّا لزم أن لايكون قبل استعماله فعلاً ولااسماً و لا حرفاً فيلزم منه عدم انحصار الكلمة في الأقسام الثّلاثة و التّعريف لا يكشف عمّا توهّمه لأنّ المقصود منه الدّلالة الاقتضائيّة لا الفعليّة مع أنّ نفي الدّلالة الفعليّة في المثال المزبور إنّما يتمّ على ما اخترناه و حقّقناه من أنّها هي الإفادة والإعلام المتوقّف حصوله على الإرادة و الاستعمال وأمّا على ما اشتهر بين الأواخر من أنّها الإحضار و الإخطار فلا تتوقّف على الإرادة و الاستعمال كما هو ظاهر. وممّا بيّنّاه ظهر أنّ الفعل إنّما يلازم الفاعل إذا استعمل في مفهومه لامطلقاً فلاوجه لنفي فعليّته بسبب خلوّه عن الفاعل و منه يظهر وجه دخول الجارّ عليه لما عرفت من أنّه حينئذ أمرٌ مستقلٌ كالمفاهيم الاسميّة فلا مانع من دخول الجارّ عليه و لعلّه مراد من قال : إنّ المعني بكلمة ضرب و لو تنزّلنا و سلّمنا توقّف اتّصاف اللّفظ بالفعليّة على استعماله في مفهومه لزم عدم جواز الإخبار عنه بأنّه فعل لأنّ المستعمل في المفهوم الفعليّ لا يقبل الإخبار عنه كما هو ظاهر فلا يصحّ الاخبار عن اسمه باعتباره لما عرفت من أنّ صحّة الإخبار عن اللّفظ المستعمل فرع جواز الإخبار عن مفهومه فهو حينئذ من قبيل أسماء الأفعال فكما لا يصحّ الإخبار عن «هيهات» و «صه» مستعملين في مفهوميهما وهو لفظ اُبعد واُسكت المستعملين في مفهوميهما كذلك لايصحّ الإخبار عن ضرب اسماً مستعملاً في ضرب فعلاً مستعملاً في معناه فما ارتكبه لتصحيح الإخبار عنه على فرض صحّته لا ينفعه في شيء مع أنّه لو كان اسماً لزم جواز إجراء الإعراب عليه و لا يدفعه ما ذكره من أنّه إنّما فتحت على الحكاية لأنّه يوجب الجواز لا الوجوب ، على أنّ ما ذكره لا يتمّ في نحو ضرب ثلاثيّ حيث أنّه من الصّفات الأوّليّة الثّابتة للّفظ بلا واسطة لا الثّانويّة الثّابتة له بواسطة ، فإن سلّم أنّه موضوع حينئذ باعتبار نفسه يلزمه الرّجوع عمّا توهّمه

من اختصاص الإسناد إليه مطلقاً بالاسم وإن توهّم أنّه حينئذ اسم لنوعه كماتوهّمه بعضهم فهو أفسد لأنّ صيرورة شخص اللّفظ إسماً لنوعه مستلزمة لاتّحاد طرفي التسمية و طرفي الاستعمال و تقدّمه عليها و فسادها من أوائل البديهيّات ، ضرورة أنّ الفرد ليس إلّا النّوع الموجود فهما متّحدان حقيقة و لا اختلاف بينهما إلّا في التّشخّص فضرب مثلاً مع قطع النّظر عن وجوده في الخارج نوع و الموجود منه في الخارج فردفتسميةأحدهماللآخر واستعمالهفيه تسمية للشيء لنفسه واستعمالٌ له في نفسه بل الأمر في الاستعمال أظهر لأنّه عبارة عن إيجاد اللّفظ لإراءة مفهومه و مسمّاه والإيجاد إنّما يعرض على النّوع و بعروضه عليه يصير فرداً فالمستعمل هو النّوع و إن صار بالاستعمال فرداً فلايختلف طرفاه حينئذحتّى فيالتشخّص . ومنه يظهر وجه تقدّم الاستعمال على التّسمية لأنّ المفروض تعلّقها بالشّخص الحاصل تشخّصه من قبل الاستعمال و كيف كان فقد اتّضح لك أنّ ما ذهب إليه ابن مالك من عدم اختصاص الإسناد اللّفظيّ بالاسم في غاية المتانة و ما ذهب إليه ابن هشامفي نهاية السخافة و العجب أنّه بعد أن لم يتنبّه لما نبّه عليه ابن مالك أخذ فيالطّعن على أبي حيّان وجعل اهتداءه إلى ما حقّقهتقليداً له فيالوهم . وإذا اتّضح لك أنّ تقسيم الجملة إلى الأقسام الثّلاثة باعتبار أقسام الإسناد لا باعتبار صدرها كما توهّمه الأكثر «ف»قد ظهرلك أنّ «زيد ضرب كضرب زيد» جملة «فعليّة» لا اسميّة لظهور أنّ الإسناد فيهماحدوثيٌّ و لا يختلف الإسناد بتقدّم الاسم علىالفعل و ما توهّمه الجمهور من اشتمال زيد ضرب على إسنادين إسناد الفعل إلى الضّمير المستتر فيه العائد على الاسم المتقدّم على الفاعليّة و إسناد جملة الفعل و فاعله إليه على وجهالخبريّة وهم ظاهر ، فإنّ التّعبيرعن المستتر بالضّمير استعارة كماعرفت فلاضمير فيه تحقيقاً حتّى يعود على ماتقدّم و يصير جزءاًللجملة و طرفاً للتّركيب اللّفظيّ كما توهّموه ، فالفعل المتأخّر كالمتقدّم مفرد لا جملة و لا إسناد في البين سوى الإسناد الحدوثيّ المستفاد من هيئة الفعل ، و الاسم المتقدّم كالمتأخّر مفسّر للمستتر و فاعل للفعل من جهة اتّحاده معه إذ لو ثبت إسناد آخر لكان إمّاحدوثيّاً

أو اتّحادياً أو إضافياً و الأوّل لايحصل إلاّ من قبل الهيئة الاشتقاقيّة و لوفرض جواز حصوله من الهيئة التّركيبيّة لوجب الالتزام به في صورة تأخّر الاسم أيضاً لاستتار الضّمير في الفعل في الصّورتين ، لما عرفت من وجوب الاستتار وتقوّم الفعل به مع أنّه لو كان كذلك لزم حدوث الفعل مع فاعله من الاسم الظّاهر و بطلانه في غاية الوضوح . و الثّاني مستلزم لاتّحاد طرفي الاسناد و صحّة قيام أحدهما مقام الآخر و إجراء أحكامه عليه ، و انتفاء اللاّزم بيّن مع أنّه لو ثبت لجرى في صورة تأخّر الظّاهر عنه أيضاً لاستتار الضّمير فيه في الصورتين ، و أمّا الثّالث فأظهر فساداً ضرورة انتفائه فيما بينه و بين المتقدّم ، و لو فرض ثبوته فيما بينهما لجرى في صورة تأخّر الظاهر أيضاً لما عرفت مع أنّه إنّما يحصل من قبل حرف الجرّ أو ما بمنزلته لا الهيئة التركيبيّة ، فقد اتّضح بما بيّناه من أنّ الظاهر المتقدّم كالمتأخّر مفسّر للمستتر أو مؤكّد له أنّه لو بنينا على ما بنوا عليه من كون التقسيم باعتبار صدر الجملة لزم كون الجملتين فعليّتين أيضاً لصدارة الفعل في الصورتين حينئذ «و» قدظهر بما بيّناه أنّ «زيد في الدّار و في الدّار زيدٌ مثل أفي الدّار زيدٌ» و ما في الدّار زيدٌ و نحوها «حرفيّة ظرفيّة» لاتّحاد الإسناد في الجميع و عدم اختلافه باختلاف الصدر و الاعتماد على الاستفهام و النّفي و عدمه ، فالتفصيل بينها بجعل الأولين اسميّة بجعل المرفوع مبتداءً و الظّرف خبراً ، و الثالثة محتملة لها و للفعليّة بجعل المرفوع فاعلاً لمتعلّق الظّرف المقدّر ، و للظرفيّة بجعله فاعلاً للظرف في غير محلّه لفساد التقدير أوّلاً و عمل الظّرف ثانياً ، أمّا التقدير فلعدم الدّاعي عليه معنى و لفظاً ، أمّا الأوّل فلأنّ الدّارمثلاً مرتبط إلى زيد على وجه الظرفيّة من دون حاجة إلى تقدير فعل أو شبهه بحسب المعنى ، و ما توهّمه الفاضل عصام الدّين من أنّ الظرف يكون ظرفاً لأمر من اُمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك فلابدّ من تقديره ليتمّ به البيان لا محصّل له إذ لا يختصّ العرض بالظرف كما هو ظاهر ، فكما أنّ العرض لا يخلو عن مكان و زمان فكذلك الجوهر ، مع أنّه لا يتمّ ما ذكره فيما إذا كان المظروف عرضاً في الكلام مثل ضربي في الدّار

على أنّه لا يجري في نحو المال لزيد فإنّ المملوك هو عين المال لا أمر من اُموره و أمّا الثاني فلعدم الدّليل على أنّ انتصاب الظرف والمجرور بالعامل اللّفظي أوّلاً و على انحصاره بالفعل و شبهه ثانياً فقد ذهب ابنا طاهر و خروف إلى أنّ الناصب في نحو زيد عندك و عمرو في الدّار المبتداء و زعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه و ينصبه إذا كان غيره ، و أنّ ذلك مذهب سيبويه . والكوفيّون إلى أنّ الناصب فيهما أمرٌ معنويٌ و هو كونهما مخالفين للمبتداء بل سيظهر لك إن شاء الله تعالى أنّ العامل ينحصر في المعنوي و هو المعنى المقتضي للاعراب و لا عامل سواه بل لادليل على انتصاب المجرور محلاّ حتّى يحتاج إلى ناصب ، و ما يتخيّل من الاستدلال عليه بنصبه بعد نزع الخافض عنه في غير محلّه ، لأنّ الاسماء المدّعى كونها منصوبة بنزع الخافض منصوبة على المفعوليّة تحقيقاً أو على سبيل التوسّع على ما سيظهر لك تفصيله و أمّا عمل الظرف فلأنّه مبنيٌ على تقدير المتعلّق و نيابة الظرف عنه في العمل و هما ممّا لا يجتمعان لأنّ المقدّر في حكم الموجود و نيابة الظرف عنه في العمل فرع تضمينه معنى المتعلّق و صرف الاسناد عنه إلى الظرف و هو رجوع عن التقدير و أقبح منه ما حكموا به من انتقال الضمير عنه إلى الظرف و استتاره فيه و تسميته ظرفاً مستقرّاً لاستقرار الضمير فيه في نحو « زيد في الدّار » لما عرفت من رجوع الاستتار إلى دلالة الفعل على الفاعل تبعاً والتزاماً . فلا يكون في البين ضميرٌ حتّى ينتقل عنه إلى الظرف .

﴿ و ﴾ أعلم أنّه ﴿ يتّحد الطرفان في ﴾ القسم ﴿ الأوّل ﴾ من الإسناد و هو الاتّحاديٌ الحمليّ ذاتاً و ﴿صدقاً﴾ فيصدق و ينطبق كلٌ منهما على الآخر ﴿ و يختلفان اعتباراً ﴾ أي باعتبار نظر المتكلّم بجعل أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً به ﴿ فيقبل كلّ واحد منهما الإسناد إليه و به ذاتاً ﴾ وفي حدّ نفسه ، لأنّ نسبة الاتّحاد إلى الطرفين على حدّ واحد ، فكما يتّحد القائم مع زيد مثلاً فكذلك يتّحد زيد معه فيجوز الإخبار عنه بأنّه قائم كما يجوز الإخبار عنه بأنّه زيدٌ ، فتقول القائم زيد ﴿ و إنّما يتعيّن أحدهما ﴾ أي الطرفين ﴿ في أحدهما ﴾ أي

الإسناد إليه و به ﴿ بالنظر و الاعتبار ﴾ أي بنظر المتكلّم و اعتباره فإن أراد الحكم على زيد مثلاً بالقيام بأن كان زيدٌ معروفاً عند المخاطب في نظره فيجعله مسنداً إليه ويحكم عليه بالقيام الّذي هومجهول للمخاطب في نظره و إن كان الاتّصاف بالقيام معلوماً عند المخاطب في نظره فيجعل القائم مسنداً إليه و يحكم عليه بأنّه زيد الّذي هو المجهول للمخاطب في نظره . فإن قلت : الجملة الخبريّة اسميّة كانت أو فعليّة تقع خبراً و طرفاً للتّركيب الاتّحاديّ بالاتّفاق ، بل الإنشائيّة أيضاً تقع خبراً على الأصحّ عندهم مع أنّها مطلقا لا تقع مسنداً إليها فلا يستقيم ما ذكرت من أنّ كلّ واحد من طرفي التّركيب الاتّحاديّ يقبل الإسناد إليه و به قلت الجملة كما لا تقع مسنداً إليها فكذلك لا تقع مسنداً بها و توهّم أنّ أبوه قائم و ضربته و أضربه في قولك زيد أبوه قائم و زيدٌ ضربته و زيدٌ أضربه اخبار لزيد في غاية السخافة إذ لا يعقل اتّحاد أحد طرفيه مع الآخر مع عدم اتّحاده معه فلو اتّحدت الجمل المزبورة مع زيد مثلاً لاتّحد معها ، فصحّة الإخبار بها عنه تستلزم صحّة الإخبار به عنها فعدم صحّة أحدهما يكشف عن عدم صحّة الآخر ، و أيضاً لو كانت الجمل المزبورة مسنداً بها لزم أن تتكرّر لفظة «است» الدّالّة على الإسناد في ترجمة زيد أبوه قائم بالفارسيّة ويقال زيد پدرش ايستاده است است ، وأن تظهر على الجملتين الأخيرتين في ترجمتها بالفارسيّة و يقال زيد زدم او را است و زيد بزن او را است . و أيضاً طرف الإسناد الاتّحادي لابدّ أن يكون مفهوماً مستقلّاً اسميّاً و الجملة لاشتمالها على الإسناد لايكون مفهوماً مستقلّاً و ما يتوهّم من تأوّلها بالمفرد الصالح للإسناد ورجوع الإسناد الثابت فيها إلى النّسبة الناقصة التقييديّة كقائم الأب في المثال الأوّل ومضروبي في المثال الثاني وهكذا ، وهم فاضح لأنّ التأويل بالمفرد إن كان من قبل الاسناد الخبريّ ففيه أوّلاً أنّ المؤثّر لنقص الجملة إنّما هو صيرورتها قيداً لأمر آخر لا إسنادها إليه بالإسناد التّامّ المنافي للتقييد ، و ثانياً أنّه لو فرض نقص الجملة فلا ترجع إلى المركّب التقييديّ الّذي أحد طرفيه قيد للآخر . وثالثاً أنّه لو فرض رجوعها إلى المركّب التقييديّ لزم جواز وقوعها مسنداً إليها أيضاً ،

فإنّ قائم الأب مثلاً كما يجوز الاخبار به عن زيد يجوز الإخبار عنه بأنّه زيدٌ و إن لم يكن من قبل الإسناد . ففيه أنّه لا سبب للتّأويل في البين سواه ، و بالجملة عدم ثبوت الإسناد بين الجملة والاسم في غاية الوضوح و كأنّهم اغترّوا بما تضمّنته الجمل المذكورة من الإخبار عن حال الاسم المتقدّم و لم يتفطّنوا أنّ ذلك لم يكن بأصل التركيب و إنّما يكون بالتبع و الالتزام فلادلالة له على وجود الاسناد ، ألا ترى أنّ ضربت زيداً يتضمّن الاخبار عن زيد بأنّه مضروب للمتكلّم مع عدم الاسناد بينه و بين الجملة المتقدّمة .

فإن قلت : فما الوجه في ارتفاع الاسم المتقدّم إذا لم يكن مسنداً إليه للجمل المذكورة ؟ قلت : لايحتاج الرّفع إلى سبب بعد تحقّق التركيب الموجب للإعراب لأنّه الأصل في أنواع الإعراب على ما سيظهر لك تفصيله في محلّه إن شاء الله تعالى ، فترتفع الكلمة ما لم يكن في البين ناصب أو جارّ ﴿ و يختلفان ﴾ أي الطرفان ﴿ في ﴾ القسمين ﴿ الأخيرين ﴾ من الإسناد و هما الحدوثيّ و الإضافيّ ذاتاً و ﴿ صدقاً فيتعيّن الحدث في ﴾ القسم ﴿ الثاني ﴾ و هو الحدوثي ﴿ للثاني ﴾ أي الإسناد به حادث من الذّات ، فلا يعقل اسناد الذّات إليه على وجه الحدوث فكلٌّ من طرفيه متمحّض في أحد الأمرين ، فلايجوز أن يختلف الأمر باعتبار نظر المتكلّم نعم يختلف الأمر باختلاف نظره من حيث تقديم الفاعل على الفعل وتأخيره عنه ، فإن كانت العمدة في نظره بيان الفاعل ينبغي تقديمه على الفعل و إلّا فالأولى تأخيره عن الفعل ﴿و﴾ يتعيّن ﴿الظرف﴾ و ما بمنزلته وهو المجرور ﴿ في الثالث ﴾ وهو الإسناد الإضافيّ ﴿للأوّل﴾ أي الإسناد إليه ، لأنّه لا يحصل إلّا من قبل حرف الجرّ أوما بمنزلته ، ومن المعلوم أنّ حروف الجرّ إنّما وضعت للإفضاء بأمر وإضافته إلى ما يليها ، ومن هنا سمّاها بعضهم بحروف الإضافة ، و قيل : إنّها إنّما سمّيت حرف الجرّ لأنّها تجرّ أمراً آخر إلى مدخولها فمدخولها أبداً هو المسند إليه بالإسناد الإضافيّ فلايختلف الأمر باختلاف نظر المتكلّم إلّا في تقديم المضاف على المضاف إليه و العكس ، فإن كان المضاف معروفاً للمخاطب و المضاف إليه مجهولاً

له في نظر المتكلّم يقدّم المضاف على المضاف إليه ، فيقال : زيد في الدّار ، بجعل المضاف إليه في موضع الخبر ، وإن كان الأمر بالعكس فبالعكس فيقال : في الدّار زيد بجعل المضاف في موضع الخبر ، فما اشتهر بينهم من جعل المضاف مسنداً إليه و المضاف إليه مسنداً به بجعله نائباً عن متعلّقه المقدّر أو قيداً له بعدم جعله نائباً عنه لا أصل له لما ظهر و سيظهر لك إن شاءالله تعالى من فساد التقدير و النيابة .

فإن قلت : الإضافة نسبة ناقصة تقييديّة كما هو ظاهر ضرورة أنّ المضاف إليه من متعلّقات المضاف و توابعه و قيوده فلا تكون قسماً من الإسناد حتّى يخرج بها اللّفظ عن حدّ النقص و يتمّ الكلام بطرفيها ويصحّ السكوت عليهما فلوأبقي زيد في الدّار مثلاً على ظاهره من عدم اشتماله على نسبة سوى الإضافة ولم يقدّر متعلّق للظرف من فعل أو اسم مسند إلى زيد بإسناد حدوثيّ او اتّحاديّ لزم أن لايكون كلاماً تامّاً و إلّا لزم تأثير الإضافة في إتمام الكلام و إخراجه عن حدّ النقص و هو خلف و تناقض ، فلابدّ من الالتزام بما أوّله الجمهور من تقدير متعلّق للظرف يتمّ به الكلام .

قلت : الاضافة بين الاسمين كالاتّحادوالحدوث لاتكون ناقصة أوّلاً وبالذّات و إنّما يعرض عليها النقص ثانياً و بالعرض و ماادّعي من الضرورة على أنّ المضاف إليه من قيود المضاف إنّما يصحّ في الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبيّة المصوغة على النقص لا في مطلق الإضافة كيف ، و التركيب الإضافيّ كالتركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبريّ و يتفرّع عليه ، و من المعلوم أنّ التركيب الإضافيّ ينتزع من التركيب التامّ الخبريّ الإضافيّ كما أنّ التّركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبريّ الاتّحاديّ فلو لم يتصوّر فيها التمام لم يكن للتفرّع والانتزاع وجه ، فظهر أنّ الإضافة متّصفة بالتّمام أوّلاً وبالذّات ، والنقص إنّما يعرض عليها ثانياً و بالعرض فتوهّم ثبوت النقص في مطلق الإضافي في غاية الغرابة ، و كأنّ الاغترار إنّما حصل من شيوع إطلاق الإضافة على خصوص الاضافة التركيبيّة .

تنبيه إعلم أنّ طرفي نسبتي الاتّحاد و الحدوث مطلقا لا يكونان إلّا اسمين و أمّا الإضافة فإن كانت تامّة أو منتزعة منها فكذلك وإن كانت ناقصة في حدّ ذاتها فأحد طرفيها و هو المضاف يجوز أن يكون فعلاً فما أفهمه كلام ابن الحاجب في كافيته من إضافة الفعل إلى المجرور بواسطة حرف الجرّ من دون أن يأوّل بالاسم في محلّه ، و ما ذكره شارح الصمديّة من لزوم تأويل الفعل بالاسم استناداً إلى أنّ المضاف لا يكون إلّا اسماً في غير محلّه ، قال مفسّر الكلام الماتن في حدّ المجرور بالحرف : و اعلم أنّه ليس في كلامه ما يقتضي أنّ الفعل يضاف حيث يكون حرف الجرّ ملفوظاً كمررت بزيد فلاينبغي حمله على ذاك وإن كان محتملاً له إذالحقّ أنّ المضاف لايكون إلّا إسماً كما صرّح به الزمخشريّ و غيره ، فإذا قلت : مررت بزيد فمررت من حيث أنّ زيداً مفعول لهليس مأوّلاً بالاسم و من حيث هو مضاف إلى زيد مأوّل به أي بمرور مضاف ، فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحيّ ، و الّذي دعا شرّاح كلام ابن الحاجب في كافيته إلى حمل عبارته على أنّ المضاف يكون فعلاً تعريفه لحروف الجرّ بأنّها ماوضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلي مايليه و هو صريح في ذلك انتهى .

أقول : التأويل بالاسم في غاية السخافة ، و من توهّم أنّ المضافلا يكونإلّا اسماً فقد زعم أنّ المضاف هو الفعل باعتبار معناه التضمّني و هو الحدث الّذي هو مفهوم اسميّ لا أنّه يأوّل بالاسم حينئذ مع أنّ التحقيق أنّ الفعل إنّما يتعلّق به الظرف و المجرور باعتبار معناه الحرفيّ وهو الإسناد ضرورة أنّ الظرف في قولك ضربت في الدّار ظرف لحدوث الحدث و صدوره من الذّات ، وهكذا الأمر في قولك مررت بزيد ، و سرت من البصرة إلى الكوفة ، و ضربت للتّأديب ، ودخلت حتّى البلد و هكذا من الأمثلة فإنّ الحدث إنّما يضاف إلى المبدء و المنتهى و الملصق به و العلّة و الغاية و هكذا بحدوثه و صدوره لابنفسه ضرورة أنّ الحدثمع قطع النّظر عن حدوثه و صدوره في الخارج لانسبة له من الأمور المذكورة فالّذي يضاف و ينتسب ابتداءً إنّما هو الحدوث و الوجود . و إن شئت زيادة التوضيح

فانظر إلى قولك بعت في الدّار و أمثاله من الأفعال المصوغة من الاحداث القارّة فإنّ المضاف إلى الدّار على وجه الظرفيّة المقيّد بها إنّما هو إيجاد البيع لا البيع نفسه و إلّا لزم أن لا يثبت البيع خارج الدّار فلو كان الظرف ظرفاً للحدث لزم أن لا يصحّ قولك بعت في الدّار وأمثاله ، و بطلان اللازم واضح مستغن عن البيان ، و هكذا الأمر في الإضافات المتعلّقة بالجمل الاسميّة كقولك زيد ضارب في الدّار و نحوه فإنّ الدّار ظرف للإسناد .

﴿ تقسيم الكلمة ﴾ تنقسم إلى ثلاثة أقسام ﴿ اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، و الفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى ، و الحرف ما أوجد معنى في غيره أي في لفظ غيره و التحديد بما حدّدنا ﴾ و عرّفنا الأنواع الثلاثة بها ﴿ هو النبأ اليقين ﴾ والحقّ الصريح ﴿ الّذي نبّأنا به النبأ العظيم مولانا أمير المؤمنين سلام الله عليه و على أبنائه الطاهرين ﴾ فيجب علينا توضيحها و تبيينها حسب ما يقتضيه المقام .

فأقول بعون الله تعالى و مشيّته : إنّ كلمة «ما» ترد اسميّة وحرفيّة والاسميّة موضوعة للشيء مطلقاً و ترد موصولة و موصوفة و شرطيّة و استفهاميّة بحسب خصوصيّات الاستعمال لا أنّها مشتركة فيها و النبأ لغة للانكشاف يقيناً أم عرفاناً أم تذكّراً ، والمسمّى مايتّصف بوقوع التسمية عليه و هي ناشئة عن المناسبة الذّاتيّة تارة و عن الوضع مرّة و عن الوضعين اُخرى إذا كان أحد الموضوعين قيداً للآخر بحيث صارا عنواناً لأمر واحد كالأسماء المشتقّة فإنّ كلاً من مادّتها و هيئتها مستقلّ بوضع إلّا أنّ مدلول الهيئة فيها قيد للحدث بحيث يكون المجموع إمّا عنواناً للحدث كالمصدر المعروف المشتمل على الحدث و النسبة الناقصة ، أو عنواناً للذّات كسائر الأسماء المشتقّة و الحركة مقابلة للسكون وهي الأمر الحادث من الشيء تحقّقاً أو اتّصافاً ، قياماً أو وقوعاً ، وهي لا تنطبق على الحدث إلّا إذا لوحظ مسنداً بالإسناد الحدوثيّ فإنّ الحدث إذا لوحظ مع قطع النظر عن النسبة أو مع النسبة على سبيل التقييد يكون كسائر المفاهيم مورداً للتسمية ، و أمّا إذا لوحظ مسنداً

بالإسناد الحدوثيّ يخرج عن كونه مسمّى و يصير المجموع المتحصّل منه و من الإسناد حركةً و فعلاً للمسند إليه و يسمّى اللّفظ المنبيء عنه تبعاً لمدلوله فعلاً فتسميته فعلاً إنّما هو باعتبار العنوان الواحداني المتحصّل من اجتماع الحدث و الإسناد لاباعتبار مدلوله التضمّني وهو المبدء العاري عن النسبة كما توهّمه أكثر أهل الصّناعة لأنّه قد يكون صفة كالعلم و الجهل ، و قد لا يكون صفة و لا فعلاً كالعدم و الفقد ونحوهما ، وإنّما طرأ على الحدث عنوان الفعليّة بصيرورته حركة للمسند إليه بالاشتمال على الإسناد الحدوثيّ ، و لا فرق في ذلك بين كون المبدء فعلاً كالضرب و صفة كالعلم و عدماً محضاً كالعدم ، فإنّ عنوان الحركة و الفعليّة إنّما هو باعتبار الحدوث و الظهور المشترك فيه جميع الموادّ والمبادي حتّى السكون المقابلي للحركة ، فسكن فعل منبيء عن حركة المسمّى ، و لا يجري ذلك في الإسناد الاتّحاديّ و الإضافيّ لعدم صيرورة أحد المتّحدين و المتضايفين حركة و فعلاً للآخر ، وعدم صيرورة المسند مع الهيئة التركيبيّة ، وحرف الجرّ كلمة مستقلّة بخلاف الهيئة الفعليّة فإنّها مع مادّتها كلمة مستقلّة فهي في عالم اللّفظ تتّحد مع اللّفظ كما أنّ مفهومها في عالم المفهوم يتّحد مع الحدث و يتحصّل منها عنوان بسيط وهو حركة المسمّى ، فالفعل في مرحلة التّحليل مركّب من المعنى الاسميّ و الحرفيّ و منحلّ إليهما ، فلا يكون مقابلاً لهما في حدّ ذاته و إنّما يتقابل معهما باعتبار تحصّل العنوان الوحداني من اجتماع الأمرين . و المعنى مخفّف معنيّ أو اسم مكان من العناية ، و على كلّ تقدير لا ينطبق المعنى إلّا على النسب و الرّوابط ضرورة أنّ العناية و الإرادة لا تتعلّق إلّا بالنسب ، والحدث إنّما يصير معنى بلحاظ النسبة و الأمر في بقيّة المفردات واضح ، و إذا اتّضحت لك مفردات الحدود فاعلم أنّ المسمّى لكونه مفرداً لاينطبق على مسمّيين فصاعداً ، فخرج به نحو زيد قائم ، و منه يتبيّن عدم انطباقه على مفهوم الفعل من وجهين : الأوّل خروجه عن كونه مسمّى و صيرورته حركة بالاشتمال على الإسناد الحدوثيّ . والثاني إنباؤه عن مسمّيين : الحدث و الذّات ، الأوّل تضمّناً والآخر التزاماً فهو مع كونه مفرداً

كالجملة ينبيء عن مركّب اسنادي ، فكما لاينطبق مسمّى على مضمون الجملة فكذلك لا ينطبق على مدلول الفعل .

فإن قلت : المسمّى اسم جنس و الجنس صادق على القليل و الكثير كالماء و التمر و نحوهما .

قلت : صدق الجنس على الكثير إنّما يكون إذا كان الكثير كالقليل فرداً له فإنّ الماء الكثير كالقليل فردٌ واحدٌ غاية الأمر اشتماله على أجزاء متكثّرة بحيث لو انفصلت صار كلُّ جزء منها فرداً للماء بخلاف المقام فإنّ المسمّيين فصاعداً لا ينطبق عليهما المسمّى لعدم صيرورتهما فرداً واحداً له .

فإن قلت : مقتضى كونه جنساً جواز صدقه على الأفراد المتعدّدة أيضاً .

قلت : صدقه عليها إنّما يكون على وجه البدليّة لا الشمول .

فإن قلت : لو لم يكن صدقه على الافراد على وجه الشمول لزم عدم جواز تثنيته وجمعه بمعناه الحقيقي . قلت : الجنس في حدّ ذاته قابل لصدقه على أفراد متعدّدة على وجه الشمول و لكنّه بصيغة الإفراد ينصرف إلى الواحد فلا ينطبق على المثنّى و المجموع إلاّ بالصارف كأداتي التثنية والجمع ونحوهما ، ثمّ إنّ المسمّى مأخوذ في تعريف الاسم عنواناً يدور مداره الإنباء و في تعريف الفعل معرّفاً للموضوع ، توضيح الحال أنّ الواسطة في ثبوت الانباء للاسم حدوثاً و بقاءً هي علقة التسمية كما هو ظاهر ، فاللّفظ من حيث كونه اسماً يصدر منه الإنباء ، و المفهوم من حيث كونه مسمّى له يتعلّق به الإنباء فمتعلّق الإنباء أوّلاً و بالذّات هو وصف المسمّى كما هو مقتضى وساطة التسمية في ثبوته حدوثاً و بقاء ، و ذات المسمّى إنّما يتعلّق بها الإنباء ثانياً و تبعاً من جهة انطباق الوصف عليه ، غاية الأمر أنّ الملحوظ قصداً و بالذّات في موارد الاستعمالات غالباً هو الذّات و الوصف قنطرة توطئة لهافينذكُ النظر إليه في جنب النظر إلى الذّات فكأنّه لانظر إلاّ إلى الذّات وقد يتعلّق النظر إلى الوصف أصالة كما في صورة تثنيته أو جمعه . و حيث خفي الأمر على الجلّ بل على الكلّ توهّموا أنّ الاسم في هذه الصورة مجاز ولم يتفطّنوا أنّ الاسم مستعمل

في الوصف دائماً و منبىء عنه أبداً و أنّ الإنباء عن الموصوف إنّما هو بتبعه ، غاية الأمر أنّه قد يكون ملحوظاً أصالة . وقد يكون ملحوظاً توطئة للموصوف كما هو الغالب و لولاه لم يتحقّق الاستعمال ولم يكن للحقيقة أصل أصلا ، هذا بالنسبة إلى المأخوذ في تعريف الاسم و أمّا المأخوذ في تعريف الفعل فهو معرّف للموضوع ضرورة أنّ الحركة حركة للذّات لا لوصف المسمّى وإنّما عبّر به تنبيهاً على أنّ طرف الحركة لابدّ أن يكون مفهوماً مستقلاً اسمياً سواء كان فاعلاً أم نائباً عنه ، فما اشتهر من اختصاص الأوّل بالاسم الخالص و جواز نيابة الظرف و المجرور عنه لا وجه له ، بل التحقيق أنّ ما سمّوه نائباً هو الفاعل تحقيقاً إذ كما ينتزع عنوان الفعل للمفهوم البرزخي المجتمع من الحدث والإسناد باعتبار صيرورته حركة للمسمّى ، فكلٌّ ينتزع عنوان الفاعل و المتحرّك له من قبل تعلّق الحركة به فما حقّقه عبدالقاهر والزمخشري من أنّه فاعل في الاصطلاح في غاية المتانة و كمال الجودة ، و قد ظهر ممّا بيّنّاه من أنّ المأخوذ في حدّ الاسم هو الوصف العنواني الدّائر مداره الحكم سرّ اختياره معرّفاً لأنّه من حيث أنّه عنوان أمر واحد لا تعدّد فيه فوجب الإتيان به معرّفاً حينئذ ، ومنه يظهر وجه الإتيان به مظهراً في حدّ الفعل لا مضمراً ، إذ لو أضمر لتوهّم أنّه في حدّ الفعل مأخوذ كذلك مع أنّه معرّف للموضوع فيه و أمّا سرّ اختياره معرّفاً لا منكّراً فبلحاظ أنّه معرّف للمفهوم المستقلّ الاسمي من دون نظر إلى الأفراد .

ثمّ اعلم أنّ المنطبق من الإنباء الدّائر مداره حقيقة القسمين هو التذكّر المطّرد في جميع موارده لا التصديق ولا العرفان ، فإنّ العرفان لا يترتّب على اللّفظ بالنسبة إلى مفهومه أبداً كما هو ظاهر ، و أمّا التصديق فلا يحصل من فعل الإنشاء بالنسبة إلى حركة المسمّى بل بالنسبة إلى ضمير المتكلّم و من الاسم إلّا في حال التركيب بالنسبة إلى حال المسمّى لا نفس المسمّى ، فالمراد من الإنباء في الحدّين التذكّر المترتّب على النوعين بالنسبة إلى نفس المسمّى و حركة المسمّى مع أنّ ملاك الاسميّة و الفعليّة إنّما هو الكشف الذّكري و إن كان الغرض الأصلي من

تركيب الألفاظ هو الكشف التصديقي فهو أوفى بالمقام من الألفاظ المقاربة له كالإعلام و الإخبار و الإرشاد و الهداية و الدّلالة و التنبيه و الإيقاظ ، فإنّ مفاهيمها تختصّ بالكشف التصديقي فلا تثبت إلّا في حال التركيب و ما بمنزلته ، و لا تتعلّق إلّا بالمفهوم المركّب الإسنادي فاتّضح بما بيّنّاه غاية الاتّضاح حقيقة الاسم و الفعل و إنّما مشتركان في الإنباء متميّزان من طرف المنبىء عنه . و أمّا الحرف فهو مفترق عنهما في الانباء فإنّه موجد المعاني المعثورة على الأسماء و الأفعال ، وهي أنحاء الاستعمالات و كيفيّات التراكيب ، كشف الحال أنّ الاسم قابل للاستعمال على وجوه متعدّدة و أنحاء مختلفة ، و ما لم يتعيّن استعماله في وجه من الوجوه لم يترتّب عليه الدّلالة والكشف التصديقي الّذي هو المقصود بالأصالة مثلاً كلمة زيد قابلة لأن تستعمل على وجه الفاعليّة أو المفعوليّة أو المبتدائيّة أو الاختصاص فما لم يتعيّن استعماله بمعونة الهيئة التركيبيّة أو الحرف مثل أن تقول زيد قائم أو جاءني زيد أو ضربت زيداً أو المال لزيد وهكذا لم يترتّب عليه الإفادة والاستفادة فالحروف كالهيئات التركيبيّة و الاشتقاقيّة إنّما تعيّن أمر الاستعمال و تشخّصه فمعانيها في طول معاني الأسماء بل في طول ألفاظها لأنّها صفات قائمة بنفس الألفاظ قيام الصور بموادّها .

و إن شئت زيادة التوضيح فاعلم أنّ القضايا على أقسام ثلاثة خارجيّة وذهنيّة و لفظيّة و كلّ منها لا يتمّ إلّا بالإسناد كما هو ظاهر ، و الإسناد في القضيّة اللّفظيّة لابدّ أن يكون من عوارض اللّفظين كما أنّ الإسناد الذّهني أو الخارجي لابدّ أن يكون من عوارض الطرفين الذّهنيّين أو الخارجيّين ، فإسناد كلمة دار إلى كلمة زيد على وجه الظرفيّة مثلاً صفة حادثة في الكلمتين قائمة بهما و لابدّ لها من آلة توجدها و أداة تحدثها و هي كلمة « في » فتقول عند ذلك زيد في الدّار ولا يقوم مقامها الاسم الّذي ينبىء عن معناها مثل لفظ الظرفيّة ، فلا يصحّ أن تقول مكان زيد في الدّار و المال لزيد و زيد على السطح زيدٌ ظرفيّة الدّار والمال اختصاص زيد وزيد استعلاء السطح وهكذا لأنّ الاسماء لا توجد معاني

في الألفاظ و إنّما تنبىء عن المسمّيات و المفاهيم المستقلّة فلا يعقل أن تعيّن وجه الاستعمال و تتمّ أنحاؤه ، و قد اتّضح لك بما بيّنّاه حقيقة الأنواع الثلاثة بما لا مزيد عليه ، و أنّ الحدود منطبقة عليها جمعاً و منعاً بل تتضمّن التنبيه على أسرار غريبة و نكات عجيبة قد خفي أكثرها على الأكثر بل على الجميع ، وقد كشفت الستر عنها بحمد الله تعالى و توفيقه في رسالة مستقلّة قد عملناها في شرح الحديث الشريف . ﴿ و كلّ ما ذكره أهل الصناعة في المقام بين فاسد و قاصر و أحسن ما قيل ما ﴾ حكاه شارح الصمديّة ﴿ عن بعضهم في وجه انحصار الأقسام ﴾ أي أقسام الكلمة ﴿ في الثلاثة أنّها تابعة للمفاهيم و هي ثلاثة ذات و حدث عن ذات و واسطة بينهما فكذا الكلمات فإنّه مقتبس من الأصل ﴾ القويم و الأساس المتين ﴿ و لكنّه ﴾ لم يراع المقتبس حقّ الرعاية فتصرّف في التعبير بفهمه و نظره فصار ﴿ قاصراً ﴾ لأنّ الذّات هي العين فلا يشمل المسمّى الّذي يكون معنى أو عدمياً مع أنّه فات منه بالتعبير بها دون المسمّى التنبيه على أنّ وصف المسمّى واسطة في عروض الانباء و كثير من الأسرار إنّما يستفاد منه . و حدثاً عن ذات إنّما ينطبق على مفهوم الفعل تحليلاً و تفصيلاً و هو الحدث المسند إلى الذّات ولا تنبيه فيه على العنوان البسيط الوحدانيّ المتحصّل من اجتماع الأمرين الّذي هو ملاك الفعليّة و واسطة بينهما لا ينطبق على المعنى الحرفي تمام الانطباق فإنّه واسطة بين اللّفظين لا المفهومين و الواسطة بينهما مدلول للمعنى الحرفي ﴿ و أقبح ماقيل مااشتهر بينهم من تحديد الاسم بما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، و الفعل بما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحدها ، والحرف بمادلّ على معنى في غيره . فإنّه فاسد من وجوه : الأوّل جعل الدّلالة جامعة ﴿بين الأقسام﴾ مع أنّها تختصّ بالأوّلين فإنّ الحرف إنّما يحدث ﴾ و يوجد ﴿ خصوصيّات الاستعمال ﴾ و كيفيّاته ﴿ في لفظ غيره ﴾ كما عرفت لأنّه يدلّ على شيء ويكشف عنه ﴿ولذا سمّي آلة و أداة﴾ و لا يتوهّم أنّ تسميته بهما باعتبار أنّه آلة إحضار المعنى و أداة إخطاره لا باعتبار أنّه آلة نفس المعنى لأنّ الآليّة في الإحضار جارية في الاسم و الفعل ، فيلزم أن يكون الجميع

آلات و أدوات ﴿ و الثاني أنّها لا تثبت في الأسماء إلّا في حال التركيب الإسنادي أو ما بمنزلته ﴾ فإنّها هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والمراد من العلم في الموردين بقرينة التعدية بالباء العلم التصديقي لا التصوّري مع أنّ التصوّر بمعنى العرفان الّذي هو قسم من العلم لا يعقل أن يحصل إلّا ممّا ساواه في الصدق و التصوّر بمعنى مجرّد الخطور و الحضور في الذّهن التفات مجامع للجهل والعلم ، و لا يكون علماً وتوهّم أنّ العلم في مصطلح أهل النظر منقول إلى الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل علماً كان أم جهلاً و المأخوذ في حدّ الدّلالة إنّما هو بحسب مصطلحهم غفلة واضحة لأنّ بحثهم إنّما هو في المعرّف والحجّة و النقل إنّما يصحّ إذا كان بحثهم فيما هو أعمّ من المفهوم اللّغوي و أمّا إذا اختصّ بحثهم به فالنقل إلى الأعمّ نقض للغرض فالمراد من التصوّر المقابل للتصديق الّذي هو قسم من العلم إنّما هو التصوّر بكنهه أو بوجه يمتاز عمّا عداه لا مجرّد الخطور في الذّهن مع أنّ الحدّ لا يختصّ به أهل النظر ، و إذا ظهر أنّ المراد من العلم في الحدّ إنّما هو العلم التصديقي فقد ظهر لك أنّ الدّلالة لا تتحقّق في اللّفظ بمجرّد الوضع و تعريفه بتخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأوّل فهم منه شيء الثاني ، غلط أو توسّع في التعبير والصحيح حضر منه بدل فهم و إنّما تتحقّق الدّلالة بعد صدوره من المتكلّم العارف بالوضع في مقام الإفادة و الاستفادة و إسناد أحدهما إلى الآخر أو ما بمنزلته المنبعث من إرادة المتكلّم وقصده ، ولذا ذهب الشيخ الرئيس و سائر المحقّقين إلى أنّ الدّلالة في الألفاظ تابعة للإرادة و لمّا غفل الأكثر عن حقيقة الأمر واغترّوا بإطلاق التصوّر على الخطور وأنّه قسم من العلم زعموا اقتضاء الضرورة بخلافه و أنّ الدّلالة هي كون الشيء بحيث يوجب خطور شيء آخر .

﴿ و الثالث جعل المعنى جامعاً مع أنّ المسمّى قد يكون عيناً لا معنى و لذا قسّم الاسم باعتبارهما إلى قسمين اسم المعنى و اسم العين ، و الرّابع جعل كون المعنى في نفسه جامعاً بين النوعين مع اختصاص الأوّل به مطابقة ، وتعميمه للمطابقي و التضمّني لا يلائم الحدّ ﴾ من وجهين الأوّل أنّ الملائم للحدود ذكر الأجزاء

العقليّة المحمولة على النوع و هي الجنس و الفصل لا الجزء الخارجي" الّذي لا يحمل على النوع والمعنى المستقل" من الأجزاء الخارجيّة الّتي لاتحمل على المعنى الفعلي" فلايلائم ذكره في الحد". و الثّاني أن" المعنى ينصرف إلى المعنى المطابقي فحمله على ما يخفى و هو أعمّ منه ومن التضمّني مناف مع وقوعه في التعريف الّذي يجب فيه استعمال الألفاظ الظاهرة الدّلالة. و قد يتوهّم أن" النسبة إلى الفاعل معنى حرفيّ إن قلنا بوضع الهيئة للنّسبة إلى فاعل معيّن لاحتياجها حينئذ إلى ذكر الفاعل في فهمها من الهيئة، و أمّا إن قلنا بوضعها للنسبة إلى فاعل مّا فهي معنى مستقل" بالمفهوميّة لانفهام الفاعل منها إجمالاً و عدم الحاجة إلى لفظ آخر في فهم النسبةمن الهيئة فالمعنى المطابقي حينئذ في الفعل كائن في نفسه و مستقلٌ بالمفهوميّة و هو فاسدٌ جداً لأن" الهيئة من لواحق الحروف و لايعقل استقلالها بالمفهوميّة ولايرجع معنى الاستقلال بالمفهوميّة إلى ما توهّمه من عدم الحاجة إلى لفظ آخر في فهم المعنى كما ستعرف إن شاءالله. و أعجب منه ماتوهّمه الفاضل «عصام الدّين» من عدم كون النسبة إلى الفاعل جزءاً لمدلول الفعل حتّى يكون معنى حرفيّاً أو اسمياً، قال في حاشيته على شرح الجامي: إعلم أن" القول بأن" الفعل موضوع للحدث و النسبة و الزّمان كما أجمعوا عليه ليس إلّا لأن" الفعل لا يكون بدون الفاعل فألجأهم تصحيح سرّ ذلك إلى أن جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلّا يكون له بدٌّ من الفاعل و لا اضطرار لمن شرح الله صدره و رزقه نصره فنقول الك ممّا ألهمني ربّي أن" الفعل موضوع لحدث مقيّد بالزّمان، و النسبة إنّما جاءت من الهيئة التركيبيّة كما في الجمل الاسميّة إذ لا يخفى على منصف أنّه لا يناسب جعل هيئة «زيد قائم» للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغواً ومن أمارات أن" النسبة ليست مدلولة للفعل أنّه يفهم الحدث و النسبة تفصيلاً و قد اتّفقوا على أن" دلالة المفرد لاتكون تفصيليّة و لهذا لم يصحّ تركيب القضيّة الشرطيّة من مفردين و إنّما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لأن" الفعل يؤدّي معنى الحدث على وجه يكون مستعداً لأن ينسب إلى شيء فيلتزم إسناده إلى شيء لئلّا يكون إحضاره على هذا الوجه لغواً انتهى.

فإنّ فهم الإسناد من الهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة وعدم توقّفه على التركيب مع الاسم من أبده البديهيّات مع أنّ الهيئة التركيبيّة إنّما تفيد الاتّحاد لا الحدوث إذ لو أفادته لزم صحّة قولنا ضربُ زيد بالإسناد كما يصحّ قولنا ضرب زيد مع أن قوام الفعليّة إنّما هو بالهيئة الاشتقاقيّة الدّالّة على الإسناد الحدوثي فلو فرض خلوّه عنها و عدم استفادة النسبة إلّا من الهيئة التركيبيّة لزم صيرورة الفعل اسماً وجواز وقوعه مسنداً إليه ، و ما ذكره من وضع الفعل للحدث مستعداً للنسبة لا يرجع إلى محصّل ، و أمّا ما ذكره من لزوم كون هيئة ضرب زيد لغواً حينئذ وهو غير مناسب وهم بارد ، لأنّ الهيئة التركيبيّة إنّما تفيد التفسير أو التأكيد ولا تكون لغواً ، و أمّا ما جعله من أمارات ما توهّمه فهو من أمارات اشتقاق الفعل و استقلال كلّ من مادّته و هيئته في الوضع و الدّلالة كما نبّهوا عليه و بيّنّاه في محلّه و القضيّة الشرطيّة يصحّ تركيبها من الفعلين و هما مفردان و بالجملة فساد ما توهّمه لا يخفى على من له أدنى مسكة و العجب كلّ العجب عدّ غفلته عن أوائل البديهيّات من الملهمات .

﴿ و الخامس جعل الاقتران بأحدها مائزاً للفعل و عدمه للاسم مع أنّ الفعل لم يقترن به وضعاً حتّى التزاماً بل لو فرض اقترانه به تضمّناً لم يصلح أن يكون مائزاً ﴾ توضيح الحال يتوقّف على نقل شطر من كلماتهم و بيان ما فيها فأقول بعون الله تعالى ومشيّته : قال في شرح الجامي : إعلم أنّ الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الّذي هو معنى المصدر ، و ثانيها الزّمان ، و ثالثها النسبة إلى فاعل مّا و لا شكّ أنّ النسبة إلى فاعل مّا معنى حرفيّ . و في حاشيته لعصام الدّين هذا هو المشهور فيما بين القوم و التحقيق أنّه مشتمل على أربعة معان ، رابعها تقييد الحدث أو النّسبة بالزّمان و هو أيضاً معنى حرفي غير مستقلّ . و في حاشيته للسيّد الجزائري (قدّه) إعلم أنّ المتأخّرين قد أطبقوا على أنّ الفعل يدلّ على الحدث و الزّمان و نسبة الحدث إلى فاعل مّا و هو معنى حرفيّ يحتاج إلى الطرفين ـ إلى أن قال ـ : و كلام المتقدّمين في عدّ الزّمان من أجزاء معنى

الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخّرين و منهم من ذهب إلى أنّ دلالته عليه بطريق الالتزام و لهم دلائل حرّرناها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللّبيب . و نذكر هنا بعضها :

أوّلها أنّ الزّمان ظرف لتعلّق الفعل بالفاعل و معلوم أنّ الظرف لايكون جزءاً من المظروف .

ثانيها أنّهم متّفقون على أنّ اقتران مثل اسم الفاعل واسم المفعول بالزّمان كاقتران الفعل به غير أنّ زمان الفعل معيّن ويقولون : إنّ الزّمان ليس جزءاً لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل .

ثالثها أنّها لو كان الزّمان جزءاً للفعل لم يمكن تحقّق الفعل بدونه و قد تحقّق في جميع الإنشاءات .

رابعها لو كان الزّمان الماضي جزءاً للماضي و كذا في المستقبل لما أمكن اختلافه بعارض ، و قد يختلف كما في قولك إن قمت و لم تضرب فلا يكون جزءاً لأنّ ما بالذّات لا يختلف بالعارض . و نحن حيث اخترنا مذهب المتأخّرين لابدّ لنا من الجواب عن هذه الدّلائل فالجواب عن الأوّل أنّه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللّغوي بالفعل الاصطلاحي فإنّ الزّمان ظرف لتعلّق الفعل اللّغوي أعني الحدث بالفاعل و هو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي . و عن الثاني بالفرق بين الاقترانين فإنّ اقتران الفعل به باعتبار أنّه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحقّقه لأنّ كلّ فعل من ضرب و غيره فلابدّ له من زمان و لم يفهم من لفظ ضارب إلّا ذات متّصفة بالضرب من غير اعتبار زمان أو مطلق أو مقيّد ، ولذا عرّفوا اسم الفاعل بما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق . وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال بجواز أن يجرّد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرّدوا الوضع عن المعنى . و عن الرّابع أنّ الزّمان الماضي مثلاً جزء للفعل الماضي صورة و معنى و قمت في المثال و إن كان ماضياً صورة إلّا أنّه مستقبل حقيقة لمكان «إن» الشرطيّة وعليه فقس المضارع انتهى.

و إذا استمعت كلماتهم فاعلم أنّ هناك أمرين أحدهما كون الزّمان جزءاً لمعنى الفعل و الثاني كونه مقوّماً و مميّزاً له عن الاسم والمقوّميّة تلزمها الجزئيّة و إن لم تلزمها المقوّميّة و لكنّ القائلين بالجزئيّة هنا قائلون بالمقوّميّة لأنّهم جعلوه جزءاً لمفهوم نوع الفعل و مميّزاً له عن الاسم فمرجع النزاع بالآخرة إلى فصليّة الزّمان و تقوّم الفعل به فمن أثبت الجزئيّة أثبت الفصليّة و من نفاها نفاها ، فمعنى قول النافي إنّه لو كان الزّمان جزءاً للفعل لم يكن تحقّقه بدونه و قد تحقّق في جميع الإنشاءات أنّ الزّمان لو كان جزءاً لكان فصلاً و لو كان فصلاً لما أمكن تحقّق الفعل بدونه لعدم تحقّق النوع إلّا بفصله وتحقّق في جميع الإنشاءات ضرورة بقائها على الفعليّة و عدم صيرورتها أسماءً حينئذ ، فتحقّقه بدونه ينبىء عن عدم كونه فصلاً و جزءاً فالاعتراض عليه بجواز تجرّد الشيء عن جزء مدلوله فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرّدوا الوضع عن المعنى . غير متوجّه إليه لأنّه لم يدّع عدم جواز استعمال اللّفظ في جزء مدلوله و إنّما ادّعى عدم تحقّق النوع بدون الفصل المقوّم له و جواز استعمال اللّفظ في جزء مدلوله في الجملة ممّا لا يخفى على ذي مسكة فإنّ استعماله في غير معناه جزءاً أم لا تابع للعلاقة المصحّحة وهي المشابهة في أظهر الخواصّ مطلقة أو مقيّدة على ما اخترناه من انحصارها في الاستعارة فإن وجدت صحّ و إلّا فلا ، ثمّ إنّه لا مشابهة بين مدلول الفعل وجزئه في المقام فلا يصحّ استعماله فيه و تجريده عن الجزء الآخر ، وتمثيله بتجريد الوضع عن المعنى باطلٌ أيضاً لما ظهر لك من أنّ توهّم دخول المعنى في مفهوم الوضع من أقبح الأغلاط و قد ظهر لك بما بيّنّاه معنى الدّليل الرّابع وهو أنّ الزّمان الماضي لو كان فصلاً مقوّماً للماضي و المستقبل للمضارع لما أمكن اختلافه بعارض ضرورة أنّ العارض على الشيء خارج عنه لاحق له فلا يعقل أن تتغيّر حقيقة النوع بالعارض الخارج عنه وهذا معنى قوله «لأنّ ما بالذّات لايختلف بالعارض» مع أنّ العارض على حقيقة لو أوجب تبدّل حقيقة المعروض لزم عدم عروضه عليها و هو خلف للفرض . و لقد أغرب في الجواب حيث قال بأنّ الزّمان الماضي جزء للماضي صورة و معنى وقمت

في المثال و إن كان ماضياً صورة إلّا أنّه مستقبل حقيقة لمكان إن الشرطيّة ، و عليه فقس المضارع لأنّ قمت قبل دخول إن الشرطيّة ماض صورة و معنى فانقلابه إلى المستقبل حقيقة بدخولها عليه باعترافه التزام بورود الإشكال و اختلاف الذّاتي بالعارض و هكذا الأمر في انقلاب المضارع إلى الماضي حقيقة باعترافه بدخول كلمة لم عليه مع أنّ انقلابه حقيقة إلى الماضي حينئذ ينافي اختصاصها بالمضارع ، هذا و يقرب منه في الغرابة ما أجاب به عن الدّليل الثاني من الفرق بين الاقترانين فإنّ الوجه في الجواب إمّا منع الاتّفاق أو حجّيّته و يمكن إرجاعه إلى الأوّل بقرينة ذيله بنوع تكلّف . و أمّا الجواب عن الدّليل الأوّل بأنّه مغالطة فيمكن منعها أيضاً إذ مدّعاه أنّ الزّمان ظرف لتعلّق الحركة بالمسمّى و الفعل الاصطلاحي إنّما هو المنبىء عن حركة المسمّى كما عرفت ولا دليل يدلّ على خلافه بل التحقيق أنّه كذلك لأنّ الظرف إنّما يكون ظرفاً للحدث بعد صيرورته حركة للفاعل باسناده إليه هذا و يدلّ على فساد ما توهّمه المتأخّرون أيضاً وجوه أُخر : **الاول** أنّه لو كان الزّمان مدلولاً للفعل لكان مدلولاً لهيئته ضرورة عدم دلالة المادّة إلّا على الحدث الصرف و الزّمان معنى مستقلّ اسميّ كما هو ظاهر و الهيئة من لواحق الحروف و لا تبيّن إلّا نحو استعمال المادّة فلايعقل دلالتها عليه . **و الثاني** أنّه لو كان الزّمان مدلولاً لهيئته لزم دلالتها على أمرين متباينين النسبة إلى فاعل مّا و الزّمان في إطلاق واحد . **و الثالث** أنّ النسبة إلى فاعل مّا معنى حرفيّ والزّمان مفهوم مستقلّ اسميّ و دلالة الهيئة عليهما مستلزم لصيرورتها اسماً و حرفاً في حال واحد . **و الرابع** أنّه لو كان الزّمان مدلولاً للفعل لزم أن يكون معنى ضرب حدث الضرب من الفاعل زمان من دون ارتباط لانحصار مدلول الفعل على المشهور في ثلاثة : الحدث و النسبة إلى فاعل مّا و الزّمان و هو مضحك ، وإن قيل بدلالة الهيئة على معنى رابع و هو تقيّد الحدث أو النسبة إلى الزّمان لزم دلالة الهيئة الواحدة في إطلاق واحد على ثلاثة معان متباينة النسبة إلى فاعل والزّمان والنسبة إليه . **والخامس** أنّ النسبة إلى الزّمان ناقصة تقييديّة تابعة للحدث فلا يعقل أن

يخرج بها المادّة عن الاسميّة كما لم يخرج مضروب ونحوه بدلالة هيئته على النسبة الناقصة إلى الزّمان أو المكان عن الاسميّة. **و السادس** أنّ المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إنّما يغاير غير المقترن به في كونه كلّاً والآخر جزءاً ، فلا يعقل أن يكون أحدهما نوعاً في عرض الآخر لاستحالة صيرورة النوع كلّاً أو جزءاً للنوع المقابل له . **و السابع** أن هيئة الفعل لو دلّت على الزّمان لإفادته أبداً و لم يجز تجريدها عنه لأنّ الحروف و ما بمنزلتها من الهيئة الاشتقاقيّة أو التركيبيّة إنّما هي آلات و أدوات لمعانيها و لا استعمال لها فيها فلا يجري التجوّز فيها . **و الثامن** أنّه لو جوّزنا التجوّز فيها و قلنا بأنّها مستعملة في المعنى كالأسماء لم يجز استعمالها في المجرّد عنه بناءً على وضعها له لعدم العلاقة المصحّحة للاستعمال و مجرّد الكلّ و الجزء لا يكون علاقة مصحّحة . و قد اتّضح بما بيّنّاه فساد كون الزّمان مدلولاً للفعل و إن لم يكن فصلاً له . و قد تنبّه بعضهم لبعض الإشكالات و هو أنّ «كاد» وأخواتها أفعال مع عدم اقترانها بالزّمان و «صه» و «مه» و «هيهات» و أخواتها أسماءٌ مع اقترانها به . فأجاب بأنّ المراد الاقتران بحسب الوضع الأوّل فكاد و أخواتها داخلة في حدّ الفعل لاقتران معناه بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوّل و أسماء الأفعال خارجة عنه لأنّ جميعها إمّا منقولة عن المصادر الأصليّة سواء كان النقل فيه صريحاً نحو رويد فإنّه قد يستعمل مصدراً أيضاً أو غير صريح نحو هيهات فإنّه و إن لم يستعمل مصدراً إلّا أنّه على وزن قوقاة مصدر قوقا أو عن المصادر الّتي كانت في الأصل أصواتاً نحو «صه» أو عن الظرف أو الجار و المجرور نحو أمامك زيداً و عليك زيداً فليس لشيء منها الدّلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأوّل انتهى . وهو في غاية الغرابة ضرورة أنّ الاسميّة و الفعليّة و الحرفيّة تابعة للمعاني فاللّفظ الدّالّ على المعنى الاسميّ سواء كانت بالوضع الاوّلي أو الثّانوي أو بالمناسبة الذّاتيّة أو بالشهرة اسم و هكذا الأمر في أخويه ولو صحّ ما ذكره لزم أن يكون شمّر علماً للفرس و ضرب موضوعاً للضرب فعلاً مع أنّه لا دليل على اقتران كاد و أخواتها بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوّل و عدم اقتران هيهات به هكذا ، و أغرب من

الجميع تقسيمه النقل إلى الصريح و غير الصريح و جعل هيهات منقولاً من المصدر لكونه على وزن قوقاة و هو مصدرقوقا ، ثمّ إنّ القول بفعليّة الكلمة و اسميّتها باعتبار وضعين غلطعجيبٌ فإنّ النوع الواحدالمركّب من الجامع و المائزلايحصل إلّا بعد حصول التأليف و التركيب بين الجزءين و هو لا يحصل إلّا بالوضع الواحد كما هو ظاهر . و قد تنبّه بعضهم للوجه الأخير حيثقال : و لا يخفى أنّ اسميّة أسماء الأفعال اعتبرت باعتبار وضعه الحاليّ للمعنى و عدم اقترانه باعتبار الوضع الأصليّ وذلك بعيد عن الاعتبار إذاللّائق أن يكون مدار الاسميّة على وضع واحد و لا يكون وضع لغواً و معتبراً لاعتبار شيء و في أسماء الأفعال مثل دونك وضعه الأوّل و هو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميّتها و إلّا لم يكن كلمة ، و معتبراً فيها لأنّ عدم الاقتران إنّما يتحقّق به ووضعه الثاني معتبر لأنّه باعتباره يكون كلمة ، و لغو لأنّه باعتباره لا يكون غير مقترن انتهى .

أقول : اللّائق الحكم باستحالته كمابيّنّاه لاببعده عن الاعتبار ، ثمّاعلمأنّ مراد المتقدّمين من اقتران الفعل بأحد الأزمنة بدلالة الالتزام كما حكي عنهم هو الانصراف إليه لا دلالته عليه إلتزاماً على حدّ دلالته على الفاعل بتوسّط دلالته على الاسناد المستتبع له و إلّا لدلّ عليه أبداً و لم يتجرّد عنه أصلاً و سرّ انصراف الفعل الماضي إلى الزّمان الماضي والمضارع إلى الزّمان المستقبل سنبيّنه فيمبحث الفعل إن شاءالله تعالى ، بل التّحقيق أنّه لاانصراف للفعلإلىالزّمان أصلاً وإنّما ينصرف الماضي إلى انقضاء الحدث و مضيّه و المضارع إلى استقباله و عدم انقضائه سواء كان الحدث واقعاً في الزّمان كما هو الغالب أم لا كقولك خلق الله الزّمان وفات الزّمان ، و مضى الدّهروانقضت الأيّام واللّيالي، وتتجدّد الأيّام واللّيالي و تأتي الشهور والسنون ، و لايخلوزمان عنحجّة لله على عباده و هكذا منالأفعال المتعلّقة بالزّمان فإنّها غير واقعة في الزّمان لاستحالة اتّحاد الظّرف والمظروف ﴿ و السادسأنّ الضمير المجرور إنكان راجعاً إلى معنى و اُريد من كونه في نفسه الكون الخارجي ﴾ أي تقوّمه بنفسه في الخارج ﴿ ينحصر في العين ﴾ و الذّات

﴿ فلا ينطبق على المعنى المقابل لها و على المعنى الفعلي أصلاً ﴾ لعدم تقوّمها بنفسها ﴿ و إن اُريد منه ﴾ الكون الذّهني أي ﴿ تصوّره في الذّهن قصداً و بالذّات ﴾ لا باعتبار أمر خارج عنه ﴿ففيه أنّه اُريد به تصوّر المستعمل ﴾ حال استعمال اللّفظ فيه ﴿ فهو من لواحق الاستعمال المتأخّر عن الوضع ﴾ فلايعقل أخذه قيداً للموضوع له و توهّم أنّه معتبر في الوضع شرطاً غلط فاحش إذ لا تأثير للاشتراط مع إطلاق الموضوع له و عدم تقيّده مع أنّ المعنى الاسميّ قد يكون في مرحلة الاستعمال ملحوظاً تبعاً و توطئة لغيره كالكنايات فإنّ معانيها الحقيقيّة ملحوظة توطئة لملزوماتها أو لوازمها و كسور القضيّة نحو كلّ رجل فإنّ مفهومه ملحوظ أبداً تبعاً لملاحظة أفراد الرّجل و آلة لتعرّفها و ملاحظتها ﴿ و إن اُريد به تصوّر الواضع ففيه ﴾ أوّلاً أنّ تصوّره المفهوم كتصوّره اللّفظ مقدّمة للوضع لا أنّه مأخوذ في الموضوع له قيداً و إلّا لزم أن يكون اللّفظ الموضوع حاكياً عن المعنى و تصوّره الذّاتي أو الغيري مع وضوح عدم حكاية اللّفظ إلّا عن نفس المفهوم . و ثانياً ﴿ أنّ تصوّره إيّاه كذلك لا يوجب أن يتصوّره المستعمل كذلك ﴾ كما عرفت في الكنايات و سور القضيّة ﴿ مع أنّ المقصود بالأصالة في مرحلة الإفادة إنّما هي النسب و الرّوابط الّتي هي معان حرفيّة ﴾ فالمقصود من قولك سرت من البصرة إلى الكوفة بيان وجود السير منه مبدوّاً بالبصرة منتهى بالكوفة فالنسب و الرّوابط و إن كانت متقوّمة بوجود أطرافها و لا وجود لها في الخارج سوى وجود أطرافها إلّا أنّها مقصودة بالأصالة في مرحلة الإفادة و الاستفادة ، و لا منافاة بين الأصالة في القصد و التبعيّة في الوجود ﴿ و إن كان راجعاً إلى الموصول و اُريد من كون المعنى في نفس ما دلّ عدم الحاجة ﴾ في استفادته من الدّالّ ﴿ إلى ضمّ ضميمة باعتبار عموم الموضوع له ﴾ فيها ﴿ و من كونه في غير ما دلّ احتياجه إليه ﴾ أي إلى ضمّ ضميمة في استفادته منه ﴿ باعتبار وضعه لكلّ فرد من أفراد الكلّي المتعقّلة من حيث أنّها حالات لمتعلّقاتها ﴾ وآلات لتعرّف أحوالها ﴿ ففيه ﴾ أوّلاً ﴿أنّ الحروف لاوضع لها بإزاء شيء حتّى يكون الموضوع له فيها عامّاً أو خاصّاً ﴾ و إنّما هي موضوعة

بالوضع الآلي" و الموضوع له بالوضع الآلي" لا يكون إلّا كلّياً و الخصوصيّة إنّما تثبت في مرحلة الاعمال و إيجاده و إحداثه بالحرف «و» ثانياً «أنّ خصوص الموضوع له لا يوجب صيرورته آلة لتعرّف حال متعلّقه» كما أنّ عموم الموضوع له لا يوجب استقلاله و لحاظه قصداً و ذاتاً ، بل يمكن لحاظ كلّ من الخاصّ و العامّ على وجه الاستقلال والآليّة ، فماذكره في شرح الجامي في توضيح الحدّ المعروف تبعاً للسيّد الشريف حيث قال : و الحاصل أنّ لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلّي و لفظة من موضوعة لكلّ واحد من جزئيّاته المخصوصة المتعقّلة من حيث أنّها حالات لمتعلّقاتها و آلات لتعرّف أحوالها و ذلك المعنى الكلّي يمكن أن يتعقّل قصداً و يلاحظ في حدّ ذاته فيستقلّ بالمفهوميّة و يصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليه و به و أمّا تلك الجزئيّات فلاتستقلّ بالمفهوميّة و لاتصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليها أو بها إذ لابدّ في كلّ منهما أن يكون ملحوظاً قصداً ليمكن أن يعتبر النسبة بينه و بين غيره بل تلك جزئيّات لا تتعقّل إلّا بذكر متعلّقاتها لتكون آلات لملاحظة أحوالها ، وهذا هو المراد بقولهم إنّ الحرف يدلّ على معنى في غيرها انتهى واضح البطلان مع أنّ ما ذكره من أنّ الجزئيّات آلات لملاحظة أحوال متعلّقاتها لامعنى له ، لأنّ أحوال المتعلّقات إنّما هي الجزئيّات ، فجعلها آلات لملاحظتها يرجع إلى جعل الشيء آلة لنفسه ، و ماحكم به من أنّ المدرك آلة و تبعاً لا يصلح أن يكون محكوماً عليه و به ينتقض لسور القضيّة الملحوظ آلة الصالح للحكم عليه و به ، وأيضاً الإسناد إلى فاعل ما معنى حرفي" بلاشبهة على ما اعترف به مع أنّه ليس جزئياً «ف» اتّضح غاية الاتّضاح أنّ «المقوّم للاسم إنّما هي علقة التسمية ، والاستقلال الّذي يختصّ به المعنى الاسمي إنّما لزمه من قبل تعلّقها به » لا أنّه صفة زائدة ملحوظة فيه قبل التسمية ومرجعه إلى عدم كونه جهة لاستعمال الغير « و المقوّم للحرف إنّما هو كونه موجد معنى في لفظ الغير » و متمّماً لاستعمال الاسم « فمعناه كائن في غيره في الخارج لا في الذّهن » و من هنا لا يصحّ وقوعه مسنداً إليه و به لأنّ وقوعه كذلك مستلزم لوقوعه محلاًّ للاستعمال وطرفاً له ، نعم يصحّ وقوعه طرفاً للنسبة الناقصة التقييديّة ،

فإنّ القيود متعلّقة بالاسناد غالباً و لا يوجب صيرورة الإسناد طرفاً للاستعمال ، و إنّما يوجب إحداث كيفيّة في استعمال طرفي الاسناد ، فما توهّمه «عصام الدّين» من أنّ المعنى الحرفي لا يصلح أن يكون طرفاً للنسبة مطلقاً تامّة كانت أم إضافيّة أم تعلّقيّة في غير محلّه ، نعم لا يصحّ وقوعه طرفاً للنسبة الناقصة المنتزعة من النسبة التامّة كالتوصيف و نحوه . و إذا اتّضحت لك حقيقة الأقسام الثلاثة ، فاعلم أنّ لكلّ منها خواصّ و علائم يعرف و يتميّز بها عن أخويه ﴿ و ﴾ أنّه ﴿ يختصّ الاسم ﴾ أي ينفرد عن أخويه ﴿ بما يتمّ استعماله بها ﴾ غالباً و لا يخلو الاسم عن واحد منها في مرحلة الاستعمال إلّا قليلاً ﴿ و تتعاقب عليه في الوجود ﴾ فلا يجتمع واحد منها مع الآخر إلّا في الإضافة اللّفظيّة فإنّها تجتمع مع اللّام ﴿ وهي اللّام ﴾ أي لام التعريف و في حكمه أم في لغة طيّ ﴿ و التنوين ﴾ ماعدا تنوين الترنّم وهو المنقسم عندهم للتمكّن والتنكير و العوض و المقابلة ﴿ و الإضافة ﴾ المصطلحة الشائعة على ألسنتهم ﴿ و بالجرّ ﴾ الحاصل من الإضافة أو حرف الجرّ ﴿ و قبول النداء و الاسناد المعنويّ ﴾ إليه أو به ﴿ مطلقاً ﴾ اتّحادياً كان أم حدوثيّاً أم إضافيّاً . و إنّما اعتبرنا القبول في الأخيرين لأنّ قبول الكلمة إيّاهما أمر ظاهر يظهر بأدنى نظر إلى المعنى ، وأمّا قبول الأربعة الاُول فلا يظهر للجاهل بالحقيقة إلّا بالاستعمالات الخارجيّة ولذا اعتبرنا وجودها في الخارج ، ثمّ إنّا قيّدنا الاسناد بالمعنويّ لأنّ الاسناد اللّفظي لا يختصّ به الاسم بل يجري في جميع الألفاظ كما عرفت و لم نقيّد الاسناد بالإسناد إليه كما قيّده به الجمهور بل الجميع لأنّ الإسناد به أيضاً من خصائص الاسم و الفعل إنّما يقع مسنداً به باعتبار معناه الحدثي الّذي هو مفهوم اسميّ ، والجملة لاتقع مسنداً بها كما عرفت ، و ستعرف تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتداء و الخبر .

فإن قلت : الجملة تقع مسندٌ إليها وتنوب عن الفاعل في باب القول بلامقال بل يجب كونه كذلك و قد اشتهر أنّ محكيّ القول لا يكون إلّا جملة قال عزّ من قائل : « و إذا قيل لهم لاتفسدوا » .

قلت : قد أجاب بعضهم بأنّ الجملة مفسّرة حينئذ لا نائبة عن الفاعل ، فعن ابن بابشاذ إذا قلنا : قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسّرة لقول مقدّر كأنّه قال : قد قيل قول وهو زيد منطلق و لم يجز زيد منطلق ، قيل : لأنّه مفسّر للفاعل أي نائبه و هو لا يتقدّم على فعله انتهى . و عن أبي البقاء مثله في الآية الشريفة وعن ابن عصفور أنّ ذلك قول البصريّين . و قال ابن هشام : والصواب أنّ النائب الجملة لأنّها كانت قبل حذف القول منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسّرة و المفعول به متعيّن للنيابة ، و قولهم الجملة لا تكون فاعلاً و لا نائباً ، جوابه أنّ الّتي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات و لهذا تقع مبتداء نحو « لا حول و لا قوّة إلّا بالله كنز من كنوز الجنّة » و في المثل زعموا مطيّة الكذب و من هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو قولي لا إله إلّا الله كما لا يحتاج إليه الخبر الجامد المفرد انتهى . و قيل : بل المركّب مطلقاً يصير بإرادة اللّفظ إسماً و كلّ اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة و كذا المبتداء في المثالين المذكورين .

أقول : النائب كالفاعل يستتر في الفعل أبداً لماعرفت من أنّ مرجع الاستتار إلى دلالة الهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة الدّالّة على الاسناد الحدوثيّ على المسند إليه استتباعاً و التزاماً و هو جار فيهما معاً فالظاهر مفسّر للمستتر أبداً فاعلاً كان أم نائباً فما حكم به الجماعة من كونه مفسّرة للنائب في غاية المتانة و لكن تخصيص التفسير بالمقام و جعله جواباً للإشكال لا وجه له لأنّ مفسّر الفاعل أو النّائب لابدّ أن يكون معنى اسمياً متّحداً معه ومنطبقاً عليه فالصواب في مقام الجواب ما ذكره ابن هشام ، و أكثر القوم من أنّ المراد بالجملة حينئذ لفظها ، توضيح الأمر فيه أنّ القول كاللّفظ و النطق إنّما يتعلّق باللّفظ لا المعنى ضرورة أنّ المقول كالملفوظ و المنطوق هو اللّفظ و لكن حيث يعتبر في القول الكشف و الحلّ لا يتعلّق باللّفظ المهمل و الموضوع الغير المستعمل في مفهومه ، كشف الحال فيه أنّ القول في أصل اللّغة قريب من الكشف و الحلّ و يقرب منه الأجوف اليائي من هذه المادّة ومن هنا يطلق الإقالة على كشف البيع و حلّه و الاستقالة على طلب كشفه و حلّه و من

هذا الباب استقالة العثرات و الخطايا و إقالتها فإنّ كشف الذّنوب و حلّها عبارة عن العفو و الصفح عنها ، فالقول إنّما يتعلّق باللّفظ إذا حلّ المضمر و كشف عمّا في الضمير و من هذا القبيل أيضاً إطلاق القول على الرأي و الاعتقاد فإنّ كلّ واحد منهما حلّ للواقع و فصل له عن الإبهام و التردّد ، فظهر فساد ما اشتهر بينهم من اشتراك القول بين المعاني المزبورة بالاشتراك اللّفظي ، كما ظهر سرّ عدم تعلّقه إلّا بالجملة إذ المفردات لا كشف لها و لا دلالة و إنّ الّذي يترتّب عليها إنّما هو الحضور و الخطور كما عرفت ، و ظهر لك أنّ المقول هي الجملة المستعملة الدّالّة فما بيّنّاه من أنّ المراد بها حينئذ لفظها ليس على ظاهره من كونها منظورة بالنظر الاستقلالي ، و إنّما المراد منه أنّ القول إنّما يتعلّق بها من حيث لفظها و هي من حيث كونها لفظاً أمر وحداني و مفهوم اسمي فلا مانع من وقوعها طرفاً للاسناد باعتباره فتفطّن ، وقد ظهر لك أيضاً بما بيّنّاه من أن تعلّق القول باللّفظ كتعلّق النطق و اللّفظ به أنّ المصدر متّحد مع المفعول في الخارج في المقام كما نبّهنا عليه في حدّ الكلام فما ذكره ابن بابشاذ و أبو البقاء وابن عصفور من البصريّين من وقوع القول نائباً عن الفاعل عبارة أخرى عن وقوع المفعول به نائباً عنه فتضعيفه بتعيّن المفعول به للنيّابة في غير محلّه ، مع أنّك قد عرفت أنّ المفعول به إنّما يتعيّن لتفسير النائب لا النيّابة ، ثمّ إنّه اتّضح بما بيّنّاه من أنّ الجملة المحكيّة للقول مستعملة في مفهومها و لا يكون الغرض منها لفظها أنّ ما توهّمه بعضهم من صيرورة الجملة حينئذ اسماً في الحقيقة في غير محلّه مع أنّه قد اتّضح لك مفصّلاً أنّ مرجع إرادة اللّفظ من الجملة إلى عدم استعمالها في شيء و عدم دلالتها على أمر لا إلى صيرورتها اسماً للفظها و مستعملة فيها ضرورة أنّ الحاجة إلى الدّالّ إنّما تكون إذا لم يكن المدلول محسوساً بنفسه مقروعاً للسمع و أمّا إذا كان كذلك فلا حاجة إلى الدّالّ فهي حينئذ في حكم المفردات لا أنّها مفردة تحقيقاً .

فان قلت : الجملة الفعليّة قد تقع مسنداً إليها مع عدم إرادة اللّفظ منها بوجه نحو قوله تعالى « سواء عليهم ءأنذرتهم - الآية» إذا أعرب « سواء» خبراً و «أنذرتهم»

مبتداء و نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يقدّر الأصل إن تسمع .

قلت : المسند إليه في هذه الموارد هو المعنى الحدثي المضاف إلى الفاعل المستفاد من الجملة لا نفس الجملة و لا يجب أن يكون المسند إليه مذكوراً في الكلام صريحاً بل يكفي دلالة الجملة عليه و لو التزاماً و هذا معنى انسبا كهما بالمصدر من دون سابك . فإن قلت : قد ينوّن الحرف كقول الشاعر :

الام على لوّ و إن كنت عالماً بأذناب لوّ لم تفتني أوائله

و قد ينادى كقوله تعالى « ويا ليتنا نردُّ » والفعل نحو «ألا يا اسجدوا» .

قلت : لوّ مشدّداً صار اسماً و مصدراً جعلياً بمعنى قول لو ، و يا في المثالين إمّا للتنبيه أو حرف نداء محذوف المنادى ضرورة أنّ التوجّه و الإقبال لا يتعلّق إلّا بالمعنى المستقلّ الاسميّ .

« **تقسيم الاسم** إن أنبأ عن حدث منسوب إلى الذّات متّحد معها صدقاً » و منطبق عليها وجوداً كعالم و معلوم و علّام و عليم و أعلم « فهو مشتقٌّ » لاشتقاقه من المادّة الساذجة « و إلّا » يكن كذلك « فجامد و هو إن أنبأ عن ذات فاسم عين ، و إن أنبأ عن حدث فاسم معنى » لأنّ العناية لا تتعلّق إلّا بالحدث ، و إنّما جرينا في ذلك على ماجرى عليه الأكثر من جعل اسم المعنى جامداً و إلّا فالتحقيق أنّ المصدر المعروف المنبىء عن الحدث والنسبة الناقصة من المشتقّات « أيضاً » أي رجع الكلام رجوعاً إلى تقسيم الاسم «فإن اختلف آخره باختلاف المعاني المعتورة» أي المتعاقبة و المتبادلة « عليه » من الفاعليّة و المفعوليّة و الإضافة و الحاليّة و التمييز و هكذا من المعاني الحرفية الّتي لا تخلو الاسم عن واحد منها في حال التركيب و الاستعمال « لفظاً » كزيد « أو تقديراً » كموسى « فهو معرب » إعلم أنّا عدلنا عن قولهم باختلاف العوامل إلى قولنا باختلاف المعاني لما ستعرف إن شاء الله تعالى من أنّ المؤثّر في اختلاف الآخر إنّما هو اختلاف المعاني لا غير . ثمّ إنّ ابن حاجب جعل اختلاف الآخر من أحكام المعرب و عدل عمّا عليه الجمهور من تحديده به بزعم أنّه دوريٌّ لأنّ الغرض من معرفة المعرب الحكم عليه باختلاف

آخره باختلاف العوامل فمعرفته بعد معرفة موضوعه وهو المعرب فلو عرّف به لزم تقدّم معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدّم الشيء على نفسه و قد أجيب عنه في مثل المقام بأنّ مقتضى الحكميّة تأخّر التصديق بالحكم عن معرفة موضوعه لا معرفته عن معرفة الموضوع ، و مقتضى صيرورة الحكم معرّفاً تقدّم معرفته على معرفة الموضوع لا التصديق به على معرفته ، فلا يلزم الدّور لاختلاف الطرف . و فيه أنّ معرفة ما يختلف آخره باختلاف العوامل الّتي تتوقّف معرفة المعرب عليها مؤخّرة عن التصديق باختلاف الآخر و منتزعة منه ضرورة أنّ التصوّر الجزمي لاختلاف آخر الشيء باختلاف العوامل الّذي هو العرفان لا يتمّ إلّا بالتصديق ، و لا ينا في ذلك وجوب تقدّم التصوّر على التصديق لاختلاف التصوّرين فا نّ مقدّم إنّما هو التصوّر بمعنى حضور أطراف القضيّة وخطورها في الذّهن ، والمؤخّر هو العرفان .
و التحقيق في الجواب ما ذكره بعضهم من أنّ الغرض من معرفة المعرب ليس الحكم عليه باختلاف آخره باختلاف العوامل بل الحكم عليه بالرّفع و النصب أو الجرّ و هكذا من أحكام خصوصيّات التراكيب بعد معرفة أنّه ممّا يختلف آخره باختلاف العوامل ، ثمّ اعلم أنّه اختلفت كلماتهم في المفردات المعدودة العارية عن مشابهة مبنيّ الأصل ، فعن صاحب الكشّاف و الشّيخ عبدالقاهر الجرجاني أنّها معربة ، و عن ابن الحاجب أنّها مبنيّة ، و عن بعضهم أنّها موقوفة ، ففي شرح الجامي إعلم أنّ صاحب الكشّاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة و ليس النزاع في المعرب الّذي هو اسم مفعول من قولك أعربت الكلمة فا نّ ذلك لا يحصل إلّا با جراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحاً ، فاعتبر العلّامة مجرّد الصلاحيّة لاستحقاق الإعراب بعد التركيب و هو الظاهر من كلام الإمام الهمام عبد القاهر الجرجاني واعتبر المصنّف مع وجود الصلاحيّة حصول استحقاق الإعراب بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه ، و أمّا وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة و هي معربة انتهى .

أقول : قد أخذه من السيّد الشريف في حاشيته على شرح الكافية للرّضي (قدّه) و التحقيق ما ذكره صاحب الكشّاف و الشّيخ عبد القاهر لأنّ التقسيم المذكور ليس من مقاصد الفنّ وإنّما ذكر مقدّمة من جهة تمييز الموارد الّتي يظهر فيها الإعراب بعد تحقّق مقتضيه ممّا لم يظهر فيها ، و من المعلوم عدم مدخليّة التركيب في هذه الجهة و المفهوم اللّغوي منطبق على ما قبل التركيب أيضاً ، كشف الحال فيه أنّ نسبة الذّات إلى المبدء لاتخلو عن أحدوجوه ثلاثة : الصلوح المحض و الاقتضاء و الفعليّة . والأوّل لا يوجب اتّصاف الذّات بالمبدء و إلّا لصدق القائم على القاعد و عكسه ، والمؤمن على الكافر و عكسه ، والعالم على الجاهل و عكسه و هكذا فينحصر الاتّصاف في أحد أمرين الاقتضاء أو الفعليّة و المراد من الاقتضاء تمحّض الذّات للمبدء بحيث يعدّ صفة من صفاتها و هو قد يكون في صدوره منها أو اتّصافه بها كالإحراق بالنسبة إلى النار ، و القتل بالنسبة إلى السمّ ، و الإضاءة بالنسبة إلى الشمس ، والإنارة بالنسبة إلى القمر . فالنار محرقة وإن لم تحرق ، و السمّ قاتل و إن لم يقتل ، و الشّمس مضيئة و إن لم تضيء ، و القمر منير و إن لم ينر لاشتغال المحلّ بالمثل أوفقد شرط أو قابليّة المحلّ أو لوجود مانع أو مزاحم أقوى .

وقد يكون في وقوعه عليها كالرّفع بالنسبة إلى الفاعل ، والنصب بالنسبة إلى المفعول والجرّ بالنسبة إلى المضاف إليه . والإعراب بالنسبة إلى الاسم العاري عن مشابهة مبني الأصل والاقتضاء حينئذ بمعنى الاستحقاق ، والتأهّل لوقوع المبادي المذكورة عليها أو الاعداد له فالفاعل مرفوع وإن لم يرفع والمفعول منصوب وإن لم ينصب و المضاف إليه مجرور وإن لم يجرّ والاسم العاري عن المشابهة معرب وإن لم يعرب وقد يكون في وقوعه فيه كالسجدة بالنسبة إلى المحلّ المعدّ لها ، و الطبخ بالنسبة إلى المحلّ المعدّ له و الرّكوب بالنسبة إلى الفرس ونحوه و الاقتضاء فيه بمعنى الاستحقاق أو الاعداد أيضاً فالمحلّ المعدّ للسجدة مسجد و إن لم يسجد فيه ساجد ، و للطبخ مطبخ و إن لم يطبخ فيه طبّاخ ، والفرس مركب و إن لم يركبه راكب فاتّضح أنّ صدق

المعرب على الاسم العاري عن المشابهة قبل التركيب ليس بمجرّد اصطلاح من النحاة بل منطبق على المفهوم الأصلي اللّغوي أيضاً لاعداده ذاتاً لظهور الإعراب فيه عند التركيب فهو قبل التركيب معدٌّ لقبول جنس الإعراب و بعد التركيب يحدث فيه استحقاق نوع منه من رفع أو نصب أو جرّ فالاقتضاء الثابت قبل التركيب إنّما يكون بالنسبة إلى جنس الإعراب و الحاصل بعده إنّما هو بالنسبة إلى النوع، فالزّمخشريّ و الجرجاني تنبّها لثبوت الاقتضاء قبل التركيب فحكما بصدق المعرب قبله، وقد غفل عنه ابن الحاجب فزعم عدم حصول الاقتضاء إلّا بعد التركيب فحكم بعدم صدقه إلّا بعد التركيب، فمرجع النزاع إلى ثبوت الاقتضاء الدّائر مداره الاتّصاف قبل التركيب و عدمه لا إلى ما زعمه الجامي تبعاً للسيّد الشّريف من أنّ النزاع في الاصطلاح وأنّ الزمخشريّ والجرجاني يقولان بكفاية الصلاحيّة في صدق المعرب، و ابن الحاجب يقول بلزوم الاستحقاق.

فإن قلت: لو كان الأمر كما ذكرت من عدم حدوث اصطلاح في البين لزم عدم صحّة أن يقال: لم يعرب الكلمة و هي معربة.

قلت: صحّة هذا الكلام لا تكشف عمّا توهّمه من ثبوت الاصطلاح في لفظ المعرب للفرق بين صيغة الوصف وصيغة المضارع الدّاخل عليه كلمة لم فإنّ الأولى ناظرة إلى الاتّصاف على وجه الاقتضاء والثانية إلى نفي الاتّصاف الفعليّ، ولذلك يقال: لم يقتل السمّ و هي قاتلة، و لم ينفع الدّواء وهي نافعة و هكذا من الأمثلة فلو كانت صحّة ما ذكره لأجل الاصطلاح لزم عدم صحّة مثله في الأمثلة المذكورة و نحوها ﴿ و إلّا ﴾ يختلف آخره كذلك ﴿ فمبنيٌّ ﴾ على سكون أو فتح أو كسر أو ضمّ كمن و أين و أمس و قبل في بعض حالاته، أو على الحركات الثلاثة كحيث ﴿لمناسبة ذاتيّة﴾ لا مجعولة ﴿خفيّة﴾ عن الأنظار لدقّتها ﴿ لا لشباهته من الحروف وضعيّة أو تضمّنية أوافتقاريّة ﴾ ضرورة أنّ بناء الحروف إنّما هو من جهة عدم قبولها المعاني المقتضية للإعراب، فشباهة الاسم بها في الوضع أو الافتقار الاجنبيُّ عن جهة البناء لاتؤثّر فيه بالضرورة بل في التضمّن أيضاً لأنّ التضمّن للمعنى الحرفي لايوجب عدم

اعتوار المعاني المقتضية على المتضمّن حتّى يوجب الحكم ببنائه ، و أيضاً لوأوجب التضمّن البناء لبنيت الأسماء المشتقّة لتضمّنها النسب الناقصة الّتي هي معان حرفيّة ثمّ أنّ افتقار الحرف إلى غيره من قبيل افتقار العرض إلى معروضه و الصورة إلى مادّته لما عرفت من أنّ المعنى الحرفي وجه لاستعمال الاسم و قائمٌ به قيام الصورة بمادّته و افتقار الاسم إلى غيره إنّما هو للتوضيح والتبيين فلايكون من قبيل افتقار الحروف فلايعقل تأثيره للبناء الّذي هو من أحكام الحروف و آثاره ، مع أنّه لو أثّر لزم الحكم بالبناء في صورة الافتقار إلى المفرد أيضاً لعدم اختصاص افتقار الحرف بالجملة وتوهّم أنّ افتقار الحروف إنّما هو إلى خصوص الجملة لأنّها إنّما وضعت لنسبة معان الأفعال إلى الأسماء في غير محلّه لماظهر لك من أنّ الحروف الجارّة إنّما وضعت لإفضاء أمر إلى أمر سواء كان المفضي اسماً جامداً أوفعلاً أو شبهه ، و أمّا الشبه الاستعمالي والإهمالي فإنّهما إنّمايوجبان انتفاء الإعراب لانتفاء مقتضيه لا ثبوت البناء لثبوت مقتضيه . و فرق بيّن بين الأمرين مع أنّهما لو اقتضيا البناء فليس بسبب الشبه بالحرف بل بالاستقلال ضرورة أنّ اقتضاءهما إيّاه ليس دائراً مدار الشبه بالحرف ، ثمّ إنّ في تمثيل الشبه الإهمالي بفواتح السور نظراً لأنّها حروف مقطّعة لا أسماء حتّى تكون مبنيّة أو معربةً ، فاتّضح لك غاية الاتّضاح أنّ بناء المبنيّات من الأسماء ليس إلّا لمناسبة ذاتيّة كامنة في نفسها و إن خفيت علينا . و أنّ ما نسجوه من أنواع الشبه ضابطة للبناء في غاية السخافة و لا حاجة إلى كشف سبب البناء و وضع ضابطة له لأنّ المبنيّات كلمات محصورة معدودة مسموعة ستتبيّن لك بابها ، و قد ظهر لك من تعليل المبنيّ بالمناسبة الذّاتيّة دون المعرب أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة و لا يكون اتّصافها بكونها معربة مسبّبة عن شيء ، و هو كذلك إذالأصل سلامة الاسم عن المانع الموجب لعدم ظهور الإعراب عليه عند اعتوار المعاني المقتضية له عليه .

﴿ والإعراب أثر في آخر اللّفظ يقتضيه معنى من المعاني المعتورة عليه ﴾ أي على اللّفظ و هي أنحاء الاستعمالات الحادثة بالحرف أو الهيئة التركيبيّة أو

الهيئة الاشتقاقيّة أو بالقصد فقط الّتي تتعلّق بها عناية المتكلّم في مقام الإفادة و الاستفادة من الفاعليّة و المفعوليّة و الإضافة و الحاليّة والتمييز و هكذا من أنحاء الاستعمالات المتعورة على اللّفظ فيدلّ عليه دلالة إنّيّة و هي دلالة المقتضى على مقتضيه ، ثمّ اعلم أنّ التعريف لمطلق الإعراب الثابت للاسم و الفعل و أنّه ينحصر مقتضيه مطلقاً في المعاني المتعورة و لكن ليس كلّ معنى يقتضيه و لذا لا يكون كلّ حرف عاملاً ، و الهيئة الاشتقاقيّة لا تطلب العمل إلّا هيئة المضارع فإنّها تقتضي الرّفع إذا تجرّد عن ناصب وجازم ﴿ و هو ﴾ أي المعنى المقتضي للإعراب ﴿ أحقّ بأن يسمّى عاملاً ممّا يتقوّم به هو ﴾ بيانه أنّ وجود العمل الصّحيح في الخارج يتوقّف على أمرين الأوّل استحقاق اللّفظ إيّاه الحاصل باعتوار معنى من المعاني عليه . والثّاني الموجد له و هو المتكلّم فالعامل حقيقة هو المتكلّم و لا ينبغي إطلاق العامل على غيره و لو كان فإنّما هو المعنى المقتضى له لدخالته فيه بالاقتضاء .

قال نجم الأئمّة الرّضي (قدّه) في شرح قول ابن حاجب « و العامل به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب » ماحاصله : أنّ محدث المعاني المعتورة على اللّفظ و علاماتها هو المتكلّم ، لكنّ النحاة جعلوا الآلة الّتي يحدث بسببها المعاني المذكورة في اللّفظ كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سمّيت الآلات عوامل ، فالباء في قوله به يتقوّم للاستعانة نظراً إلى أنّ المسمّى عاملاً في الحقيقة آلة . انتهى .

أقول : إطلاق الفاعل على آلة الفعل لا مانع منه بل التحقيق أنّه على سبيل الحقيقة لأنّ مرجع الفاعليّة إلى التسبيب للفعل ولا يختصّ به المباشر ، نعم ينصرف إليه من جهة أنّه أقوى فكلّ من المباشر و الآلة فاعل للفعل حقيقة ولكن آلة إحداث المعنى في اللّفظ ليس آلة للعمل فإنّ آلة العمل هي اللّسان لا غير و مجرّد كون الشيء آلة للمعنى المقتضي للإعراب لا يوجب كونه آلة له كما هو ظاهر مع أنّ المعنى المقتضى له قد يحصل بمجرّد القصد من دون آلة كما في المنادى المحذوف النداء و التحذير و الاغراء فيلزم حينئذ تحقّق العمل بلا عامل على أنّه لاينطبق على العامل المعنوى ضرورة أن المبتدائيّة و الخبريّة لا تتقوّمان

ولا تحصلان بتجرّدهما عن العوامل اللّفظيّة ، بل بالهيئة التركيبيّة الحاصلة عند تجرّدهما عن العوامل اللّفظيّة ، بل لا ينطبق على ماعدا الحروف من العوامل اللّفظيّة لأنّ آلة إحداث المعنى في اللّفظ من بين الألفاظ تنحصر في الحرف فإنّ الفاعليّة و المفعوليّة لا تحصلان بالفعل و شبهه و إنّما تحصلان بالهيئة التركيبيّة والفعل و شبهه محلّ للإسناد و طرف له فهما بسبب الاشتمال على الإسناد و النسبة يطلبان المعمول لا أنّ العمل أو المعنى المقتضى له حادث منهما كما هو ظاهر و كيف كان فقدتبيّن بما بيّنّاه اُمورالأوّل أنّ إطلاق العامل على المعنى المقتضي للإعراب أقرب إلى الصواب ممّا ذكروه ، و ما ذهب إليه خلف من أنّ العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل مبنيّ على ما بيّنّاه ، والثاني فساد ما اشتهر بينهم من أنّ الحروف الزائدة تعمل ولا يقدح زيادتها لأنّ العمل فرع حدوث المعنى المقتضى له والحرف الزّائد لا يحدث المعنى المقتضى له فلا يتصوّر معه العمل فما اشتهر زيادتها في الكلام حروف مؤكّدة لا زائدة كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في محلّه .

و الثالث جواز توارد الأفعال المتعدّدة على معمول واحد ، و مجرّد تسميتها عوامل من دون أن يكون لها حقيقة أصلاً لا يمنع من تواردها عليه .

ثمّ اعلم أنّ الإعراب صفة لنفس الكلمة و إن كان أثراً ظاهراً في آخرها فإنّه أثر المعنى المقتضى له القائم بنفس الكلمة لا بآخرها قيل و إنّما جعل الاعراب في آخر اسم المعرب لأنّ نفس الاسم يدلّ على المسمّى و الإعراب يدلّ على صفته ولا شكّ أنّ الصفة متأخّرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدّالّ عليها أيضاً متأخّراً عن الدّالّ عليه . انتهى .

و فيه أنّ الإعراب يدلّ على صفة اللّفظ لا المسمّى و المعاني المقتضية له من الفاعليّة و المفعوليّة و هكذا معتورة على الاسم و صفات له كما بيّنّاه و نبّه عليه نجم الأئمّة الرضيّ (قده) فالصواب أن يقال : وجه تأخير الإعراب أنّ الدّالّ على الوصف بعد الموصوف كما ذكره (قدّه) فإن قلت لو كانت المعاني المعتورة من صفات الأسماء لم يصحّ إطلاق المعاني عليها لأنّ صفات الألفاظ تابعة لها قائمة

بها مؤخّرة عنها فلا تكون معاني لأنّها متقدّمة على الألفاظ و هي منبئة عنها.
قلت: ما ذكرت إنّما ينفي كونها معاني للألفاظ لا مطلقاً فإنّ المعنى ما يتعلّق به القصدوالإرادة و كيفيّات التركيب و التأليف و أنحاء الاستعمالات المعتورة على الألفاظ لابدّ أن تكون مقصودة للمتكلّم حتّى يتمّ بها الأسماء في مرحلةالتركيب و الاستعمال، و تدلّ على القضيّة الذّهنيّة أو عليها و على الخارجيّة، فالمعاني المعتورة على الألفاظ مقصودة أوّلاً أبداً، غاية الأمر أنّها مقصودة توطئة و تبعاً للقضيّة الخارجيّة أوالذّهنيّة، ومن هنا يصحّ لك أن تقول: إنّ المعاني الحرفيّة توطئة أبداً لمعاني ذهنيّة أوخارجيّة مطابقة لها بخلاف المعاني الاسميّة فإنّهاصالحة لأنّ تلحظ استقلالاً و توطئة لمعاني اُخر لا تكون مطابق لها بل من لوازمها ﴿و أنواعه﴾ أربعة ﴿رفعٌ و نصبٌ وجرٌ و جزم﴾ إعلم أنّ في المقام إشكالاً مشهوراً و هو أنّ كلاً من الأنواع مستقلّ في المعموليّة فينبغي أن يكون معروضاً للحكم و محمولاً على الموضوع بالاستقلال فيلزم أن يكون كلّ من الرّفع والنصب والجرّ و الجزم أنواعاً، و قداشتهر الجواب عنه بأنّ العطف مقدّم على الحكم و الحمل و هو متأخّرعنه فيثبت للمجموع فلا إشكال، وفيه أنّ حرف العطف إنّمايعطف ما بعده على ماقبله فيحكمه ويشرّكه معه فيه فهو خصوصيّة و كيفيّة في الحكم مؤخّرة عنه فكيف يتقدّم عليه، و ببيان آخر الحروف إنّما تتكفّل جهات استعمال الاسم و تتمّ أنحاءه فلا يعقل دخول الحرف عليه من دون استعمال و العطف قبل الحكم مرجعه إلى وجود الحرف و الايتان به في مقام التركيب من دون استعمال و هو مستحيل، و إن شئت زيادة التوضيح نقول: إنّ مفاد واو العطف هو التشريك و هو لابدّ أن يكون في جهة فإن كان في جهة النسبة و الحكم فهو مؤخّر عنها ضرورة أن تشريك شيء مع شيء في جهة فرع ثبوتها و وجودها وإن كان في جهة الذكر فهو محسوسٌ لا حاجة له إلى علامة مع أنّ الاشتراك في الذّكر ثابت مع قطع النظرعن الواو فلا يعقل حدوثه بها و لا ثالث في البين حتّى يثبت الاشتراك فيه، ثمّ إنّ الحكم على المجموع يلزمه إعراب واحد و أيضاً دخول تنوين التمكّن على كلّ

واحد من الأنواع يناً في الحكم على المجموع ، و قد أُجيب عن الإشكال بوجه آخر أسخف من الأوّل و هو أنّ العطف من قبيل عطف الجزئيّات بحذف المضاف أي بعض أنواعه رفع ، و التحقيق في الدفع أن يقال : إنّه كما يكون المجموع متّحداً مع الأنواع فكذلك كلٌّ من الأنواع متحّد معها غاية الأمر أنّ الاتّحاد في الأوّل يختصُّ بهالمحمول بخلاف الثاني فإنّه يشترك فيه هو و المعطوفات عليه والحمل إنّما يفيد الاتّحاد على وجه الإطلاق في حدٍّ نفسه و اختصاص المحمول به إنّما يستفاد من الاقتصار عليه و عدم تشريك شيء آخر معه ، فإن اقتصر المتكلّم عليه ولم يعطف عليه شيئاًاختصّ به الاتّحاد وإلّا فلا ، ويكشف عمّا بيّنّاه ما اشتهر من أنّ للمتكلّم مادام متشاغلاً أن يلحق بكلامه ما شاء من اللّواحق ، فافهمه فإنّه دقيق و بالصيانة حقيق .

﴿ و يشترك في ﴾ النوعين ﴿ الأوّلين ﴾ و هما الرّفع و النّصب ﴿ الاسم و الفعل و يختصُّ بالثّالث ﴾ و هو الجرُّ أي ينفرد به ﴿ الأوّل ﴾ و هو الاسم ﴿ و بالرّابع ﴾ و هو الجزم ﴿ الثاني ﴾ أي الفعل ﴿ والرّفع بالضمّة و النصب بالفتحة و الجرُّ بالكسرة و الجزم بالسكون ﴾ قال نجم الأئمّة الرّضي (قدّه) إعلم أنّ الحركات في الحقيقةأبعاض حروف العلّة ، فضمُّ الحرف في الحقيقةإتيان بعده بلافصل ببعض الواو ، و كسره الإتيان بعده بجزء من الياء ، وفتحهالإتيان بعده بشيء من الألف ، وإلّافالحركة والسكون من صفات الأجسام فلاتحلُّالأصوات لكنّك لمّا كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حرف المدّ سمّي الحرف متحرّ كاً كأنّك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ ، وبضدّ ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف لكنّهامن فرط اتّصالها به يتوهّم أنّها معه فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تامّاً ، و إنّماقيل لعلم الفاعل رفع لأنّك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما ، فالرّفع من لوازم مثل هذا الضمّ و توابعه فسمّي حركة البناء ضمّاً وحركة الإعراب رفعاً ، لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أوّلاً و كذلك نصب الفم تابع لفتحه كأنّ الفم كان شيئاً

متساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إيّاه فسمّي حركة البناء فتحاً و حركةالإعراب نصباً ، و أمّا جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء إذ المكسور يسقط و يهوي إلى أسفل فسمّي حركةالإعراب جرّاً و خفضاً وحركة البناء كسراً لأنّ الأوّلين أوضح و أظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ، ثمّ الجزم بمعنى القطع و الوقف و السكون بمعنى واحد و الحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة فسمّي الإعرابيّ جزماً و البنائيّ وقفاً و سكوناً انتهى . و هذا منه في غاية العجب ضرورة أنّ الحركة و السكون من الكيفيّات العارضة على الحرف. و توهّم أنّهما من صفات الأجسام فلاتحلّ الأصوات لامحصّل له ، لأنّه إن اُريد منه أنّهما يختصّان بالأجسام فهو ممنوع ، و إن اُريد منه أنّ العرض لا يقوم إلّا بالجوهر ولايعرض إلّاعليه فمنعه أوضح ضرورة أنّ الاستقامة والانحناء من عوارض الخطّ الّذي هوعرض ، والشدّة والضعف منعوارض الضرب ونحوه من الأعراض . وإن اُريد منه عدم جواز اشتراك الجوهر و العرض في قيام سنخ واحد من العرض بهما ، فهو كذلكأيضاً لعدم المانع من اشتراكهما فيه بالبداهة ، و يدلّ على فسادما توهّمه مضافاً إلى ما بيّنّاه أنّ حروف المدّ لا تتجزّى تحقيقاً و الحركاتلاتكون أبعاضاً لها و إنّما هي متّحدة معها من حيث المخرج و إشباعها إنّما يوجب توليد حرف المدّ منها لا صيرورتها أحرف مدّ تامّة كما زعمه ، فإنّ الحركة و الحرف موجودان في صورة الاشباع ، ألا ترى أنّ الفتحة و الضمّة و الكسرة مجامعة مع الألف و الواو و الياء في نحو إضربا واضربوا وإضربي و أنّه لو لم تكن الحركة كيفيّة عارضة على الحرف و الحرف معروضاً لها لزم جواز الابتداء بالساكنلأنّ الإتيان ببعض حرف المدّ عقيبه لا تأثير له في ابتداء النطق ، و أنّه لو صحّ ما ذكره لزم جواز تحريك الألف إذ لامانع من الإتيان بحرف المدّ بعده تامّاً فمع عدم المانع من الإتيان به بعده لا مانع من الإتيان ببعضه هذا ، و أمّا ما ذكره في وجه تسمية الحركات المذكورة ففي غاية المتانة و اعلم أنّ الأصل في الرّفع و قسيميه ما ذكرناه و قد يخرج عن الأصل ✽ فينوب عن الضمّة النون في الأمثلة

الخمسة ﴾ و هي يفعلان و تفعلان و يفعلون و تفعلون و تفعلين ﴿ و عن الفتحة الكسرة في ﴾ لفظ ﴿ أولات ﴾ و هو اسم جمع بمعنى ذوات لاواحد له من لفظه ﴿و﴾ في ﴿ الجمع بألف و تاء ﴾ مزيدتين و لا فرق بين أن يكون مسمّى هذا الجمع مؤنّثاً بالمعنى فقط ّ كهندات ودعدات ، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمات و مسلمات أو بالتاء دون المعنى كطلحات و حمزات أو بالألف المقصورة كجليّات أو الممدودة كصحراوات أو مذكّراً لايعقل كاصطبلات ، و لا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة و ضخمات أو تغيّرت كسجدة و سجدات و قد عبّر الاكثر بجمع المؤنّث السالم و إنّما عدلت عنه إلى ما ذكرته لأنّه أوضح منه و إن كان تعبير الأكثر شاملاً للصّور المذكورة لأنّ السالم في قبال المكسّر ما لم يكن بناؤه على تغيّر واحده وإن تغيّر أحياناً كما أنّ المكسّر ما كان بناؤه على تكسّر واحده و إن لم يتكسّر أحياناً كفلك مفرداً و جمعاً ﴿ و في ما سمّي به من ذلك ﴾ الجمع ﴿ فينصبن بالكسرة نحو قوله تعالى و إن كنّ أو لات حمل ﴾ فأُولات خبر « كنّ » منصوبة بالكسرة ﴿ و خلق الله السموات ﴾ فالسموات منصوب بالكسرة على أنّه مفعول به ، و قيل : إنّه مفعول مطلق لأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الّذي عمل فيه و المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده و إن كان ذاتاً و السموات لم تكن موجودة قبل خلقها و إنّما خرجت من العدم بالخلق ، و فيه أنّ المفعول به ما وقع عليه الفعل خارجاً نحو ضربت زيداً أو تحليلاً نحوقلت زيد قائم فإن المقول لم يكن موجوداً قبل القول و إنّما يوجد في الخارج به ولكنّه يغايره تحليلاً فمن جهة المغايرة التحليليّة يطلق عليه المقول و من جهة الاتّحاد الخارجيّ يطلق عليه القول ، و هكذا الأمر فيما نحن فيه فإنّه مخلوق بالاعتبار الأوّل و خلق بالاعتبار الثاني ، و أمّاالمفعول المطلق فهو ما كان عين الفعل تحليلاً و خارجاً و لامغايرة بينه وبين الحدث الّذي تضمّنه العامل بوجه ﴿و﴾ نحو ﴿رأيت عرفات ﴾ و هو علم لموضع الوقوف ﴿ و سكنت أذرعات ﴾ و هو علم لقرية من قرى الشام ، و يجوز في هذا القسم أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فيجرّ بالفتحة مع

ترك التنوين و نصبه بالكسرة مع ترك التنوين أيضاً ، و روي بالأوجه الثلاثة تنوّرتها من أذرعات ﴿ و حذف النون في الأمثلة الخمسة ﴾ نحو لن يفعلا و تفعلا و يفعلو و تفعلو و تفعلي فتحدف النونات منها بالنصب عوضاً عن الفتحة ﴿ و ﴾ ينوب ﴿ عن الكسرة الفتحة فيما لا ينصرف ﴾ و هو ما اجتمع فيه علّتان من العلل التسع الآتية على ما ذهب إليه الجمهور ﴿ فيجر ﴾ بالفتحة ﴾ نحو مررت بأحمد ﴿ إلّا إذا اضيف ﴾ نحو مررت بأحمد كم وصلّيت في مساجد كم ﴿ أو حلّي باللاّم ﴾ كالأعمى والأصمّ فيجرّ بالكسرة ﴿ و ﴾ ينوب ﴿ عن السكون حذف النون منها ﴾ أي من الأمثلة الخمسة المذكورة نحو لم يفعلا إلى آخره ﴿ و ﴾ حذف ﴿ الآخر من المعتلّ ﴾ أي معتلّ اللاّم الّذي هو مصطلح النحاة ، سواء كان و اوياً كلم يدع ، أو يائياً كلم يرم ، أو ألفياً كلم يخش ﴿ و يستغنى عن الإعراب بالحركة في الأسماء الستّة و هي أبوه و أخوه و هنوه و حموها وفوه و ذومال مفردة مكبّرة مضافة إلى غير ياء المتكلّم بانقلاب ﴾ الحرف ﴿ الآخر منها ﴾ و هو لام الكلمة في الأربعة الأول و عينها في الأخيرين ﴿ ألفاً و ياء حالة النصب و الجرّ ﴾ فتقول في حالة الرّفع جاءني أبوه إلى آخرها بالواو على الأصل لأنّ الأصل في أنواع الإعراب الرّفع و في حالة النصب رأيت أباها بالألف لمناسبة الألف للفتحة و في حالة الجرّ مررت بأبيها و هكذا الحال في سائر الكلمات فببقاء اللاّم أو العين على الأصل يعلم أنّها مرفوعة و بانقلابه إلى الألف يعلم أنّها منصوبة و بانقلابه إلى الياء يعلم أنّها مجرورة فيستغني بالانقلاب عن الإعراب إذبه يعلم النصب أو الجرّ و بعدمه يعلم الرّفع لا أنّ الحروف المذكورة علامات لإعراب الكلمة كالحركات و أنّ الإعراب ينقسم إلى إعراب بالحركة وإعراب بالحروف ، ضرورة أنّ الإعراب علامة لاستعمال الكلمة و الاستعمال صفة متأخّرة عن موصوفها و هي الكلمة ، فلا يعقل أن يكون لام الكلمة أو عينها علامة للإعراب و إلّا لزم تأخّر الشيء عن نفسه بمراتب ، و إليه يرجع ما قاله الجرمي من أنّ انقلابها هي الإعراب ، و أمّا هي فامّا لام أو عين بل لعلّه إليه يرجع ماقاله أبوعلي من أنّها حروف إعراب و تدلّ على الإعراب ،

يعني أنّها تكون محلاً للإعراب يستفاد منها مايستفاد منه . وأوضح منه ما حكي عن ابن الحاجب من أنّ الواو و الألف و الياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة و من عينها في الباقين لأنّ دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد مالم يفده المبدل منه و هو الإعراب كالتاء في بنت يفيد التأنيث بخلاف الواو الّتي هي أصلها ، و لا يبقى ذومال وفوك على حرفين لقيام البدل مقام المبدل انتهى . و لكن فيه أنّ الواو لا يكون مبدلاً من شيء و إنّما المبدل هو الألف و الياء ، و إلى ما بيّنّاه أيضاً يرجع ما عن سيبويه من أنّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدّرة على الحروف فإعرابها كإعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في امرء وابنم ثمّ حذفت الضمّة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة و حذفت الكسرة للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها و قلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحرّكها و انفتاح ما قبلها انتهى . و في أب و أخ وحم لغتان اُخريان النقص كقولك هذا أبك وأخك و حمكِ و رأيت أبك وأخك و حمكِ ، و مررت بأبك و أخك وحمكِ والقصر كقولك جاءني أباك و رأيت أباك و مررت بأباك ، و لكن القصر أشهر من النقص و في «هن» لغتان الاتمام والنقص كقولك هذا هنك و هكذاومنه الحديث « من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأعضوه على هن أبيه ولا تكنوا » والنقص أفصح من الإتمام وفي ذي و الفم مقطوعاً عنه الميم ليس إلّا لغة واحدة فتحصّل أنّ في أب و أخ و حم ثلاث لغات الإتمام وهو الأصل و القصر و هو أشهر من النقص و النقص و هو نادر ، و في هن لغتان الإتمام و النقص و هو أفصح من الإتمام و في الاثنين الباقين لغة واحد ﴿ و ﴾ يستغنى عن الإعراب بالحركة ﴿ في التثنية ﴾ و هو ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه ﴿ و الجمع المذكّر السالم بانقلاب أداتيهما ﴾ و هما الألف و الواو ﴿ ياء كذلك ﴾ أي حالة النصب والجرّ قيل و يشترط في كلّ ما يثنّى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها الإفراد فلايثنّى المثنّى و لاالمجموع على حدّه و لا الجمع الّذي لانظير له في الآحاد ، الثاني الإعراب فلايثنّى المبنيّ

و أمّا نحو ذان و تان و اللّذان و اللّتان فصيغ موضوعة للمثنّى و ليست بمثنّاة حقيقة على الأصحّ عندجمهور البصريّين، الثالث عدم التركيب فلايثنّى المركّب تركيب اسناد اتّفاقاً ولا مزج على الأصحّ، وأمّا المركّب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه ، الرّابع التنكير فلايثنّى العلم باقياً على علميّته بل ينكّر ثمّ يثنّى ، الخامس اتّفاق اللّفظ و أمّا نحو الأبوان للأب و الأمّ فمن باب التغليب ، السادس اتّفاق المعنى فلايثنّى المشتركة و لا الحقيقة و المجاز وأمّا قولهم القلم أحد اللّسانين فشاذّ ، السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلايثنّى سواء لأنّهم استغنوا بتثنية سيّ عن تثنيته فقالوا سيّان و لم يقولوا سواءان ، و أن لا يستغنى بملحق بالمثنّى عن تثنيته فلا يثنّى أجمع و جمعاء استغناء بكلا و كلتا ، الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلايثنّى الشمس و لا القمر ، و أمّا قولهم القمران للشمس و القمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنّى حقيقة .

أقول : التحقيق اعتبار أربعة منها وهو الأوّل و الثالث و الخامس والسادس و إن اختلف في الأخير فنفاه بعضهم واكتفى بالاتّفاق اللّفظي فإنّ أداة التثنية إنّما تفيد جهة استعمال المفرد و وجود مفهومه في فردين و هو لا يتمّ إلّا بالاتّفاق في المعنى وتوهّم أنّ التثنية بمنزلة متعاطفين متماثلين في اللّفظ فكما يجوز إرادة معنيين مختلفين من المتعاطفين كذلك فكذا من التثنية الّذي هو بمنزلتهما في غاية السخافة ضرورة أنّ أداة التثنية لاتدلّ على لفظ مماثل للفظ مفرده وإنّما هي جهة لاستعماله من حيث وجوده في فردين منه . وأمّا الشرط السابع فاعتباره غير واضح إذ لايوجب الاستغناء بكلمة عن كلمة أخرى عدم صحّة استعمالها و إنّما اتّفق في المثالين المذكورين عدم ورود استعمالهما و كذا الشرط الثاني بل الأصحّ عدم اعتباره بعد ورود نحو ذان و تان و اللّذان و اللّتان و لاداعي إلى صرفها عن ظاهرها و جعلها صيغ موضوعة للمثنّى . و أمّا الشرط الثامن فيندرج في السادس ضرورة أنّه إذا لم يكن له ثان في الوجود لا يحصل الاتّفاق في المعنى ، وأمّا الرّابع فلاوجه لاعتباره و لذا يجوز أن يثنّى المعرّف بلام الجنس وثنّي اسم الإشارة و الموصول ، نعم يجب

أن يكون قابلاً للتعدّد و العلم لعدم قبوله إيّاه مع بقائه على معنى العلميّ لزم تنكيره و أوّله إلى النكرة باستعماله في المسمّى به مجازاً مع أنّ التحقيق كما عرفت عدم خروجه عن العلميّة و عدم استعماله في غير معناه العلميّ لأنّ الاسم أبداً مستعمل في عنوان المسمّى ، غاية الأمر أنّه قد يكون منظوراً توطئة و تبعاً لما انطبق عليه معيّناً كما هو الأكثر و قد يكون منظوراً أصالة و استقلالاً كما في صورة تثنية العلم و جمعه ، ثمّ أنّه مع عدم اتّفاق اللّفظ أو المعنى تحقيقاً و اتّفاقهما تغليباً و تأويلاً كالأبوين و القمرين و القلم أحد اللّسانين و أمثالها تكون مثنّاة تحقيقاً لثبوت الاتّفاق فيهما و لو تأويلاً أو تغليباً فما يظهر من كلامه من عدم كونها حينئذ مثنّاة حقيقة بل ملحقة بها كما صرّح به بعضهم في غاية الرّداءة ضرورة أنّ التأويل و التغليب في مدخول الأداة لا فيها . ويشترط في ما يجمع جمع المذكّر السالم ما يشترط فيما يثنّى مع شروط أُخر: الأوّل خلوّه من تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة و علاّمة ، و الثاني كونه مذكّراً فلا يجمع نحو هند و طالق ، و الثالث كونه لعاقل فلا يجمع نحو واشق علماً لكلب و سابق صفة لفرس ، ثمّ يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركّب تركيباً اسنادياً و لا مزجياً فلا يجمع نحو برق نحره علماً و لا نحو معدي كرب و سيبويه و إمّا صفة تقبل التاء أو تدلّ على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح و صبور وسكران و أحمر و قيل يجوز ذلك في المزجيّ مطلقاً وقيل : يجوز إن كان مختوماً بويه نحو سيبويه . فإن قلت العلم لا يجمع إلّا بتأويله إلى المسمّى به و صيرورته نكرة فكيف يجتمع مع اشتراط كونه علماً ؟ قلت : اُجيب بأنّ معنى كلامهم أنّ الاسم إذا كان علماً بشروط صحّ إيراد الجمع عليه بعد أن تنكّره فيئول الأمر إلى أنّ ما يشترط وجوده شرط للإقدام على الحكم و عدمه شرط لثبوت ذلك الحكم ، و التحقيق أنّ التأويل بالمسمّى لا يوجب خروجه عن العلميّة كما عرفت فلا حاجة إلى ما ذكروه .

و اعلم أنّه يندرج في الصفة الّتي تجمع بالواو و النون المصغّر و المنسوب ثمّ إنّا لم نحكم بما حكم به الجمهور من كونهما معربين بالحروف لأنّ أداتي -

التثنية و الجمع إنّما تكفّلتا جهة استعمال المفرد من حيث وجوده في ضمن فردين أو فوق الواحد فلا يعقل صيرورتهما علامة للإعراب المتأخّر عن مرحلة الاستعمال و إلّا لزم تأخّر الشيء عن نفسه بمرتبتين ضرورة أنّ الأداة آلة لحصول الاستعمال في اللّفظ فمرتبتها قبل الاستعمال والإعراب علامة متأخّرة عنه فلو تكفّلت الجهتان لزم تأخّرها عن نفسها بمرتبتين مع أنّه لا يعقل تكفّل أداة واحدة لجهتين مختلفتين و إن لم يكن أحدهما في طول الآخر، فظهر ممّا بيّنّاه انحصار الإعراب في الإعراب بالحركة و هذا هو المناسب طبعاً أيضاً لأنّ الاستعمال كيفيّة في اللّفظ فينبغي أن يكون علامته أيضاً كيفيّة فيه ، و كيفيّة اللّفظ إنّما هي الحركة و السكون ذاتاً وإن كان الحرف قد يقع كيفيّة أيضاً قسراً ومنعاً ﴿ و الحق بالمثنّى ﴾ في الحكم المذكور و هو انقلاب الألف ياء حالة النصب و الجرّ ﴿اثنان و اثنتان﴾ و ثنتان مطلقاً ﴿ وكلا و كلتا إذا اضيفا إلى مضمر ﴾ و أمّا إذا اضيفا إلى ظاهر فحكمهما حكم المقصور ﴿ و بالجمع ﴾ المذكّر السالم في انقلاب الواو ياء ﴿ أربعة أنواع أحدها أسماء جموع وهي الو ﴾ وعالمون ﴿و عشرون وبابه ﴾ وهوسائر العقود ﴿ إلى تسعين و ﴾ النوع ﴿ الثاني جموع تكسير ﴾ مجموعة بالواو و النون ﴿ و هي بنون و أرضون و سنون و بابه ﴾ و هو كلّ ثلاثي حذفت لامه و عوّضت عنها هاء التأنيث ولم يتكسّر . فخرج بالحذف نحو تمرة وبحذف اللّام نحو عدة و بالتعويض نحو يد و بالهاء نحو اسم وبالأخير نحو شفه ﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط ﴾ المتقدّمة ﴿ كأهلون و وابلون ﴾ لأنّ أهلاً و وابلاً ليسا علمين و لا صفتين ولأنّ وابلاً لغير عاقل ﴿ و ﴾ النوع ﴿ الرّابع ما سمّي به من هذا ﴿ الجمع ﴾ و ما اُلحق به كعلّيّون و زيدون مسمّى به شخص ﴿ و يجوز في هذا ﴾ النوع ﴿ أن يجري مجرى غسلين ﴾ في لزوم الياء و الإعراب بالحركات على النون منوّنة ﴿ و دون هذا أن يجري مجرى هارون ﴾ في لزوم الواو و الإعراب على النون غير منوّنة للعلميّة و شبه العجمة ﴿ كحمدون أو ﴾ يجري ﴿ مجرى عربون ﴾ بفتح العين و الراء المهملتين و باء الموحّدة في لزوم الواو و

الإعراب بالحركات الثلاث على النون منوّنة كقوله « واعترتني الهموم بالماطرون» ﴿ و دون هذه ﴾ اللّغة ﴿ أن تلزمه الواو و فتح النون ﴾ كقوله :

و لها بالماطرون إذا ☆ أكل النمل الّذي جمعا

﴿ و بعضهم يجري بسنين و بابه ﴾ و إن لم يكن علماً ﴿ مجرى غسلين و بعضهم يطّرد هذه ﴾ اللّغة ﴿ في جمع ﴾ المذكّر ﴿ السالم ﴾ و ما حمل عليه ﴿ و التحقيق أنّ ماعد النوع الرّابع ﴾ كلّها ﴿ تندرج تحت جمع المذكّر السالم سوى اولو ، لأنّ صوغه للمذكّر العاقل و سلامة واحـده إنّما هو بحسب القياس ﴾ و الاقتضاء فلا ينا في صوغه لغير المذكّر أو غير العاقل و عدم سلامة واحده شذوذاً و على خلاف القياس و الاقتضاء ، توضيح الأمر غاية الإيضاح يتوقّف على بيان أُمور : الأوّل أنّ الجمع ما يدلّ على المعنى الجمعي بالأداة أو الهيئة الطارية على المفرد واسم الجمع ما يدلّ على المعنى الجمعي بمادتّه كالقوم والرّهط والطائفة و إليه يرجع ما قيل من أنّ الجمع ما دلّ على آحاده بالمطابقة فإذا قلت جـاء الزّيدون فكأنّك قلت جاءني زيد وزيد و زيد لأنّه موضوع للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض واسم الجمع مادلّ على كلّ واحد واحد من تلك الأفرادبالتضمّن كقوم و رهط فإنّه موضوع لمجموع الأفراد ، فدلالته على كلّ واحد من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحد من أجزائه . وجه الرّجوع إنّك قد عرفت أنّ من شرائط الجمع كون واحده اسم جنس أو مأوّلاً به قابلاً للتعدّد و من المعلوم أنّ الجنس إنّما ينطبق على أفراده بالمطابقة و هيئة الجمع إنّما تفيد انضمام بعضهـا ببعض ، و أمّا اسم الجمع فهو موضوع ابتداء للجماعة فلا ينطبق على آحاده إلاّ بالتضمّن . و الثاني أنّ جمع المذكّر السالم عبارة عن الجمع بالواو و النون ، و تسميته بجمع المذكّر السالم باعتبار أنّ القياس صوغه للمذكّر العاقل و سلامة بناء واحده كما أنّ تسمية الجمع بالألف والتاء بجمع المؤنّث السالم باعتبار أنّ القياس صوغه للمؤنّث و سلامة بناء واحده . والثالث أنّ أقلّ مدلول الجمع اثنان فصاعداً كما بيّنّاه في محلّه . و الرّابع أنّ دلالة الجمع على عدّة معيّنة من أفراد المفرد

بالعرض و الاستعمال لا ينا في عدم تعيّنه بالوضع لذلك . و الخامس لا فرق بين كون المفرد لعاقل وضعاً و بين كونه لهاستعمالاً ، و إذا اتّضحت لك هذه الاُمور اتّضح لك غاية الاتّضاح أنّ النوع الثاني و الثالث مندرجان تحت جمع المذكّر السالم حقيقة و لا ينا في ذلك عدم اجتماع شرائط القياس فيهما و عدم سلامة بناء الواحد في النوع الثاني فا نّه إنّما يوجب الشذوذ و الجري على خلاف الاقتضاء لاالخروج عن الحقيقة و هكذا الأمر في أمثلة النوع الأوّل سوى اولو ضرورة أنّ المعنى الجمعيّ فيها إنّما يستفاد من الأداة الملحقة بمفرداتها لامن مادّة اللّفظ فعالمون جمع لعالم ولا ينا فيه اختصاص العالمين بالعقلاء و عموم العالم لما سوى الباري تعالى مطلقاً لأنّه عند جمعه بالواو و النون يراد منه العاقل ممّا سوى الباري تعالى والقرينة الصارفة عن العموم جمعه بالواو و النون المختصّ بالعقلاء قياساً و لا يجب اختصاص المفرد بالعاقل وضعاً و كذا أسماء العقود جموع لمفرداتها ولاينافيه إطلاق عشرين على مثلي مفرده و عدم جري الجميع على طريقة الجمع من عدم تعيّنها لمرتبة مخصوصة لأنّ أقلّ مدلول الجمع هو الفردان فصاعداً و إنّما ينصرف إلى ما فوق الاثنين في مقابل التثنية لا أنّه يختصّ به حقيقة كما توهّمه الأكثر و إلّا لم يجز إطلاقه على الموجود في ضمن الفردين كما لم يجز إطلاق التثنية على الموجود في ضمن فوق الفردين و تعيّنها لمرتبة مخصوصة من الأعداد و اختصاصها بها استعمالاً للغرض المصوغ لأجله هذه الجموع و هو تعداد العشرات لا ينافي أعمّيّتها منها بحسب الوضع الأصلي و عدم جواز إطلاقها على الأعمّ المنافي للغرض المذكور ، هذا و أمّا النوع الرّابع فهو في الأصل جمع صار مفرداً بالعرض روعي في الإعراب أصله .

تنبيه - نون المثنّى و ما الحق به مكسورة مطلقاً وفتحها بعد الياء لغة كقوله « على أحوذيّين استقلّت عشيّة » و قيل : لايختصّ بالياء بعدها و بعد الألف كقوله «أعرف منها الجيد و العينانا» و نون الجمع مفتوحة والكسر جائز في الشعر بعدالياء كقوله « و قد جاوزت حدّ الأربعين » .

﴿ **فصل** ﴾ الاسم والفعل وإن كانا مبنيّين فإعرابهما محلّي يعني أنّه لو كان في

محلّهما لفظ معرب لظهر الإعراب فيه و إن كانا معربين فإن منع من ظهور الإعراب فيهما تعذّرٌ أو استثقال فإعرابهما تقديريٌ و إلّا فلفظيٌ ، و لمّا كان الإعراب التقديريُ محصوراً مستنداً إلى أحد السببين ذكرت مواضعه و استغنيت به عن ذكر اللّفظيّ فقلت ﴿ تقدير الإعراب إمّا لتعذّر أو استثقال فينحصر في سبعة أشياء ﴾ من اسم و فعل ﴿ فمطلقا ﴾ أي فيقدّر مطلقاً أي الأنواع الثلاثة من الرّفع والنصب والجرّ، أو الرّفع والنصب والجزم ﴿ في الاسم المقصور ﴾ و هو كلّ ما كان آخره ألف لازمة قبلها فتحة سواء كانت محذوفة أو ﴿ كهدى ﴾ موجودة ﴿ والهدى ﴾ لتعذّر ظهور الحركة على الألف مطلقاً ﴿ وفي المفرد ﴾ و ما في حكمه و هو الجمع المكسّر ﴿ و الجمع المذكّر السالم المضافين إلى الياء ﴾ أي الياء المتكلّم ﴿ نحو غلامي و مسلميّ ﴾ و علّل الحكم في الأوّل بأنّه لمّا اشتغل ما قبل ياء المتكلّم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة اُخرى بعد دخوله موافقة لها ، أو مخالفة لها ، و قيل في الحكم بتقدّم كسرة للمناسبة مع تقدّم عامل الجرّ حسناً نظر .

أقول : والتحقيق أنّ تقدير الإعراب فيه مطلقاً لا يكون بملاحظة تقدّم كسرة للمناسبة على الكسرة الحاصلة من قبل عامل الجرّ حتّى يقال بأنّه ممنوع بل لأجل أنّ الإعراب إنّما هو العلامة على كيفيّة الاستعمال و مع وجود الكسرة في الحالات مطلقاً لا يبقى علامة فتسقط عن كونها إعراباً ، و منه يظهر وجه تقدير الإعراب مطلقاً في نحو مسلميّ لأنّ انقلاب الواو إلى الياء في الحالات الثلاث يمنع عن كونه علامة للنّصب أو الجرّ . فإن قلت : لو كان الاشتراك منافياً للعلامة لزم أن لا يكون الياء في الجمع أو التثنية مطلقاً إعراباً لاشتراك النصب و الجرّ فيها . قلت : الياء أو انقلاب الواو أو الألف إليها إنّما يكون علامة باعتبار اختصاصها بغير حالة الرّفع. فظهر بما بيّنّاه فساد ما ذهب إليه الأكثر بل الجميع من تقدير خصوص الرّفع فيه أو عدم التقدير فيه أصلاً ﴿ و في المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشر كيضربانّ ﴾ فإنّ أنواع الإعراب الثلاثة الجارية في الفعل وهي الرّفع

والنصب و الجزم مقدَّرة فيه إذ لايختصُّ حينئذ حذف النون الّذي هو عوض الرَّفع في المفرد بحالة النصب و الجزم حتّى يكون دليلاً و علامة عليهما بل يشترك فيه الحالات الثلاثة . وبما بيّنّاه ظهر متانة ماذكره شيخنا البهائي من تقدير الإعراب فيه مطلقاً ، فماذكره شارح كلامه من أنّه سهو منه فإنّ الإعراب إنّما يقدَّر في الصورة الأُولى فقط ناش عن عدم التأمّل التامّ ﴿و﴾ تقدير الإعراب ﴿ رفعاً و جرّاً ﴾ أي في حالة الرَّفع و الجرّ ﴿في﴾ الاسم ﴿المنقوص﴾ و هو كلُّ اسم معرب بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة سواء كانت موجودة أو محذوفة ﴿ كالقاضي وقاض﴾ تقول في حالة الرَّفع والجرّ جاء القاضي ومررت بالقاضي بسكون الياء وجاء قاض ومررت بقاض وفي حالة النصب بفتح الياء رأيت القاضي وقاضياً ﴿ ورفعاً ونصباً ﴾ أي في حالتي الرَّفع والنصب ﴿ في المضارع المعتلّ بالألف كيخشى﴾ لتعذُّر تحريكها، وأمّا الجزم فلامانع منه لأنّه بحذف الآخر حينئذ ﴿ ورفعاً ﴾ أي في حالة الرَّفع فقط ﴿ في المضارع المعتلّ بالواو والياء﴾ لثقل الضمّة عليهما ﴿ كيدعو ويرمي﴾ فتقول: زيد يدعو ويرمي بسكون الواو و الياء و قيل : يقدَّر مطلقاً في المعرب بالحروف نحو جاءني أبو القوم و رأيت أبا القوم و مررت بأبي القوم لأنّه لمّا اسقطت أحرف الإعراب عن اللّفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظيّاً بل صار تقديريّاً، وفيه أنّ العلامة للرَّفع والنصب و الجرّ إنّما هو الانقلاب كما عرفت لا أحرف اللّين و أثر الانقلاب وهي ضمّة العين و فتحته و كسرته باق مع حذف الحروف فيستغنى به عن الإعراب كما استغنى بالانقلاب عنه فلا يكون الإعراب تقديريّاً .

تنبيه يقدَّر الرَّفع و الجرّ في حالة الوقف و الإعراب مطلقاً في الحكايات نحو من زيد لمن قال : جاء زيد ومن زيداً لمن قال : رأيت زيداً ومن زيدٍ لمن قال : مررت بزيد و إنّما لم أذكرهما لأنّ الكلام في التقدير الواجب و التقدير فيهما ليس واجباً لعدم وجوب الوقف و الحكاية نعم يجب حكاية الجملة إذا صارت علماً كقولك تأبّط شراً و لكنّها أشبه بالمبنيّ من المعرب لأنّها بإعرابها الأصليّ صارت منقولة إلى المعنى العلميّ الإفرادي ﴿تقسيم الاسم إن كان مسمّاه شخصاً فعلم شخص﴾

كزيد و عمرو و بكر فان قلت : مسمّى النكرة مثل رجل شخصي أيضاً غاية الأمر أنّه غير معيّن يصدق على أفراد كثيرة على البدل فاللاّزم حينئذ أن يقال : شخصاً معيّناً ليخرج النكرة ، قلت : مسمّاها جنس نهاية الأمر أنّه لوحظ موجوداً في فرد غير معيّن لا أنّ مسمّاها ابتداءً هو الشخص فهي اسم جنس حقيقة و تقابلها معه إنّما هو باعتبار ملاحظة التقيّد فيها دونه فاسم الجنس ما أنبأ عن جنس سازج صالح لأن يلاحظ في حدّ نفسه مع قطع النظر عن الأفراد و موجوداً في ضمن فرد معيّن أو غير معيّن . و النكرة ما أنبأ عن جنس لوحظ موجوداً في فرد منتشر في مرحلة الاستعمال سواء كان قصد الوجود في الفرد بمعونة تنوين التنكير أم لا والدّليل على ما بيّنّاه من أنّ مسمّى النكرة إنّما هو الجنس و لحاظ وجوده في الفرد إنّما طرء عليه من قبل الاستعمال أنّ كلّ اسم نكرة صالح للتعريف بلام الجنس فلو كان موضوعاً للشخص ابتداءً امتنع دخوله عليه فاسم الجنس أعمّ من النكرة تحقيقاً إلّا أنّه شاع إطلاقه على ما إذا لوحظ الجنس سازجاً مجرداً عن اعتبار وجوده في فرد فقوبل معها . ثمّ إنّ تقابل النكرة مع اسم الجنس إنّما هو باعتبار معناها الأخصّ و أمّا باعتبار معناها الأعمّ وهو المقابل للمعرفة فهي أعمّ منه أيضاً فيجتمعان في نحو رجل إذا لوحظ الجنس فقط فيكون نكرة واسم جنس و يفترق عنها في نحو الرّجل معرّفاً بلام الجنس ، و تفترق عنه في نحو رجلٍ إذا لوحظ موجوداً في فرد شائع ، ثمّ اعلم أنّ اختلاف المعنيين للنكرة ليس على سبيل الاشتراك اللّفظي كما توهّم لرجوعهما إلى معنى واحد مع الاختلاف في المرتبة فقد يراد من النكرة ما تعيّن و تمحّض في التنكير من قبل الاستعمال بحيث لا يصلح للتعريف مع اللّحاظ المذكور فينطبق على النكرة بالمعنى الأخصّ حينئذ . وهذه هي المرتبة التامّة وقد يراد منها ما فقد التعريف سواء كان صالحاً له أم لا ، فينطبق على المعنى الأعمّ . فقد ظهر بما بيّنّاه أنّه لا حاجة إلى قولنا معيّناً لاخراج النكرة ﴿ وإلّا ﴾ يكن مسمّاه شخصاً ﴿فعلم جنس ان لوحظ ﴾ أي الجنس متميّزاً عن سائر الأجناس و ﴿ من حيث هو هو بحيث لا يصلح الحكم عليه إلّا بما ثبت له مع قطع النظر عن أفراده ﴾ و يمتنع

من دخول أداة التعريف و التنكير و أداتي التثنية و الجمع عليه ﴿ كأُسامة للأسد و ثعالة للثعلب ﴾ و ذوابة للذئب فإنّ كلاً من هذه الألفاظ تصدق على كلّ واحد من هذه الأجناس من حيث هي‌هي . وبما بيّنّاه ظهرلك صحّة ما ذكره ابن هشام حيث قال : تقول لكلّ أسد رأيته هذا اُسامة مقبلاً ، و كذلك البواقي. و يجوز أن تطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من‌حيث هو. وتقول: اُسامة أشجع من‌ثعالة كماتقول: الأسدأشجع من‌الثعلب. أي صاحب هذه‌الحقيقة أشجع من‌هذه الحقيقة، و كذاالباقي ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك و بينه عهد في أسد خاصّ ما فعل اُسامة انتهى ، فإنّ محصّل كلامه عدم جواز الحكم عليه بما تعلّق بفرد من أفراد الجنس، و لاينافي ذلك صحّة إطلاقه على‌الفرد المعيّن ، و حمله عليه في قولك هذا اُسامة لأنّ صدق الجنس على الفرد مقتضى كونه جنساً له ، و إنّما المنافي له إرادة الفرد منه . و الحكم عليه بما ثبت له دون جنسه﴿ و إلّا ﴾ يلاحظ الجنس متميّزاً عن سائر الأجناس، بل لوحظ لا بشرط بحيث يقبل التعريف بلام الجنس و لحوق الأدوات الناظرة إلى الأفراد . كتنوين التنكير وأداتي التثنية و الجمع. و الحكم عليه بكلا الاعتبارين ﴿ فاسم جنس كرجل و علم ﴾ فإنّه قد يلحظان في حدّ أنفسهما مع قطع النظر عن‌الأفراد فتقول : الرّجل خيرمن المرأة، والعلم‌خير من الجهل. و قد يلحظان بلحاظ الافراد كقولك جاءني رجل أو رجلان أو رجال و علمت علماً أو علمين أو علوماً .

تقسيم﴿أيضاً الاسم‌إن أنبأ عن مسمّى بعينه وضعاً﴾كالأعلام ﴿ أو استعمالاً ﴾ كالمضمرات و الموصولات و أسماء الإشارة و المعرّف باللاّم و المضاف إلى أحدها معنى و المنادى المقصود ﴿ فمعرفة ﴾ توضيح الحال أنّ العلم بالوضع العلميّ الاسميّ ينبىء عن المسمّى بعينه شخصاً كان أو جنساً فإنّ الجنس الملحوظ من حيث هو هو متميّزاً عن‌سائر الأجناس يكون معيّناً غير شايع لأنّ الشيوع إنّما هو بلحاظ الأفراد فإذا لوحظ الجنس في حدّ نفسه بحيث يأبى النظر إلى الأفراد و لا يصلح للحكم عليه إلّا بما ثبت له من حيث هو هو مع قطع النظر عن الأفراد و وضع اللّفظ بإزائه كاسامة لا يكون شايعاً . و أمّا سائر المعارف

فالموضوع له فيها عامّ و إنّما طرء التعيين عليه من قبل المعاني الحرفيّة و هي الغيبة و الخطاب و التكلّم و الإشارة و العهد و هكذا الّتي هي شؤون للاستعمال و أنحاء له، غاية الأمر أنّه لم يوضع لها حرف إلّا في المعرّف باللّام فتبيّن بما بيّنّاه أنّ تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه باطل. لا يقال يمكن أن يقال يتعيّن المسمّى بحسب الوضع في ماعدا الأعلام من المعارف أيضاً. أمّا في المعرّف باللّام و المضاف إلى المعرفة و المنادى المقصود فبالوضع التركيبيّ فإنّ الموضوع له بحسب الوضع التركيبيّ فيها معيّن غير شايع، و إن كان بحسب الوضع الافرادي عامّ شايعٌ في أفراده، و أمّا في المبهمات فبالوضع الافراديّ على ما أفاده بعض المحقّقين و تبعه أكثر المتأخّرين من أنّ الواضع لاحظ المفرد المذكّر مثلاً بعمومه، و وضع الضمير أو اسم الإشارة أو الموصول لكلّ فرد منه في وضع واحد، إذ لو لم يكن كذلك و قلنا بعموم الموضوع له فيها كما نسب إلى المتقدّمين لزم أن يكون هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال مجازات لاحقائق لها، إذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلّيّة بل لايصحّ استعمالها فيها أصلاً، و هذا مستبعد جدّاً، كيف لا؟ و لو كانت كذلك لما اختلفت أئمّة اللّغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة و لما احتاج في نفي الاستلزام إلى أن يتمسّك في ذلك بأمثلة نادرة لأنّا نقول: الوضع التركيبيّ لاأصل له ضرورة أنّ التركيب التأليفي إنّما هو بعد وضع الجزئين فلامجال لطروّه على المركّب إلّا إذا نقل عن معناه التركيبيّ إلى المعنى الإفرادي كالجمل المنقولة عن معناها الأصليّ إلى العلميّة مع أنّ تركيب الألفاظ المذكورة إنّما هو من الحرف و الاسم و هما مختلفان وضعاً و مرتبةً، فإنّ وضع الاسم مرآتيّ و وضع الحرف آليّ و معناه جهة لاستعماله الأوّل و متأخّر عنه رتبة، فلا يعقل جمعها في وضع واحد و صيرورتهما متعلّقين له، و منه يظهر فساد ما توهّمه بعض المحقّقين و تبعه أكثر المتأخّرين من وضع المبهمات لكلّ فرد من الأفراد لأنّ تعيين مسمّياتها إنّما نشأ من قبل المعاني الحرفيّة المتضمّنة لها من الغيبة و التكلّم و الخطاب و الإشارة و العهد، و هكذا الّتي هي جهات لاستعمال الأسماء المذكورة فلايعقل وقوعها

في عرض معانيها الاسميّة ، و تعلّق الوضع المرآتي" الاسمي" بها فالتّحقيق ما ذهب إليه المتقدّمون من أنّها موضوعة لمعان كلّيّة مبهمة و لذا سمّيت مبهمات و لا يلزم كونها مجازات لا حقائق لها ، لأنّ استعمالها إنّما هو في تلك المعاني الكلّيّة والخصوصيّة متأخّرة عن الاستعمال حاصلة من قبله فالمستعمل فيها في الموارد المزبورة عامّة ، و إنّما تصير خاصّة بطروّ الاستعمال عليها ، وقد خفي ما بيّنّاه لدقّته على السيّد الشريف و من تبعه ﴿ و إلّا ﴾ ينبىء عن مسمّى بعينه كذلك ﴿ فنكرة ﴾ و قد فهم بما بيّنّاه أنّ النكرة أصل وأنّ تقابلها مع المعرفة من قبيل تقابل التناقض و أنّ التعريف زائد على التنكير ﴿ و ﴾ مسبّب عن أسباب وجوديّة موجبة لتعيّن المسمّى و لذا انحصرت ﴿المعرفة﴾ في أصناف مخصوصة فهي ﴿ سبعة الأوّل الضمير﴾ والمضمر باصطلاح البصريّين والكناية والمكنّى باصطلاح الكوفيّين ﴿ و هو ما تضمّن معنى الغيبة أو الخطاب أو التكلّم﴾ كهو و أنت وأنا فإنّها متضمّنة للمعاني المزبورة الّتي هي جهات استعمالها. فهي بمعناها الاسمي مبهمة إلّا أنّها تتعيّن بالمعاني المذكورة و ما بيّنّاه في تعريف الضمير أحسن ممّا قيل بأنّه ما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب لأنّ عنوان الغيبة و الخطاب و التكلّم ليس داخلاً في معناه الاسمي حتّى يصحّ درجه في الموضوع له .

ثمّ اعلم أنّ الغيبة في المقام لا تكون في مقابل الحضور كما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال « فما لذي غيبة أو حضور ۞ كأنت و هو سمّ بالضمير » بل في قبال الخطاب و التكلّم. فالضمير الغائب ما تضمّن الإشارة العهديّة المستلزمة لتقدّم معهود لفظاً أو معنى أو حكماً سواء كان المعهود غائباً أو حاضراً في المجلس ، ألا ترى أنّه يصحّ قولك زيد هو الّذي فعل كذا مع حضوره في المجلس مع أنّه لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة ضميراً لتضمّنه معنى الإشارة الحضوريّة. و ما قيل: و لا يرد على هذا اسم الإشارة لأنّه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره لا وجه له ، لأنّه لم يتضمّن مطلق الإشارة الشاملة للعهديّة والحضوريّة ، و إنّما تضمّن خصوص الإشارة الحضوريّة ، فالحضور داخل في المعنى الحرفي" المتضمّن له ، لأنّه خارج

عنه، لازم له، بل التحقيق أنّ مفهوم الحضور خارج عن معنى الخطاب و التكلّم و لازم لهما، فإنّ معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الغير كما أنّ معنى التكلّم توجيه الكلام نحو نفسه و كلا التوجيهين يستلزمان الحضور لا أنّهما عينه فحينئذ يلزم دخول اسم الإشارة في الضمير الحاضر و خروج الضميرين عنه و لو تنزّلنا. و قلنا بخروج الحضور عن الإشارة أيضاً. ولزومه إيّاها لزم خروج الجميع عن الضمير الحاضر. و قد تبيّن بما بيّنّاه من أنّ الغيبة الّتي تضمّنها الضمير هي الإشارة العهديّة أنّها كالتكلّم و الخطاب جهة وجوديّة ملحوظة فيه فما أفهمه كلام بعض الأعلام ممّن عاصرناه من أنّها أمر عدميّ ينتزع من عدم الخطاب و التكلّم في غير محلّه نعم يصحّ ما ذكره في صيغة الفعل الغائب بالنسبة إلى صيغة الخطاب و التكلّم. فإنّها موضوعة لإسناد الحدث إلى الذّات من دون لحاظ أمر زائد و مقابلتها مع الصيغتين من قبيل مقابلة العدم و الوجود، و لذا تلحقها علامة الخطاب و التكلّم من دون تناقض، و تكون الصيغتان مشتقّتين منها معنى، و كأنّه اختلط عليه كلام شيخنا (قده) و لم يحط به تمام الإحاطة.

﴿ و ينقسم ﴾ الضمير ﴿ عندهم إلى مستتر ﴾ وهو مالا صورة له في اللّفظ ﴿ و بارز ﴾ و هو بخلافه ﴿ و المستتر إلى جائز ﴾ و هو ما يخلفه اسم ظاهر ﴿ و واجب ﴾ و هو ما لا يخلفه اسم ظاهر و انحصر ذلك عندهم في أربعة مواضع فعل أمر الواحد المذكّر نحو إضرب، وصيغتي المتكلّم من المضارع نحو أعلم ونعلم، و صيغة المخاطب المذكّر منه نحو تعلم، و قد الحق بها اسم فعل الأمر و المضارع كنزال و أوّه و فعل الاستثناء كقاموا ماخلا زيداً وماعدا عمراً ولايكون خالداً، و أفعل في التعجّب كما أحسن الزّيدين، و أفعل التفضيل كهم أحسن أثاثاً ﴿ و البارز إلى متّصل ﴾ و هو ما لا يتّصل الّا بعامله و لا يبتدي به و لايلي حرف إلّا اختياراً و يقع بعدها اضطراراً كقوله إلّا يجاورنا إلّاك ديّار ﴿ و منفصل ﴾ و هو ما يبتدىء به و يقع بعد إلّا اختياراً ﴿ و ﴾ ينقسم ﴿ المتّصل ﴾ البارز ﴿ بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة ﴾ أقسام: الأوّل ﴿ ما يختصّ بمحلّ الرّفع و هو خمسة ﴾ أحدها ﴿ تاء الفاعل ﴾

مضمومة و مفتوحة و مكسورة كقمت مثلّثاً ﴿و﴾ ثانيها ﴿الألف﴾ الدّالّة على الاثنين كقاما ﴿و﴾ ثالثها ﴿الواو﴾ الدّالّة على الجمع كقاموا ﴿و﴾ رابعها ﴿النون﴾ الدّالّة على جمع المؤنّث كقمن ﴿و﴾ خامسها ﴿ياء المخاطبة﴾ كقومي. ﴿و﴾ الثاني ما هو ﴿مشترك بين النصب و الجرّ﴾ فقطّ ﴿و هو ثلاثة﴾ أحدها ﴿ياء المتكلّم﴾ نحو ربّي أكرمني . ﴿و﴾ ثانيها ﴿كاف المخاطب و فروعه﴾ كاف المخاطبة كما كم كنّ. نحو ضربتك ومررت بك ، وقس على ذلك فروعه ﴿و﴾ ثالثها ﴿هاء الغائب و فروعه﴾ هاهما هم هنّ نحو ضربته و مررت به ، و قس على هذا. ﴿و﴾ الثالث ما هو ﴿مشترك بين﴾ المحالّ ﴿الثلاثة و هونا﴾ خاصّة نحو ربّنا إنّنا سمعنا ، و أمّا المستتر فمرفوع أبداً إذ لا يستتر إلاّ ضمير الرّفع ﴿و﴾ ينقسم ﴿المنفصل إلى مرفوع﴾ فقطّ ﴿وهو هو وأنت وأنا و فروعها﴾ هي هما هم هنّ، وأنتِ أنتما أنتم أنتنّ ونحن ﴿و منصوب﴾ فقطّ ﴿و هو إيّاه و إيّاك وإيّاي و فروعها﴾ إيّاها إيّاهما إيّاهم إيّاهنّ وإيّاكِ إيّا كما إيّا كم إيّا كنّ وإيّانا .

﴿و﴾ إذ قد عرفت ذلك فاعلم أنّ ﴿التحقيق انحصار الضمير في المنفصل البارز﴾ فإنّ المستتر ﴿كما عرفت﴾ عبارة عن المعنى المدلول عليه بالدّلالة ﴿التبعيّة﴾ الالتزاميّة الحاصلة من قبل الهيئة الاشتقاقيّة الدالّة على الإسناد والتعبير عنه بالضمير استعارة ﴿كما نبّهوا عليه في حدّ الكلمة حيث جعلوه مقابلاً للّفظ و قسيماً له وعبّروا عنه بالمنويّ معه فلو كان ضميراً تحقيقاً لا ندرج في اللّفظ و صحّ توصيفه بالمحذوف و المقدّر ، فتوصيفه بالمستتر و المستكنّ و المنويّ معه أقوى شاهد على ما بيّنّاه من كونه معنى منفهم من اللّفظ الموجود تبعاً و التزاماً ﴿و لا تنتفي الدّلالة المذكورة بذكر﴾ الاسم ﴿الظاهر بعده﴾ مطابقاً للمستتر ضرورة دورانها مدار دلالة الهيئة على الاسناد المستتبع للمسند إليه ، فهي باقية ما دامت الهيئة دالّة على الاسناد ﴿فالاستتار واجب أبداً﴾ و لا يختصّ وجوبه بالمواضع المذكورة ﴿و الظاهر﴾ المذكور الصالح للمسند إليه ﴿مفسّر للمستتر أو مؤكّد له﴾ لا إظهار ولا إبراز له ، و ما ذكره بعض الأعلام ممّن عاصرناه من أنّ هيئة

الفعل إن كانت متكفّلة لنسبة خاصّة بحيث يوجب تعيّن طرفها وضعاً كصيغة المخاطب و المتكلم و المثنّى و المجموع يفهم منها المسند إليه معيّناً بحيث لاحاجة معه إلى ذكر اسم ظاهر بعده ، بل يكون ذكره حينئذ لغواً ، وهذا معنى وجود الاستتار ، و إن كانت دالّة على مطلق النسبة كصيغة المفرد المذكّر الغائب الّتي لا يستفاد منها المفرد المذكّر الغائب وضعاً بل إطلاقاً. يجوز للمتكلّم الأمران: الإطلاق و التقييد ، فإن أطلقه استتر الفاعل في الفعل لفهمه منها عند الإطلاق معيّناً ، وإن قيّده زال الإطلاق فلا يستتر الفاعل فيه لاستناد فهمه منه إلى إطلاقه و قد زال ، في غير محلّه لأنّ فهم المسند إليه من الفعل مستند إلى دلالة نفس الهيئة على الاسناد لاالإطلاق حتّى يزول بالتقييد مع أنّ الإطلاق إنّما يزول بالتقييد بخلاف مقتضاه لا بذكر الاسم الظاهر بعده مطلقاً ، ولو كان على طبقه فذكر زيد بعد قولك ضرب لا يوجب زوال الإطلاق لأنّه لم يكن على خلاف مقتضاه حتّى يكون تقييداً له مع أنّ التقييد بما ينا في الإطلاق في نحو قولك جاءني هند و ضرب الزّيدان إنّما يوجب تبديل الخصوصيّة المستفادة إطلاقاً بخصوصيّة اُخرى لا إبراز المستتر و إظهاره كما هو ظاهر . و أيضاً مقتضى كلامه وجوب الاستتار في صيغة المؤنّث حينئذ لدلالتها على نسبة خاصّة مع أنّهم لم يعدّوه من مواضع وجوب الاستتار. ﴿ و أمّا المتّصلات البارزة فهي آلات ﴾ و أدوات ﴿ تحدث بها معان ﴾ و خصوصيّات ﴿ في النّسب توجب تعيّن طرفها ﴾ من حيث الغيبة و الخطاب و التكلّم و الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث. ﴿ فما هي من لواحق الأفعال ﴾ فإنّما هي ﴿ من توابع الحروف و تكون أجزاءً لهيئاتها ﴾ و صورها ﴿ و لذا تختلف باختلافها صيغها و أوزانها ﴾ ألا ترى أنّ صيغة المفرد مغايرة لصيغة المثنّى والجمع، و صيغة الغائب مغايرة لصيغة المخاطب و المتكلّم، و صيغة جمع المذكّر مغايرة لصيغة جماعة الاناث فلو كانت أسماء منبئة عن مسمّيات متضمّنة للمعاني المذكورة استحال تأثيرها في صيغ الأفعال و اختلافها باختلافها ضرورة أنّ اتّصال الاسم بالفعل لا يوجب تغيير صيغته و وزنه مع أنّ اللّواحق المذكورة توجد في غير الأفعال و تفيد

ما أفادته في الأفعال و مع ذلك تكون حروفاً عندهم ألا ترى أنّ تاء أنت وأنتِ تفيد الخطاب كما أفادته في الأفعال ، و الألف و الواو الملحقين بالأسماء تفيدان معنى التثنية و الجمع كما يفيدانهما في الأفعال و لا تكون إلّا حروفاً حينئذ فهل هذا إلّا تهافت وتناقض بل التفصيل بين حروف المضارعة الدالّة على الغيبة والخطاب و التكلّم. ولواحق الماضي الدالّة عليها تهافت أيضاً. لأنّ الجميع من واد واحد. و ما يتوهّم من وجود الفارق و الداعي على التفصيل و هو وقوع اللّواحق المذكورة مسنداً إليها للأفعال و هو من خصائص الاسم وهَم ظاهر إذ لا دليل على وقوعها. كذلك للأفعال لأنّ استفادة خصوصيّة المسند إليه منها لا تدلّ على وقوعها مسنداً إليها كما هو ظاهر مع أنّه لو كان كذلك لزم أن يكون ضربت بمنزلة ضرب أنت قبيحاً مستنكراً ملتفتاً عن الغيبة إلى الخطاب و فساده مع قطع النظر عن الفرق بينهما من حيث الاتّصال و الانفصال في نهاية الوضوح هذا كلّه في لواحق الأفعال ﴿ و أمّا ماهي ﴾ من الكلمات المسمّات بالضمائر البارزة عندهم الّتي هي ﴿ خارجة عنها ﴾ أي الأفعال ﴿ فهي من قبيل نفس الحروف ﴾ لا من قبيل الضمائر المنفصلة المنبئة عن مسمّيات متضمّنة للمعاني المذكورة ﴿ و لذا لا تستقلّ بالذّكر و وجب اتّصالها بعاملها ﴾ ولو كانت أسماء كالضمائر المنفصلة لجاز الابتداء بها و لا يمنع منه كونها أقلّ من الثلاثي و إلّالزم عدم جواز الابتداء ببعض الضمائر المنفصلة أيضاً مثل لفظة هو ونحوه فظهر أنّ سرّ وجوب اتّصالها بعاملها ليس إلّا ما بيّنّاه من أنّها آلات و أدوات محدثة خصوصيّات في النسب الّتي تتقوّم بما قبلها الّذي زعموا أنّه العامل فيها ، ويدلّ على ما بيّنّاه أيضاً أنّ مفاد كاف الخطاب ولواحقه في اسم الإشارة ولواحق إيّاه و فروعه متّحد مع مفادهما في سائر الموارد و كاف الخطاب و لواحقه في اسم الإشارة حروف باتّفاق و لواحق إيّاه و فروعه كذلك على الأصحّ عندهم ولا يعقل التفصيل باعتبار الموارد مع اتّحاد المفاد و لا ينا في ذلك دخول حرف الجرّ عليها و وقوعها موقع المضاف إليه لأنّ المجرور والمضاف إليه هو المفهوم الاسميّ ، و إنّما هي علامة على خصوصيّة فيه استغنى بها عن

ذ كر اسمه .

فإن قلت : يلزم على ماذكرت أن يكون المجرور و المضاف إليه محذوفين في نحو قولك مررت بك وجاءني غلامي .

قلت : الحذف بمعنى الاستغناء عن المحذوف بالعلامة المستغنى بها عنه لا مانع من الالتزام به فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ تقسيم الضمير إلى متّصل و منفصل والمتّصل إلى مستتر و بارز باطل لا أصل له . و العجب أنّهم مع تنبّههم لعدم كون المستتر ضميراً على سبيل الحقيقة و أنّ التعبير عنه بالضمير استعارة أجروا عليه أحكام اللّفظ و الضمير حقيقة فجعلوه طرفاً للتركيب اللّفظي و جزءاً للكلام و الجملة و التزموا بعوده على متقدّم لفظاً أو معنى أو حكماً إذا كان غائباً ، و عدم جواز رجوعه إلى متأخّر لفظاً و رتبة .

تنبيه و قد يستعمل الضمير المرفوع مجروراً كقولهم أنا كأنت و كهو و هو كأنا ، و منصوباً كقولهم ضربتك أنت . و قد يستعمل الضمير المنصوب مجروراً كقولهم أنا كإيّاك ، بل قد يستعمل مرفوعاً أيضاً كما في الدّعاء « يا من لا يعبد إلّا إيّاه » . و لم أر من نبّه عليه ﴿ و لا يسوغ ﴾ أي لا يستعمل الضمير ﴿ المنفصل ﴾ مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً ﴿ إلّا إذا تعذّر المتّصل ﴾ لاغنائه عنه مع اختصاره ﴿ إمّا بتقديمه على عامله ﴾ كإيّاك نعبد ﴿ أو بكونه محصوراً ﴾ فيه كقولك ماضرب إلّا أنت و إنّما ضرب زيداً أنت ﴿ أو بحذف عامله ﴾ كقولك : إيّاك و الشرّ ، على مذهبهم من حذف عامله ﴿ أو بكونه ﴾ أي العامل ﴿ معنويّاً ﴾ كقولك أنا قائم ﴿ أو حرفاً و الضمير ﴾ المعمول له ﴿ مرفوع ﴾ كقولك ما أنت قائم ﴿ أو بكونه ﴾ أي الضمير ﴿ مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له ﴾ مطلقاً سواء أمن اللّبس كقولك هند زيد ضاربته هي ، أم لم يؤمن اللّبس كقولك زيد عمرو ضاربه هو عند الأكثر ، و قيل : يختصّ ذلك بصورة عدم أمن اللّبس و سيظهر لك تفصيل ما هو الصواب فيه إن شاء الله تعالى ﴿ و إذا اجتمع ضميران ﴾ في كلمة واحدة ﴿ فإن كان أحدهما مرفوعاً وجب اتّصالهما ﴾ على الأصل نحو ضربته و ضربتك ﴿ إلّا في

باب كان فيختار انفصال ثانيهما عند الجمهور ﴾ و اتّصاله عند جماعة منهم ابن مالك نحو كنته و كنت إيّاه ﴿ و إلّا ﴾ يكن أحدهما مرفوعاً سواء كانا منصوبين أو كان أحدهما مجروراً ﴿فإن كان المقدّم أعرف فلك الخيار في﴾ الضمير ﴿الثاني﴾ نحو أعطيتكه و أعطيتك إيّاه ، و نحو ضربيك و ضربي إيّاك ﴿ و إلّا ﴾ يكن المقدّم أعرف ﴿ فهو منفصل ﴾ لا غير نحو أعطيته إيّاه و أعطيته إيّاك ﴿ و قد يجوز في ﴾ الضميرين ﴿ الغائبين مع اختلافهما ﴾ إفراداً و تثنية و جمعاً أو تذكيراً و تأنيثاً ﴿ انفصاله ﴾ أي انفصال ثانيهما نحو قوله : أنالهماه قفو أكرم والد .

تنبيه و قد ينفصل الضمير مع إمكان اتّصاله وعدم المسوّغ لانفصاله للضرورة كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قدضمنت   إيّاهم الأرض في دهر الدّهارير

﴿ و ﴾ اعلم أنّه ﴿ يجب ﴾ إدخال ﴿نون الوقاية قبل ياءالمتكلّم معالفعل﴾ مطلقاً ، ماضياً كان أو مضارعاً أوأمراً ، نحو نصرني و يعينني و أكرمني . وقاية من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم في نحو ضربي و من التباس أمر مذكّره بأمر مؤنّثه و من الكسر المشبّه للجرّ للزوم كسر ما قبل الياء ﴿و﴾ مع ﴿ اسمه﴾ أي اسم الفعل نحو دراكني و تراكني بكسر الكاف فيهما بمعنى أدركني و أتركني و عليكني بفتح الكاف بمعنى ألزمني ﴿و﴾ مع ﴿من وعن﴾ من بين الحروف الجارّة ﴿إلّا في الضرورة﴾ كقوله « إذ ذهب القوم الكرام ليسي » و قوله :

أيّها السائل عنهم و عني   لست من قيس ولاقيس مني

و إن اجتمعت نون الوقاية مع نون الاعراب في المضارع يجوز إثباتهما بالفكّ و حذف نون الاعراب و ادغامها في نون الوقاية ، و قرء بالثلاثة « تأمروني » ﴿ و يغلب ﴾ دخولها ﴿ مع ليت ﴾ حتّى أنّ بعضهم أوجبه و حكم بأنّ تركه ضرورة ﴿و﴾ مع ﴿قد و قطّ ﴾ بمعنى حسب ﴿ ولدن و يقلّ ﴾ ترك النون فيها و يقلّ دخولها ﴿مع لعلّ﴾ ففي التنزيل «لعلّي أبلغ الأسباب» واتّصالها بها قليل نحو قوله :

فقلت أعيراني القدوم لعلّني   ✿   أخطّ بهاقبراً لأبيض ماجد

﴿و لك الخيار مع إنّ و أنّ و كأنّ و لكنّ﴾ فيجوز لك أن تقول إنّي و إنّني و هكذا قال الشاعر: «وإنّي على ليلى لزار و انّني».

﴿والثاني﴾ من المعارف ﴿العلم وهو﴾ لغة العلامة مطلقاً واصطلاحاً ﴿ما﴾ أي اسم فانّ المقسم معتبر في مفهومات الأقسام ﴿أنبأ بنفسه عن شيء بعينه شخصاً﴾ كان ﴿أو جنساً وضعاً أو بالغلبة﴾ و هو معطوف على قولنا وضعاً من باب العطف على التوهّم و المقصود من الإنباء بنفسه الإنباء بمعناه الاسمي لا بالمعنى الحرفي المتضمّن له أو العارض عليه باقتران الحرف به أو بالهيئة التركيبيّة أو بالقصد. ومن قولنا بعينه التعيّن في الذّهن لا الخارج إذ مدلول النكرة في قولك جاءني رجل متعيّن في الخارج فانّ الجائي لا يكون إلّا واحداً معيّناً ولا يكون شائعاً بين الافراد. نعم يكون شائعاً في الذّهن بمعنى تردّده في الذّهن بين أفراد كثيرة. فمناط التعريف و التنكير تعيّنه و شيوعه في الذّهن لا تعيّنه و شيوعه في الخارج. و بهذا البيان يظهر أنّ الجنس إن لوحظ لا بشرط بحيث يصلح للحكم عليه بملاحظة الأفراد و بملاحظة نفس الجنس فاللّفظ الموضوع له بهذا اللّحاظ اسم جنس و نكرة لشيوع مدلوله بين الافراد خارجاً و ذهناً و عدم خروجه عن حدّ شياعه الذّاتي في الذّهن و إن لوحظ متميّزاً عن سائر الأجناس و في قباله و من حيث هو هو بحيث لا يصلح للحكم عليه إلّا بملاحظة نفس الحقيقة، فاللّفظ الموضوع له بهذا اللّحاظ علم جنس لتعيّنه حينئذ و خروجه عن حدّ الشياع في الذّهن و هذا معنى ما اشتهر بينهم من أنّ علم الجنس موضوع للحقيقة الذّهنيّة و لا ينافي ذلك سريانه في الأفراد و شيوعه فيها في الخارج و إطلاقه على كلّ واحد من الأفراد حقيقة، و أمّا ما ذكره شارح اللّباب من أنّ اُسامة موضوعة للحقيقة الذّهنيّة للأسد فلا يتناول غيرها و إذا أطلقت على فرد من الأفراد الخارجيّة نحو هذا اُسامة مقبلاً، كان إطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اسم الجنس فانّ إطلاقه على أفراده بالحقيقة لأنّه موضوع لكلّ فرد خارجيّ على البدل. ففي غاية السخافة لأنّ الغرض من الحقيقة الذّهنيّة، الحقيقة المتعيّنة في الذّهن لا الموجودة فيه الغير السارية في الأفراد الخارجية. و إلّا لزم أن لا يصحّ قولك اُسامة أجرء و

أشجع من ثعالة على وجه الحقيقة ، لأنّ الحقيقة الموجودة في الذّهن لا تتّصف بها و إنّما هي من صفات الطبيعة الموجودة في الخارج ، ثمّ إنّ ماذكره من أنّ اسم الجنس موضوع لكلّ فرد خارجيّ على البدل غلط أيضاً لأنّه موضوع لنفس الجنس لا بشرط، ولذا يقبل الحكم عليه بكلا اللّحاظين إذا اتّضح لك ما بيّنّاه . فقد ظهر لك انطباق الحدّ على المحدود جمعاً و منعاً فخرجت النكرة بقولنا بعينه و ماعدا العلم من المعارف بقولنا بنفسه أمّا المعرّف باللاّم فلأنّ تعيّن مدلوله إنّما هو باقتران اللاّم به و أمّا المضاف إلى المعرفة فبالإضافة و هي الهيئة التركيبيّة . و أمّا المنادى فبالنداء أو بالقصد ، و أمّا المبهمات و هي الضمائر و أسماء الإشارة و الموصولات فبالمعاني الحرفيّة الّتي تضمّنتها هي لا يقال ما ذكرت إنّما يتمّ بناءً على عموم الوضع و الموضوع له في المبهمات ، و أمّا على ما اختاره المتأخّرون من عموم الوضع و خصوص الموضوع له فيها فتعيّن مفاهيمها إنّما هو بالوضع الاسميّ لأنّا نقول تضمّنها للمعاني الحرفيّة مسلّم واضح عند الجميع ولذا علّلوا بناءها به وإنّما غفل أكثر المتأخّرين عن حقيقة المعنى الحرفي وأنّه من شؤون استعمال الاسم وفي طوله و لا يجوز وقوعه في عرض المعنى الاسميّ وتعلّق الوضع الاسمي به فصنعوا ما صنعوا ووقعوا فيما وقعوا و من تنبّه لما نبّهنا عليه لا يخفى عليه متانة ماذهب إليه المتقدّمون من عموم الموضوع له فيها بل المستعمل فيه أيضاً لأنّ التعيّن إنّما يحصل من قبل الاستعمال فهو عارض على المستعمل فيه كالتعيّن الحاصل للمستعمل فيه بلام العهد في قولك جاء القاضي ﴿فهو﴾ نوعان ﴿شخصيّ ومسمّاه نوعان﴾ الأوّل ﴿ اولوا العلم من المذكّرين كجعفر﴾ علم رجل ﴿ و من المؤنّثات كخرنق ﴾ علم لامراة ﴿ و﴾ الثاني ﴿ما تؤلف كالقبائل كقرن﴾ بفتح القاف والرّاء علم لقبيلة من مراد و إليها ينسب اُويس القرني ﴿و البلاد كعدن﴾ بفتح العين و الدّال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن﴿ و الخيل كلاحق﴾ علم فرس ﴿ و البغال كدلدل ﴾ علم بغل لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام ﴿ و الإبل كشدقم ﴾ علم فحل من فحول الإبل ﴿والبقر كعرار ﴾ علم بقرة ﴿ و الغنم كهيلة ﴾ علم عنز ﴿ و الكلاب كواشق ﴾ علم لكلب

﴿ وجنسيٍّ ومسمّاه ثلاثة أنواع ﴾ أحدها و هو الغالب ﴿ أعيان لا تؤلف كالسباع و الحشرات كاسامة ﴾ للأسد ﴿ وثعالة ﴾ للثعلب ﴿ وذوابة ﴾ للذئب ﴿ و أمّ عريط ﴾ للعقرب ﴿ و ﴾ الثاني ﴿ أعيان تؤلف كهيّان ابن بيّان ﴾ للمجهول العين و النسب ﴿ وأبي المضاء ﴾ بفتح الميم و الضاد المعجمة والمدّ للفرس ﴿ وأبي الدّغفاء ﴾ بفتح الدّال ّالمهملةوسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدوداً للأحمق ﴿ و ﴾ الثالث ﴿ اُمور معنويّة كسبحان ﴾ علماً للتسبيح ﴿ ويسار ﴾ للميسرة ﴿ وفجّار ﴾ للفجرة ﴿ وبرّة ﴾ للمبرّة. والدّليل على أنّ الألفاظ المزبورة أعلام أجناس لاأسماء أجناس المعاملة معها معاملة المعارف من توصيفها بالمعرفة و مجيء الحال منها و امتناعها من دخول لام التعريف عليها و من الصرف مع سبب آخر ﴿ و ينقسم ﴾ العلم ﴿ إلى مرتجل ﴾ و هوما لم يسبق له استعمال في غير العلميّة وهو مأخوذمن الارتجال بمعنى الابتكار. ﴿ و منقول ﴾ و هو ما استعمل قبل العلميّة في غيرها و صار علماً بالوضع الثانوي التبعيّ ﴿ وعلم بالغلبة ﴾ و هو ما استعمل في المعنى الأوّل وغلب إطلاقه على فرد معيّن حتّى لا ينسبق الذّهن منه إلّا إليه كابن عبّاس وابن عمرو و ابن مسعود ، الغالبة على العبادلة دون من عداهم من أخواتهم و قدأهمل الأكثرهذا القسم. قيل الوجه في إهماله أنّ التقسيم إنّما هو بالنسبةإلى الأعمّ الأغلب.

أقول : المرتجل على فرض تحقّقه، أقلّ منه وقد يتوهّم أنّه مندرج في المنقول بزعم تحقّق الوضع التعيّني المستند إلى الغلبة بالنسبة إليه وهو باطل لأنّ الغلبة في الإطلاق أو الاستعمال إنّما توجب قوّته لاتبدّله بالوضع كما هوظاهر فتقسيم الوضع إلى التعييني و التعيّني كما ذهب إليه بعض الأواخر واضح الضعف . ثمّ الظّاهر من اقتصارهم في تعريف المنقول بماسبق استعماله في غيرالعلميّة عدم اعتبار اشتهار استعماله في المنقول إليه بحيث يصير المنقول منه مهجوراً مجازيّاً عند النّاقل و هو كذلك لأنّ الوضع للمعنى الثاني تبعاً للأوّل يكفي فيأعتبار النقل و عدم الارتجال مع أنّ اشتهار الاستعمال في المعنى الثاني الموجب لهجر المعنى الأوّل لا يوجب بطلان وضعه له حتّى يصير مجازيّاً له و الاحتياج إلى القرينة في انفهامه

حينئذ لاينافي بقاء الوضع له كما هو ظاهر ﴿و﴾ حكي ﴿عن سيبويه نفي الارتجال و هو غير بعيد عن الصواب﴾ لعدم تحقّقه تحقيقاً ، و قد قيل : إنّه لم يثبت إلاّ في فقعس علماً لأبي قبيلة من بني أسد وهو غير معلوم أيضاً إذ عدم الوقوف على استعمال غير العلميّة لا ينافي ثبوته في الواقع وهجره بسبب الغلبة. ﴿والنقل إمّا من اسم حدث كزيد و فضل﴾ فإنّهما في الأصل مصدرا زاد وفضل ﴿أو اسم عين كأسد﴾ فإنّه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ﴿ أو وصف كحارث و حسن و منصور و محمّد﴾ و هكذا من الأعلام الّتي في الأصل صفات ﴿ وإمّا من فعل ماض كشمّر﴾ بتشديد الميم ﴿ أو مضارع كيشكر أوأمر كاصمت﴾ لبريّة ﴿ و إمّا من جملة فعليّة كشاب قرناها أو اسميّة كزيد منطلق﴾ قيل وليس النقل منها بمسموع من العرب و لكنّ النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعليّة .

فصل﴿ وينقسم﴾ العلم ﴿أيضاً إلى مفرد﴾ كزيد وهند ﴿و﴾ إلى ﴿مركّب إسنادي﴾ كتأبّط شرّاً ﴿فيحكى﴾ على ما كان عليه قبل التسمية به ﴿ومركّب مزجي﴾ كبعلبك وحضر موت ﴿ فيبنى الجزء الأوّل منه على الفتح إلّا أن يكون﴾ آخره ياء﴿ كمعديكرب فـ﴾ يبنى ﴿على السكون و﴾ الجزء ﴿الثاني منه معرب﴾ إعراب مالا ينصرف﴿ إلّا أن يكون﴾ مختوماً بويه ﴿ كسيبويه فيبنى على الكسر﴾ ومركّب إضافي كعبدالله فيعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل و يكون الجزء الثاني مجروراً بالإضافة الباقية حال العلميّة . تقسيم ﴿أيضاً إن صدّر﴾ العلم ﴿بأب أو أمّ أو ابن أو ابنة فكنية﴾ سواء كان العلم شخصياً كأبي عبدالله وأمّ كلثوم وابن عباس وابنة عمرو أوجنسياً كأبي الحارث للأسد ، وأبي الحصين للثعلب ، وأبي جعدة للذّئب و أمّ عريط للعقرب و ابن رايه للغراب و بنت الأرض للحصاة ﴿و إلّا فإن أشعر بمدح أو ذمّ﴾ كزين العابدين [ع] و أنف الناقة ﴿ فلقب و إلّا فاسم ﴾ كزيد و عمرو ﴿و إذا اجتمع مع اللّقب فالغالب تأخيره عنه﴾ لأنّ اللّقب أشهر فلو قدّم لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله أنا ابن مزيقياء عمرو وجدّي أبوه منذر ماء السماء . و قيل : يجب تأخيره عن الاسم لأنّ الغالب أنّ اللّقب من اسم

غير إنسان كبطّة وقفّة فلو قدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصليّ و ذلك مأمون بتأخيره عنه فلم يعدل عنه، و فيه أنّه لو تمّ لاختصّ بصورة اللّبس مع أنّه يجري ما ذكره في تقديمه على الكنية مع جوازه باتّفاق إذ لا ترتيب بين الكنية و غيرها فيجوز تقديمها على الاسم أو اللّقب و العكس ﴿و إن كانا﴾ أي الاسم واللّقب ﴿مفردين جاز إضافة الأوّل إلى الثاني﴾ نحو هذا زيد بطّة و سعيد كرز ﴿على تأويل﴾ الأوّل بالمسمّى والثاني بالاسم كأنّك قلت هذا صاحب هذا الاسم ﴿حيث لا مانع﴾ كان يكون الاسم مقروناً بأل كالحارث قفّة أو كان اللّقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهرون الرّشيد على ما حكي عن خروف و قد أوجب جمهور البصريّين الاضافة حينئذ و لا وجه له مع عدم صحّتها إلاّ بالتأويل ﴿و الاتباع على الأصل﴾ و الّا يكونا مفردين بأن كانا مركّبين كعبدالله زين العابدين مختلفين وجب الاتباع على الأصل على أنّه بدل أو عطف بيان و يجوز القطع إلى الرّفع و النصب إن كان مجروراً و إلى الرّفع إن كان منصوباً و إلى النصب إن كان مرفوعاً ﴿تبصرة: اللّفظ إذا قصد به نفسه﴾ كضرب فعل ماض و من حرف و جسق مهمل ﴿أو وزنه﴾ كقولك فعلان الّذي مؤنّثة فعلانة ﴿يكون في حكم العلم﴾ من حيث جواز الابتداء به و توصيفه بالمعرفة و سائر أحكام المعرفة لتعيّنه حينئذ و عدم شيوعه و قد يتوهّم أنّه حينئذ يصير علماً تحقيقاً و هو باطل لعدم استعماله في شيء حينئذ حتّى يقال بأنّ مسمّاه معيّن غير شايع فتعريفه باعتبار تعيّنه في نفسه لا باعتبار تعيّن مسمّاه كسائر المعارف و لذا لم يعدّ قسماً برأسه ﴿و الثالث﴾ من المعارف ﴿اسم الإشارة﴾ والاضافة فيه لاميّة أي اسم متمحّض للإشارة به إلى مسمّاه ﴿فهو ما تضمّن الإشارة إلى مسمّاه﴾ بغلبة الاستعمال فإنّها في الأصل إنّما حصلت بما يقترن إلى اللّفظ من إشارة المتكلّم باليد أو بجارحة اُخرى كما نبّه عليه نجم-الأئمّة الرّضي (قده) فتعريفه بما وضع لمشار إليه باطل مع أنّ الإشارة من المعاني الحرفيّة الّتي هي من وجوه استعمال الاسم فلا يعقل دخولها في الموضوع له بل الأمر في المقام أظهر لأنّ الإشارة كالخطاب و التكلّم حادثة في اللّفظ و

الخارج معاً بخلاف سائر المعاني الحرفيّة فإنّ أغلبها إنّما تحدث في اللّفظ وتكون صفة له فقط، وقد نبّهنا عليه بجعل المشار إليه المسمّى لا الاسم. و بما بيّنّاه ظهر أنّ تعريفه بما دلّ على مسمّى و إشارة إليه كما ذكره ابن مالك في التسهيل في غير محلّه أيضاً لأنّ الإشارة لا تكون معنى اسمياً مدلولاً عليه، و إنّما الإشارة تحدث به كما هو ظاهر، مع أنّ الدّلالة تخصّ بالكشف التصديقي كما بيّنّاه غير مرّة، فلا تجري في المعاني الاسميّة العارية عن الإسناد، و لذا أخذنا في التعريف الإنباء لا الدّلالة. ولقد أجاد في خلاصته حيث قال « بذا لمفرد مذكّر أشر » فجعله سبباً لوجود الإشارة في الخارج لا دليلاً عليها، و أقبح من الجميع ما عرّفه به بعضهم من أنّه ما دلّ على الإشارة إلى المسمّى، إذ يرد عليه مضافاً إلى ما ذكرناه أنّه لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة اسم عرض و أن لا يصحّ قولك هذا زيدٌ لعدم صحّة حمل العين على العرض، هذا. و قد يتوهّم أنّ التعريف دوريٌّ إن كانت الإشارة المأخوذة فيه اصطلاحيّة و إلّا فغير مطّرد لشموله للضمير الغائب لاشتماله على الإشارة العهديّة.

أقول: المراد بالإشارة هي الحضوريّة كما هو المتبادر منها لا أعمّ منها ومن العهديّة فيطّرد الحدّ و يندفع الدّور، و قيل: المراد منها الحسّيّة و جعل مثل « ذلكم الله ربّي » مجازاً و هو فاسد من وجوه عديدة: الأوّل عدم اختصاص الإشارة المأخوذ فيه بالحسّيّة. و الثاني أنّها تستند إلى غلبة الاستعمال لا الوضع فلا وجه للتّجوّز حينئذ. والثالث أنّ التجوّز لا تجري في المعاني الحرفيّة أصلاً، و التجوّز المتوهّم على فرض تحقّقه إنّما هو في متعلّقه من حيث تنزيل غير المحسوس منزلة المحسوس فالتجوّز فيه حينئذ ليس تجوّزاً في الكلمة بل من قبيل التجوّز العقلي.

و إذ قد اتّضح لك حقيقة اسم الإشارة فاعلم أنّ له ألفاظاً مخصوصة فللمفرد المذكّر: ذا، ولمثنّاه: ذان رفعاً وذين نصباً وجرّاً، وللمفردة المؤنّث: تا، وذي و ذه - بكسر الهاء - و ذه - بإسكانها - و ذي - بالياء - وتي وته - بالكسر - و ته - بالسكون - وتهي - بالياء - ولمثنّاها: تان رفعاً، وتين نصباً وجرّاً، ولجمعهما:

أولاء مدّاً وقصراً ، و يدخلها هاءالتوجيه ، فيقال : هذا و هاتا ، و هذان ، وهاتان و هؤلاء ـ و هكذا . و إنّما سمّيناها بحرف التوجيه لاالتنبيه لاستعمالها في المخاطبة مع الله جلّ جلاله ، و التنبيه هنا غير متصوّر فهي حرف جيء به لتوجيه المخاطب نحو المشار إليه ، سواء ترتّب عليه التنبيه أم لا . و اعلم أنّها تدخل على الجملة الإسناديّة أيضاً كقولك ها زيد قائم ، و ها أنّ زيداً قائم ، و لا تدخل على غير اسم الإشارة من المفردات و تلحقها حروف الخطاب و هي كاف الخطاب و فروعه لبيان حال المخاطب إفراداً و تثنيةً و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً ، و هي خمسة الكاف بالفتح و بالكسر و كما كم كنّ . و اسم الإشارة أيضاًخمسة أنواع المفرد المذكّر والمؤنّث و مثنّاهما و جمعهما ، و هي ستّة راجعة إلى خمسة لاشتراك جمعهما ، فيكون الحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة و عشرين و هي من ذاك إلى ذا كنّ و ذانك إلى ذانكنّ ، و كذلك البواقي بلا لام أي مجرّداً عنه للمتوسّط و معه للدّلالة على البعيد إلاّ في المثنّى مطلقاً و في الجمع عند من مدّه ، و فيما دخله هاء التوجيه فلا تلحقها اللاّم ، فلايقال : ذانلك و أُولائلك و هذالك ، و قد علم ممّا بيّنّاه أنّ ذا للأعمّ و للدّلالة على توسّط المشار إليه يؤتى بحرف الخطاب مجرّداً عن اللاّم و على كونه بعيداً يؤتى به مع اللاّم ، لأنّ ذايختصّ بالقريب كما توهّمه بعض و إلاّ لزم أن لا يقبل اللاّم و الكاف نعم يستفاد منه قرب المشار إليه من جهة عدم اقترانه بما يدلّ على بعد المشار إليه أو توسّطه .

تنبيه : قد يشار إلى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو « و ما تلك بيمينك يا موسى » أو المشار إليه نحو « ذلك الكتاب» أو لتحقيره نحو ذلك اللّعين . و قديشار إلى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو « بل هؤلاء و هؤلاء من عطاء ربّك » و « هذا من شيعته و هذا من عدوّه » . و قد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متّصلاً بقصّة عيسى عليه السلام «ذلك نتلوه عليك» ثمّ قال : « إنّ هذا لهو القصص الحقّ » و يختصّ بالإشارة إلى المكان المطلق «هنا» المنصرف إلى القريب و بالمكان المتوسّط هناك و بالبعيد هنالك و هنّا بتشديد النون مع فتح الهاء و كسرها وثَمّ

بالتشديد و فتح الميم ، و قد يستعار غير ثَمّ للزّمان كقوله تعالى « هنا لك ابتلي المؤمنون » كذا قيل ، و يحتمل إرادة المكان منه .

و الرّابع من المعارف الموصول و هو ينقسم إلى حرفي و اسمي، و المراد منه الثاني لخروج الأوّل عن المقسم ، و معذلك قد جرت عادة جماعة بذكره في المقام استطراداً فلابأس لنابذكره هنا تبعاً لهم و تتميماًللإفادة .

فاعلم أنّ معروف عندالمجهور أنّ الموصول الحرفي ماأُوّل مع صلته بالمصدر تحقيقاً ، و ذهب صاحب العباب إلى عدم تأويله به تحقيقاً ، وأنّ المقصود من تأويله به ترتّب آثاره عليه من صحّة دخول حرف الجرّ عليه و الإضافة و الإسناد إليه و إلّا فالفرق بينهما ظاهرٌ لأنّ من رجع إلى المعنى يعرف أنّ المصدر الصريح لا يرتبط بالذّات من غير تقدير ، والفعل المأوّل به يرتبط به من غير حاجة إلى التقدير و اختاره المحقّق الشريف .

أقول : كشف الحال فيه يتوقّف على بيان مقدّمة وهي أنّ الحروف كالهيئات إنّما تبيّن وجوه استعمال مدخولها ، فمعانيها إنّما هي كيفيّات تتعاقب على نفس المدخول و شؤون و أحوال طارية عليه لا أنّ لها مفاهيم مستقلّة واقعة في عرض مفهوم مدخولها حتّى يتطرّق فيها المخالفة و يفتقر الجمع بينهما إلى التصرّف فيها أو في المدخول ، فإن كان المعنى الّذي يفيده الحرف و يحدثه شأن من شؤون المدخول و حال من أحواله و لو تنزيلاً فهو صالح لأن يدخل عليه ذلك الحرف و إلّا فلا ، و لذا يختصّ بعض الحروف بالأسماء كالحروف الجارّة ، و بعضها بالأفعال كالجوازم و النواصب ، وبعضها ممّا يشترك فيه الأفعال والأسماء ، فالفعل إنّما يقبل من الحروف ما يكون معناه جهة لاستعماله لا ما ينافي حقيقته و يوجب تبدّله بحقيقة أُخرى ، إذا اتّضح لك ذلك فاعلم أنّ الموصول الحرفي إن لم يناسب المعنى الفعليّ و يكون مناسباً للمعنى المصدريّ يلزم أن يكون دخوله على المصدر أحقّ من دخوله على الفعل بل أن لا يدخل على الفعل أصلاً .

فإن قلت : أغلب الحروف موجب لتبدّل حقيقة المدخول إلى حقيقة اخرى

كلم و لمّا حيث تقلبان المضارع إلى الماضي ، أو صفته الوضعيّة الأصليّة إلى صفة أُخرى كأداة التعريف الموجبةلزوال التنكير عن النكرة ، وأداة التأنيث الموجبة لزوال صفة التذكير عن المذكّر ، و أداتي الخطاب و التكلّم الموجبتين لزوال الغيبة عن الغائب ، و أداتي التثنية و الجمع الموجبتين لزوال الافراد عن المفرد ، وأدوات الاستفهام الموجبة لزوال الاخبار عن القضيّة الخبريّة ، و أدوات النفي الموجبة لزوال الإثبات عن القضيّة الموجبة أو الحقيقة مرّة والصفةالوضعيّة أُخرى كأدوات الشرط حيث تقلب الاسناد التامّ الموضوع له الفعل إلى الناقص مطلقاً و حقيقة الماضي إلى المستقبل عند دخولها على الماضي فكيف حكمت بأنّ المدخول لا يقبل الحرف الّذي لا يكون معناه من وجوه استعماله مع أنّ المعاني الحرفيّة في الموارد المذكورة لا تكون أحوالاً للمدخول بل موجبة لانقلاب حقيقة المدخول أو صفته الأصليّة ؟ .

قلت بعون الله تعالى و مشيّته كاشفاً للستّر عن السرّ المحجوب و رافعاً للنقاب عن وجه المطلوب : إنّك قد عرفت أنّ مقوّم الفعل إنّما هو الانباء عن حركة المسمّى لا الاقتران بأحد الأزمنة وضعاً و هو إنّما يحصل بالاشتمال على الإسناد الحدوثي كما ظهر لك وسيظهر لك تفصيله إن شاءالله تعالى في مبحث الفعل ، فاختلاف أنواع الفعل إنّما هو باختلاف كيفيّة الإسناد لا باختلاف الأزمنة ، فالماضي إنّما يدلّ على تحقّق الحدث من الذّات و يتقوّم به و لا ينفكّ عنه هذا المفهوم أبداً باختلاف الأدوات الطارية عليه ، و المضارع إنّما يدلّ على اتّصاف الذّات بالمبدء ولا يختلف باختلاف العوارض و الطواري ، و الزّمان الماضي إنّما يكون منصرف إطلاق الماضي عند تجرّده عن القيود الصارفة ، كما أنّ الحال أو الاستقبال إنّما يكون منصرف إطلاق المضارع عند تجرّده عن القيود كذلك ، فلم ولمّا إنّما يدلّان على نفي الاتّصاف أزلاً فيصرفان المضارع عن منصرف إطلاقه ، كما أنّ أدوات الشرط باعتبار دلالتها على التعليق الغير المتحقّق إلّا بالنسبة إلى الزّمان المستقبل تصرف الماضي عن الزّمان الماضي الّذي هو منصرف إطلاقه إلى الزّمان المستقبل،

و التنكير إنّما ينتزع من عدم ما يوجب تعيين المسمّى لا أنّه أمرٌ وجوديٌّ داخل في وضع النكرة ، كما أنّ التذكير إنّما يستفاد من تجرُّده عن علامة التأنيث لأنّ الفعل و الاسم موضوعان للمذكّر ، و لذا اشتهر بينهم أنّ المعرفة فرع النكرة و المؤنّث فرع المذكّر فتقابل تعريف اللّفظ و تأنيثه مع تنكيره و تذكيره من قبيل تقابل التناقض ، فالتعريف حال للاسم النكرة كما أنّ التأنيث حال للمذكّر اسماً كان أو فعلاً لخلوّ اللّفظ عن صفتي التنكير و التذكير وضعاً ، ولو كانا مأخوذين في وضع اللّفظ لكان تقابلهما مع التعريف و التأنيث من قبيل تقابل التضادّ و لم يكن لتفرُّعهما على التذكير و التنكير مجال ، و يدلُّ على ذلك أيضاً صحّة إسناد صيغة المذكّر إلى المؤنّث في نحو ضرب في الدّار هند ، و طلع الشمس ، فإنّ التذكير لو كان مأخوذاً في الوضع لزم التناقض إذ لا سبيل إلى التجوُّز لعدم العلاقة المصحّحة بين المتضادّين و إلّا لزم صحّة إسناد صيغة المؤنّث إلى المذكّر أيضاً و بطلانه بمكان من الوضوح . و الغيبة أمر عدميٌّ منتزع من عدم اقتران أداتي الخطاب و التكلّم فلا تكون مأخوذة في الوضع كما أنّ الإفراد أمر عدميٌّ أيضاً منتزع من عدم اقترانه بما يدلُّ على تعدُّد الفاعل ، ويدلُّ أيضاً على عدم أخذهما في الوضع إسناد الغائب إلى المتكلّم و المخاطب في قولك إنّما قام أنا و إنّما قام أنت ، ولزوم تجريد الفعل عن علامتي التثنية و الجمع في قولك قام الزّيدان وقام الزّيدون إذ لو كانا مأخوذين في الوضع لزم التناقض و لا سبيل إلى التجوُّز لما عرفت مع أنّه لو كان كذلك لم يكن لامتناع الحقيقة و لزوم التجوُّز وجه وتماميّة الإسناد ترجع إلى قصده الذّاتي وعدم لحاظ أمر زائد من جعل طرفيه قيداً لأمر آخر وأحد طرفيه قيداً للطرف الآخر فهي منتزعة من عدم لحاظ أمر زايد على لحاظه الذّاتي لا أنّها مأخوذة في الوضع و لو كانت هيئة الفعل مصوغة على التمام وضعاً لم يجز انفكاكه عنه ، كما لا يجوز انفكاك النقص عن النسبة في هيئة المصدر المصوغة على النقص وضعاً ، و لو جاز التجوُّز في أحدهما لزم جواز التجوُّز في الآخر و الاخبار خصوصيّة في الاستعمال تتولّد من جعل الكلام في وزان الواقع و لم يوضع له أداة تبيّنه . فيستفاد من إطلاق

الكلام و تجرّده عن أدوات الإنشاء و لو كان مأخوذاً في الوضع لم يجز استعمال القضيّة الخبريّة في الانشائيّة كما لايجوز استعمالها في الخبريّة و الإثبات خصوصيّة في الاسناد و لم يوضع له هيئة مخصوصة و لا أداة و إنّما ينصرف الاسناد إليه ما لم يصرفه عنه صارف من أدوات النفي و ما بمنزلتها ، و الوجه في انصراف الإسناد إليه ظهور اقتران إحدى الكلمتين بالأُخرى على وجه الإسناد فيه ، فاتّضح أنّ معاني المذكورة وجوه لاستعمال مدخولاتها ولا ينقلب بها الحقيقة والصفة الوضعيّة أصلاً و أن التنكير والإفراد والغيبة و تماميّة الإسناد اُمورٌ عدميّة لاحاجة في استفادتها من الموارد إلى دليل لفظيّ و أنّ التذكير و الاخبار و الإثبات و الزّمان اُمورٌ وجوديّة مستفادة من الإطلاق لا بتوسّط الوضع ، فظهر أنّ نحو ضرب و يضرب يستفاد منها اُمور ثمانية : تنكير الفاعل و تذكيره و غيبته و إفراده و الزّمان و تماميّة الإسناد و الإثبات و الإخبار ، و لا يستند شيء منها إلى الوضع ، و لاينافي تنكير الفاعل مع التعبير عنه بضمير الغائب الّذي هومعرفة لأنّ التعبير عنه بالضمير استعارة كما عرفت .

فإن قلت : إذا لم تكن هيئة الفعل مصوغة على الإسناد التامّ وضعاً ولامانع من عروض النقص عليه بسبب أدواة الشرط فأيّ مانع من تأويله بالمصدر بسبب الحروف المصدريّة ، فإنّ تأويله به يرجع إلى نقصان نسبته فإنّ المصدر هو الحدث المشتمل على النسبة الناقصة .

قلت : فرقٌ بيّن بين النقصين لأنّ نقص إسناد الفعل بأداة الشرط إنّما ينتزع من صيرورة طرفيه قيداً للجزاء و هو لا ينافي مع بقاء الاسناد على ما يتقوّم به من التماميّة الاقتضائيّة المجامعة للفعليّة ، و أمّا نقص المصدر فإنّما ينتزع من صيرورة الذّات الّتي هي أحد طرفي النسبة قيداً للحدث المنافية للفعليّة الموجبة للاسميّة ، فلايقاس أحدهما بالآخر . فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ تأويل الفعل بالمصدر كما نسب إلى الجمهور غير متصوّر ، و يدلّ على فساده مضافاً إلى ما بيّنّاه أيضاً أنّه لو كان كذلك لزم التجوّز في هيئة الفعل لما عرفت من أنّها موضوعة للإسناد المتقوّم

به المعنى الفعليّ مع أنّ الهيئات كالحروف ممّا لايتطرّق فيها التجوّز و على فرض تطرّقه فيها يتوقّف على علاقة مصحّحة للاستعمال و لاعلاقة كذلك هنا ، إذ لو كانت لصحّ الاستعمال من الطرفين و استعمال النسبة الناقصة المصدريّة في التامّة بمكان من البطلان ، و يدلّ على فساد ما توهّمه المأوّلون أيضاً أنّه لو كان كذلك لزم أن لا يصحّ قولك عسى زيد أن يقوم و نحوه ممّا يستلزم فيه الإخبار عن الذّات بالحدث و قولك فلان أجلّ من أن يمدح ، و الأخبار أكثر من أن تحصى ، و نحوهما ممّا لا يصحّ حلول المصدر فيه محلّ أن مع صلته . و قولك علمت أنّ زيداً قائم بدون تقدير خبر ، كما لا يصحّ المأوّل به و هو قولك علمت قيام زيد كذلك مع أنّه معلوم لمن له أدنى دُربة أنّه يصحّ الأوّل بدون تقدير بخلاف الثاني . و قد أجاب المأوّلون عن مثل قولك عسى زيد أن يقوم بوجوه سخيفة ، منها أنّ الفعل مع «أن» منصوب بنزع الخافض و ليس خبراً و المعنى قرب زيد من القيام . و فيه أنّه على فرض صحّته إنّما يتمّ في عسى وما في معناه وأمّا في سائر الموارد فلا، فإنّ منها قولك الكلمة اسم و فعل و حرف لأنّها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أولا و لايجري فيه هذا الواقع بوجه ، و منها أنّه من باب زيد صوم و عدل . و فيه أنّ كونه من باب المثال المزبور فرع تنزيل غير من هوله منزلة من هوله ، و إلّا انفتح باب الغلط و هو لا يجري في جميع الموارد كما هو ظاهر بل لا يتحقّق في أخبار أفعال المقاربة أصلاً لأنّ التنزيل المزبور فرع اتّصاف الذّات بالحدث على وجه الكمال بحيث يصحّ تنزيل الذّات منزلة نفس الحدث ، و الذّات في المقام لم تتّصف بالحدث بعد فضلاً عن اتّصافها به على وجه الكمال . و منها أنّه على حذف مضاف إمّا في طرف الاسم أو في طرف الخبر . وفيه أنّ التجوّز في الحذف لا أصل له أصلاً وإنّما يرجع إلى التجوّز في الاسناد بعد تنزيل المذكور منزلة المحذوف و قيامه مقامه في إسناد حكمه إليه و هو غير متحقّق في المقام . و منها أنّ المصدر المأوّل به في تأويل الوصف أي عسى زيد قائماً و هو أسخف من الجميع لأنّه مع كونه موجباً للتجوّز في الهيئة الّتي لا يتطرّق فيها التجوّز مستلزماً لسبك مجاز من مجاز ، فهو غلط في غلط

فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ التحقيق ماحقّقه صاحب العباب واختاره الشريف من عدم التأويل بالمصدر تحقيقاً بل التحقيق أنّ نسبه التأويل به تحقيقاً إلى الجمهور لاأصل لها ، و كيف كان فالموصول الحرفيّ خمسة و هي أن وأنّ و ما و لو و كي . وسيأتي تفصيل الكلام فيها في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى .

و أمّا الموصول الاسميّ فهو ما تضمّن معنى العهد في جهة من جهاته لافي نفسه الموجب لافتقاره إلى صلة مشتملة على الإسناد مبنيّة للعهد المعهود ، فخرج بقولنا « العهد » أسماء الشرط لأنّها لم تتضمّن معنى العهد و إن افتقرت إلى صلة لغويّة تتّصل بها ، و بقولنا « الموجب لافتقاره » ضمير الغائب لأنّه متضمّن للعهد في نفسه لا في جهته فلا يفتقر إلى صلة ، بل إلى عائد . و أمّا الموصول الحرفيّ فقد خرج عن الجنس لأنّ المراد به الاسم فإنّ المقسم معتبر في الأقسام و حيث ظهر لك أنّ العهد في جهة يفتقر إلى صلة مشتملة على الإسناد بها بتبيّن المعهود . فاعلم أنّ المسند إليه للاسناد المذكور قديكون نفس الموصول وقد يكون اسماً آخر ، فإن كان المسند إليه نفس الموصول فهي أي الصّلة مفردة لا تحتاج إلى عائد سواء كان الإسناد حدوثيّاً كقولك جاءني الّذي أكرمني أو إضافيّاً كقولك أحسن إلى الّذيّ عندك أو في الدّار ، و توهّم أنّها حينئذ جملتان مشتملتان على عائد يعود على الموصول باعتبار استتار ضمير الغائب فيهما الّذي هو فاعل للفعل في الأوّل وللظرف أو الفعل المقدّر في الثاني باطل لما عرفت غير مرّة من أنّ مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالته على الذّات تبعاً لدلالته على اسناد الحدث إليها بهيئته و أنّ التعبير عنها بضمير الغائب استعارة من جهة شباهتها به في الإبهام كما أنّ التعبير عن كيفيّة استفادتها منه بالاستتار و الاستكان أيضاً استعارة من جهة أنّها على وجه التبعيّة و الالتزام ، و أمّا استتار الضمير في الظرف فمبنيّ على تقدير الفعل و استتار الضمير فيه وانتقاله عنه إلى الظرف والمقدّمات كلّهاممنوعة ، أمّا التقدير فلما مرّ وسيجيء لك تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتداء و الخبر ، و أمّا استتار الضمير في الفعل فلما عرفت آنفاً ، و أمّا الانتقال فلتفرّعه على استتار الضمير حقيقة في الفعل

الّذي ظهر لك بطلانه و انفكاكه عنه بعد ثبوته الّذي ظهر لك استحالته و تضمّن الظرف إيّاه الواضح بطلانه لأنّ إسناد الظرف إنّما هو من قبل الحرف أو الهيئة التركيبيّة الّتي لا يعقل معها الاستتار و كأنّهم تنبّهوا لما بيّنّاه في الجملة حيث لم يجعلوا الظرف و المجرور التامّين مندرجتين في الجملة بل شبيهتين بها. ثمّ اعلم أنّه لا يجري ذلك في الإسناد الاتّحادي لأنّ صيرورته مسنداً إليه للصلة كذلك يوجب انقلاب الإسناد إلى النسبة الناقصة التقييديّة المنافية للصلة لأنّها قيد للموصول وصفة له و المسند الاتّحاديّ إذا صار قيداً وصفة للمسند إليه انقلبت الهيئة التركيبيّة الموجبة للإسناد إلى الهيئة التركيبيّة الموجبة للنسبة الناقصة التقييديّة إذ هو مقتضى صيرورة أحد طرفيه قيداً للآخر بخلاف الأمر في الاسناد الحدوثي و الإضافي لأنّه إنّما يحصل بالهيئة الاشتقاقيّة و حرف الجرّ لا بالهيئة التركيبيّة حتّى ينقلب بتغييرها إلى هيئة اُخرى إلى النسبة الناقصة التقييديّة فمرجع التقييد فيهما إلى تقييد المسند مع الإسناد للطرف الآخر لا إلى تقييد أحد الطرفين للآخر كما هو الحال في الإسناد الاتّحادي و إلّا يكن المسند إليه للصلة نفس الموصول فهي جملة اسميّة كانت أو فعليّة أو حرفيّة ولابدّ لها من عائد تعود على الموصول نحو قولك جاءني الّذي قام أبوه والّذي عندك أو في الدّار غلامه و الّذي أبوه قائم ، فاتّضح بما بيّنّاه أنّ ما اتّفقوا عليه من وجوب اشتمال الصلة على العائد مطلقاً في غير محلّه ، و كيف كان فهو أي الموصول صنفان نصّ ومشترك فالنصّ ثمانية :«الّذي» للمفرد المذكّر عاقلاً كان أم لا ، و الّتي للمفرد المؤنّث عاقلة أم لا ، ولمثنّاهما اللّذان واللّتان رفعاً أي حالة الرّفع فقام المصدر مقام ظرف الزّمان ، و اللّذين واللّتين نصباً وجرّاً أي حالتيهما و إنّما ذكرت تثنية الموصول واسم الإشارة وأنّهما بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ولم نكتف بما ذكرت في باب التثنية من جهة أنّ تثنيتهما على خلاف القياس والاختلاف في أنّهما مثنّيان حقيقة أم لا وأنّهما معربان أم لا فإنّ القياس ذيان وتيان بقلب الألف ياءً واللّذيان و اللّتيان بإثبات الياء فيهما ، وقد أشرت إلى أنّهما كسائر الأسماء المثنّاة معربة بقولي و لمثنّاهما هنا و في اسم الاشارة إذ من يقول ببنائهما يقول بأنّهما على صورة

التثنية و ليسا بمثنّيين حقيقة . ولجمع المذكّر العاقل الّذين مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً والأُلى غالباً ، و قد ترد هذه لغير العاقل قليلاً و لجمع المؤنّث اللّاتي و اللّائي بإثبات الياء فيهما وقدتحذف ياؤهما اجتزاءً بالكسرة فيقال اللات و اللاء و قد يتقارض الأُلى و اللاء فيقع كلٌّ منهما مكان الآخر قال الشاعر «محى حبّها حبّ الأُلى قبلها »أي حبّ اللاء ، وقال آخر :

فما آباءنا بامنّ منه ✡ علينا اللاء قدمهدوا الحجور

فإنّ المراد منه جماعة المذكّرين بدليل عود ضمير المذكّر عليها . وأمّا المشترك وهو ما يأتي للمفرد و المثنّى و الجمع مذكّرة و مؤنّثة بلفظة واحدة فهي خمسة من وما و أيّ و ذو و ذا ، فمن موضوع لمن يعقل ، وترد موصولة و موصوفة و استفهاميّة و شرطيّة باختلاف خصوصيّات الاستعمال المتعاقبة لا أنّ لها مفاهيم مختلفة بأوضاع متعدّدة لاتّحاد المفهوم الاسميّ في الجميع و عدم اختلافها إلّا في المعاني الحرفيّة الّتي هي معان معتورة و وجوه لاستعمال الكلمة .

فإن قلت : الصلة صفة للموصول في الحقيقة فوجوه الاستعمال حينئذ ثلاثة لأربعة فلاينبغي عدُّ الموصولة في قبال الموصوفة قسماً آخر .

قلت : الموصولة تتضمّن معنى العهد في جهة و لذا تكون معرفة و تلزم معها الصلة المشتملة على الإسناد بخلاف الموصوفة فإنّها لم تتضمّن معنى العهد و لذا تكون نكرة و لا يجب أن تكون صفتها جملة أو شبيهة بها بل تجيء مفردة عارية عن الإسناد كقولك مررت بمن معجب لك .

فإن قلت : لو كانت الموصولة متضمّنة للعهد ومعرفة و صلتها صفة لها كاشفة عن الجهة الّتي تعلّق بها العهد لزم أن تكون صلتها معرفة لوجوب المطابقة بين الصفة و الموصوف في التعريف و التنكير مع أنّ الجملة و ما في حكمها إنّما تكون نكرة أو في حكمها .

قلت: التحقيق إنّ الجمل لاتكون نكرة ولافي حكمها بل هي صالحة للوقوع موقع المعرفة والنكرة على ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في مبحث الجمل هذا وتكون لغير

العاقل إن نزّل بمنزلته نحو «أسرب القطا هل من يعير جناحه» أو اختلط به تغليباً للأفضل نحو قوله تعالى «يسجد له من في السموات ومن في الأرض» أو اقترن به في عموم فصّل بمن نحو «والله خلق كلّ دابّة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين» لاقترانه بالعالم في كلّ دابّة هكذا قيل : و التحقيق أنّ إطلاقها على غير العاقل على وجه التنزيل مطلقاً ، غاية الأمر أنّ أسباب التنزيل مختلفة فإنّ التغليب مع اختلاطه بالأفضل واقترانه به في عموم فصّل بمن من أسباب التنزيل و «ما» للشّيء مطلقاً عاقلاً كان أم لا ، وإنّما ينصرف بمقتضى المقابلة لمن إلى ما لا يعقل ولا يعبّر به عمّن يعقل إلّا مع الغمض عن جهة كماله كقوله تعالى : «فانكحوا ماطاب لكم من النساء ـ الآية» أو للترفّع عنه كما في الدعاء «لولا أنت لم أدر ما أنت» وتستعمل مع الوجوه المتقدّمة من وقوعها موصولة و موصوفة و استفهاميّة وشرطيّة صفة لنكرة أيضاً نحو اضرب به ضرباً مّا . و «أي» للشيء مطلقاً عاقلاً كان أم لا وترد شرطيّة و استفهاميّة و وصلة لنداء ما فيه اللّام موصوفة به وموصولة باختلاف خصوصيّات الاستعمال و هي معربة في الموارد كلّها إلّا الأخيرة في حال إضافتها و حذف صدر صلتها عند سيبويه والحقّ أنّها معربة مطلقاً كما ذهب إليه الخليل و يونس والأخفش و الزّجّاج و الكوفيّون ، قال الزّجاج على ما حكي عنه : ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلّا في موضعين هذا أحدهما فإنّه يسلّم أنّها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا اضيفت انتهى . وعمدة ما استدلّ به سيبويه قراءة الجمهور «لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشدّ» بالضمّ وقد أجاب المانعون بأنّ أيّاً في الآية استفهاميّة وأنّها مبتداء و «أشدّ» خبره ثمّ اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف و التقدير لننزعنّ الّذين يقال فيهم أيّهم أشدّ ، وقال يونس : المفعول الجملة وعلّقت ننزع عن العمل فيها . وقال الكسائي و الأخفش : المفعول كلّ شيعة ومن زائدة . أقول ويمكن أن يقال أيّ موصولة خبراً عن مبتدء محذوف و الجملة جواب للسؤال باعتبار عدم ذكر مفعوله فكأنّه قيل : من المنزوع؟ فقيل : أيّهم أشدّ ، وقد تستعمل أيّة بالتاء للمؤنّث . و ذو لمن يعقل و غيره ، و لا ترد موصولة إلّا عند طيّ ، وقد تؤنّث و تثنّى وتجمع عند طائفة من طي

فيقال ذات للمؤنّث ، و ذوا لتثنية المذكّر ، و ذواتا لتثنية المؤنّث ، و ذوو لجمع المذكّر ، و ذوات لجمع المؤنّث ، و ذا إذا كان بعد ما أو من الاستفهاميّة ولم تكن للإشارة و لا ملغاة بأن تصير مركّبة مع ما للاستفهام وقيل : يجوز إلغائها على وجه آخر و هو صيرورتها زائدة و هو و همٌ . لأنّ زيادة الأسماء غير ثابتة بل و كذا الحروف فإنّ زيادتها بمعنى أنّها لا تفيد إلاّ ما استفيد من المورد مع قطع النظر عنها ، و لذا تكون زيادتها للتأكيد ولم يشترط الكوفيّون تقدّم «ما» أو «من» في استعمالها موصولة و استدلّوا بقول الشاعر : و هذا تحملين طليق والمشترطون أوّلوه بوجهين الأوّل جعل هذا طليق بجملة اسميّة و تحملين في موضع الحال من فاعل طليق ، و الثاني بأن يكون ممّا حذف فيه الموصول أي هذا الّذي تحملينه طليق على حدّ قوله :

فو الله ما نلتم و ما نيل منكم ✡ بمعتدل وفق و لا متقارب

أي ما الّذي نلتم . أقول : قد عرفت أنّ ذا لم تكن موضوعة للإشارة وضعاً و إنّما تضمّنت معنى الإشارة بغلبة الاستعمال فلا مانع من استعمالها على وجه الموصوليّة مطلقاً لأنّ الإشارة و الموصوليّة معنيان حرفيّان معتوران عليها من دون اختلاف في المفهوم الاسميّ فلا حاجة إلى تأويل و ارتكاب خلاف ظاهر ، و قد عدّ الأكثر من جملته ال إذا دخلت على الصفة المحضة و هي اسم الفاعل و المفعول إذا لم يغلب عليهما الاسميّة قيل والصفة المشبّهة أيضاً وهو وهم ، والحقّ أنّها حرف تعريف مطلقاً و الاستدلال على كونها موصولة بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتّقي ربّه في غير محلّه لأنّه إن اُريد به الضمير المجرور فهو عائد على نفس الوصف و إن اُريد به الضمير المستتر في الوصف ، ففيه أوّلاً أنّ الاستتار يختصّ بالفعل كما تقدّم وسيأتي تفصيله في مبحث المبتداء والخبر ، وثانياً أنّ مرجع استتار الضمير حيث استتر إلى فهم الذّات من اللّفظ تبعاً للإسناد لا إلى استتاره تحقيقاً حتّى يعود على ما تقدّم ، و ثالثاً أنّه على فرض استتاره فيه تحقيقاً يمكن رجوعه إلى الذّات المنطبق عليها الوصف المدلول عليها التزاماً .

فإن قلت : لولم يستتر الضمير في الوصف المذكور لزم أن لا يكون له فاعل

في الكلام مع أنّ اسم الفاعل كالفعل المعلوم لايستعمل بدون الفاعل .

قلت : نلتزم به ولا ضير فيه ، بل التحقيق أنّه لا فاعل لاسم الفاعل أبداً و ما يتوهّم أنّه فاعل له في سائر الموارد فهو مبتدءٌ مخبر عنه و اسم الفاعل خبر له لأنّ الفاعل إنّما يختصّ بالمسند إليه بالإسناد الحدوثي الحاصل من قبل الهيئة الاشتقاقيّة و المسند إليه لاسم الفاعل إنّما هو المسند إليه بالإسناد الاتّحاديّ الحاصل من الهيئة التركيبيّة ، فظهر أنّ الاسم الفاعل إنّما يعمل النصب و لا يعمل الرّفع أبداً إلّا على القول بأنّ العامل في المتبداء هو الخبر .

فإن قلت : لو كان اللّام حرف تعريف حينئذ لزم أن لا يعمل اسم الفاعل حينئذ إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومعتمداً على أحد الأُمور الّتي ذكرها القوم .

قلت : التحقيق أنّه لا يشترط عمله بالأمرين مطلقاً ، و تفصيل الكلام فيه سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى .

واعلم أنّ الصلة إنّما يكون خبريّة خالية من معنى التعجّب، معهود معناها غالباً فإن كانت جملة فلابدّ لها من ضمير مطابق للموصول إفراداً و تذكيراً و غيرهما و هو المسمّى بالعائد و يجوز في ضمير « من » و « ما » مراعات اللّفظ و المعنى و قد يحذف للعلم به و عدم فوت الغرض المقصود منه ، فإن كان مرفوعاً ولم يصلح الباقي للصلة يكثر حذفه في صلة أيّ نحو قوله تعالى « لننزعن .. أيّهم أشدّ » أي هو أشدّ ومع طول الصلة في غير صلة أيّ نحو قوله تعالى « هو الّذي في السماء إله وفي الأرض إله » أي هو في السماء فإن صلح الباقي للصلة كأن يكون جملة أو ظرفاً أو مجروراً تامّاً لايجوز حذفه لأنّه لايعلم أحذف منه شيء أم لافيفوت الغرض المقصود منه و إن لم تستطل الصلة شذّ حذفه في غير أيّ نحو « من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه » أي بما هو سفهٌ وإن كان منصوباً متّصلاً بالفعل فكذلك يكثر حذفه نحو قوله : تعالى « يعلم ما تسرّون و ما تعلنون » فإن كان منفصلاً كقولك ضربت الّذي إيّاه ضربت . لا يجوز حذفه لفوت الغرض الّذي انفصل الضمير لأجله و يجوز حذفه إن كان منصوباً متّصلاً بالوصف على قلّة عند الأكثر نحو قوله : ما الله موليك فضل ،

أي الّذي موليكه فضل ، أو مجروراً بإضافته إليه نحو قوله تعالى « فاقض ما أنت قاض » أو بحرف الجرّ إذا كان الموصول مجروراً بمثله و اتّفقا متعلّقا نحو مررت بالّذي مررت أي به ، فإن كان الضمير منفصلاً أو اختلف الحرفان كقولك استعنتُ بالّذي استعنتَ عليه أو المتعلّقان كقولك مررت بالّذي فرحت به لايجوز الحذف لفوت الغرض في الأوّل و الالتباس في الآخرين هكذا ذكره القوم ، أقول : و قد يجوز في الأخير للعلم به ، و الخامس المعرّف باللاّم ، و إنّما عبّرت باللاّم دون أل تنبيهاً على أنّ أداة التعريف هي اللاّم لدورانه مدارها و سقوط الهمزة في الدّرج ، و هي للإشارة إلى المدخول ، فإن كان هناك عهد تنصرف إلى المعهود ذهنيّاً كان كجاء القاضي إذا كان بينك و بين مخاطبك عهدٌ في قاض خاصّ ، أو ذكريّاً كاشتريت فرساً ثمّ بعت الفرس ، أو حضوريّاً كقوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم» و إلّا فتنصرف إلى الجنس سواء كانت مبيّنة للحقيقة نحو قوله تعالى : « و جعلنا من الماء كلّ شيء حيّ » أو مستغرقة للأفراد حقيقة إن حلّ محلّها كلّ حقيقة ، أو مجازاً إن حلّ محلّها على سبيل التجوّز ، فظهر بما بيّنّاه أنّه ليس لها معاني عديدة كما قد يتوهّم ، و أكثر دخولها على النكرة فتعرّف بها وقد تجتمع مع المعرفة بالعلميّة أو بالصلة أو بتضمين معنى الحضور فلاتؤثّر فيها تعريفاً فتسمّى زائدة ، و هي إمّا لازمة كالمقارنة للعلم في وضعه كالسموأل علم لرجل من اليهود على ما قيل و اليسع علم لنبيّ عليه السلام و اللاّت و العزّى علمان لصنمين فإنّه لم يعهد استعمالها بغير اللاّم و كالمصاحبة للّذي والّتي وفروعهما فإنّها معارف بالصلة ولم يعهد استعمالها إلّا باللاّم وكالّتي في الآن اسم للزّمان الحاضر فهو متضمّن لمعنى الحضور ولذا بني على ما تقرّر عندهم من أنّ علّة بناء الاسم شباهته بالحرف ومع ذلك لم يستعمل إلّا مصاحباً للاّم أو عارضة و هي إمّا زائدة للضرورة كبنات الأوبر في قول الشاعر : ولقد جنيتك أكمأ و عساقلاً ✿ و لقد نهيتك عن بنات الأوبر .

فإنّ بنات أوبر علم جنس لضرب من الكمأة و قد تزاد للضرورة في النكرة أيضاً إذا وجب تنكيرها كقول الشاعر : « وطبت النفس يا قيس عن عمرو » فإنّها تمييز

و التمييز واجب التنكير عندهم فاللاّم فيها لاتكون إلّا زائدة ، أوزائدة للمح الأصل كالداخلة على الاعلام المنقولة عن وصف كالحسن والحسين سلام الله عليهما و القاسم والطاهر و العبّاس أو عن مصدر كالفضل أو اسم عين كالنعمان ، و أكثر وقوعه في الأوّل ولكنّ الباب كلّه سماعيّ فلا يجوز في نحو محمّد وصالح ومعروف لعدم السماع و قد تلزم اللاّم مع عدم زيادته في الأصل كالمعرّف بها إذا صار علماً بالغلبة على بعض أفراده كالنجم للثريّا و المدينة للطيّبة و البيت لبيت الله الحرام و الكتاب لكتاب سيبويه و هكذا من الأمثلة إلّا في نداء أو إضافة فيجب حذفها حينئذ نحو يا أعشى ، و هذه مدينة الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، و قد تنحذف بدونه أي بدون نداء أو اضافة بقلّة نحو هذا عيّوق طالعاً و الحقّ أنّها مع المعرفة باقيه على معناها الأصليّ من الإشارة إلى المدخول و إن لم تفد التعريف لأنّه ليس معنى اصليّاً لها حتّى تصير بخلوّها عنه زائدة و انّما هو من لوازم معناها الأصليّ فإن لم يشتغل المدخول بمثله ترتّب اللازم على الملزوم وإلّا فلا. بل يترتّب التعريف عليها في القسم الأخير لأنّ العلميّة بالغلبة لاحقة على التعريف باللاّم فلا تؤثّر فيه ، و أمّا مع النكرة فتفيد التعريف مطلقاً وإن كانت تمييزاً أو حالاً فإنّ تنكيرهما أغلبيّ لا كلّي .

تبصرة أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين و كثير من المتأخّرين نيابة اللام عن الضمير المضاف إليه وخرّجوا على ذلك قوله تعالى «فإنّ الجنّة هي المأوى» ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن ، والمانعون يقدّرون له في الآية ، ومنه في الأمثلة و قيّد ابن مالك الجواز بغير الصّلة قال الزمخشري في « وعلّم آدم الأسماء كلّها » إنّ الأصل أسماء المسمّيات فجوّز نيابتها عن الظاهر . أقول : و التحقيق أنّ اللاّم في الصور المزبورة للعهد إذ كما لا يتحقّق العهد بذكر المدخول له صريحاً يتحقّق بذكر الكلّ المتضمّن له كالأمثلة المذكورة ، أو بما يوجب تعيينه للمخاطب كما في الآيتين و من هذا القبيل ما ذكره أبو شامه في قوله « بدئت ببسم الله في النظم أوّلاً » أنّ الأصل في نظمي ، و لعلّه مراد المجوّزين .

﴿ و السادس من المعارف المضاف إلى أحدها ﴾ أي أحد الخمسة المذكورة

ولو بواسطة نحو غلام أبيك معنى أي من حيث المعنى فهو تمييز عن النسبة ما لم يتوغّل في الإبهام كمثل وغير إلّا إذا وقع بين المتقابلين فيعرّف حينئذ كغير المغضوب عليهم وسيظهر لك التفصيل في باب الإضافة إن شاءالله تعالى.

والسابع المعرّف بالنداء كيارجل مقصوداً به معيّن. هذا ﴿أساس﴾ ولمّا فرغنا من المقدّمات الّتي يستحق تقديمها شرعنا في مسائل الفنّ وقدّمنا الكلام في حكم أركان الكلام ثمّ عقّبناه ببيان حكم التوابع والقيود ﴿فاعلم أنّ الإعراب يدور مدار المعاني المعتورة على الكلمة﴾ من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهكذا ولذا يختلف باختلافها الإعراب وسمّيت بالمعاني المقتضية له ﴿وهي على قسمين أصل﴾ يتقوّم به الأركان، ﴿وتابع﴾ ينعقد به القيود ﴿والأصل﴾ فيها هو ﴿الإسناد﴾ الّذي يتحقّق به التأليف التامّ الموجب لصيرورة طرفيه ركناً وعمدة في الكلام فالواسطة في عروض الركنيّة للطرفين إنّما هو الإسناد ﴿كما أنّ الأصل فيه الرّفع ويدور﴾ الرّفع الّذي هو الأصل في الإعراب ﴿مداره﴾ أي الإسناد الّذي هو الأصل في المعاني المعتورة المقتضية له ﴿غالباً﴾ فلا يوجد إلّا حيثما وجد الإسناد أو ما بمنزلته إلّا نادراً ﴿وهو على أقسام﴾ ثلاثة ﴿حدوثيّ واتّحاديّ وإضافيّ﴾ ولا يحصل الأوّل إلّا بالهيئة الفعليّة فأحد طرفيه الفعل بمفهومه الاسميّ التضمّني وهو الحدث والآخر الفاعل، ولا يحصل الثاني إلّا بالهيئة التركيبيّة فيسمّى طرفاه بالمبتداء والخبر في اصطلاحهم، ولا يحصل الثالث إلّا بحرف الجرّ أو ما بمنزلته فطرفاه المضاف والمضاف إليه بالإضافة الإسناديّة التامّة.

۞(فهنا أبواب ثلاثة)۞

الباب الاول فى الفاعل وقد اختلفت كلماتهم في أنّ الأصل في المرفوعات هو المبتداء أو الفاعل وقد ذهب إلى كلّ منهما فريق واحتجّ الفريقان بما لا حجّة فيه، والأقوى أنّه إذا كان المسندان قابلين لكلا الإسنادين كالحدث والذّات يكون الأصل هو الفاعل فإنّ الحدث كما يصحّ أن يسند إلى الذّات على وجه الحدوث بأن تقول ضرب زيد يصحّ أن يسند إليها على وجه الاتّحاد بعد صوغ اسم الفاعل منه

المنطبق على الذّات بأن تقول زيد ضارب . و لكنّ الأوّل أصل للثاني ، توضيح الحال أنّ نسبة الحدث إلى الذّات في الخارج لايكون إلّا على وجه واحد والاختلاف إنّما هو باختلاف اللّحاظ فقد يلاحظ المتكلّم النسبة على ما هي عليه أصالة و هو حدوث الحدث من الذّات فيخبر عنه ويقول : ضرب زيد مثلاً ، وقد يلاحظ اتّصاف الذّات بالحدث فيخبر عنه و يقول : يضرب زيد ، و هو مترتّب على الأوّل و لذا يصحّ أن يقال : حدث الضرب من زيد فاتّصف به، وقد يلاحظ الاتّصاف قيداً للذّات فيصاغ منه صيغة الفاعل المنطبقة على الذّات وهذا اللّحاظ إنّما هو بعد علم المخاطب بأصل الاتّصاف في نظر المتكلّم و لذا اشتهر أنّ الأوصاف قبل العلم بها و الأخبار بعد العلم بها أوصاف فالنسب في الموارد الثلاثة في الحقيقة لا تكون إلّا واحدة و الاختلاف إنّما هو في لحاظ المتكلّم فإذا أراد المتكلّم اسناد الصفة المزبورة إلى زيد بالإسناد الاتّحادي و قال زيد ضارب ، فهو متأخّر عن يضرب زيد بمرتبتين ، وعن ضرب زيد بمراتب ثلاث . ولعلّه ينبّه على ما بيّنّاه ما اشتهر في لسان أهل الصرف و الاشتقاق وهو قولهم : ضرب يضرب ضرباً فهو ضارب و ذاك مضروب ، فالتصدير بالفعل الماضي إشارة إلى أنّه أوّل صادر من المبدء الساذج و التعقيب بالمضارع إلى أنّه في المرتبة الثانية وأنّه صادر من الصادر الأوّل بملاحظة تقديم النظر إلى الذّات ثمّ الإتيان بالمصدر و انتصابه بالفعل إلى صدوره من الفعل بملاحظة جعل النسبة قيداً للحدث بحيث صار المجموع عنواناً منطبقاً عليه ، و هل هو في المرتبة الثالثة أو في عرض المضارع من حيث صدوره من الصادر الأوّل وجهان ؛ ولعلّ الأوجه الأوّل ثمّ تفريع الجملة الاسميّة على الفعليّة تنبيه على ترتّب الاسميّة عليها واشتقاق اسم الفاعل من المضارع كما أنّ التعبير بضمير الغائب من جهة وجوب المطابقة بين الأصل و الفرع ، و لذا يختلف الضمير إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً و غيبة و خطاباً و تكلّماً باختلاف الفعل ﴿ ففي التصريف ﴾ حي يحيى حيوة فهو حيّ وحيّاً و حييا فهما حيّان و حيّوا وحييوا فهم أحياء ، وأمّا التعبير باسم الإشارة لا بالضمير لاسم المفعول فلخروجه عن سلسلة المشتقّات المبنيّة للفاعل و عدم اشتقاقه من

الفعل المعلوم و عدم تفرّعه عليه ، نعم لو كان الفعل المذكور قبل مبنيّاً للمفعول لزم الإتيان بالضمير له و باسم الإشارة للفاعل فيقال ضُرب يُضرَب ضرباً فهو مضروب و ذاك ضارب . فما في بعض كتب الصرف بالفارسيّة المعروف بصرف مير في مقام تعداد الأفعال بعد قوله مجهولان ورم يورم تا آخر فهو وارم و ذاك موروم غلط من وجوه: الأوّل تفريع الفاعل على الفعل المجهول . و الثاني إخراج المفعول عن كونه فرعاً له . و الثالث أنّ مقتضى قوله تا آخر عقيب الفعلين أن يقول فهو موروم تا آخر . فظهر بما بيّنّاه سرّ الإتيان بالفاء مع الضمير لاسم الفاعل و باسم الإشارة لاسم المفعول . و أمّا ما ذكره بعضهم في وجه التفكيك بينهما حيث قال كان المتعارف بينهم عند إرادة أن يقولوا إنّ الوصف من الفعل الفلاني هو الفلان صدّروا هذا الوصف بلفظ هو إن كان غير اسم مفعول و بلفظ ذاك إن كان اسم مفعول فيقولون : ضرب فهو ضارب و ذاك مضروب ، و لابدّ ههنا من بيان نكتتين الأولى نكتة إدخال الفاء على لفظ هو و بيان المرجع و المشار إليه فقيل إنّه فاء جزاء حذف شرطه و المرجع و المشار إليه اسم الفاعل و اسم المفعول أي إذا ثبت أنّ ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلاً و قيل الفاء للتفريع و المرجع أو المشار إليه فاعل ذلك الفعل أو مفعوله و معناه ظاهر و لا يبعد أن يكون على هذا أيضاً فاء جزائيّة . الثانية نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل و اسم الإشارة باسم المفعول و هي أنّ ما حكم عليه بالضارب مثلاً ذات ذات صفة ناشئة من تلك الذّات فلم يتميّز تلك الذّات عن تلك الصفة غاية التميّز فكأنّهما متّحدتان فناسب أن يعبّر بالضمير لكونه موضوعاً للذّات فقط و هذا بخلاف اسم المفعول فإنّ ما حكم عليه بالمضروب مثلاً هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذّات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذّات و الصفة في غاية الوضوح فناسب أن يعبّر باسم الإشارة الموضوع للإشارة إلى الذّات و الصفة . هذا ما ظهر لي في هذا المقام انتهى . ففي غير محلّه لأنّ مرجع الضمير كالمشار إليه إنّما هو المعنى الاسميّ ذاتاً كان أو حدثاً قال عزّ من قائل : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » و توهّم التجوّز في صورة الرّجوع إلى الحدث في نهاية الشناعة معه أنّه

إن فرض رجوع الضمير إلى اسم الفاعل كما ذكره أولاً لا يجديه ما ذكره على فرض صحّته لأنّ الاسم ليس ذاتاً و إن فرض رجوعه إلى الفاعل فالتفكيك بينه و بين اسم المفعول لا وجه له لأنّ الذات المحض هي المرجع و المشار إليه لا الصفتان و إنّما هما محمولتان عليها مع أنّ اسم الفاعل قد يدلّ على ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذّات كاسم الفاعل المصوغ من باب الانفعال كالمنكسر فإنّ الانكسار يثبت له من قبل الكاسر مع أنّه يقال : انكسر ينكسر فهو منكسر وهكذا الأمر في الصفات المصوغة من أفعال المطاوعة ، ثمّ إنّ ترديده في مرجع الضمير والمشار إليه لا وجه له لما ظهر لك من أنّ مرجع الضمير والمشار إليه إنّما هما الفاعل و المفعول ليس إلّا و هكذا الأمر في ترديده في أنّ الفاء فاء جزاء أو فاء تفريع لرجوعهما إلى معنى واحد فإنّ مفاد الفاء هو الترتّب بلا مهلة، و هو إمّا زمانيٌ كقولك جاء زيد فعمرو وإمّا طبعيٌ كترتّب المعلول على العلّة و الجزاء على الشرط و من هذا القبيل تفريع العلّة على المعلول لتأخّرها عنه و ترتّبها عليه في مرحلة العلم فتعداد معان للفاء و جعلها من الألفاظ المشتركة باطل ، فظهر أنّ الترديد في كونها من أيّ القسمين في المقام باطل مع أنّ حذف الشرط ممّا لا أصل له ، وقد اتّضح بما بيّنّاه أنّ الفاعل أصل فيما إذا صلح المسندان لكلا الاسنادين لا مطلقاً ، و كيف كان فهو ما أُسند إليه الفعل بمعناه التضمّني و هو الحدث فإنّه بمعناه المطابقي المركّب من الحدث و الاسناد الحدوثي لا يقبل إسناد آخر و إلّا لزم التكرّر في الحدوث بل صيرورة الحدوث حدثاً إن كان الطاري حدوثيّاً و اتّحاد الفعل مع فاعله و انطباقه عليه إن كان اتّحاديّاً و إضافته إليه إن كان إضافيّاً وبطلان اللّوازم بيّن مع أنّ الإسناد الحدوثي و الإضافي إنّما يتحصّلان بالهيئة الفعليّة و حرف الجرّ أو ما بمنزلته و ليس في المقام حرف جرّ و لا هيئة فعليّة سوى هيئة واحدة على أنّ القابل للإسناد إنّما هو المعنى الاسميّ المستقلّ فالفعل بمعناه المطابقي لا يقبل الإسناد في حدّ نفسه قياماً أو وقوعاً أيّ إسناد قيام نحو ضرب زيد و علم بكر أو وقوع نحو ضرب عمروٌ و علم ذلك سواء كان الإسناد على وجه الإخبار كالأمثلة المتقدّمة أو على وجه

الإنشاء كاضرب و ليضرب زيد ، و اعلم أنّ المراد من القيام ما يقابل الوقوع سواء كان قياماً حقيقةً كقيام العلم بالعالم فإنّه صفة قائمة به تحقيقاً أو لا كقيام الضرب بالضارب فإنّه صادر من الفاعل تحقيقاً لا قائم به كما هو ظاهر ثمّ إنّي نبّهت بقولي قياماً أو وقوعاً على أنّ ما سمّوه نائباً عن الفاعل و مفعول ما لم يسمّ فاعله إنّما هو الفاعل المسمّى الّذي يقتضيه الفعل فإنّ الفعل المشتمل على الإسناد الوقوعي إنّما يقتضي الفاعل الّذي يقوم به الحركة الوقوعيّة و هو المضروب فكما إن انكسر لا يقتضي سوى المنكسر و لا فاعل له سواه فكذلك الفعل المجهول لا يقتضي إلّا ما قام به الحركة الوقوعيّة ولا فاعل له سواه ، ولاينافي ذلك كون المضروب مفعولاً للفعل المعلوم فإنّ وقوع اسم مفعولاً لفعل لا ينافي مع وقوعه فاعلاً لفعل آخر و إن اتّحدا مادّةً كما أنّه لا منافاة بين وقوع مبدء حركة للمسمّى وفعلاً للفاعل في مورد و وقوعه مسمّى لحركة و فاعلاً لفعل في مورد آخر فإنّ الكوز مثلاً مفعول لكسرت فاعل لانكسر و الضرب حركة للمسمّى في ضرب و فاعل في وقع الضرب ، كشف الحال فيه أنّ الحدّ الذّاتي للفعل كما نبّأنا به مهبط الوحي مولانا أمير المؤمنين عليه وعلى أبنائه الطاهرين أفضل صلوات المصلّين هو ما أنبأ عن حركة المسمّى فحقيقته متقوّمة بالإنباء عن حركة مضافة إلى المسمّى و إضافتها إليه من قبيل إضافة الحركة إلى ذيها و هو المتحرّك فانطبق عنوان الفعل على الحدث المسند بالاسناد الحدوثي باعتبار انطباق عنوان الحركة عليه كما انطبق عنوان الفاعل على المسمّى المسند إليه كذلك باعتبار صيرورته متحرّكاً و ذا حركة فالعنوان مثلاً زمان و لا يعقل انفكاك أحدهما عن الآخر فلو كان الفعل المجهول فعلاً لم يسمّ فاعله لزم انطباق عنوان الحركة على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي من دون انطباق عنوان المتحرّك على المسمّى المسند إليه كذلك و هو خلف بل يلزم خروج الفعل عن حقيقته لعدم إنبائه حينئذ عن حركة مضافة إلى ذيها .

فإن قلت : يمكن أن يراد من إضافة الحركة إلى المسمّى ما يعمّ إسنادها إلى ذيها و إلى من وقع عليها فلا إشكال .

قلت : النسبتان متقابلتان و لا يمكن أن يراد منها كلٌّ واحد منهما و إلّا لزم مفسدة استعمال المشترك في أكثر من معنى و لا الجامع بينهما إلّا إذا قطع النظر عن خصوصيّة النسبتين ومعلوم لمن له أدنى دربة أنّ الخصوصيّة ملحوظة في المقام بل لا تستفاد من إضافة الحركة إلى المسمّى إلّا إضافتها إلى المتحرّك و ذيها كما لا يخفى على الفطن العارف بأساليب الكلام فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ الطرف للإسناد الوقوعي في الفعل فاعل له و إن كان مفعولاً للفعل المعلوم ولا منافاة بينهما . و لقد تنبّه لما بيّنّاه الزمخشري والشيخ عبدالقاهر حيث حكما بأنّه فاعل اصطلاحاً و من غفل عن حقيقة الحال زعم أنّ نزاعهما إنّما هو في التسمية .

ثمّ اعلم أنّ المراد بالإسناد أعمّ من الإيجاب و السلب فإنّهما طرفان للإسناد و نحوان منه لأنّهما إنّما يتعلّقان بالمسند لا بالإسناد فهو ثابت على كلا التقديرين و إنّما ينتفي الاسناد في مقام التعداد فما توهّمه جمع من انتفائه في صورة النفي و همٌ ظاهر.

و اعلم أيضاً أنّ المراد من القيام و الوقوع القيام و الوقوع الربطيّان بمعنى الاختصاص الناعت فلا ينتقض عكس الحدّ بنحو قرب زيد و مات عمرو ضرورة قيام القرب و الموت بالقريب و الميّت بمعنى الاختصاص الناعت فلا حاجة إلى أن يقال على جهة القيام به كما صنعه بعضهم ، مقدّماً كان الفعل نحو ضرب زيدٌ أو مؤخّراً نحو زيدٌ ضرب لأنّ الاسم في الصورتين مسند إليه للفعل بمعناه الحدثي التضمّني بالإسناد الحدوثي ، و توهّم أنّ الفعل في صورة تأخّره مسند إلى الضمير المستتر فيه و الجملة خبر عن الاسم المتقدّم باطل من وجوه : الأوّل أنّ استتار الضمير ثابت في الصورتين لما عرفت من تقوّم حقيقة الفعل به فإن كان الاسم المتقدّم مبتداء من جهة استتار الضمير في الفعل لزم ذلك في صورة تأخّره عنه أيضاً . و الثاني أنّ مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالته على فاعل مّا تبعاً و التزاماً لا إلى استتار الضمير فيه حقيقة كما عرفت فهو مفرد لا جملة فمرجع جعل الجملة خبراً إلى جعل الفعل بمعناه المطابقي خبراً و مسنداً و قد ظهر لك استحالته . و الثالث أنّ الجملة على

فرض انعقادها و إسنادها إلى الاسم المتقدّم لا يكون إسنادها إلّا على وجه الاتّحاد لأنّ الإسناد الحاصل من الهيئة التركيبيّة لا يكون إلّا اتّحادياً فيلزم حينئذ اتّحاد الفعل و فاعله مع الاسم المتقدّم و فساده ظاهر .

فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ الاسم المتقدّم كالمتأخّر فاعل للفعل و مسند إليه بالإسناد الحدوثي ، والتفصيل بينهما كما اشتهر بين القوم تبعاً للبصريّين غلط فاضح فالحقّ ما اختاره الكوفيّون من وحدة الاسناد في الصورتين و عدم اختلاف التركيب باختلاف تقديم الاسم وتأخيره .

فإن قلت : ما ذهب إليه الجمهور من كون الاسم المتقدّم على الفعل مبتداء مجرّد اصطلاح منهم و لايبتني على اختلاف التركيب و تعدّد الإسناد كما زعمت فالنزاع بينهم لفظيّ اصطلاحيّ و لا مشاحّة فيه كما هو ظاهر .

قلت : هذاالتوهّم إنّمانشأ من قصور النظر وقلّة التأمّل ضرورة أنّ الفاعليّة و الابتداء في اصطلاحهم سنخان من التركيب ونحوان منه و لا يندرج أحدهماتحت الآخر بوجه فلايعقل اتّحاد الفاعل والمبتداء في التركيب و الاسناد ، يدلّك على ما بيّنّاه مع وضوحه و ظهوره اُمور : الأوّل عقد بابين لهما إذ لوكان أحدهما عين الآخر و أعمّ منه لم يكن لجعل أحدهما قسيماً و مقابلاً للآخر وجه . و الثاني اختلافهم في أنّ الأصل في المرفوعات هو المبتداء أو الفاعل إذ لو اندرج أحدهما تحت الآخر لم يكن لجعل أحدهما أصلاً و الآخر فرعاً معنى . و الثالث اختلاف أحكام المبتداء و الفاعل من استحقاق الأوّل التقدّم على خبره و الثاني التأخّر عن فعله، بل استيجابه عند الجمهور إلى غير ذلك من الأحكام المختلفة . و الرّابع تصريح كلماتهم بأنّ زيد ضرب جملة اسميّة كبرى دون ضرب زيد .

فإن قلت : لو اتّحد التركيب في الصورتين لوجب تجريد الفعل على علامتي التثنية و الجمع في صورة تأخّره عن المسند إليه كما وجب ذلك في صورة تقدّمه عليه مع أنّه لاشبهه في وجوب إلحاق العلامة عند تقدّمه على الفعل .

قلت : أوّلاً اختلافهما في تجريد الفعل و عدمه لا يدلّ على اختلافهما في

التركيب بل يمكن أن يكون من أحكام تقديم الفعل و تأخيره عن المسند إليه ، و ثانياً أنّ وجوب إلحاق العلامتين عند تأخّر الفعل غير معلوم بل يستفاد من التصريح وجوب التجريد على مذهب الكوفيّين حينئذ قال فيه : فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول : على رأي الكوفيّين الزّيدان قام والزّيدون قام بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريّين انتهى .

﴿ تامّاً ﴾ كان ﴿ أو ناقصاً ﴾ و ما اشتهر بينهم من عدم كون المرفوع بالفعل الناقص فاعلاً له حقيقة و أنّ تسميته فاعلاً أحياناً مجاز تشبيهاً به في غير محلّه لأنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل و لا يعقل صدق حركة المسمّى على مفهوم من دون أن يصدق المتحرّك على مسمّى الّذي قامت هي به فمرفوع الفعل الناقص فاعل له حقيقة و إن اشتهر تسميته اسماً له ﴿أوما بمنزلته﴾ أي ما بمنزلة الفعل في الاسناد الحدوثيّ و هو اسم الفعل نحو هيهات العقيق أي بعد ، و سرعان زيد أي سرع و يلحق به المصدر فإنّ نسبته إلى فاعله مع كونها من قبيل نسبة المضاف إلى المضاف إليه حاصلة من الهيئة التركيبيّة و حقّها أن تحصل بالإضافة و لذا كثر استعماله مضافاً و قلّ استعماله معرّفاً أو مجرّداً سيّما إذا ذكر فاعله إنّما تكون على وجه الحدوث و لذا يلحق بالفعل وصحّ استعمال فاعله مرفوعاً ولكنّه في غاية الندرة ، و أمّا الصفات و الظروف فلا تكونان بمنزلة الفعل في الإسناد لأنّ إسنادهما إلى مرفوعيهما إنّما يكون على وجه الاتّحاد و الإضافة فلا يصدق عنوان الفاعل عليها لدورانه مدار الإسناد الحدوثي ، وإنّما يكون مرفوع الصفات مبتداءً مسنداً إليه و مرفوع الظروف مسنداً مضافاً ، توضيح الحال أنّ الفاعل إنّما يكون مسنداً إليه كما يفصح عنه كلماتهم ومرفوع الظروف المعتمدة على نفي أو استفهام إنّما يكون فاعلاً لها عندهم بزعم أنّه مسند إليه لها بتقدير متعلّق لها وتضمّنها معناه وسيظهر لك تفصيلاً فساده إن شاء الله تعالى ، والمسند إليه يعمّ الفاعل والمبتداء فلابدّ من تخصيص كلّ منهما بنوع منه وإلّا اختلطا و لم يتقابلا ، و لمّا لم يكن له إلّا نوعان الإتّحادي و الحدوثي يختصّ كلّ منهما بأحدهما و معلوم أنّ الفاعل لا يختصّ بالاتّحاديّ و إلّا لزم عدم انطباقه على ما

أُسند إليه الفعل فيختصّ لا محالة بالحدوثيّ و المبتداء بالاتّحاديّ .

فإن قلت: يمكن تنويعه باعتبار اقتضاء المسند إيّاه و عدمه إلى نوعين آخرين و يجعل الفاعل عبارة عن الأوّل و المبتداء عن الثاني فينطبق الفاعل حينئذ على مرفوعي الفعل و الصفات معاً .

قلت : أوّلاً إنّ اتّحاد مرفوع الصفات معها في الصدق يأبى عن صدق عنوان الفاعل عليه ضرورة أنّ المتّحد إنّما يكون عين المتّحد معه لا فاعله و إن كان فاعلاً للمبدء المأخوذ منه هو ، وثانياً أنّ الفعل إنّما يقتضي الفاعل من جهة هيئته الاشتقاقيّة الدّالّة على الاسناد المقتضى للمسند إليه ، وأمّا الصفات فلا تقتضي بهيئتها الاشتقاقيّة طرفاً آخر لأنّها إنّما تفيد نسبة الحدث إلى ذات مّا على وجه ينطبق عليها ، فمفهوم الصفة إنّما هو عنوان منطبق على الذّات فهي كالجوامد منبئة عن مسمّى ولا تستلزم طرفاً آخر و إنّما تقتضي طرفاً آخر من قبل التركيب الإسناديّ كالجوامد فحالها حالها بعينها في هذه الجهة ، و بهذا البيان ظهر أنّ الصفات لا تكون عاملة و رافعة لمرفوعاتها إلّا بناءً على القول بأنّ الأخبار عاملة و رافعة لمبتدئاتها .

فإن قلت : لو كان الاسم المرفوع بعد الصفات مبتداءً مخبراً عنه بها وجب مطابقتها إيّاه إفراداً و تثنية و جمعاً مع أنّه يصحّ أقائم الزيدان و أقائم الزيدون بالإفراد إتّفاقاً .

قلت : مطابقة الخبر إنّما تجب في صورة تأخّره عن المبتداء ، وأمّا مع التقدّم فيجوز التجريد و المطابقة فالصفة كالفعل في هذه الجهة و ما اشتهر بينهم من وجوب مطابقة الصفة إذا كانت خبراً لأجل استتار ضمير المسند إليه فيها في غير محلّه لما عرفت و ستعرف من انحصار الاستتارة في الفعل .

فإن قلت : لو كان المسند إليه للصفة مبتداءً دائماً و لم يجز كونه فاعلاً لها لزم أن يكون أبوه في قولك جاءني زيد راكباً أبوه و مررت بزيد الرّاكب أبوه مبتداءً بلا خبر إن لم تجعل الصفة خبراً عنه ، و مبتداءً منصوب الخبر أو مجروره من دون ناسخ إن جعلت خبراً عنه بل يلزم أن تكون مستعملة حينئذ على وجهين

مختلفين خبراً وحالاً أو نعتاً .

قلت : الصفة في المثالين خبر عنه و انتصابها أو انخفاضها ليس باعتبار كونها حالاً أو نعتاً حتّى يلزم استعمالها على وجهين مختلفين بل باعتبار أنّ الجملة حال في المثال الأوّل و نعت في الثاني فلا فرق في المعنى بين قولك جاءني زيد راكباً أبوه وجاءني زيدٌ أبوه راكب ، و بين قولك مررت برجل راكب أبوه ومررت برجل أبوه راكب ، و القوم لمّا لم يعطوا النظر حقّه في الأمثلة المزبورة وماضاهاها وتبع الخلف السلف من غير تحقيق تامّ كما هي عادتهم في أغلب المقامات بحيث صارت مخالفتهم عند قاصريهم بدعة و موافقتهم سنّة بل فريضة اتّفقوا على أنّ الصفة المتقدّمة على المسند إليه محلّ لاعتوار المعاني المختلفة الّتي يختلف باختلافها الإعراب رفعاً و نصباً وجرّاً فحكموا بأنّ الصفة في نحو زيد قائم أبوه خبر لزيد ، وفي جاءني زيد راكباً أبوه حال عنه ، وفي مررت بزيد الرّاكب أبوه نعت له اغتراراً بظاهر ما رأوه من طروّ أنواع الإعراب عليه و لم يتفطّنوا أنّ الخبر و الحال و النعت إنّما هي مضمون الجملة لا المفرد إذ لو كان قائم في المثال المزبور خبراً عن زيد لزم أن تكون مسنداً إليه و إلى أبوه في استعمال واحد وأن يتّحد معها في الوجود فيلزم ثبوت القيام لهما و هو باطل قطعاً و هكذا الأمر في المثالين فإنّ الحال خبر عن ذي الحال والصفة عن الموصوف في المعنى ، فلو كانت الصفة حالاً عن زيد و نعتاً له مع كونها مسندة إلى «أبوه» لزم ثبوت الركوب لهما وبطلانه غنيٌّ عن البيان ، فانكشف غاية الانكشاف أنّه كما يكون الخبر و النعت و الحال مع تقدّم المسند إليه بجملة فكذلك مع تقدّم المسند ، و الاختلاف إنّما هو في الآثار اللّفظيّة ، و الحاصل أنّ الجملة المشتملة على الإسناد الاتّحاديّ إن لم تقع قيداً وجب ارتفاع طرفيه مطلقاً و إن وقعت قيداً فكذلك مع تقدّم المسند إليه و أمّا مع تقدّم المسند و هي الصفة فيظهر أثر إعراب القيد عليها رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، و لا يقدح في ذلك منافاته للقواعد المقرّرة عندهم لأنّ القواعد المضروبة إنّما تعتبر إذا وافقت استعمالات أهل اللّسان ، و أمّا مع مخالفتها لها و قيام الدّليل على خلافها فيجب الإضراب عنها و ضرب قاعدة موافقة

لها فالقاعدة المعتبرة ماقرّرناه لا ماقرّروه ، وإذاتّضح لك حدّ الفاعل وأنّه ينحصر في ما اسند إليه الحدث بالاسناد الحدوثي فاعلم أنّه يتقوّم الفعل الّذي هو المسند بالاسناد الحدوثي بالانباء عن حركة المسمّى على ما ظهر لك في حدّه فينبىء عن فاعل مّا أو الفاعل المعيّن باختلاف صيغة الّذي هو المسمّى الّذي اضيف إليه الحركة في حدّه تبعاً للاسناد المتكفّل له هيئته الفعليّة فهو مستتر فيه أبداً لانفهامه منه و استحالة انفكاكه منه فلايتطرّق فيه الحذف ، و ما توهّم من حذفه في مواضع : منها فاعل الفعل المؤكّد نحو ضرب ضرب زيد . و منها فاعل الفعل المفرّغ نحو ما قام إلاّ زيد ، و منها الفاعل الّذي يكون حرف مدّ و قد اتّصل به ساكن نحو ضربا القوم و ضربوا الرّجل و اضربي ابنك و اضربُن و اضربِن وهم ، لما عرفت من وجوب استتار الفاعل في الفعل و تقوّمه به و المحذوف في الصورة الأخيرة إنّما هي العلامة لأنّ الحروف المذكورة إنّما هي علائم لكيفيّة الإسناد إلى الفاعل على ما عرفت و لا حذف في الاُولين أصلاً ، غاية الأمر أنّه لم يؤت فيهما بما يفسّر المستتر بل التحقيق في صورة التأكيد أنّه اكتفى فيها بمفسّر واحد و الظاهر المنطبق عليه مفسّر للمستتر إن كان مبهماً نحو ضرب زيد أو مؤكّد له إن كان معيّناً نحو اسكن أنت ، فمااشتهر بينهم من ظهور الفاعل في الأوّل باطل لاوجه له . ثمّ اعلم أنّ المستتر من مقولة المعنى لا اللّفظ و التعبير عنه بالضمير استعارة كما عرفت مراراً فإن كان مبهماً و لم يتعلّق الغرض بتعيينه نحو لايشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن ، أو ظهر تفسيره من القرينة لفظيّة كقولك نعم قام في جواب قول القائل هل قام زيد ، أو حاليّة كقوله تعالى «كلاّ إذا بلغت التراقي» اكتفى به و لم يحتج إلى ظاهر يفسّره وإلاّ فلابدّ من ظاهر يفسّره، وما توهّم من استتار الضمير فيه تحقيقاً وعوده إلى ماتقدّم ذكره صريحاً أو إلى ما دلّ عليه الفعل أو الحال المشاهدة باطل لاوجه له ، و العجب من غفلتهم عمّا بيّنّاه في هذا المقام مع تصريحهم بكون المستتر معنى منويّ مع اللّفظ و أنّ التعبير عنه بالضمير استعارة و لا يكون الظاهر المنطبق على المستتر إلاّ اسماً محضاً قائماً به الحدث أو واقعاً عليه لأنّ المستتر وهو المسمّى الّذي اُضيف

إليه الحركة المنحلّة إلى الحدث و الاسناد إنّما يكون مفهوماً اسمياً خالصاً سواء كان الاسناد إليه على وجه القيام أو الوقوع فالاسم الظاهر المنطبق عليه المفسّر له لابدّ أن يكون اسماً محضاً وإلّا لا ينطبق عليه . فما اشتهر بينهم من التفصيل بين ما تعارف التعبير عنه بالفاعل و ما سمّوه نائباً عنه و الحكم بعدم اعتبار الاسم المحض إلّا في الأوّل و بجواز وقوع الظرف أو المجرور أوالمصدر نائباً عنه عند فقدالمفعول به في الكلام باطل لاأصل لهلأنّها لاتنطبق علىالمسمّى المستتر فيالفعل إلّاالمجرور بحرف زائد فإنّه ينطبق على الفاعل بقسميه نحو ما جاءني من أحد و ما ضرب من أحد ، نعم قد ينزّل الظرف والمصدر منزلةالمسمّىالواقع عليه الحدث فينطبقانعليه و يخرجان عن الظرفيّة و المصدريّة أي كونه مفعولاً مطلقاً حينئذ . ويدلّ على ذلك ما صرّحوابه من اشتراط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل بكونهمامتصرّفين إذ لوصحّت نيابتهماعنالفاعل معبقائهما على الظرفيّة والمصدريّة لم يكنلاشتراط التصرّف حينئذ وجه و أمّا المجرور بحرف غير زائد فلا ينطبق عليه حتّى تنزيلاً لا بنفسه و لا مع الجرّ كما هو ظاهر فما ذهب إليه الجمهور من كونه بنفسه نائباً كالقول بأنّهما معاً نائب في غير محلّه و أسخف منهما ما نسب إلى الفرّاء من أنّ النائب هو حروف الجرّ فقط .

فإن قلت : بناءً على ما ذكرت من عدم قبول المجرور النيابة يلزم خلوّ الفعل المجهول عن النائب إذالميكن فيالبين إلّا المجرور نحو ضرب في الدار .

قلت : النائب عن الفاعل الّذي هو نفس الفاعل عندنا مستتر فيالفعل أبداً فلايلزم خلوّه عن النائب و إنّما يلزم خلوّه عن المفسّر ولا مانع منه إذ لا حاجة إليه إذا لم يتعلّق الغرض بالتعيين .

فإن قلت : هذا إنّما يتمّ في الفعل المتعدّي الّذي يتعدّى عن الفاعل إلى المفعول به فيستتر حينئذ المفعول الّذي وقع عليه الفعل ، وأمّا الفعل اللازم الّذي لايتجاوز عنالفاعل فليس لهمفعول به حتّى يستتر في الفعل المجهول فاللازم حينئذ عدم صحّة صوغ الفعل المجهول منه مع أنّ صحّة صوغه منه بمكان من الوضوح .

قلت : لا شبهة في أنّ صيغة المجهول إنّما تفيد إسناد الحدث إلى ذات مّا وقوعاً فمع عدم تحقّقه تحقيقاً لابدّ من تحقّقه تنزيلاً فيستتر فيه حينئذ المسمّى الّذي اعتبر وقوع الحدث عليه تنزيلاً و هو إمّا مصدر الفعل المذكور كما نسب إلى بعض أو أعمّ منه و من الزّمان والمكان كما نسب إلى آخر وبما بيّنّاه ظهر أنّ ما نسب إلى الفرّاء من أنّ الفعل حينئذ فارغ لا ضمير فيه في غاية السخافة لاستلزامه خروج الفعل عن كونه فعلاً حينئذ لما اتّضح لك غاية الاتّضاح من تقوّم الفعل بدلالته على المسمّى تبعاً المعبّر عنه بالضمير المستتر استعارة.

فإن قلت: المصدر عين الحدث فكيف يصحّ جعله مسمّى واقعاً عليه الحدث تنزيلاً؟

قلت : العينيّة إنّما تمنع من الإسناد التحقيقي و أمّا التنزيلي فلا فاسناد الحدث إلى نفسه على وجه الوقوع كناية عن تحقّقه قطعاً، ثمّ اعلم أنّه إن وجد في اللّفظ مفعول به اختصّ تفسير المستتر به فيرفع على وجه النيابة عندهم وعلى الفاعليّة عندنا لأنّه طرف وقوع الحدث تحقيقاً فلا يصار إلى غيره إلّا عند فقده ضرورة عدم جواز المصير إلى التنزيل إلاّ عند التعذّر عن الأصل فإن اتّحد المفعول به تعيّن له و إن تعدّد فلك الخيار في جعل واحد مفسّراً مرفوعاً و الباقي منصوباً إلّا ثاني باب علمت و ثالث باب أعلمت فلا يصلحان له عند الجمهور وليعلم أنّ الظاهر المنطبق على المستتر قد يتمحّض في كونه مفسّراً أو مؤكّداً له بأن يؤتى مؤخّراً عن الفعل تابعاً له كقولك ضرب زيد و استقم أنت أو مقدّماً عليه من دون أن يقع في تركيب آخر كقولك زيد ضرب و أنت أضربه و قد لا يتمحّض فيه بأن يقدّم عليه و يقع في تركيب آخر كقولك رأيت رجلاً جاءني ومررت برجل أكرمني فإن تمحّض فيه يرفع على الفاعليّة بالتبعيّة لا بالأصالة كما هو ظاهر ، و إن لم يتمحّض فيه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل الّذي دخل عليه نحو المثالين المتقدّمين و لا يقدح في ذلك انجراره بحرف زائد في نحو قولك ما جاءني من أحد و « كفى بالله شهيداً » و « هيهات هيهات لما توعدون » لأنّ المراد ارتفاعه اقتضاءً واستحقاقاً فلا ينافي عدمه لأجل مانع يمنعه. و يتجرّد الفعل عن علامتي التثنية والجمع غالباً إن كان المفسّر

مؤخّراً عنه كقام الزيدان و قام الزيدون استغناء بالمفسّر عن العلامتين وقد يلحقانه فيقال قام الزّيدان و قاموا الزّيدون و سمّاه بعضهم بلغة أكلوني البراغيث ، و بعض آخر بلغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وذكر بعضهم أنّها من لغة أزد شنوأة . وقد اختلفت كلماتهم في لواحق الأفعال حينئذ فقيل إنّها علامات تدلّ على التثنية و الجمع و ليست بضمائر وقيل إنّها ضمائر و القائلون به اختلفوا فيما بعدها فمنهم من ذهب إلى أنّه بدل عنها ومنهم من ذهب إلى أنّه مبتداء و الجملة المتقدّمة خبر عنه

أقول : قد عرفت أنّ لواحق الأفعال علامات مطلقاً سواء قدّم المفسّر أم أخّر فتخصيصها بالصورة الثانية لاوجه له مع أنّ مفادها في الصورتين لا يكون إلّا واحداً فلا يعقل التفصيل بينهما بجعلها ضمائر في الصورة الأولى و علامات في الصورة الثانية وقد تبيّن بهذا البيان أنّ جعل الظاهر بدلاً عنها غلط أيضاً و إنّما هو بدل أو بيان للمستتر دائماً و أمّا جعله مبتداء و الجملة خبراً عنه فقد عرفت بطلانه بما لا مزيد عليه . وإلّا يكن المفسّر مؤخّراً عنه الحقت العلامات به فيقال الزّيدان قاما و الزّيدون قاموا رفعاً للالتباس إذ لو قيل الزّيدان قام مثلاً لتوهّم السامع أنّ المستتر مفرد لأنّ الظاهر المتقدّم ليس كالمتأخّر نصّاً في كونه مفسّراً للمستتر فيحتمل أن يكون غرض المتكلّم قام أبوهما أو غلامهما مثلاً و اكتفى بقرينة خفيّة و إذا كان الظاهر مؤنّثاً فإن كان مقدّماً على الفعل وجب إلحاق علامة التأنيث به مطلقاً سواء كان المؤنّث حقيقيّاً نحو هند قامت أو مجازيّاً نحو الشمس طلعت رفعاً للالتباس و إلّا يكن مقدّماً فإن كان مؤنّثاً حقيقيّاً فكذلك يجب إلحاق العلامة به نحو قامت هند إلّا مع الفصل بإلّا نحو ما قام إلّا هند أو غيره نحو قام في الدار هند، أو مع قصد الجنس نحو نعم المرأة هند فيترجّح ترك العلامة في المثالين الأوّل و الثالث و الإلحاق في المثال الثاني و إن كان مجازيّاً فلك الخيار في إلحاق العلامة بالفعل و عدمه فتقول : طلعت شمس وطلع شمس ، و في حكم الجمع المكسّر فتقول : قام الرّجال على التأويل بالجمع ، و قامت الرّجال على التأويل بالجماعة ، و ما لا واحد له من لفظه نحو نسوة فتقول: قال نسوة و قالت النسوة ، و أمّا الجمع السالم

فحكمه حكم واحده. و قد يأتي الفعل بلا علامة مع عدم الفصل و عدم قصد الجنس حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة و هو قياس لاسماع كما زعمه ابن هشام لما عرفت من أنّ صيغة المذكّر لم توضع للمذكّر و إنّما وضعت للأعمّ و إلّا لم يجز مجيئها للمؤنّث أصلاً، فهو قياس قليل الاستعمال كما أفهمه كلام ابن مالك و الأصل في مفسّر الفاعل الّذي هو بمنزلة الفاعل أي ما يقتضي أن يكون عليه في حدّ نفسه تقدّمه على المفعول و لهذا شاع نحو ضرب غلامه زيدٌ لتقدّم مرجع الضمير و هو زيد رتبة فلا يلزم الإضمار قبل الذّكر مطلقاً بل لفظاً فقط، وذلك شائع . بل يمكن أن يقال حينئذ برجوع الضمير إلى المستتر المتقدّم لفظاً و رتبة ، و شذّ نحو ضرب غلامه زيداً ، بل قيل يمتنع و الأظهر جوازه على شذوذ كما اختاره ابن مالك و يجب ذلك الأصل إذا خيف اللّبس بين المفسّر والمفعول لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميّز المفسّر عن المفعول سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى الياء على ما اختاره أكثر المتأخّرين و خالفهم في ذلك ابن الحاجب على ما حكي عنه فقال في نقده على المقرب لابن عصفور لا يوجد شيء من هذه الأغراض الواهية في كتاب سيبويه محتجّاً بأنّ العرب تجيز تصغير عمرو و عمر على عمير مع وجود اللّبس، و بأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، و بأنّه يجوز أن يقال زيد و عمرو ضرب أحدهما الآخر ، و بأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتّفاق و شرعاً على الأصحّ ، و بأنّ الزّجّاج نقل في معانيه أنّه لا خلاف بين النحويّين في أنّه يجوز في نحو « ما زالت تلك دعويهم » كون « تلك » اسمها و « دعويهم » الخبر وبالعكس انتهى . أقول : نعم الإجمال في الكلام من مقاصد العقلاء كما ذكره و لكنّه فرق بينه و بين الالتباس لأنّه ناش عن إرادة خلاف الظاهر من دون قرينة صارفة فيوجب نقض الغرض لدلالة الكلام حينئذ على الظاهر الّذي هو خلاف مرامه بخلاف الإجمال فإنّه ناش من عدم ظهور الكلام في شيء فلا يوجب نقض الغرض و لا فوت المقصود لعدم تعلّق القصد حينئذ إلّا بالإبهام و الإجمال ، و المقام من قبيل الالتباس لا الإجمال لأنّ الظاهر أنّ المقدّم هو الفاعل فالوجوه الثلاثة

الأول غير متوجّهة لأنّها راجعة إلى جواز الإجمال لا الالتباس مع أنّها راجعة إلى وجه واحد و هو ثبوت الإجمال في كلامهم و عدم المانع منه عقلاً و عرفاً . و الوجه الأوّل و الثالث إنّما يكونان مثالين لا دليلين مستقلّين ، و أمّا الرّابع فتوجّهه عليهم يتوقّف على أن يكون غرضهم من عدم الجواز عدمه مع ثبوت اللّبس عند التكلّم و إن فرض تأخّر وقت الحاجة عنه وانتفائه عنده و هو غير معلوم لأنّ كلامهم إنّما ينظر إلى عدم الجواز مع ثبوت اللّبس و بقائه ، و أمّا الخامس فعدم توجّهه أظهر لأنّ التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبره لأنّ الأوّل يوجب نقض الغرض بخلاف الثاني لأنّ الاسم والخبر متّحدان في الخارج مختلفان بالاعتبار فتأمّل ، و أمّا عدم وجوده في كتاب سيبويه فلا يدلّ على شيء لأنّ المسائل إنّما تتكامل بتلاحق الأفكار و يمتنع ذلك الأصل إذا أوجب انفصال الضمير نحو ضربك زيد فإنّ تقديم المفسّر فيه يؤدّي إلى انفصال الضمير و هو غير جائز مع إمكان الاتّصال و ما وقع منهما أي المفسّر والمفعول محصوراً فيه بإلّا أو بإنّما وجب تأخّره فيجب تأخّر المفسّر في نحو ما ضرب عمرواً إلّا زيدٌ و إنّما ضرب عمرواً زيدٌ إذ المقصود حصر مضروبيّة عمرو في زيد فلو قدّم و الحال هذه و قيل ما ضرب زيد إلّا عمرواً وإنّما ضرب زيدٌ عمرواً كان معناه انحصار ضاربيّة زيد في عمرو فينقلب المعنى و يجب تأخّر المفعول في نحو ما ضرب زيد إلّا عمرواً و إنّما ضرب زيدٌ عمرواً إذ المقصود حينئذ حصر ضاربيّة زيد في عمرو ، فلو قدّم انقلب المعنى ، هذا و قد جوّز بعضهم تقديم المحصور بإلّا مقروناً بها نحو ما ضرب إلّا زيد عمرواً لعدم الالتباس و هو كذلك إلّا أنّه غير مستحسن ، ويجوز الاكتفاء عن الفعل بقيام قرينة دالّة على معناه نحو زيد جواباً لسؤال محقّق لمن قال من قام وضارع جواباً لسؤال مقدّر في قوله « ليبك يزيد ضارع لخصومة » بالبناء للمفعول فكأنّه قيل من يبكيه فاجيب بقوله ضارعٌ أي يبكيه ضارعٌ : وقد يتوهّم أنّه قد يحذف الفعل وجوباً في مثل قوله تعالى « و إن أحدٌ من المشركين استجارك » بزعم أنّ هناك فعلاً محذوفاً يفسّره الفعل المذكور . وهو وهمٌ لأنّ «أحدٌ» مفسّر للمستتر في الفعل المذكور

و تقديمه على الفعل لايوجب صيرورة الجملةاسميّة حتّى ينا في دخول أداة الشرط عليها .

☼(الباب الثانى فى المبتداء و الخبر)☼

﴿ المبتداء ما اُسند إليه إسناداً اتّحادياً مجرّداً عن العوامل اللّفظيّة غير المزيدة ﴾ فالموصول يعمّ الاسم و غيره لأنّ الإسناد إن كان لفظياً يجري في جميع الكلمات و لا يختصّ به الاسم كقولك « ضرب » فعل ماض و « من » حرفٌ ، وإن كان معنوياً يختصّ به الاسم ويخرج بالقيد الأوّل ما لايكون مسنداً إليه وبالقيد الثاني نحوزيد ضرب مسندإليه بالإسناد الحدوثي ، وبالقيد الثالث الاسم فيباب كان و إنّ و نحوهما و المفعول الأوّل في باب ظنّ ودخل بقولنا غير المزيدة نحو «هل من خالق غير الله » و بحسبك درهم، إن قلنا بأنّ الاُوّل مبتداء ﴿ والخبر ما اُسند به كذلك﴾ أي اتّحادياً مجرّداً عن العوامل اللّفظيّة غيرالمزيدة و المرادبالتجريد الخلوّ لا الإخلاء فلايقتضي سبق الوجود ، ووجه صحّةالتعبير تنزيل الإمكانمنزلة الوجود كقولك للحفّار ضيّق فم الرّكيّة واللاّم فيالعوامل للماهيّة لا للاستغراق فلايرد ما قيل من أنّه إنّما يقتضي سلب العموم لاعموم السلبفيصدق عند عدمبعض العوامل و وجود البعض و نسبة العوامل إلى اللّفظ من قبيل نسبة الفرد إلى الكلّي و هو ينقسم إلى قسمين جامد و مشتقّ ﴿ فإن كان مشتقّاً ﴾ و هو اسم الفاعل و المفعول و الصفات المشبهة و المنسوب و اسم التفضيل ﴿ طابق المبتداء ﴾ إفراداً و تثنية و جمعاً ﴿ إن تأخّر عنه ﴾ كما هو الأصل فيقال زيد قائم و الزّيدان قائمان و الزّيدون قائمون ﴿ و إلاّ ﴾ أي إن لم يتأخّر عنه ﴿فالأغلب التجريد كالفعل﴾ بالنسبة إلى فاعله فيقال أقائم زيد وأقائم الزّيدان و أقائم الزّيدون و يجوزالمطابقة حينئذ ، و ما اشتهر من أنّ الوصف في صورة التقدّم لا يكون خبراً و إلّا لاستترفيه الضمير و وجب مطابقته مع المرفوع و إنّما يكون حينئذ مبتداء مسنداً به مستغنياً عن الخبر مكتفياً بمرفوعه الّذي هو فاعله أو النائب عنه و لذايجب إفراده حينئذ ، في غاية السخافة لأنّ الخبر لا يستتر فيه الضمير أبداً كما عرفت و ستعرف ، و

مرفوع الوصف لا يكون إلاّ مبتداءً كما عرفت مع أنّ استتار الضمير فيه في صورة تأخّره على فرض صحّته لا يقتضي المطابقة و إلّا لطابق الفعل فاعله الظاهر أبداً لاستتار الضمير فيه دائماً كما عرفت ، فالمطابقة وعدمها إنّما يكونان باعتبار تقدّم الوصف و تأخّره مع عدم اختلاف في التركيب كما أنّ اختلاف الفعل في المطابقة و عدمها إنّما يكون باختلاف تقدّمه و تأخّره مع عدم اختلاف في التركيب وهما أي المبتداء و الخبر مرفوعان بالإسناد الاتّحاديّ القائم بهما لا بالابتداء والخبريّة لأنّ استواءهما في اقتضاء الرّفع يدلّ على أنّ المقتضى له إنّما هو الجامع بينهما و هو الإسناد لا الخصوصيّتان المختلفتان باختلاف تعلّقه بالطرفين فما اشتهر من رفع المبتداء بالابتداء في غير محلّه . ومن الغريب ماتوهّمه بعضهم من رفع الخبر بالابتداء أيضاً لأنّه من عوارض المبتداء لا الخبر فهو إنّما يقتضي الإعراب بالنسبة إلى معروضه و المعنى المقتضي للإعراب بالنسبة إلى الخبر إنّما هو الخبريّة والابتداء والخبريّة إنّما يتقوّمان و يتحصّلان بالهيئة التركيبيّة وليس أحدهما متقوّماً بالآخر كما هو ظاهر وإنّما هو خصوصيّتان مختلفتان متقابلتان مشتركتان في الاسناد، فان قلنا إنّ العامل هو الّذي يتقوّم به المعنى المقتضي للاعراب كما شاع بينهم فالعامل هي الهيئة التركيبيّة ، و إن قلنا إنّه المعنى المقتضى له كما اخترناه فهو الإسناد على ما حقّقناه ولو تنزّلنا فهو الابتداء و الخبريّة فجعل العامل فيهما الابتداء لا وجه له على كلّ حال ، و قد تبيّن بهذا البيان أنّه لا وجه للقول برفع الخبر بالمبتداء أو الابتداء و المبتداء معاً كما أنّه لا وجه للقول برفع كلّ من المبتداء و الخبر بالآخر ، ثمّ إنّ الابتداء كما ذكره بعضهم هو جعل الاسم أوّلاً ليخبر عنه بل هو عين الإخبار عنه و أمّا ما اشتهر من أنّه التجرّد عن العوامل اللّفظيّة فوهم لأنّه أمر وجوديّ معتور على اللّفظ والتجرّد أمر عدميّ و التعبير عنه بكونه معرّى عن العوامل اللّفظيّة لايوجب صيرورته وجوديّاً لأنّ الكون فيه ناقص والكون الناقص عبارة عن الكون الرّبطي فهو تابع للرّبط الموجود في الكلام فإن كان إيجاباً فايجاب و إلّا فسلب ، و معلوم أنّ الرّبط الموجود في القضيّة هوالتجرّد الّذي هو

سلب لا إيجاب و توهّم أنّ الكون في المقام عبارة عن الكون التامّ فأفسد ضرورة أنّ الكون على صفة لا يكون إلّا ناقصاً ﴿و لايقع الخبر ظرفاً ومجروراً﴾ لأنّ الاسناد فيهما إضافيٌّ لااتّحاديٌّ ، و توهّم أوّل الاسناد إلى الاتّحادي أوالحدوثي بتقدير متعلّق للظرف من كائن أو استقرّ و نحوهما من أفعال العموم في غير محلّه لعدم الدّليل عليه ، توضيح الحال أنّ الدّاعي على تقدير المتعلّق إمّا عدم تماميّة المعنى بدونه كما يظهر من الأكثر و صرّح به عصام الدّين حيث قال : قيل اتّفق النحاة على أنّ الظرف لابدّ له من متعلّق و فيه بحث لأنّ الظرف لابدّ له من مظروف والمظروف في زيد في الدّار هو زيد و لاحاجة إلى أمر آخر، قلت : الظرف يكون ظرفاً لأمر من اُمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك فلابدّ من تقديره ليتمّ البيان ، وأمّا رعاية القواعد اللّفظيّة كما تظهر من كلام ابن هشام حيث قال بعد ما ذكر أنّه لابدّ للظرف و المجرور من متعلّق و زعم الكوفيّون و ابناطاهر وخروف أنّه لاتقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدّار ثمّ اختلفوا فقال ابنا طاهر و خروف الناصب المبتداء و زعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه و ينصبه إذا كان غيره و أنّ ذلك مذهب سيبويه ، و قال الكوفيّون : الناصب أمر معنويٌّ و هو كونهما مخالفين للمبتداء و لا معوّل على هذين المذهبين انتهى . و صرّح به المحقّق الجزائري (قدّه) في حاشيته على شرح الجامي حيث قال : ثمّ إنّهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم : الخبر هو الفعل المقدّر لا الظّرف السادّ مسدّه وقال بعضهم : هو الظرف و قال بعضهم : هو الفعل مع الظرف و خير الاُمور أوسطها ، و الدّليل عليه أنّ الكلام تامٌّ المعنى بلااحتياج إلى ذلك الفعل المقدّر و ما اتّفقوا عليه من تقدير المتعلّق فظنّي أنّه رعاية لأمر لفظي حيث إنّ الجارّ و المجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلابدّ له من عامل لا لأنّ المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر فإنّ العربيّ القحّ يقول زيد في الدّار و يفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلااحتياج إلى تقدير و كذا اختلفوا في أنّ الضمير منتقل من الفعل المقدّر إلى الظرف أو محذوف مع الفعل قال أبوعلي و من تابعه : إنّه منتقل و إليه يشير كلام

المصنّف انتهى ، و كلاهما بمكان من الوهن والسقوط أمّا الأوّل فلبداهة عدم حاجة القضيّة إليه بحسب المعنى وما توهّمه الفاضل المذكور إن أريد به أنّه يصلح أن يتعلّق حروف الجرّ مطلقاً إلّا كمايدلّ عليه كلام ابن الحاجب حيث قال في تعريفها أنّها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى مايليه ففيه أوّلاً أنّه بديهيّ البطلان لأنّ الإضافات المتكفّلة لها حروف الجرّ مطلقاً إلصاقاً و استعلاءً و اختصاصاً و ظرفيّة و هكذا كما يتحقّق بين الحدث ومايليه فكذلك تتحقّق بين العين وما يليه بل بعض أنحائها لاتتعلّق إلّا بالعين كقولك المال لزيد فإنّ الإضافة على وجه الملكيّة إنّما هي بين المال و زيد لابينه وبين حدث من الأحداث المتعلّقة بالمال .

وثانياً أنّه على فرض صحّته لايدلّ على تقدير المتعلّق فيما إذاكان المبتداء حدثاً نحو الحمد لله .

وثالثاً : أنّ المقدّر عندهم إنّما هو الفعل العامّ وهو الكون الناقص المنطبق على نفس النسبة فليس المقدّر بحسب المعنى إلّا نفس النسبة المستفادة من الحرف فلا يدلّ على حدث آخر سواها حتّى يصلح لتعلّق الحرف به و هذا معنى ما قيل : إنّ الفعل الناقص لايدلّ على الحدث و إن أُريد به خصوص النسبة الظرفيّة ففيه مضافاً إلى الوجوه المتقدّمة أنّه لوتمّ لايثبت المدّعى لأنّه أعمّ منها ، وأمّا الثاني فلما ظهر لك من أنّ موجد العمل إنّما هو المتكلّم و المقتضى له إنّما هي المعاني المعتورة على الكلمة من خصوصيّات التركيب و كيفيّات الاستعمال و اللّفظ إنّما يسند إليه العمل في اصطلاحهم إذا تقوّم المعنى المقتضى به و المعنى المقتضى لانتصاب الظرف إنّما هي الظرفيّة المعتورة عليه و هي إنّما تتقوّم و تتحصّل باستعماله في مقام الظرفيّة لابالفعل العام المقدّر وما في معناه كما هو ظاهر فالالتزام بالتقدير لتحصيل الناصب غلط لاوجه له . هذا حال الظرف ، و أمّا المجرورفلا يكون منصوباً لفظاً ولا محلاً حتّى يحتاج إلى الناصب وما يتخيّل من الاستدلال عليه بنصبه بعد نزع الخافض عنه في غير محلّه لأنّ الأسماء المدّعى كونها كذلك منصوبة على المفعوليّة تحقيقاً أو على سبيل التوسّع على ماسيظهر لك تفصيله ، و لو سلّم انتصابه

محلاً فهو إنّما يكون باعتوار معنى الإضافة المتقوّمة بالحرف لا بالفعل المقدّر كما هو ظاهر و إذ قد اتّضح لك ما بيّنّاه من فقد الدّليل على التقدير لفظاً و معنى اتّضح لك فساد القول بالتقدير إذ لا يصحّ التقدير إلّا بعد قيام الدليل عليه حالاً أو مقالاً بل قد عرفت سابقاً أنّ مرجع تقدير اللّفظ إلى دلالة الدّليل الحاليّ أو المقاليّ على المعنى ، و مجرّد صحّة قيام قولك زيد كائن في الدّار مقام قولك زيد في الدّار لا توجب رجوع أحدهما إلى الآخر بحذف و تقدير و إلّا لزم أن يرجع قولك زيد ضاربٌ إلى قولك زيد حيّ و يقظان و ضارب لصحّة قيامه مقامه مع أنّه إن اُريد من صحّة قيام أحدهما مقام الآخر صحّته بعد الغمض و الصفح عن الخصوصيّات الفارقة فصحيح غير نافع و إلّا لا يصحّ قيام أحدهما مقام الآخر لأنّ الظرف في الاولى فضلة و في الثانية عمدة و غير خفيّ أنّ كون الكلمة ركناً وفضلة ناش من اختلاف نظر المتكلّم فلا يصحّ قيام أحدهما مقام الآخر مع عدم إلغاء الخصوصيّة المنظورة ، هذا ويدلّ على بطلان ما توهّموه أيضاً أنّه إن اريد بالكون المقدّر الكون الناقص الرّبطي كما هو مقتضى كونه من أفعال العموم فلا حاجة إليه لاستفادته من حرف الجرّ ، بل لا يصلح لصيرورته متعلّقاً له إلّا على وجه التأكيد لأنّ مفاده عين مفاد الحرف ، و إن اُريد منه الكون الأصيل ففيه أنّه على خلاف الواقع إذ لا يتقيّد وجود زيد بالدّار مثلاً و إلّا لزم انتفاء وجوده في غيرها ويدلّ عليه أيضاً أنّ الكون المقدّر إن كان تامّاً ففيه ما عرفت و إن كان ناقصاً يلزم كونه خبراً لنفسه إن كان الظرف متعلّقاً به وإلّا لزم التسلسل في التقدير .

فإن قلت : تعلّق الظرف بنفس المبتداء يوجب صيرورته من قيوده ومتعلّقاته فيلزم أن لا يصحّ السكوت عليهما لأنّ الكلام إنّما يتمّ بالإسناد التامّ لا بالنسبة التقييديّة التعلّقيّة .

قلت : تعلّق الظرف كما يقع على وجه التقييد كذلك يقع على وجه الإسناد فلا ينحصر في الأوّل فإنّ التعلّق الإضافي كالتعلّق الاتّحادي والحدوثي لا ينحصر في التقييد بل الأصل فيه التمام كأخويه ، ثمّ إنّه إن قلنا بتقدير المتعلّق فالخبر

هو المقدّر ، فما قيل من أنّه المجموع كالقول بأنّه الظرف فاسد لمنافاته مع الحكم بالتقدير ولو لداع لفظيّ ، وما قيل من أنّ المراد من التقدير اعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لاتقديره في نظم الكلام حتّى يلزم أن يكون المحذوف خبراً و إنّما الخبر هو نفس الظرف متناقض الصدر و الذّيل لأنّ ارتباط الظرف به موجب للتقدير في النظم فالحكم بارتباط الظرف به مع الحكم بعدم التقدير متهافتان ، ثمّ إنّ القول بانتقال الضمير المستتر في الفعل إلى الظرف في غاية السخافة ، لأنّ مرجع استتار الضمير في الفعل كما اتّضح لك مراراً إلى دلالة الفعل على الفاعل المعبّر عنه بالمعنى المنويّ معه فلا يكون في البين لفظ حتّى يصحّ انتقاله عن الفعل إلى الظرف ، ثمّ إنّهم اتّفقوا على أنّه إن قدّر فعلاً فهو جملة و إن قدّر اسم فاعل فهومفرد ، و هو توهّم باطل أيضاً لما ظهر لك من أنّ الفاعل المستتر ليس لفظاً حتّى ينعقدالتركيب بينه وبين الفعل ويصير المجموع جملة .

﴿ و لا ﴾ يقع الخبر ﴿جملة﴾ الّا إذا اتّحدت مع المبتداء وانطبقت عليه نحو قولي الحمد لله و نطقي حسبي الله فإنّ الجملتين فيهما عبارة من المقول و المنطوق وهما متّحدان مع القول والنطق ضرورة اتّحاد المقول والمنطوق مع القول والنطق و أمّا نحو زيد أبوه قائم أوقام أبوه أوفي الدّار أبوه فلا تتّحد الجملة فيه مع الاسم المتقدّم فلا تكون خبراً عنه بل لاتكون مسندة مطلقاً إذ لوكان بينها و بين الاسم المتقدّم إسناد لكان اتّحادياً أوحدوثياً أوإضافياًلما ظهرلك من انحصاره في الثلاثة و انتفاء الجميع في المقام بيّن مع أنّ الأخيرين إنّمايتحصّلان بالهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة و حرف الجرّ المنتفيين فيها ، و يدلّ على انتفائه أيضاً أنّه لو ثبت إسناد بينهما لزم تكرّر لفظة « است » الدّالّة على الاسناد في ترجمته بالفارسيّة وأنّ الإسناد يختصّ بالمفهوم المستقلّ الاسميّ و الجملة باعتبار اشتمالها على الإسناد لاتكون مستقلّة فلاتقبل الاسناد وتوهّم تأويلها إلى المركّب الناقص التقييدي القابل لوقوعه طرفاً للاسناد من قائم الأب و نحوه في غير محلّه و إلّا لزم صحّة وقوعها مسنداً إليها أيضاً مع أنّ التأويل الناقص إن كان من قبل الإسناد . ففيه **أولا** أنّه

لايصلح لجعلها ناقصة و إنّما الموجب لنقصها صيرورتها قيدا لإسناد أوأحدطرفيها .
ثانياً أنّهما لاتقبل النقص الّذي هو من قبيل نقص التركيب التقييدي و إلاّ لخرجت عن كونها جملة فهي و إن كانت ناقصة لاتقع طرفاً للإسناد كالمركّب التقييدي" وإن لم يكن من قبله ففيه أنّه ليس في البين مايصلح للتأويل سواه و معلوم أن التأويل بلا سبب وداع لاوجه له ، لايقال إنّ ربط الجملة إلى المفرد لايكون من قبيل اسناد المفرد حتّى ينحصر في الأقسام الثلاثة المنتفية فيها و إنّما يكون ربطها إليه على وجه آخر، و الدالّ على هذا النحو من الرّبط الضمير وما بمنزلته ولذا قالوا : إنّ الجملة الخبريّة ، لابدّ لها من رابط يربطها إلى المبتداء وهو إمّا اشتمالها على ضميره نحو زيد أبوه قائم ، أوعلى إشارة إليه نحو « ولباس التقوى ذلك خير » أو على نفسه نحو « الحاقّة ما الحاقّة » أوعلى جنس شامل له نحوزيد نعم الرّجل لأنّا نقول : أوّلاً الخبر مطلقاً عندهم من قبيل المسندبه و لذا اعتبروه في تعريفه ، و ثانياً أنّ الضمير وما بمنزلته فلا يعقل أن يكون رابطاً بمعنى كونه سبباً لحدوث معنى حرفيّ أي نسبة بينهما و بين الاسم المتقدّم مطلقاً ولو على وجه آخر. وثالثاً أنّ الضمير عين المبتداء فلا يعقل أن يحدث به النسبة بينه وبين الجملة الّتي هو جزؤها . ورابعاً أنّ الرّبط الّذي يتحقّق بالضمير وما بمنزلته لو كان كافياً في تحقّق الخبريّة لزم أن يكون الجملة المشتملة عليه خبراً مطلقاً مع أنها قدتقع عندهم خبراً و حالاً وصفة وهكذا فعلم أنّ وقوعها خبراً عندهم إنّما هو باعتبار تحقّق الإسناد الّذي هو أمر آخر ورى الرّبط المتحقّق بالضمير وما بمنزلته .

فإن قلت : قد أوضحت مراراً أنّ النسبة في ذاتها تامّة و النقص إنّما يعرض عليها من قبل صيرورة طرفيها أوأحدهما قيداً وتبعاً فهومسبوق بالتمام ومتفرّع عليه فالنسبتان في الحقيقة واحدة و الاختلاف إنّما هو باختلاف نظر المتكلّم و لحاظه ، فالتماميّة إنّما تنتزع من النظر الذّاتي الأصيل إليها كما أنّ النقص إنّماينتزع من النظر التبعي التقييدي إليها ولا شبهة في أنّ هذا الانتزاع و التفرّع جار في كلّ نسبة ناقصة ولااختصاص له ببعض دون بعض . و اشتهر من أنّ الأوصاف قبل

العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها أوصاف ، تنبيه على بعض موارده لاتبيين لاختصاصه به ، ضرورة أنّ التركيب الاضافيّ كالتركيب التوصيفي يتفرّع على التركيب الخبريّ أيضاً ، بداهة أنّه كما لاينبغي قولك زيد الضارب إلاّ بعد العلم بأنّه ضارب كذلك لاينبغي قولك غلام زيد إلاّ بعد العلم بأنّ له غلاماً و لذا ترى أنّ الإضافة إنّما تكون مع العهد غالباً ولا ريب أنّ الجملة تقع طرفاً للنسبة الناقصة و تصير قيداً و تبعاً لأمر آخر ، ومن هنا يعرض عليها النقص لأنّها في حدّ ذاتها تامّة ولا وجه لنقصها إلا صيرورتها طرفاً للنسبة وقيداً لأمر آخر بل لاريب في وقوعها صفة و مضافاً إليها كما تشهد به موارد الاستعمالات إذ لولم تقع مضافاً إليها لم يكن لحذف التنوين من يوم في قوله عزّ من قائل « و السّلام عليّ يوم ولدت ويوم أموت ويوم أُبعث حيّاً » وهكذا وجه . ووقوعها كذلك لاينفكّ عن وقوعها محلاّ للإسناد و خبراً لما عرفت بل عن وقوعها محكوماً عليها أيضاً لأنّ المضاف إليه في الحقيقة محكوم عليه ، قال ابن الحاجب المضاف إليه في المعنى المحكوم عليه لأنّه المسندإليه أو لا فإنّ قولك غلام زيد في معنى قولك زيدله غلام أومالك غلام انتهى .

قلت : مرجع وقوع الجملة قيداً لأمر آخر إلى صيرورة الإسناد الثابت بين طرفيها قيداً و تبعاً له لا إلى حدوث نسبة جديدة بينها و بين المقيّد بها حتّى يدلّ على جواز وقوعها طرفاً للاسناد فمرجع إطلاقها إلى بقاء الاسناد الثابت بين طرفيها على حالته الأصليّة و عدم عروض نقص عليه لاإلى ثبوت إسناد لها وراءه كما أنّ مرجع تقيّدها إلى عروض النقص عليه لاإلى حدوث نسبة جديد بينهاوبين أمر آخر.

و الحاصل أنّ صيرورة الجملة قيداً و إن كان معنى حرفيّاً ومن سنخ النسبة إلاّ أنّه ليس نسبة مستقلّة بل كيفيّة للاسناد الثابت بين طرفيها الموجبة لنقصه فإطلاقها يرجع إلى عدم طروّ الكيفيّة الموجبة لنقصان إسنادها لا إلى ثبوت إسناد وراء الاسناد الثابت بين طرفيها ، هذا مع أنّ ماذكر من انتزاع كلّ نسبة ناقصة من نسبة تامّة في غير محلّه . توضيح الحال أنّ الإسناد التامّ و إن كان أصلاً لسائر النسب وهي فروع و توابع له و لكنّها تختلف في التبعيّة و التفرّع ، فمنها ما تتفرّع عليه

الأمر المنتزع من منشأ انتزاعه كالتوصيف و الإضافة الثابتين بين المفردين كما أوضحناه لك سابقاً .

ومنها ماتتفرّع عليه تفرّع التابع على متبوعه من دون أن ينتزع أحدهما من الآخر كنسب متعلّقات الإسناد من المفعول و الزمان و المكان والآلة والعلّة و هكذا فان ّ النسب الناقصة في قولك ضربت زيداً بالسيف في الدّار يوم الجمعة للتأديب متأخّرة وتابعة لإسناد الحدث إلى فاعله ولاتكون منتزعة منه كما هوظاهر ولامن اسناد آخر لكونها على صفةالنقص أوّلاً فلا تنتزع من إسناد تامّ ولذا يصحّ تفريع النسبة التامّة فيه و في نظائره على النسبة الناقصة فتقول : ضربت زيداًفضُرب و كسرت الكوز فانكسر و ضربت في الدار فهي محلّ له وضربت للتأديب فهوسبب له وهكذا ولوكان التمام فيهذه المواضع قبل النقص لم يصحّ التفريع المذكورفالنقص فيها ذاتيّ و التمام ينتزع من نظر زائد ، و كشف الستر عن وجه هذا السرّ إنّ هذه النسب متأخّرة وتابعة في الأصل لاسناد الحدث إلى فاعله ويستحيل أن تستقلّ بنفسها فإنّ ربط الحدث إلى المفعول و الظرف و الآلة والعلّة وهكذا إنّمايتحقّق بحدوث الحدث من فاعله كما هوظاهر فهذه النسب تابعة في الأصل لإسنادالحدث إلى فاعله ولا تكون واقعة في عرضها وقبالها فالنظر الذّاتي الأصيل فيها هو النظر التبعيّ التعلّقي كما أنّ النظر التبعيّ العرضي فيها هو النظر الاستقلاليّ العرضيّ فيتأخّر التمام فيها عن النقص وينتزع منه و يصحّ تفريع التامّة فيها على الناقصة دون العكس .

ومنها ماتتفرّع عليه و تتبعه تفرّع الكيفيّة على المتكيّف بها كتقييد إسناد إحدى الجملتين بالآخر كقولك إن ضربت ضربت ، و من هذا القبيل تقييد المسند إليه بالحال وتوصيف المفرد بالجملة وإضافته إليها فإنّ التقييد في الأوّل يرجع إلى تفييد الإسناد بالحال و في الثاني إلى صيرورةالإسناد قيداً للمفرد و على كلا التقديرين يرجع التقييد إلى كيفيّة للاسناد و النسبة التامّة في هذه الموارد انّما تنتزع من لحاظ المتكلّم النسب التقييديّة على خلاف وجهها الأصليّة الأوّليّة

ضرورة أنّ النظر الأصيل الذّاتي فيها إنّما هوالتقييد ، فاتّضح غاية الاتضاح أنّ صيرورة الجملة قيداً لأمر آخر لا تكشف عن جواز وقوعها خبراً و طرفاً للاسناد .

فإن قلت : سلّمنا أنّ النسبة في الموارد المزبورة ناقصة في حدّ ذاتها ولاتكون منتزعة من الإسناد التامّ و لكنّه ينتزع منها الإسنادالتامّ كما بيّنت فتطرّق النسبة التقييديّة فيها لاينفكّ عن تطرّق الإسناد فيها .

قلت : انتزاع الإسناد من التقييد إنّما هو بعد تأويل الإسناد الثابت بين طرفي الجملة إلى النسبة الناقصة التقييديّة فلا ينتزع الإسناد من التقييد الثابت بين الجملتين في قولك إن ضربت ضربت إلّا بعد تأويلها بالمصدر المضاف فيقال : ضربك سببٌ لضربي فمع بقاء الجملة على حالها و عدم التصرّف فيها برجوعه إلى المصدر المضاف كما هوالمفروض لايعقل أن تقع طرفاً للاسناد ، وقد ظهر بما بيّنّاه فساد مااشتهر بينهم من تأوّل الجملة المضاف إليها بالمفرد استناداً إلى أنّ المضاف إليه في معنى المحكوم عليه لأنّه على فرض صحّته يختصّ بما إذاكان مفرداً لاجملة لما اتّضح لك من أنّ الإضافة إلى الجملة ترجع إلى تقيّد في الإسناد لاإلى نسبة ناقصة منتزعة من التامّة مع أنّه باطل أيضاً لما عرفت من انتزاع التركيب الإضافي المصطلح من الإسناد الاضافي فقولك غلام زيد منتزع من لزيد غلام لامن زيد مالك غلام كما توهّمه ابن الحاجب .

و ههنا أمر ينبغي التنبيه عليه و هو أنّ الجمهور فصّلوا بين زيد أبوه قائم و زيد قائم أبوه فجعلوا الخبر في الأوّل جملة و في الثاني جائز الوجهين ، مفرداً بجعل اسم الفاعل خبراً و أبوه فاعلاً له ، و جملة بجعله مبتداءً و اسم الفاعل خبراً مقدّماً و المجموع خبراً عن المبتداء المقدّم و لكنّه عندي غلط لأنّ جعل اسم الفاعل خبراً عن زيد يقتضي وقوعه محمولاً له وإسناده إلى «أبوه» على وجه الفاعليّة يقتضي وقوعه محمولاً له أيضاً فيلزم ثبوت القيام لهما وبطلانه في غاية الوضوح مع أنّ ترتّب إسناده إلى فاعله على إسناده إلى المبتداء مستلزم لثبوت القيام الثابت له للفاعل و هو أظهر فساداً من الأوّل فيتعيّن حينئذ جعل الخبر جملة في المقامين بناءً على ما

زعموه من جواز وقوع الجملة خبراً و أمّا على مابيّنّاه عليه وشيّدنا بنيانه بحيث لا يبقى فيه ريب لمن له أدنى مسكة فيجب جعل زيدتوطئة لمرجع الضمير في المثالين أو جعله مبتداء وأبوه بدلاً تعلّقياً عنه في الأوّل بل الثاني أيضاً بناءً على جواز الفصل بينه و بين المبدل بالخبر كما هو المختار .

فإن قلت : ما الوجه في ارتفاع الاسم المقدّم إذا جعل توطئة لمرجع الضمير و لم يجعل مبتداءً ؟

قلت : الأصل في الإعراب الرّفع و لا حاجة له إلى سبب سوى التركيب و إنّما المحتاج إليه خلافه فالكلمة في مقام التركيب تستحقّ الرّفع إلّا أن يعتورها معنى يقتضي النصب أو الجرّ و لذا يجوز رفع زيد نحوزيد ضربته مع أنّه لايكون مبتداءً قطعاً و عدم تنبّه القوم له لا يدلّ على بطلانه بعد قيام الدّليل و مساعدة استعمالات أهل اللّسان عليه نعم يصعب التصديق به على من غلب عليه التقليد و لا يهمّنا مخالفته لأنّ تكلّمنا إنّما هو مع أهل النظر و الاستدلال ﴿ و لا يستتر فيه الضمير مطلقاً ﴾ و إن كان مشتقّاً لأنّ مرجع استتاره إلى استفادة المسند إليه من المسند تبعاً للإسناد و التزاماً و هي إنّما تتحقّق بتوسّط هيئة الفعل ، توضيح الحال أنّ الإسناد لابدّ له من طرفين مسند إليه و به فإن كانت الهيئة المتكفّلة له هيئة اشتقاقيّة عارضة على أحد الطرفين كهيئة الفعل العارضة على المادّة الدّالّة على إسنادها إلى المسمّى قياماً أو وقوعاً تستتبع الدّلالة على الطرف الآخر وهو الفاعل المعيّن أو فاعل مّا ، وإن كانت الهيئة المتكفّلة له هيئة تركيبيّة عارضة على الطرفين و متقوّمة بها كالهيئة التركيبيّة المفيدة للحمل و الاتّحاد ، فاستتباع الدّلالة على أحدطرفي الإسناد غيرمتصوّر حينئذلأنّهما مذكوران في القضيّة اللّفظيّة واستتباع الدّلالة على أمر ثالث خارج عن الطرفين أظهر فساداً فما أطبقت عليه كلمتهم من استتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقّاً ولم يرفع ظاهراً نحو زيد قائم في غاية السخافة لأنّ المستتر فيه إن اُخذ طرفاللاسناد الخبريّ الحمليّ فهو أوّلاً خلاف المفروض من كون الوصف خبراً عن المبتداء . و ثانياً غير متصوّر لأنّ الاسناد الخبري

الحملي إنّما يتحقّق بالهيئة التركيبيّة المتقوّمة بالطرفين المذكورين و لا يعقل قيامه بأحدهما حتّى يستتبع الدّلالة على الطرف الآخر كهيئة الفعل و لا إسناد سوى الإسناد المتحقّق من قبل الهيئة التركيبيّة حتّى يجعل طرفاً له ، بل لا يعقل وجود إسناد آخر إذ الكلمة الواحدة لا تقبل إسنادين في استعمال واحد و إن لم يؤخذ طرفاً للاسناد فالقول باستتاره أقبح و أشنع كما هو ظاهر .

فإن قلت : المشتقّ بهيئته الاشتقاقيّة يدلّ على نسبة الحدث إلى ذات مّا قياماً أو وقوعاً على وجه يتحصّل منهما عنوان وحدانيّ منطبق على الذّات فهو بهيئته الاشتقاقيّة يدلّ على ذات ما تبعاً والتزاماً ، فصحّ ما اتّفقوا عليه من استتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقّاً .

قلت : أوّلاً إنّهم لم يريدوا ذلك ، ولو أرادوا ذلك لزم التزامهم بالاستتار أبداً لا إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً . و ثانياً أنّ النسبة المستفادة من الهيئة نسبة الناقصة تقييديّة و القوم مصرّحون بأنّ المستتر هو فاعله الّذي اُسند إليه هو . و ثالثاً أنّ الذّات المستفادة من الوصف باعتبار انطباق العنوان عليه لا يسمّى مستتراً فيه ، فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ القول باستتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقّاً و لم يرفع ظاهراً بمكان من الوهن و البطلان و إن اتّفقوا عليه ، لا يقال : كيف تجتري على مخالفة جميع علماء الفنّ في خرق اتّفاقهم مع أنّ اتّفاقهم في الاخبار عن استعمالات أهل اللّسان و ما يرجع إليها حجّة بالضرورة . لأنّا نقول اخبارهم إنّما يكون حجّة في المسائل الحسيّة المستفادة من استقراء كلمات أهل اللّسان و أمّا النظريّة فلا والمرجع فيها إنّما هو الدّليل ومسئلة الاستتار من المسائل النظريّة الّتي نسجوها بأنظار غير صحيحة . ثمّ إنّا لو سلّمنا الاستتار في الأخبار المشتقّة لزم القول به في الأخبار الجامدة أيضاً كما ذهب إليه الكوفيّون لأنّ الاستتار لو ثبت فإنّما هو من ناحية الإسناد فلايتفاوت الحال فيه بالجمود و الاشتقاق ، فالتفصيل بينهما كما ذهب إليه أكثر البصريّين و تبعهم الجمهور في غير محلّه أيضاً .

﴿ ويجب أن يؤتي به ﴾ أي الضمير يعني ضمير المبتداء في طرف الخبر ﴿ إذا جرى ﴾

الخبر ﴿ على غير من هوله وخيف اللّبس ﴾ أي تلاغير من هوله كقولك زيد عمروٌ ضاربه هو فلو لم يؤت بالضمير المرفوع خيف لبس غير من هوله بمن هوله ، ، وأمّا إذا أمن اللّبس كقولك زيد هندضاربها فلا يجب الإتيان به وإن كان أولى ، وإنّما عبّرت بالإيتاء به لا بالإبراز تنبيهاً على أنّ ذكر الضمير حينئذ إتيان به ابتداءً لا إبراز لما استتر كما توهّموه . ﴿ و الأصل في المبتداء ﴾ أي ما يقتضي أن يكون عليه من حيث أنّه مبتداء ﴿ التقديم ، و يجب ذلك ﴾ أي التقديم الّذي هو الأصل ﴿ إذا استوجب التصدير ﴾ إمّا بنفسه نحو من أبوك ، أو بسبب من اقترانه بلام الابتداء نحو لزيد قائمٌ ، أو إضافته إلى ماله المصدر نحو فتى مَن وافدٌ ﴿أو كانا ﴾ أي المبتداء و الخبر ﴿ معرفتين ﴾ نحو زيدٌ صديقك ﴿ أو متساويين في التخصيص﴾ نحو أفضل منك أفضل منّي ﴿ وخيف اللّبس ﴾ بالتأخير فان أمن اللّبس جاز التأخير نحو بنونا بنو أبنائنا ﴿ أو كان الخبر محصوراً فيه ﴾ كأنّما زيد شاعر ، و ما زيدٌ إلّا شاعر ﴿ و ﴾ يجب ﴿ تقديم الخبر ﴾ على المبتداء الّذي هو خلاف الأصل ﴿إذا استحقّ التصدير ﴾ نحو أقائم زيدٌ أم قاعد و من أبوك . على مذهب بعض النحاة من كون اسم الاستفهام خبراً مقدّماً ﴿ أو كان المبتداء محصوراً فيه ﴾ نحو ما فقيه إلّا أنت و إنّما الشاعر أنت ﴿ و يجوز الاكتفاء بكلّ منهما ﴾ أي المبتداء و الخبر ﴿ عن ﴾ الجزء ﴿الآخر مع العلم به﴾ لدليل يدلُّ عليه ﴿ كقولك سالم في جواب السائل ﴿ كيف زيد ، و زيد في جواب ﴾ السائل ﴿ أزيد قائم أم عمروٌ ﴾ و إنّما عبّرت بالاكتفاء لا بالحذف تنبيهاً على عدم تقدير لفظ في نظم الكلام و انّ الإفادة كما تتحصّل من تركيب لفظين تتحصّل من تركيبه مع ما يقوم مقامه من دليل حاليّ أو مقاليّ ﴿ و يستغنى به ﴾ أي المبتداء ﴿عن الخبر ﴾ في أربعة مواضع أحدها ﴿ بعد لو لا ﴾ الامتناعيّة ﴿ غالباً ﴾ أي في القسم الغالب منها لأنّها على قسمين قسم يمتنع فيه جوابها بمجرّد وجود المبتداء و هو الغالب و قسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتداء و هو قليل فالأوّل ﴿نحو لولا عليٌّ عليه السلام لهلك عمر ﴾ لا خبر للمبتداء فيه لأنّ وجود الشيء ليس أمراً زائداً عليه في الخارج بل هو عينه خارجاً وواقعاً وإن

كان زائداً عليه تصوّراً وتحليلاً فامتناع الجزاء حينئذ كما يصحّ انتسابه إلى وجوده بلحاظ المغايرة معه تحليلاً يصحّ انتسابه إلى نفسه بلحاظ إتّحاده معه تحقيقاً ، فما اشتهر بينهم من تقدير الخبر و الالتزام بوجوب حذفه لا وجه له ، و الثاني ما لا يستغني المبتداء فيه عن الخبر نحو قوله صلى الله عليه وآله « لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة و جعلت لها بابين » ، نعم يجوز حذف الخبر حينئذ إذا دلّ عليه دليل ﴿ و ﴾ ثانيها ﴿ إذا كان مصدراً أو ﴾ في حكمه كما إذا كان اسم تفضيل ﴿ مضافاً إليه ﴾ إذ اسم التفضيل من جنس المضاف إليه أبداً ﴿ قبل حال لا يخبر بها عنه نحو ضربي زيداً قائماً ﴾ و ذهابي راكباً و أكثر شربي السويق ملتوتاً ﴿ و أخطب ما يكون الأمير قائماً ﴾ فإنّه لمّا كان الغرض من استعماله في التراكيب المذكورة الإخبار عن حدوثه في حال مخصوصة لا لإسناد شيء إليه والحدوث ليس أمراً زائداً على الحدث اكتفى بذكره مجرّداً عن الخبر واستغنى عنه به ، و إلى ذلك ينظر ماذكره بعضهم إلى أنّه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيداً إلّا قائماً ، وما اشتهر بينهم من أنّ تقديره ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً فحذف حاصل كما يحذف متعلّقات الظروف نحو زيد عندك فبقي إذا كان ثمّ حذف إذا مع شرطه العامل في الحال واُقيم الحال مقام الظرف لأنّ في الحال معنى الظرفيّة فالحال قائمٌ مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر غلط لأنّ التقدير المزبور موجب لانقلاب الحال خبراً لكان ، إذ لا مجال لجعله حينئذ تامّاً لأنّ مفاده كون الشخص على صفة القيام لا خروجه عن كتم العدم إلى الوجود في الخارج الّذي هو مفاد الكون التامّ مع أنّ مرجع الحذف كما عرفت إلى دلالة دليل من حال أو مقال على إرادة المتكلّم معنى من المعاني و الاكتفاء به عن اللّفظ ولا دليل في المقام يدلّ على إرادة أزيد من معنى الحدوث في المقام على أنّ حذف إذا مع الجملة المضاف إليها لم يثبت في غير هذا المقام كما نبّه عليه الرّضي ـ قدّه ـ ﴿ و ﴾ ثالثها ﴿ إذا كان صريحاً في القسم ﴾ نحو لعمرك لأفعلنّ ، فإنّه صريح في القسم لعدم استعماله إلّا في مورد القسم فهو معنى حرفيّ ووجه من وجوه استعمال الاسم مستفاد من الحرف مرّة كما

في قولك بالله وتالله ، ومن خصوصيّة الاستعمال تارة كما في المقام فلا يستقلّ بالمفهوميّة حتّى يجعل خبراً و يلتزم بحذفه ، فالمبتداء حينئذ لاخبر له لاستغنائه عنه . و اعلم أنّ العمر بفتح الفاء وضمّه بمعنى واحد ولايستعمل مع اللاّم إلاّالمفتوح لأنّ القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ، و رابعها إذا كان ﴿ معطوفاً عليه بواو صريح في المصاحبة نحو كلّ رجل وضيعته ﴾ فإنّ المقصود من أمثال هذا التركيب الإخبار بالمقارنة بين المتعاطفين وهي تستفاد من خصوصيّة المورد فلا حاجة للمبتداء إلى خبر حينئذ ، فلا وجه لما اشتهر بينهم من تقدير الخبر حينئذ والقول بوجوب حذفه . و اعلم أنّ الضيعة بفتح الفاء الحرفة سمّيت بذلك لأنّ الإنسان يضيع بتركها ﴿ وقد يتعدّد الخبر نحو زيد عالم عاقل ﴾ .

﴿ **الباب الثالث** في المضاف و هو ما اسند على معنى حرف الجرّ ﴾ سواء كان بتوسط حرف الجرّ ﴿ نحو زيد في الدّار ﴾ والمال لزيد أم لا ، نحو كلامي عند الأمير ﴿ وصلاتي خلف العادل ﴾ خرج بقيد الإسناد المضاف الشائع في ألسنتهم وهو المنسوب بالنسبة الناقصة التقييديّة نحو غلام زيد وبالقيد الأخير الخبر والمسند بالإسناد الحدوثي ﴿ و هو مرفوع بـ ﴾ المعنى المعتور عليه و هو ﴿ كونه مضافاً ﴾ إن تمحّض فيه كالمثالين المتقدّمين و إلّا يعرب حسب مايقتضيه التركيب الّذي وقع فيه ، وأمّا المضاف إليه فإن كانت الإضافة إليه بتوسّط حرف الجرّ فهو مجرور وإلّا فمنصوب ﴿ و ﴾ اعلم أنّ ﴿ درجه ﴾ أي المضاف ﴿ في المبتداء أو الفاعل ﴾ بقلب العنوان ﴿ و جعله مسنداً إليه ، والمضاف إليه مسنداً به بتأويله إلى مقدّر من فعل عامّ أو خاصّ ﴾ ﴿ أو شبهه ، غلط ﴾ فاحش ﴿ لأنّ التركيب ناظر إلى الاضافة ﴾ أصالة ﴿ والتقدير يوجب انقلاب النظر ﴾ الأصيل ﴿ إلى الحدوث أو الاتّحاد ﴾ و صيرورة النظر إلى الإضافة تبعياً تقييدياً فإنّ الإضافة في التركيب إنّما تكون اسناديّة تامّة موجبة للافادة و تماميّة الكلام بطرفيها . و بالتقدير تخرج عن الإسناد التامّ وتصير قيداً للإسناد الحدوثيّ أو الاتّحاديّ الّذي يتمّ الكلام بطرفيه ﴿ مع عدم دليل ﴾ يدلّ ﴿ على ﴾ التأويل و ﴿ التقدير ﴾ و توهّم الاحتياج إليه

بحسب المعنى أو اللّفظ قد ظهر لك فساده مفصّلاً ﴿ على أنّه لو سلّم ﴾ التقدير ﴿ لزم درجه في الخبر إذا كان ﴾ المضاف من حيث أنّه مضاف ﴿ مجهولاً و المضاف إليه ﴾ من حيث أنّه مضاف إليه ﴿ معلوماً ﴾ توضيح الحال أنّه كما يجعل المجهول ثبوته للشيء عند المخاطب في اعتقاد المتكلّم من طرفي الإسناد الحملي خبراً وذلك الشيء المعلوم مبتداءً فيقال لمن عرف زيداً باسمه و شخصه ولم يعرف أنّه صديقه: زيد صديقك ، ولمن عرف أنّ له صديقاً ولم يعرف اسمه: صديقك زيد بتقديم المعروف منهما وجعله مبتداءً والمجهول خبراً فكذلك يجب جعل المجهول إضافته عند المخاطب في اعتقاد المتكلّم خبراً والمعروف منهامبتداءً بناءً على ما التزموه من تقدير المتعلّق و تأويل المتضايفين إلى المسندين بالإسناد الاتّحادي فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه و لم يعرف أنّه في الدّار: زيد في الدّار بتقديم المرفوع و تقدير كائن منكّراً و لمن عرف أنّ في الدّار شخصاً ولم يعرف أنّه زيد: في الدّار زيد بتقديم المجرور وتقدير الكائن معرّفاً فيكون المبتداء في الصورتين هوالمقدّم من الجزئين لاخصوص المرفوع منهما مقدّماً كان أم مؤخّراً .

فإن قلت : بناءً على ماذكرت يكون الظرف و المجرور في حكم المعرفة مرّة و في حكم النكرة اُخرى لنيابتهما عن المعرفة تارة و عن النكرة اُخرى مع أنّهما كالجملة في حكم النكرة أبداً .

قلت : بعد الالتزام بالتأويل و التقدير لاوجه لجعلها في حكم النكرة دائماً ضرورة أنّه ينافي تقدير المتعلّق نكرة مع علم المخاطب بثبوت الإضافة للمجرور و الظرف في اعتقاد المتكلّم .

فإن قلت : لو لم يكن الظرف والمجرور خبراً بتقدير المتعلّق لما جازعطفهما على الخبر ولا عطف الخبر عليهما لأنّ المتعاطفين لابدّ أن يكونا متّحدين في التركيب ومحلّ الإعراب مع أنّه يجوز زيد قائم وفي الدّار وبالعكس بالضرورة .

قلت: تقارب المتعاطفين في التركيب وجواز حلول أحدهما محلّ الآخر يكفي في صحّة العطف ولا يجب اتّحادهما في التركيب تحقيقاً ولذا يجوز عطف المسند

بالإسناد الحملي" على المسند بالإسناد الحدوثي" نحو قوله تعالى « يخرج الحيّ من الميّت و مخرج الميّت من الحيّ » .

فإن قلت : يلزم على ماذكرت أن يكون الاسم المرفوع في المثال المزبور مسنداً إليه للخبر و مسنداً إضافياً للمجرور ولا يجوز أن يكون الكلمة الواحدة في تركيب واحد مسنداً و مسنداً إليه .

قلت : المعينان المعتوران أمران اعتباريّان فلامانع من اجتماعهما على كلمة واحدة في تركيب واحد بالنسبة إلى كلمتين مختلفتين ما لم يكن بينهما منافاة ﴿ و الأصل فيه ﴾ أي المضاف المتقدّم ذكره و هو المضاف الإسنادي ﴿ التقديم ﴾ على المضاف إليه وأمّاالمضاف المصطلح وهوالمضاف بالإضافة التقييديّة فيجب تقدّمه على المضاف إليه كذلك ﴿ و من ثمّ ﴾ أي و من أجل أنّ الأصل فيه التقديم ﴿ جازفي داره زيد ﴾ مع عود الضمير إلى المتأخّر لفظاً لتقدّمه ، رتبة لأصالة التقدّم ﴿ و امتنع صاحبها في الدّار ﴾ لعود الضمير إلى المضاف إليه المتأخّر لفظاً و رتبة ﴿ و يجب ذلك ﴾ أي التقديم الّذي هو مقتضى الأصل ﴿ إذا استوجب ﴾ المضاف ﴿ التصدير ﴾ إمّا بنفسه نحو من في الدّار أو بسبب نحو لزيد في الدّار و غلام من عندك ﴿ أو كان المضاف إليه محصوراً فيه ﴾ نحو ما زيد إلّا في الدّار و إنّما زيد في الدّار ﴿ و ﴾ يجب ﴿ تقديم المضاف إليه ﴾ على خلاف الأصل ﴿ إذا استوجب التصدير ﴾ نحو أين زيد ﴿ أو عاد عليه ضمير في المضاف ﴾ نحو في الدّار صاحبها و على التمرة مثلها زبداً ﴿ أو كان المضاف محصوراً فيه ﴾ نحو إنّما في المسجد زيد و ما فيه إلّا زيد .

تنبيه : ﴿ إعلم أنّ الأصل في الإعراب الرّفع ﴾ ولذا يتّسع فيه مالا يتّسع في غيره من أنواع الإعراب ﴿ فيرتفع ما ﴾ لم يعتور عليه معنى من المعاني المقتضية للإعراب و لكنّه ﴿ في حكم المسند إليه ﴾ المعتور عليه الإسناد المقتضي للرّفع نحو زيد أبوه قائم و زيد ضربته إذ لا إسناد بين الاسم المتقدّم و الجملة كما ظهر لك مفصّلاً وإنّما ذكر أوّلاً توطئة لبيان حال متعلّقه والإخبار عن الإسنادالثابت بينهما فلا إسناد بينه و بين الجملة أصلاً في التركيب المذكور و إنّما يستتبع

الإخبار عنه ببيان حال متعلّقه فيصير في حكم المسند إليه فيرتفع ﴿ وجوباً إن لم يكن مفعولاً معنى كـ ﴾ المثال المتقدّم و هو ﴿ زيد أبوه قائم و إلّا ﴾ يكن كذلك بأن كان مفعولاً معنى ﴿ يجوز فيه الرّفع ﴾ باعتبار أنّه في حكم المسند إليه ﴿ والنصب ﴾ باعتبار أنّه مفعول معنى ﴿ كزيد ضربته ﴾ .

﴿ فصل في نواسخ المسندين و ما في حكمهما ﴾ إعلم أنّ ارتفاع المبتداء و الخبر و الفاعل و المضاف على وجه الاقتضاء لا العلّيّة التّامّة و لا ينافي زواله و نسخه بعارض من وجود مانع أو مزاحم ﴿ و هي ﴾ أي النواسخ حسب الاستقرار و تتبّع كلمات أهل اللّسان ﴿ أربعة ﴾ و عدّها ستّة بإضافة أفعال المقاربة و الأفعال الناقصة إليها كما اشتهر بينهم في غير محلّه لأنّ المرفوع بهما لا يكون اسماً لهما بل فاعلاً لهما تحقيقاً لما ظهر لك إجمالاً و سيظهر لك تفصيلاً في مبحث الفعل إن شاء الله تعالى من أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ، ولا يمكن وجود فعل من دون فاعل فالمنصوب بهما ليس خبراً لهما بل حالاً لازمة للمرفوع في الفعل الناقص و مفعولاً به تحقيقاً أو توسّعاً لفعل المقاربة ﴿ أوّلها : أحرف النفي ﴾ المسمّاة عندهم بالأحرف المشبّهات بليس ﴿ و هي ما و لا و إن النافيات ﴾ فتنسخ ما اقتضاه الإسناد من ارتفاع الطرفين ﴿ تنصب الخبر و ما في حكمه ﴾ من المسند به بالإسناد الحدوثي والمضاف إليه والجملة في مثل زيد ضربته و زيد أبوه قائم ﴿ في لغة أهل الحجاز ﴾ و بلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى « ما هذا إلّا بشراً » « ماهنّ أمّهاتهم » ﴿ بشرط تأخّره ﴾ عن الجزء الآخر الّذي هو الأصل ﴿ وبقاء النفي ﴾ وعدم انتقاضه بإلّا ، فإن انتقض بها بطل النصب و وجب الرّفع نحو ما زيد إلّا قائم و لأجله وجب رفع المعطوف ببل و لكن عليه فيقال ما زيد قائماً بل قاعداً و لكن قاعدٌ ﴿ و يشترط في « ما » عدم زيادة « إن » معها ﴾ فإن اقترنت بها وجب الرّفع نحو « بني غدانة ما إن أنتم الذّهب ☆ ولا صريف . . » برفع ذهب ﴿ وفي « لا » تنكير الجزئين ﴾ نحو لا أحد أفضل منك ﴿ و الغالب ﴾ فيها ﴿ حذف خبرها ﴾ حتّى قيل بلزومه ﴿ وإن لحقتها التاء اختصّت بالأحيان وغلب عليها الانفراد بالخبر ، نحو قوله تعالى « و لات حين مناص » ﴾ أي ولات الحين حين

مناص ﴿ و ما ورد خلاف ما ذكر ﴾ من عمل «ما» مع انتقاض النفي بإلّا نحو :

و ما الدّهر إلّا منجنونا بأهله ✿ و ماصاحب الحاجات إلّامعذّباً

و مع اقترانها بإن على رواية يعقوب في الشعر السابق ﴿ شاذٌ ﴾ و لا حاجة إلى ارتكاب ما تكلّفه كثير منهم في تطبيقهما على القاعدة .

تنبيه : قد استفيد من قولي « فتنصب الخبر » أنّ نسخها إنّما هو بالنسبة إلى حكم الخبر ، و أمّا رفع المبتداء فبمقتضى الأصل فما اشتهر بينهم من أنّها ناسخة لحكم الجزئين و أنّها رافعة الأوّل على أنّه اسم لها و ناصبة للثاني على أنّه خبر لها في غير محلّه .

فإن قلت : لو كان كذلك لجاز استغنائها عن الجزء الأوّل فعدم استغنائها عنه و طلبها إيّاهما يدلّ على أنّهما معمولين لها وأنّها عاملة فيهما .

قلت : الوجه في عدم استغنائها عنه أنّها من لوازم الإسناد المتقوّم بالطرفين إذ مفادها صرف الإسناد عن الإيجاب إلى السلب و المقتضى لارتفاع الجزئين كما عرفت هو نفس الاسناد المتقوّم بالهيئة التركيبيّة عندنا و بالتجرّد عن العوامل اللّفظيّة عندهم و الموجب لانتصاب الجزء الثاني انقلاب الإسناد عمّا هو مقتضى إطلاقه إلى السلب المتقوّم بأحد الأحرف المذكورة فلايستند إليها إلّا نصب الجزء الثاني و أمّا ارتفاع الأوّل فمستند إلى الإسناد الجامع بين الإيجاب و السلب فلا وجه لصرفه عنه و إسناده إلى خصوص الاسناد السلبي المتقوّم بأداة السلب .

﴿ ثانيها أحرف النصب ﴾ المسمّاة عندهم بالأحرف المشبّهة بالفعل ﴿ وهي ستّة : إنّ وأنّ للتحقيق والتأكيد ﴾ أي لتحقيق الإسناد و تأكيده والمقتضى للتحقيق والتوكيد شكّ المخاطب في الحكم أو إنكاره ، فإن كان متردّداً حسن تأكيده رفعاً لشكّه و إن كان منكراً وجب إزالة لإنكاره ، ويختلف مراتبه باختلاف مراتب إنكاره قوّة وضعفاً وإلّا فلايحسن و يكون لغواً إلّا إذا نزّل المخاطب منزلة أحدهما ﴿ و كأنّ للتشبيه ﴾ في الاسناد ﴿ و لكنّ للاستدراك ﴾ و هو رفع ما توهّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيوهم إثبات الكرم له فإذا أردت رفع

هذا التوهّم تأتي بلكنّ فتقول: لكنّه بخيل، وقس على ذلك النفي ﴿ ولعلّ للترجّي ﴾ أي لجعل الحكم والإسناد مورداً للرّجاء سواء كان الرّجاء للمتكلّم أم للمخاطب ﴿ وليت للتمنّي ﴾ وهو طلب شيء غير متوقّع مستحيلاً كان أم ممكناً ﴿ تدخل على المبتداء والخبر ﴾ نحو أنّ زيداً قائم ﴿ وما بمنزلتهما ﴾ من الفاعل المقدّم وفعله نحو أنّ زيداً ضرب والمضاف والمضاف إليه نحو أنّ زيداً في الدّار، والاسم مع الجملة المذكورة بعده المخبرة عنه بحسب المعنى لا التركيب نحو أنّ زيداً أبوه قائم وأنّ زيداً ضربته ﴿ وتنصب المبتداء ﴾ وما بمنزلته ﴿ ويسمّى اسمها ﴾ ويبقى الجزء الثاني على حاله، فما اشتهر بين النحويّين تبعاً للبصريّين من جعلها ناسخة للجزئين ناصبة للمبتداء ورافعة للخبر في غير محلّه ﴿ ولا يتقدّم أحدهما ﴾ أي الجزئين ﴿ عليها ﴾ أي على الأحرف المذكورة، فلا يقال: زيداً إنّ قائم ولا قائم إنّ زيداً ﴿ ولا الخبر ﴾ وما بمنزلتها ﴿ على اسمها ﴾ إلّا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيجوز تقدُّمه عليه نحو قوله تعالى «إنّ لدينا أنكالاً» «وإنّ في ذلك لعبرة» ﴿ وتفتح همزة «انّ» ﴾ إن حلّ المصدر محلّ الجملة المؤكّدة به ﴿ وتعيّن ذلك ﴾ ﴿ وإلّا ﴾ يحلُّ محلّها ﴿ تكسر. وإن جاز الأمران ﴾ الحلول وعدمه ﴿ جاز الأمران ﴾ فتح الهمزة وكسرها إذا علمت ذلك، فاعلم أنّه يتعيّن فتح الهمزة في سبعة مواضع: **أحدها** أن تقع الجملة موقع الفاعل قياميّاً نحو قوله تعالى «أو لم يكفهم أنّا أنزلنا» أي إنزالنا، أو وقوعيّاً نحو قوله تعالى «قل اُوحي إليّ أنّه استمع نفر» أي استماع نفر. **و الثاني** أن تقع موقع المفعول لغير القول نحو «ولا تخافون أنّكم أشركتم» أي إشراككم. **و الثالث** أن تقع موقع المبتداء أو ما بمنزلته نحو «ومن آياته أنّك ترى الأرض خاشعة» أي رؤيتك. **و الرابع** أن تقع موقع خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه الخبر الواقع فيها نحو اعتقادي أنّه فاضل أي فضله بخلاف قولي إنّه فاضل واعتقاد زيد أنّه حقّ. **والخامس** أن تقع مجرورة بالحرف نحو «ذلك بأنّ الله هو الحقّ». **والسادس** أن تقع مجرورة بإضافة غير ظرف إليها نحو «إنّه لحقّ مثل ما أنّكم تنطقون» أي مثل نطقكم. **والسابع** أن تقع معطوفة على

شيء مما ذكر نحو « واذكروا نعمتي الّتي أنعمت عليكم وأنّي فضّلتكم » أي نعمتي وتفضيلي أومبدلة منه نحو « وإذيعد كم الله إحدى الطائفتين أنّها لكم » أي كونها لكم .

و يتعيّن الكسر في تسعة مواضع لا يحلّ المصدر فيها محلّ الجملة المؤكّدة بها **أحدها** أن تقع محكيّة بالقول نحو قوله تعالى « قال إنّي عبدالله » . **الثاني** أن تقع في ابتداء الكلام نحو « إنّا أنزلناه » « ألا إنّ أولياء الله » . **الثالث** أن تقع في أوّل الصلة نحو « و آتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء » . **الرابع** أن تقع في أوّل الصفة كمررت برجل إنّه فاضل . **الخامس** أن تقع في أوّل الجملة الحاليّة نحو كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون » . **السادس** أن تقع في أوّل الجملة الّتي اُضيف إليها ما يختصّ بالجمل و هو إذ و إذا وحيث نحو جلست إذ أو إذا أو حيث إنّ زيداً جالس . **السابع** أن تقع قبل اللاّم المعلّقة نحو « والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون . **الثامن** أن تقع جواباً للقسم نحو « حم و الكتاب المبين . إنّا أنزلناه » . **التاسع** أن تقع خبراً عن اسم عين نحو زيد إنّه فاضل .

و يجوز فتح الهمزة و كسرها في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محلّ الجملة المؤكّدة بها و عدمه **أحدها** أن تقع خبراً عن قول و الخبر الواقع فيها قول و فاعل القولين واحد نحو « أوّل قولي انّي أحمد الله » قيل الفتح على أنّ القول على حقيقته من المصدريّة أي قولي حمدالله ، والكسر على أنّه بمعنى المقول أي مقولي انّي أحمد الله ، و فيه أنّ المصدر متّحد مع المفعول في المقام فلا ينفكّ أحد الاعتبارين عن الآخر و لو انتفى المقول الأوّل وجب الفتح أو الثاني أو اختلف القائل وجب الكسر . **الثاني** أن تقع بعد إذا الفجائيّة نحو خرجت فإذا انّك قائم فالفتح على معنى فإذا قيامك أي حاصل كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، و الكسر على معنى فإذا أنت قائم . **الثالث** أن تقع بعد فاء الجزاء نحو « من عمل منكم سوء بجهالة ثمّ تاب من بعده و أصلح فانّه غفور رحيم » فالفتح على معنى «فالغفران و الرّحمة »أي حاصلان و الكسر على معنى « فهو غفور رحيم » . **الرابع** أن تقع

في موضع التعليل نحو « إنّا كنّا ندعوه من قبل انّه هو البرُّ الرّحيم » قرء نافع و الكسائي بالفتح على أنّه بمعنى لأنّه فهو تعليل إفراديّ وقرء الباقون بالكسر على أنّه تعليل مستأنف بيانيّ فهو تعليل جمليّ مثل « وصلِّ عليهم إنّ صلوتك سكن لهم » . **الخامس** أن تقع بعد فعل قسم ولالام بعدها نحو حلفت انّك كريم ، فالفتح بتقدير على أي على أنّك كريم ، و الكسر على أنّه جواب للقسم . ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللاّم نحو والله إنّ زيداً قائم وحلفت إنّ زيداً لقائم تعيّن الكسر إجماعاً .

السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالحة للعطف عليه نحو « إنّ لك أن لا تجوع فيها و لا تعرى و انّك لا تظمأ فيها و لا تضحى » قرء نافع و أبو بكر بالكسر إمّا على الاستيناف أو بالعطف على جملة إنّ الأولى ، و الباقون بالفتح بالعطف على « أن لا تجوع » . **السابع** أن تقع بعد حتّى و يختصُّ الفتح بالجارّة و العاطفة نحو عرفت اُمورك حتّى أنّك فاضل و الكسر بالابتدائيّة نحو مرض زيدٌ حتّى إنّهم لا يرجونه . **الثامن** أن تقع بعد أما نحو أما انّك فاضل ، فالكسر على أنّه حرف استفتاح و الفتح على أنّها مركّبة بمعنى أحقّا و هو قليل . **التاسع** أن تقع بعد لا جرم و الغالب الفتح نحو « لا جرم ان الله يعلم » فالفتح عند سيبويه على أنّ جرم فعل ماض و انّ وصلتها فاعل أي وجب أنّ الله يعلم و لا زائدة و عند الفرّاء على أنّ لا جرم بمنزلة لا رجل و معناهما لابدّ و من بعدهما مقدّرة و الكسر على ما حكاه الفرّاء من أنّ بعضهم ينزّلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينّك ولاجرم لقد أحسنت و لاجرم إنّك ذاهب .

﴿ و ينصب المعطوف على أسمائها ﴾ مطلقاً تبعاً للّفظ سواء كان العطف قبل استكمال الخبر أم بعده كقوله :

إنّ الرّبيع الجود و الخريفا ✿ يدا أبي العبّاس و الصيوفا

﴿ و يختصّ إنّ ﴾ المكسورة ﴿ و أنّ ﴾ المفتوحة ﴿ و لكنّ ﴾ دون الثلاث الاخر ﴿ بجواز رفعه ﴾ أي رفع المعطوف على أسمائهنّ ﴿ إذا كان ﴾ العطف ﴿ بعد استكمال الخبر ﴾ قيل : و ذلك لأنّهنّ لمّا لم يغيّرن معنى الجملة

كنّ كالعدم فيعطف على أسمائهنّ بالرّفع حملاً على محلّها ، ثمّ استشكل بأنّه لا يتمّ ذلك في أنّ المفتوحة لأنّ الجملة معها في تأويل المفرد .

أقول : و التحقيق في الجواب أنّ الجملة معها ليس في تأويل المفرد تحقيقاً كما توهّمه الأكثر و إنّما يصحّ حلول المصدر محلّها في الأغلب لا أنّها مأوّلة به و إلّا لفات التأكيد الّذي جيىء بها لأجله و قد تبيّن لك في باب الموصول فساد التأويل بما لا مزيد عليه ، ثمّ إنّ جواز رفع المعطوف بعد استكمال الخبر في الثلاثة متّفق عليه في الجملة عندهم و اختلفوا في تخريجه فقيل هو بالعطف على محلّ اسم إنّ و اُختيها و قيل بالعطف على محلّها مع اسمها . و قيل بالعطف على الضمير المستتر في خبرها . وقيل هو مبتداء محذوف الخبر ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة .

و يرد على الثاني و الرّابع أنّه يلزم حينئذ عدم تطرّق التأكيد والاستدراك إلى المعطوف مع أنّ الظاهر توجّههما إلى المعطوف و المعطوف عليه معاً مع أنّه يلزم عليهما جواز العطف بالرّفع في جميع الحروف عدم الاختصاص بالثلاثة ، على أنّ العطف على محلّ الحرف مع اسمها غير معقول إذا كان العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد . وعلى الثالث أوّلاً أنّه لاضمير في الخبر مستتراً ولو كان مشتقّاً كما مرّ و ثانياً أنّه لو سلّم يختصّ بما إذا كان مشتقّاً عند الأكثر فلا يجري فيما إذا كان جامداً مع أنّ جواز الرّفع يعمّ الصورتين . و ثالثاً أنّه لا يختصّ حينئذ بالحروف الثلاثة . و رابعاً أنّه لايصحّ حلوله محلّ ضمير الخبر وإلّا انتفى الرّبط بين الاسم والخبر مع أنّ من حقّ العطف جواز حلول المعطوف محلّ المعطوف عليه ، فاذا قلت : إنّ زيداً قائم و عمروٌ مثلاً وفرضت العطف على الضمير المستتر في الخبر لزم أن يصحّ قولك إنّ زيداً قائم عمروٌ مع أنّه لا يصحّ بالضرورة .

و أورد على الأوّل بأنّ من جملة شروط العطف على المحلّ وجود المحرز أي الطالب للمحلّ و هو هنا منتف لأنّ الطالب لرفعه هو الابتداء الّذي هو التجرّد و التجرّد قد زال بدخول أنّ عليه فامتنع العطف عليه بالرّفع قبل استكمال الخبر و بعده ، و فيه أنّ المقتضي للرفع و الطالب له هو الإسناد لا الابتداء كما عرفت

و هو باق بعد دخول الحرف مع أنّ الابتداء لا يكون عين التجرّد و لا متقوّماً به ، بل جعل الاسم أوّلاً ليخبر عنه و هو باق أيضاً بعد دخول الحرف .

فإن قلت : على ما ذكرت يلزم جواز العطف بالرّفع قبل استكمال الخبر أيضاً . قلت : أوّلاً عدم الجواز غير مسلّم فإنّ الكسائي و الفرّاء ذهبا إلى جوازه قبل الاستكمال و تمسّكا بنحو قوله تعالى « إنّ الّذين آمنوا و الّذين هادوا و الصابئون الخ » الأوّل مطلقاً و الثاني بشرط خفاء إعراب الاسم كما في الآية . و ثانياً أنّ التفصيل بينهما باعتبار القرب من الأداة و عدمه غير ممنوع فإنّ التأكيد مثلاً لمّا اقتضى انتصاب المسند إليه و زاحم الإسناد في مقتضاه و قدّم عليه باعتبار وروده عليه لم يجز في المعطوف عليه قبل استكمال الخبر الواقع في ميدانه و مجاله إلّا ترتيب أثره ، و أمّا الواقع بعده فلبعده عنه يضعف تأثيره فيه فتساوي المقتضيان بالنسبة إليه و يجوز الوجهان ويتخيّر المتكلّم في ترتيب أثر كلّ منهما من النصب و الرّفع .

﴿ و تلحقها « ما » الزائدة فتكفّها عن العمل ، و تدخل على الجمل ﴾ الإسناديّة كلّها مطلقاً من دون مراعاة تقدّم المسند إليه على المسند به فيقال : إنّما زيد قائمٌ و إنّما قائم زيد و إنّما قام زيد ﴿ إلّا ليتما ﴾ الباقية على اختصاصها بالجمل الإسناديّة المتقدّم فيها المبتداء و ما بمنزلته المعبّر عنها بالجملة الاسميّة عندهم ﴿ فيجوز فيها الإعمال و الإهمال ﴾ وروي بالوجهين « قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا » ﴿ و تخفّف إنّ المكسورة فيكثر إلغائها ﴾ و يقلّ إعمالها لزوال اختصاصها بالأسماء و قرء بالعمل و الالغاء قوله تعالى « و إن كلّاً لما ليوفينّهم » ﴿ و تلزم اللّام إذا اهملت ﴾ لئلّا يتوهّم كونها نافية ﴿ ويجوز دخولها على الفعل حينئذ ﴾ و الغالب كونه ناسخاً أو بمنزلته نحو قوله تعالى « وإن نظنّك لمن الكاذبين » « و إن كانت لكبيرة » و قلّ وصلها بغيره نحو « شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً » .

﴿ و تخفّف ﴾ أنّ ﴿ المفتوحة فتهمل و تدخل على الجمل مطلقاً و شذّ إعمالها ﴾ بل لم يثبت إلّا في الضرورة كقوله « بأنْك ربيع و غيث مريع » ﴿ و إن كان ﴾

المدخول ﴿ فعلاً متصرّفاً و لم يكن دعاءً قيل : يجب الفصل بينهما بقد ﴾ نحو قوله تعالى : « و نعلم أن قد صدقتنا » ﴿ أو حروف تنفيس ﴾ نحو قوله تعالى « و علمأن سيكون منكم مرضى » و قول الشاعر :

و اعلم فعلم المرء ينفعه ✿ ان سوف يأتي كلُّ ماقدّرا

﴿ أو ﴾ حرف ﴿ نفي ﴾ نحو قوله تعالى « أفلايرون ألاّ يرجع إليهم قولا » ﴿ أو لو ﴾ نحو قوله تعالى « أن لو كانوا يعلمون الغيب » ﴿ و الصواب أنّه ﴾ أي الفصل بينهما بإحدى الفواصل المذكورة ﴿أولى﴾ و أحسن كما اختاره ابن مالك فقد ورد بلافصل نحو « علموا أن يؤمّلون فجادوا » و إن كان جامداً أو للدّعاء لم يحتج إلى الفصل نحو «و أن عسى أن يكون» « و أن ليس للإنسان إلّا ما سعى » « و الخامسة أن غضب الله عليها » ثمّ إنّ ما اخترناه من إهمال المفتوحة منسوب إلى سيبويه و استقرّ به الرّضي (قدّه) وأمّا الأكثر فأوجبوا إعمالها و زعموا أنّ اسمها ضمير شأن يجب حذفه و الجملة خبر لها ، قال في الفوائد الضيائيّة : و السبب في تقديره أنّ مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق و إعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى « و إن كلاًّ لمّا ليوفينّهم » و إعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام و يلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى و ذلك غير جائز فقدّروا ضمير الشأن حتّى يكون اسماً للمفتوحة بعدتخفيفها والجملة المفسّرة لضمير الشأن خبراً لها ، فيكون عاملاً في المبتداء والخبر كما كانت في الأصل فهي لاتزال عاملاً بخلاف المكسورة فإنّها قد يكون عاملاً و قد لايكون و العمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدّر لكن دوام العمل في المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى . انتهى .

و فيه أنّه مقدّمة خياليّة إذ لا دليل على أنّ عمل الحروف المذكورة لأجل شباهتها بالفعل حتّى يتفرّع عليه ما ذكره بل الدّليل قائم على خلافه لأنّ الشباهة في البناء و اللّفظ فقطُ لا يعقل تأثيرها في العمل كما هو ظاهر و الشباهة في المعنى

منتفية لأنّ معاني الحروف إنّماهي معان و نسب في لفظ المدخول وجهات لاستعماله فلاتشبه معاني موادّ الأفعال الّتي هي مفاهيم مستقلّة و لو كان الاشتراك في المفهوم الجامع بين الآلي والاستقلالي موجباً للشباهة وكافياً لزم أن يكون أغلب الحروف مشابهاً للفعل و عاملاً للنصب أو الرّفع إذ يصحّ أن يقال : حروف الاستفتاح بمعنى استفتحت و قد بمعنى حقّقت تارة و قلّلت اُخرى ، و باء الجرّ بمعنى ألصقت أو استعنت و هكذا ، و لام التعريف بمعنى عرّفت ، و هاء التنبيه بمعنى نبّهت ، و كاف الخطاب بمعنى خاطبت و هكذا ، بل لا يخلو حرف من هذه المشابهة لصحّة التعبير عن المعاني النسبيّة الحرفيّة بالمفاهيم الحدثيّة المنتسبة إلى المتكلّم أو المخاطب أو الغائب .

﴿ الثالث من النواسخ : لا النافية للجنس ﴾ إعلم أنّ كلمة « لا » موضوعة للنفي مطلقاً فإن جيىء بها لإفادة نفي الجنس كقولك لا رجل أو صفة عنه كقولك لا رجل في الدّار و اُريد التنصيص عليه تنصب اسمها بالشروط الآتية و إن اُريد نفي الإسناد عن الواحد والجنس من دون إرادة التنصيص عليه تنصب الخبر بالشروط المتقدّمة و إلّا فلاتعمل مطلقاً لا في الاسم ولافي الخبر فلا يكون لها وضعان ومعنيان كما يوهمه ظاهر كلمات بعضهم ، إذا عرفت ذلك فقد تبيّن لك أنّه إذا اُريد التنصيص على نفي الجنس أو صفة عنه ﴿ تعمل عمل إنّ ﴾ فتنصب المبتداء أو ما بمنزلته و يسمّى اسمها ﴿ بشرط عدم دخول جارّ عليها ﴾ فإن دخل عليها كان العمل له و وجب جرّ الاسم حينئذ لأنّ « لا » مع ما بعدها حينئذ كالكلمة الواحدة نحو جئت بلازاد ، و أتيتك بلاعمل صالح ﴿ و تنكير اسمها ﴾ فلاتنصب معرفة إلّا إذا كانت مأوّلة بنكرة نحو قوله « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، و إذا هلك قيصر فلا - قيصر بعده » و قول عمر « قضيّة و لا أبا حسن لها » فإنّ المراد من الاعلام في الموارد المذكورة هو الوصف الغالب عليها كما في قولك لكلّ موسى فرعون ﴿ و اتّصاله بها ﴾ بأن لا يفصل بينهما فاصل و لو كان ظرفاً أو مجروراً فإذا اجتمعت الشروط اعملت وجوباً إن أفردت و جوازاً إن كرّرت كما نبّهت عليه في المتن عند

ذكر الوجوه الخمسة في نحو «لاحول و لا قوّة إلاّ بالله» ﴿ فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ﴾ بأن اتّصل به شيء من تمام معناه بأن كان مرفوعاً به نحو « لا قبيحاً فعله » أو منصوباً به نحو « لا طالعاً جبلاً » أو مجروراً متعلّقاً به نحو« لاخيراً من زيدعندنا» ﴿ نصب ﴾ و كان معرباً باتّفاق منوّناً في الشبيه به كما مرّ من الأمثلة ، و عند البغداديّين يحذف تنوينه كالمضاف و عليه يتخرّج ما ورد في الدّعاء « لا مانع لما أعطيت و لا معطي لما منعت » بحذف التنوين ﴿ و إلّا ﴾ يكن مضافاً أو شبيهاً به مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً ﴿ بني على ما ﴾ كان ﴿ينصب به ﴾ لو كان معرباًفإن كان منصوباً بالفتحة كالمفرد والجمع المكسّر بني عليها ﴿نحو لا رجل ولارجال و﴾ إن كان منصوباً بالياء كالمثنّى و الجمع المذكّر السالم بني عليها نحو ﴿ لا قائمَين و لا قائمِين و ﴾ إن كان منصوباً بالكسرة كالجمع المؤنّث السالم بني عليها نحو ﴿ لا مسلمات ﴾ من غير تنوين عند الأكثر ، و قيل : إنّه ينوّن لأنّ تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلاينافي البناء ، و قيل : إنّه يفتح لأنّ الحركة ليست له بل لمجموع المركّب و هو لا و الاسم ، و قيل : إنّه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين . قيل وهو الحقّ لثبوته عن العرب و قد روي بهما قوله :

إنّ الشباب الّذي مجدٌ عواقبه ✿ فيه تلذّ و لا لذّات للشيب

فلا وجه بعدهذا الاختلاف ﴿ عند جمهور البصريّين ﴾ وتبعهم أكثر النحويّين و حجّتهم لذلك حذف تنوينه واختلف في علّة بنائه فقيل لتضمّنه معنى من الاستغراقيّة بدليل ظهوره في قوله « ألا لا من سبيل إلى هند » و قيل لتركيبه مع لا كتركيبه مع خمسة عشر ، و كلّ من العلّتين لا يخلو من علّة أمّا الأولى فلما مرّ لك من أن تضمّن معنى الحرف لا يوجب البناء مع أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي و لذايجري ذلك في ما إذا كانت النكرة في سياق سائرأدوات النفي و لا يختصّ ذلك بكلمة «لا» على أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من كلمة «لا» فالمتضمّن لمعنى من حينئذ كما قاله ابن الضائع هو لا نفسها لا الاسم بعدها و أمّا الثاني فلأنّ التركيب الموجب للبناء إنّما هو التركيب الّذي جعل طرفاه بمنزلة

اسم واحد و كلمة واحدة كخمسة عشر و التركيب بين الاسم و الحرف غير متصوّر أوّلاً مادام باقياً على معناه الحرفي لأنّه آلة للتركيب فلايعقل أن يقع طرفاً له و غير واقع ثانياً على فرض تصوّره إذ لو كان كذلك لزم أن يكون قولك لا رجل في الدّار قضيّة موجبة معدولة الموضوع و هو باطل بالضرورة لأنّ الغرض منها سلب المحمول عن الموضوع لا إثباته للأرجل كما هو ظاهر ، فالصواب أنّه معرب كالمضاف و شبهه و إنّما حذف تنوينه تخفيفاً كما اختاره الكوفيّون و الزّجّاج و الجرمي والرّمّاني ويوضح ذلك جواز حذف التنوين من نعته المفرد المتّصل به كقولك لا رجل ظريف ، و توهّم أنّه بني لأجل تركيبه مع اسم في غاية السخافة لأنّ التركيب التوصيفي لو كان موجباً للبناء لزم اطّراده في سائر الموارد و هو باطل بالضرورة ﴿ و إن عرّف ﴾ اسمها ﴿ أو فصّل ﴾ عنها بفاصل ﴿ اهملت و كرّرت ﴾ وجوباً نحو لازيد في الدّار و لا عمروٌ وقوله تعالى « لا الشّمس ينبغي لها أن تدرك القمر و لا اللّيل سابق النهار » و نحو لا في الدّار رجل و لا امرأة . و قوله تعالى « لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون » .

فإن قلت : نفي الجنس لا يتصوّر مع كون المدخول علم شخص فكيف يدخل عليه لا النافية للجنس كما ذكرت في المثال ؟ .

قلت : قد سبق لك أنّ كلمة لالاتكون موضوعة لنفي الجنس بخصوصه وإنّما تكون موضوعة للنفي مطلقاً و نفي الجنس إنّمايستفاد منها إذا كان المدخول صالحاً له كما إذا كان نكرة أو علم جنس أو معرّفاً بلام الجنس فلا ينافي دخولها حينئذ على علم الشخص ﴿ وإذاعطفت مفرداً على اسم لا مفرداً و كرّرتها يجوزلك إعمالهما وإلغاؤهما و إعمال إحديهما وإلغاء الاُخرى فلك في نحو لاحول ﴾ أي عن المعصية ﴿ ولا قوّة ﴾ أي على الطاعة ﴿ إلّا بالله ، خمسة أوجه فتحهما ﴾ على الأصل ﴿ و رفعهما ﴾ بالابتداء على إلغاء « لا » في الموضعين ﴿ و فتح الأوّل ﴾ على الأصل ﴿ و رفع الثاني و نصبه ﴾ بناءً على إلغاء لا الثانية و العطف على محلّ اسم الاُولى على الأوّل و على لفظه على الثاني على ما هو المختار من أنّ فتحته فتحة إعراب لابناء

و حذف التنوين منه تخفيفاً ﴿و رفع الأوّل﴾ بالابتداء بناءً على إلغاء الأولى ﴿و فتح الثاني﴾ على إعمال الثانية الّذي هو الأصل ﴿و إن لم تتكرّرها وجب فتح الأوّل﴾ و هو اسم لا لعدم الموجب لإلغائها ﴿و جاز رفع الثاني﴾ عطفاً على محلّ اسم لا ﴿و نصبه﴾ عطفاً على لفظه لما اخترناه من أنّ فتحته إعراب لابناء. غاية الأمر أنّه حذف منه التنوين تخفيفاً ﴿و إذاوصفته﴾ أي اسم لامفرداً ﴿بمفرد متّصل به نحو لارجل ظريف جاز في الوصف الرّفع﴾ اتّباعاً للمحلّ ﴿و النصب﴾ اتّباعاً للّفظ، و عملاً بالأصل من عدم سقوط التنوين ﴿و الفتح﴾ أي النصب مع حذف التنوين تشبيهاً له بالموصوف المحذوف تنوينه تخفيفاً ﴿و إن لم يكن مفرداً﴾ نحو لا رجل قبيحاً فعله، أو متّصلاً به نحو لا رجل في الدّار ظريفاً لم يجز الفتح و جاز الرّفع والنصب فقط ﴿و﴾ اعلم ﴿أنّه لا خبر لكلمة لا إن اريد منها نفي وجود الجنس نحو لا إله إلّا الله﴾ و «لا حول و لا قوّة إلّا بالله» و «لا فتى إلّا علي عليه السلام، و لا سيف إلّا ذو الفقار» و أمثالها لأنّ مرجع نفي الجنس في الخارج إلى نفي وجوده بل يكون عينه حقيقة ضرورة أنّه لا معنى لنفي الجنس إلّا نفي وجوده فما اشتهر من تقدير الخبر في أمثال هذه الموارد لا وجه له و لعلّه إلى ما بيّنّاه يرجع ما ذكره الزّمخشري من أنّ كلمة التوحيد كلام تامّ و إنّ الأصل «الله» إله مبتداء و خبر كما تقول زيد منطلق، ثمّ جيىء بأداة الحصر قدّم الخبر على الاسم و ركّب مع لا كما ركّب المبتداء معها في لا رجل في الدّار ويكون الله مبتداءً مؤخّراً و إله خبراً مقدّماً و على هذا يخرج نظائره نحو «لا سيف إلّا ذو الفقار، و لا فتى إلّا علي عليه السلام» انتهى، و بما بيّنّاه اندفع ما قيل من أنّه إن قدّر الخبر في كلمة التوحيد «موجود» لم يلزم منه نفي إمكان إله آخر وإن قدّر «ممكن» لم يلزم إثبات وجوده تعالى.

فإن قلت: نفي الجنس على ما ذكرت إنّما هو باعتبار نفي وجوده فيعود المحذور الّذي ذكر من عدم نفي إمكان إله آخر.

قلت: نفي وجوده يستلزم نفي إمكانه لأنّ الإله ما وجب وجوده فلا ينفكّ

إمكانه عن وجوده فنفي وجوده يستلزم نفي إمكانه ﴿ و إلّا ﴾ يراد منها نفي وجود الجنس بل نفي صفة عنه ﴿ فلها خبر يجب ذكره إن جهل ﴾ نحو لا أحد أغير من الله تعالى ﴿ و يكثر حذفه إن علم ﴾ نحو لاضير أي علينا ﴿ و أوجبه ﴾ أي الحذف ﴿ التميميّون و الطائيّون ﴾ .

﴿ الرّابع من النواسخ أفعال الشكّ و اليقين ﴾ و الشكّ لغة تردّد الذّهن و تزلزله في المطلب فهو خلاف اليقين الّذي هو عبارة عن ثبوته عند الذّهن واستقراره فيه فيعمّ الشكّ المصطلح عند أهل الميزان ، والظنّ ما لم يصل حدّ الاطمينان المخرج عن التردّد الموجب لانطباق اليقين عليه عرفاً و لذا يتقابل اليقين مع الشكّ .

توضيح الحال أنّ الاسناد إذا قيس إلى الذّهن باعتبار إدراكه و عدمه فهو إمّا منكشف لديه أو محتجب عنه وإذا انكشف استقرّ وثبت في الذّهن و إذا احتجب عنه تردّد فيه وتزلزل فيعبّر عن الحالتين الاُولين الانكشاف وعدمه بالعلم والجهل كما أنّه يعبّر عن الحالتين الطاريتين بالشكّ واليقين ولذا يقابل الشكّ مع اليقين كما يقابل الجهل مع العلم ولا يحسن مقابلة الشكّ مع العلم والجهل مع اليقين وحيث أنّ المتقابلين لابدّ لهما من جامع يجتمعان فيه ولولاه لم يتحقّق التقابل بينهما جعل أفعال الشكّ و اليقين نوعاً واحداً فإنّهما كما عرفت طرفان للحالة القلبيّة المتعلّقة بالاسناد ولذا عبّر بعضهم عنها بأفعال القلوب و إنّما عدلنا عنه لأنّه يعمّ فعل القلب مطلقاً وليس كلّ فعل قلبي ناسخ و ناصب للجزئين ﴿ و هي ظننت و حسبت و خلت ﴾ و هذه الثلاثة للظنّ غالباً ﴿ وزعمت ﴾ و هذا ينطبق على الظنّ تارة وعلى العلم اُخرى ﴿ وعلمت و رأيت و وجدت ﴾ وهذه الثلاثة للعلم وفي حكمها ما في معناها كعدّ وحجى وجعل إذا استعملت في مورد الظنّ والاعتقاد و درى بمعنى علم وإنّما مثّلت بصيغة المتكلّم لا الغائب تنبيهاً على أنّ دخولها على المبتداء و الخبر بعد استيفاء فاعلها ﴿ تدخل على المبتداء و الخبر ﴾ نحو ظننت زيداً قائماً و ما بمنزلتهما نحو ظننت زيداً يقوم و ظننت زيداً في الدّار ﴿ لبيان ما هي ﴾ أي تلك الجملة ﴿ ناشئة عنه ﴾ من العلم أو الظنّ فإنّ الاسناد الصادر عن المتكلّم قد ينشأ من العلم به كما أنّه قد ينشأ من

الظنّ به ﴿فتنصبهما على أنّهمامفعولين لهما و تلحق بها أفعال التصيير كأخذ وجعل و ردّ وتخذ واتّخذ فتدخل عليهما وتنصبهما على المفعوليّة فتشتركان في أنّه لايجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين ﴾ فيهما دون الآخر ﴿ بخلاف باب أعطيت ﴾ فيجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه إذا كان نظر المتكلّم مقصوراً على بيان المعطى له و المعطي فيقال : أعطيت زيداً أو درهماً ويتنزّل الفعل حينئذ منزلة الفعل المتعدّي لواحد كما يجوز فيه الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله كما تقول زيد يعطي و يمنع فتريد إثبات العطاء و المنع له من دون نظر إلى بيان المعطى و المعطى له و يتنزّل الفعل المتعدّي لاثنين حينئذ منزلة الفعل اللازم . و أمّا الأفعال الناسخة و هي أفعال الشكّ و اليقين و التصيير فيجوز فيها الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله كسائر الأفعال إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله فتتنزّل حينئذ منزلة الفعل اللاّزم كقولك : يا من يعلم اهد من لا لايعلم . و يا قادر ويا جاعل اجعلني من المحسنين . ولكن لايجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين لأنّهما في الأصل مبتداء و خبر فإذا ذكر أحدهما فلابدّ من ذكر الآخر لاستحالة قصر النظر على أحد طرفي الاسناد مع تعلّق النظر إلى الإسناد و أمّا الاختصار و هو حذف كليهما أو أحدهما الدليل يدلّ عليه فيجري في جميع الأفعال و لا يختصّ به فعل دون فعل ضرورة جواز حذف المبتداء و الخبر معاً أو أحدهما لدليل يدلّ عليه فالقول بعدم جواز حذفهما أو أحدهما اختصاراً لا وجه له ﴿ و يختصّ النوع الأوّل ﴾ وهي أفعال الشكّ واليقين ﴿ بـ ﴾ ثلاثة اُمور أحدها ﴿ جواز إلغائها ﴾ أي إبطال عملها ﴿ إذا توسّطت ﴾ بين مفعوليها نحو زيد علمت قائم ﴿ أو تأخّرت ﴾ عنهما نحو زيد قائم علمت ﴿ لصلوح الجزئين للاستقلال ﴾ بسبب الاسناد الثابت بينهما بحسب الأصل و عودهما إلى ما كانا عليه من كونهما مبتداءً و خبراً بخلاف مفعولي باب أعطيت فانّهما غير صالحين له إذ ليس لهما شأن سوى كونهما من توابع الفعل و متعلّقاته ، ألا ترى أنّه يفسد الكلام و يخلّ بالمعنى إذا قلت : زيد درهم أعطيت أو عمروٌ كسوت جبّة برفع الطرفين ﴾ و عدم توقّف النسبة

بينهما ﴾ أي بين الجزئين ﴿ عليها ﴾ أي على أفعال الشكّ و اليقين لسبق النسبة بينهما على الشكّ واليقين ضرورة أنّهما من طواري الإسناد و توابعه بخلاف مفعولي أفعال التصيير فإنّ النسبة بينهما متوقّفة عليها و ثابتة من قبلها فلا يجوز أن يقال فيها زيد جعلت قائم أو زيد قائم جعلت بالإلغاء ورفعهما على كونهما مبتداءً وخبراً لأنّ جعلهما مبتداءً وخبراً يدلّ على ثبوت أحدهما للآخر مع قطع النظر عن الفعل وذكر فعل التصيير متوسّطاً أو متأخّراً يدلّ على عدم حصول الإسناد بينهما إلّا من قبله فيتهافتان فجريا مجرى مفعولي باب أعطيت من حيث تعلّقهما بالفعل و عدم القبول للاستقلال .

ثمّ اعلم أنّ الجمهور لم يجوّزوا الإلغاء في صورة تقدّم الفعل عليهما خلافاً للكوفيّين والأخفش فأجازوا الإلغاء مطلقاً واستدلّوا بقوله «إنّي وجدت ملاك الشيمة الأدب » برفع الجزئين و بقول آخر « و ما أخال لدينا منك تنويل » برفع تنويل و قد اجيب بأنّ الإلغاء كما يجوز بتوسّط العامل بين معموليه يجوز بتوسّط العامل في الكلام و العامل في الشعر الأوّل مسبوق بانّي وفي الثاني بما النافية ، و الصواب أنّه لا مانع من الإلغاء مع تصدّر العامل ماعرفت من اجتماع اعتبارين في مفعولي أفعال الشكّ و اليقين الإسناد الأصلي المقتضي لارتفاعهما و التعلّق الثانوي بالفعل المقتضي لانتصابهما غير المانع من رعاية الأصل فجاز للمتكلّم رعاية كلّ من الاعتبارين و ترتيب أثره فمرجع جواز الإلغاء إلى جواز ترتيب كلّ من الأثرين باعتبار اجتماع المقتضين لا إلى جوازه باعتبار ضعف العامل لأجل توسّطه بينهما أو تأخّره عنهما كما زعموه حتّى يقال بأنّه لا ضعف فيه في صورة تقدّمه فلا يجري فيه الإلغاء و لو سلّم ماذكروه لا يتمّ ما اُجيب به ضرورة عدم حصول ضعف في العامل بتوسّطه بين الكلام متقدّماً على معموليه ، و أمّا ما أجاب بعضهم من تقدير لام الابتداء الموجب للتعليق أو تقدير ضمير الشأن فيما وقع فيه الإلغاء مع تقدّم الفعل فأضعف لما مرّ مراراً من أنّ مرجع تقدير اللّفظ إلى دلالة الدّليل على معنى المقدّر فمع انتفاء الدليل عليه لا مجال للتقدير فاتّضح غاية الاتّضاح أنّه لا وجه لمنع الإلغاء

في صورة تقدّم الفعل مع وروده غاية الأمر أنّه شاذّ لأنّ مقتضى تقدّم الفعل توجّه نظر المتكلّم أصالة إلى مدلول الفعل وهو يقتضي جعل المسندين من متعلّقاته فالعدول عنه إلى جعل المسندين منظوراً بالأصالة و جملة مستقلّة لا يلائم مع تقدّمه و هو موجب لشذوذه لا لمنعه فالشايع من الإلغاء إنّما هو مع تأخّر الفعل أو توسّطه .

﴿ و ﴾ ثانيها ﴿ أنّها تعلّق عن العمل فيهما لتصدّرهما بماله صدر الكلام من ﴾ أداة ﴿ استفهام ﴾ نحو علمت أزيد عندك أم عمروٌ ﴿ و ﴾ أداة ﴿ النفي ﴾ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » « و تظنّون إن لبثتم إلّا قليلاً » و كقولك : علمت لازيد عندك و لا عمروٌ ﴿ و لام ابتداء ﴾ نحو قوله تعالى « و لقد علموا لمن اشتريه - الآية » ﴿ و لام قسم ﴾ كقوله «لقد علمت لتأتين منيّتي» ﴿ أو لاستحقاق أحدهما التصدّر ﴾ كما إذا كان ﴿ اسم استفهام ﴾ نحو قوله تعالى «لنعلم أيّ الحزبين أحصى» أو مضافاً إلى اسم استفهام كقولك أبو من زيد، واعلم أنّ استحقاق تصدّر المعمول في سائر الموارد لا يوجب تعليق العامل عنه وإنّما يوجب تقدّمه على العامل كقولك أزيداً ضربت . و كم درهماً أعطيت زيداً . و متى تسافر . وأين تذهب و هكذا فالتعليق من خصائص المقام و السرّ في عدم جريانه في معمولات سائر الأفعال أنّها غير صالحة للاستقلال فلا يعقل تعليق العامل عنها فوجب تعلّقها بعاملها و تقدّمها عليه بمقتضى صدارتها بخلاف مفعولي أفعال الشكّ واليقين فإنّهما صالحان للاستقلال كما عرفت فتصدّرهما بما يوجب التصدّر أو استحقاق أحدهما التصدّر يوجب غلبة جنبة الاستقلال على جنبته التعلّق بالفعل و هو الانتصاب ، فوجب ارتفاعهما بمقتضى الاستقلال و ترتيب أثره دون أثر التعلّق بالفعل ولذا لم يجب تقدّمهما أو تقدّم أحدهما على الفعل حينئذ فظهر بما بيّنّاه أنّ التعليق كالإلغاء إرجاع للمعمولين إلى ما كانا عليه من الاستقلال فهو كالإلغاء موجب لإبطال العمل لفظاً و محلّاً فلا فرق بينهما إلّا في الوجوب و الجواز فإنّ الإلغاء بما يوجب التعليق واجب و لتوسّط العامل بين معموليه أو تأخّره عنهما جائز فما اشتهر بينهم من أنّ الإلغاء إبطال للعمل لفظاً ومحلّاً و التعليق إبطال للعمل لفظاً لا محلّاً في غير محلّه .

فإن قلت : تعلّق الجزئين بالفعل باق في حال التعليق لتعلّق مضمون الفعل بهما من اليقين و الشكّ فهما منصوب المحلّ حينئذ لامحالة .

قلت : التعلّق المعنوي بين الفعل والجزئين ثابت في حال التعليق والإلغاء فلو كان ذلك موجباً لانتصاب المحلّ لزم أن يكون الجزءان في حال الإلغاء منصوبي المحلّ أيضاً فالموجب لانتصاب المحلّ إنّما هو التعلّق التركيبي اللّفظي لا التعلّق المعنوي فقط . ثمّ إنّه تبيّن لك ممّا مثّلناه أنّه يجوز أن يكون المعلّق عنه جملة فعليّة ولا يجب أن يكون جملة اسميّة فالتعليق أوجب جواز الإتيان بها فعليّة «و» ثالثها «أنّه يجوز أن يكون فاعلها و مفعولها ضميرين متّصلين لشيء واحد مثل علمتني منطلقاً» و علمتك منطلقاً و لا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتك بل ضربت نفسك و قس عليه سائر الأمثلة «و قد تستعمل هذه الأفعال في غير مورد الشكّ و اليقين» المتعلّقين بالإسناد الّذي يلزمه طرفان «فيتعدّى إلى مفعول واحد كظننت بمعنى اتّهمت» يقال ظننت زيداً أي اتّهمته و منه قوله تعالى : « و ما هو على الغيب بظنين » أي بمتهم «وعلمت بمعنى عرفت» تقول علمت زيداً أي عرفته و ميّزت شخصه عن غيره « و رأيت بمعنى أبصرت» تقول رأيت زيداً أي أبصرته «ووجدت بمعنى أصبت» تقول وجدت الضالّة أي أصبتها .

تنبيه : ليس الغرض من ذلك أنّ الألفاظ المذكورة من الألفاظ المشتركة بالاشتراك اللّفظي بل الغرض أنّها تستعمل في موردين مع اتّحاد الموضوع له و المستعمل فيه فإنّ الظنّ موضوع للمعنى الجامع بين الاتّهام المتعلّق بالشخص و الرجحان المتعلّق بالاسناد والعلم للانكشاف الجامع بين اليقين المتعلّق بالاسناد والعرفان المتعلّق بالشخص والرؤية للظهور الجامع للظهور على الحسّ والباطن والوجود للإصابة الجامعة بين الإصابة الحسّيّة و الباطنيّة فاختلاف أحكامها إنّما هو باختلاف موارد استعمالاتها من دون اختلاف في وضعها أو استعمالها فإنّ المستعمل فيه كالموضوع له في كلّ واحد منها أمر واحد وإنّما تختلف الموارد باختلاف الخصوصيّات الخارجة عن الموضوع له والمستعمل فيه .

﴿فصل في باب الاشتغال إذا اشتغل فعل أو شبهه عن نصب اسم سابق عليه﴾ أي على الفعل أو شبهه ﴿بالعمل في ضميره﴾ نصباً كزيد ضربته أو جرّاً كمررت به ﴿أو﴾ في ﴿متعلّقه﴾ أي متعلّق ضميره كذلك نحو زيداً ضربت أخاه و زيد مررت بأخيه بحيث ﴿لو سلّط﴾ بمجرّد دفع ذلك الاشتغال ﴿عليه﴾ أي على ذلك الاسم ﴿هو﴾ أي أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه ﴿أو مناسبه﴾ بالترادف نحو زيد مررت به أو اللّزوم نحو زيد ضربت أخاه ﴿لنصبه﴾ أي الاسم السابق وصحّ فإنّه لو سلّط في الأوّل جاوزت المرادف لمررت به و في الثاني أهنت اللاّزم لضربت أخاه على زيد لنصبه على المفعوليّة و لم يخلّ بالمعنى ﴿جاز نصبه﴾ أي الاسم السابق ﴿على أنّه مفعول في المعنى و رفعه على تنزّله منزلة المبتداء﴾ إذ الجملة مشتغلة عنه بضميره أو متعلّقه مخبرة عنه معنى و إن لم تكن خبراً عنه بحسب التركيب لما عرفت من استحالة وقوع الجملة خبراً إلّا إذا اُريد لفظها ﴿إن لم يقترن هو﴾ أي الاسم السابق ﴿أو الفعل بما يوجب رفعه كاقترانه بما يختصّ بالابتداء﴾ كإذا المفاجاة على القول باختصاصها به أو إذا كان الفعل مجرّداً عن قد نحو خرجت فإذا زيد لقيته أو اقتران الفعل بماله صدر الكلام﴾ المانع من العمل في ما قبله كالاستفهام و «ما» النافية و أدوات الشرط نحو زيد هل رأيته . و خالد ما صحبته . و عبدالله إن أكرمته أكرمك ﴿أو نصبه، كاقترانه بما يختصّ بالفعل كأدوات التحضيض وأدوات الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة﴾ نحو هلاّ زيداً أكرمته . وإن زيداً أكرمته أكرمك . وهل زيداً رأيته فإنّ أدوات الاستفهام ما عدى الهمزة تختصّ بالفعل إذا كان في حيّزها فعل ﴿و﴾ اعلم أنّ ﴿نصب الاسم السابق﴾ على المفعوليّة ﴿بالفعل المذكور﴾ بعده ﴿لا بفعل محذوف يفسّره هو﴾ أي الفعل المذكور كما اشتهر بينهم ﴿و إلاّ جاز النصب، قبل﴾ فعل اقترن ﴿بماله صدر الكلام﴾ إذ لا مانع من تقدير الفعل قبل الاسم حينئذ .

فإن قلت : لا يصحّ تقدير الفعل إلّا مع وجود مفسّر له يدلّ عليه و ما لا يعمل فيها قبله لا يفسّر عاملاً ، و هذا من القواعد المسلّمة عندهم فعدم جواز نصبه

إنّما هو لعدم إمكان تقدير الفعل حينئذ .

قلت : تفسير المذكور للمحذوف إنّما هو باعتبار دلالته على تعلّق مثله أو مرادفه أو لازمه بالاسم السابق و هذه الدّلالة ثابتة له سواء كان صالحاً للعمل فيما قبله أم لافلاوجه لاختصاص التفسير بإحدى الصورتين والقاعدة غيرمسلّمة عندالكلّ و إنّما اخترعها و التزم بها من زعم أنّ المشغول عنه منصوب بفعل محذوف فراراً عمّا يرد عليه من جواز انتصابه في الصورة المذكورة مع أنّه لا حجيّة في اتّفاقهم على ضرب قاعدة لاتنتهي إلى دليل يعتمد عليه .

فإن قلت : لو كان الاسم السابق مفعولاً للفعل المذكور لزم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين في نحو زيداً ضربته ، وتعدّي الفعل اللازم إليه بلاواسطة حرف الجرّ في نحو زيداً مررت به ، وتعلّق عين الفعل للازمه به في نحو زيداً ضربت أخاه و بطلان اللّوازم بيّن .

قلت : الضمير متّحد مع مرجعه وهو الاسم السابق فجاز نصبهما بالفعل المتعدّي إلى واحد لأنّهما في حكم مفعول واحد و تعدية الفعل اللازم بحرف الجرّ إلى ضميره في نحو زيداً مررت به أوجبت تنزّله منزلة الفعل المتعدّي إلى واحد و هو جاوزت فجاز أن ينصب الاسم السابق بعد تعديته إلى ضميره بحرف الجرّ والمدلول المطابقي للفعل في نحو زيداً ضربت أخاه إنّما تعلّق بالاسم المتأخّر عنه المتعدّي إليه ابتداءً و بعد تعديته إليه حصل له مدلول التزامي و هي الإهانة بالنسبة إلى زيد فنصبه باعتبار مدلوله الالتزامي فلايوجب تعلّق عين الفعل به باعتبار مدلوله المطابقي و الحاصل أنّ المعنى المقتضى للنصب و هي المفعوليّة ثابت للاسم المتقدّم و المتأخّر معاً والمفعوليّة المعتورة عليهما متقوّمة بالفعل المذكور ، غاية الأمر أنّ إحديهما متقوّمة بمدلوله المطابقي والاخرى بمدلوله الالتزامي ، فالعامل فيهما هو الفعل المذكور إذ العامل عندهم إنّما هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب فلا يقدح في تعلّق الفعل بهما و العمل فيهما اختلافهما في كيفيّة التعلّق و تعلّق الفعل بأحدهما باعتبار مدلوله المطابقي و بالآخر باعتبار مدلوله الالتزامي كما لا يقدح

تعدّي الفعل إلى مفعولين متغايرين في المقام من جهة خصوصيّة المورد مع أنّه متعدّ في حدّ نفسه إلى مفعول واحد ﴿ إذا جاز الوجهان فالرّاجح الرّفع ﴾ في حدّ نفسه لأنّ الظاهر عنداشتغال العامل بضمير الاسم السابق و متعلّقه تنزيلهمنزلة المبتداء ﴿ و يختار نصبه على رفعه إذا تلى ما غلب عليه ﴾ أن يقع ﴿ الفعل ﴾ بعده كهمزة الاستفهام نحو قوله تعالى «أبشراً منّا واحداً نتّبعه» ما لم يفصل بينها و بينه بغير ظرف فالمختار الرّفع و كأدوات النفي نحو ما زيداً رأيته و لا خالداً صحبته وأنّ بكراً عاشرته ﴿ أو وقع قبل فعل طلب ﴾ بالصيغة أو بالأداة أمراً كان أو نهياً أو دعاءً نحو زيداً أكرمه و عمرواً لاتكرمه و اللّهم عبدك ارحمه و بكراً ليكرمهزيد و استثنى منه ما إذا دلّ الاسم على العموم ودخل الفاء على الفعل تشبيهاً لهما بالشرط و الجزاء فيختار الرّفع حينئذ أو يجب و لذا اتّفقت السبعة على القراءة بالرّفع في قوله تعالى « السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما » « والزّانية و الزّاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة » ﴿ أو كان في جملة معطوفة على فعليّة ﴾ نحو أكرمت زيداً و عمرواً أهنته ، لأنّ الرّفع موجب لتخالف الجملتين المتعاطفين و النصب موجب لتشاكلهما ، و تشاكلهما أولى من تخالفهما فيختار النصب ﴿ و يستويان إذا كانت ﴾ الجملة الّتي فيها الاسم المشغول عنه ﴿ معطوفة على ﴾ جملة ﴿ ذات وجهين ﴾ نحو هند أكرمتها و زيد ضربته عندها لتشاكل المتعاطفين على التقديرين هكذا قالوا ﴿ و ليس منه ﴾ أي من باب الاشتغال ﴿ قوله تعالى : « و كلّ شيء فعلوهفي الزّبر » بعدم صحّة تسليط الفعل على الاسم السابق ﴾ للإخلال بالمعنى المقصود على فرض تسليطه عليه لأنّ المراد أنّ كلّ شيء فعلوه ثابت في الزّبر مكتوب فيها فلو جعل منصوباً بفعلوا و قيل فعلوا كلّ شيء في الزّبر و صحائف أعمالهمفات المعنى المقصود و لزم أن يكونوا فاعلين كلّ شيء ثابتاً في الزّبر إن كان الظرف صفة لشيء و هوخلاف المقصود أو فاعلين في الزّبر كلّ شيء إن كان الظرفمتعلّقاً بالفعل فيخلّ بالمعنى من وجهين : الاوّل ـ أن يكونوا فاعلين كلّ شيء من دون استثناء . و الثاني ـ أن تكون الزّبر محلاً لأعمالهم و أفعالهم و هو باطل جدّاً و

الحاصل أنّ نصب الاسم السابق إنّما يصحّ إذا كان الفعل في محلّ الإخبار به عنه ، و أمّا إذا كان صفة له فلا و الفعل في الآية الشريفة صفة لكلّ شيء و الخبر عنه هو الظرف .

فصل﴿ في باب التنازع إذا توجّه العاملان فصاعداً إلى معمول واحد﴾ متأخّر عنهما نحو ضربني و أكرمني زيد و ضربت و أكرمت زيداً أو متقدّم عليهما نحو بحول الله تعالى أقوم و أقعد ، وإيّاك ضربت وأكرمت ﴿ فإن اتّفقا عملاً﴾ رفعاً أو نصباً أو جرّاً كالأمثلة المتقدّمة ﴿ فهو معمول لكلّ منهما ﴾ و لاتنازع بينهما إذ لا مانع من اجتماع عاملين على معمول واحد ، وما ذكره الفاضل الرّضي ـ قدّه ـ من أنّهم يجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة واجتماع المؤثّرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في علم الأصول في غير محلّه لأنّ المراد في المجرين إن كان جماعة النحاة فما ذكره خارج عن وظيفتهم لأنّ وظيفتهم إنّما هو استنباط أحكام التراكيب من كلمات أهل اللّسان و تبيينها لغيرهم لا تنزيل غير المؤثّر الحقيقي منزلة المؤثّر الحقيقي فلا وجه لنسبة هذا التنزيل إليهم مع أنّه لو ثبت صدوره منهم فلا أثر له كما هو واضح ، و إن كان المراد أهل اللّسان فلم يظهر منهم هذا الالتزام و أنّى له بإثباته مع أنّه مقطوع على فساده ، إذ لو جرت العوامل عندهم مجرى المؤثّرات الحقيقيّة لما جاز تقديم المعمول على العامل كما لا يجوز تقديم الأثر على المؤثّر مع أنّ جواز تقديم المفعول و كثير من المعمولات على الفعل متّفق عليه عندهم و لا يمكن لأحد إنكاره ، على أنّ اجتماع العلّتين التامّتين في حدّ أنفسهما على محلّ واحد جائز ، غاية الأمر أنّهما لا يتمّان في التأثير حينئذ وعدم التماميّة في التأثير الفعلي لا ينافي التماميّة الاقتضائيّة الذّاتيّة ضرورة أنّ نقصان العلّة في التأثير بسبب المزاحمة بمثلها لا ينافي التماميّة الذّاتيّة النفسيّة بل يؤكّدها لأنّ نقص كلّ منهما في التأثير وعدم الاستقلال فيه عند اجتماعهما على محلّ واحد من آثار تماميّة كلّ منهما في حدّ نفسه و عدم ضعفه بالنسبة إلى الأخرى مع أنّك قد عرفت أنّ موجد العمل إنّما هو المتكلّم فالعامل الحقيقي هو المتكلّم و

اللّفظ ليس فاعلاً و لا آلة له و إنّما يتقوّم و يتحصّل به المعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة و المفعوليّة و الإضافة و هكذا و تسميته عاملاً مجرّد اصطلاح من بعض أهل الصناعة و تقوّم المعنى المقتضي بلفظين فصاعداً لا مانع له .

فإن قلت : تقوّم المعنى المقتضي للإعراب المعتور على كلمة واحدة بكلّ من اللّفظين فصاعداً يوجب تعدّده باعتبار تعدّد ما يتقوّم به المستلزم لاجتماع معنيين فصاعداً على محلّ واحد في تركيب واحد و هو باطل .

قلت : تعدّد المعني المعتور على كلمة واحدة باعتبار تعدّد المتقوّم به تعدّد اعتباريّ ينتزع من تعدّد الأطراف المقوّمة له فلاينافي مع وحدته الحقيقيّة من جهة وحدة موضوعه ومحلّه ، ألا ترى أنّ المبتداء المخبر عنه بأخبار متعدّدة في تركيب واحد يتعدّد الإسناد إليه باعتبار تعدّد أخباره ، و لا ينافي ذلك مع وحدته ، و لذا لم يتأمّل أحد في جوازه ﴿ و إن اختلفا ﴾ عملاً ﴿ فالعمل ﴾ ثابت ﴿ لواحد منهما ﴾ إذ لا يجوز اجتماع الأثرين المختلفين على محلّ واحد ، و لا يتعيّن الأوّل و الثاني للعمل بل يتخيّر المتكلّم في إعمال أيّهما شاء و إهمال الآخر ، و إنّما اختلف البصريّون و الكوفيّون في المختار منهما ﴿ فاختار البصريّون ﴾ إعمال ﴿ الثاني لقربه ﴾ من المعمول ﴿ و الكوفيّون الأوّل لسبقه ﴾ على العامل الثاني ﴿ فإن أعملت الاوّل ﴾ منهما ﴿ أضمرت للثاني ﴾ مطلقاً طالباً للمرفوع أو المنصوب أو المجرور ﴿ نحو أكرمت و ضرباني الزّيدين ، و أكرمني و أكرمته زيد ، و قام ومررت بهما أخوك ﴾ لعود الضمير على المتقدّم رتبة وإن كان متأخّراً عنه لفظاً ﴿ و إن أعملت الثاني ﴾ منهما ﴿ حذفت من ﴾ العامل ﴿ الأوّل ﴾ المعمول ﴿ المنصوب أو المجرور ﴾ لعدم كونه عمدة و استلزام الإضمار عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة نحو أكرمت و أكرمني زيدٌ و مررت و مرّبي عمروٌ ﴿ إلاّ إذا أوجب ﴾ الحذف ﴿ اللّبس فيجب إضماره مؤخّراً ﴾ عن المعمول المتنازع فيه ﴿ نحو استعنت و استعان عليّ زيد به ﴾ إذ لو حذف من الأوّل لم يعلم أنّ زيد مستعان به أم مستعان عليه فوجب إضماره مؤخّراً رفعاً للالتباس و دفعاً للإضمار

قبل الذّكر ، و قد استثنى أيضاً ما إذا كان المعمول خبراً لكان أو ظنّ أو إحدى أخواتهما فأوجب بعضهم الإضمار مؤخّراً ومثّل بنحو كنت و كان زيد صديقاً إيّاه و ظنّني و ظننت زيداً قائماً إيّاه ، وقيل : يضمر مقدّماً وقيل بل يظهر وقيل يحذف كسائر الموارد لجواز حذف أحد معموليها لدليل .

أقول : والصواب أنّ ما يكون من قبيل المثالين لايجب فيه الإضمار لامؤخّراً و لا مقدّماً و لا الإظهار و لا الحذف لأنّ العاملين فيها متّفقان في العمل فالاسم المنصوب فيهما الّذي زعموا تنازع العاملين فيه مفعول ثان للفعلين في باب ظنّ وخبر للفعلين في باب كان ، وأمّا ما اختلف العاملان فيه عملاً فالحقّ وجوب حذف المنصوب من الأوّل مطلقاً إلّا أن يوجب اللّبس ﴿ و إن احتاج ﴾ الأوّل ﴿ إلى المرفوع فالبصريّون يضمرونه لامتناع حذف العمدة و اغتفار الإضمار قبل الذّكر حينئذ عندهم ، وعن الكسائي وهشام والسهيلي أنّهم يوجبون الحذف ﴾ هرباً من الإضمار قبل الذّكر ﴿ وعن الفرّاء أنّه أوجب الإضمار مؤخّراً ﴾ فيقال : ضربوني وضربت قومك بالنصب على الأوّل و ضربني و ضربت قومك على الثاني و ضربني و ضربت قومك هم على الثالث ﴿ و الصواب أنّه يجب المطابقة بينه و بين المتنازع فيه ﴾ إفراداً و تثنية وجمعاً إذلو لم يطابق المتنازع فيه مع عدم إعماله فيه لم يعلم أنّ مطلوب العامل هو المعمول الّذي اهمل عن العمل فيه ﴿ وحذف المرفوع إن كان العامل اسماً ﴾ نحو أضاربك وضربت زيداً واضارباك واُضاربوك وضربت الزّيدين لما مرّ لك من اختصاص الاستتار بالفعل المنبىء عن المسند إليه بالهيئة الاشتقاقيّة ، و فساد توهّم الاستتار في الوصف في صورة المطابقة ﴿ و الحكم باستتاره ﴾ أي المرفوع ﴿ لا إضماره إن كان ﴾ العامل ﴿ فعلاً ﴾ لما تبيّن لك من أنّ المستتر من مقوله المعنى المنويّ مع اللّفظ المدلول عليه من قبل الهيئة الفعليّة تبعاً و التزاماً و التعبير عنه بالضمير استعارة فلايكون ضميراً تحقيقاً حتّى يستتر تارة ويبرز مرّة ويلزم عوده على المتأخّر لفظاً و رتبة حتّى يقال باغتفاره في الصورة المزبورة أو وجوب حذفه هرباً منه أو لزوم إبرازه و ذكره مؤخّراً ﴿ فالأقوال ﴾ الثلاثة ﴿ كلّها باطلة ﴾ غير منطبقة

على الواقع القول الأوّل من وجهين الالتزام بالإضمار و عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة و إن أصاب في لزوم المطابقة بينه و بين المتنازع فيه ، و القول الثاني من وجهين أيضاً الالتزام بإفراد العامل و حذف المرفوع في الفعل و إن أصاب في القول بالحذف بالنسبة إلى الوصف و أمّا القول الثالث فخطأ محض .

تنبيه قد تبيّن لك بما مثّلناه في صدر المبحث أنّه كما لا يعتبر في توجّه العاملين إلى معمول واحد تأخّره عنهما كذلك لا يعتبر كونه اسماً ظاهراً يجوز أن يكون ضميراً فما اشتهر بينهم من اعتبار الأمرين فيه في غير محلّه هذا .

﴿**أساس** إعلم أنّ المعاني المعتورة التابعة للاسناد﴾ الموجبة لتقييده وانعقاد القيود الّتي هي فضلة في الكلام ﴿على أنحاء مختلفة﴾ المفعوليّة والحاليّة والاستثناء و التمييز ﴿والقيود المنعقدة منها على أقسام ثلاثة لأنّها متعلّقة إمّا بالمسند﴾ فقط ﴿أو بالمسند إليه﴾ فقط ﴿أو بذا﴾ أي المسند إليه ﴿تارة و بذاك﴾ أي المسند مرّة ﴿و بالاسناد أُخرى و الأصل فيها النصب كما أنّ الأصل في الأركان الرّفع﴾ فإن قلت : هنا قسم رابع وهو المتعلّق بالإسناد فقط كالمجرورات فإنّها كما مرّ ذكرها إنّما تتعلّق ابتداءً بالإسناد لا بالمسند فلم تركتها ؟ قلت : المجرورات ليست من القيود التابعة للاسناد فإنّها قد تكون ركناً في الكلام و طرفاً للاسناد الإضافي نحو زيد في الدّار و قد تكون قيداً و فضلة كقولك ضربت في الدّار و كلامنا الآن في القيود المتمحّضة في القيديّة و لذا تركتها ﴿فهناك أيضاً أبواب ثلاثة﴾ أي كما أنّ الأصل و هو الإسناد اشتمل على أبواب ثلاثة فكذلك الفرع .

﴿الباب الأوّل في المتعلّق بالمسند و هو المفعول﴾ بلاقيد أخذاً من الفعل الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمّى ﴿المعبّر عنه بالمفعول به عند الجمهور﴾ تبعاً للبصريّين أخذاً من المفهوم اللّغوي المنطبق على مطلق الإيجاد .

توضيح الحال أنّ المفعول من الفعل اللّغوي بمعنى الإيجاد منطبق على نفس الحدث ضرورة أنّ المصدر إذا كان بمعنى الإيجاد يتّحد مع المفعول منه و هو الموجود في الخارج و لا تغاير بينهما إلّا في مرحلة التحليل فيصدق

المصدر على المفعول حينئذ كما يصدق المفعول عليه كالفعل و المفعول و الخلق و المخلوق و الصنع و المصنوع و من هذا القبيل النطق و المنطوق و اللّفظ و الملفوظ فالمفعول من الفعل بهذا المعنى مطلقاً إنّما هو الحدث لأنّه الموجود من الفاعل و لا ينطبق على ما وقع عليه الحدث إلّا مقيّداً بحرف الجرّ لعدم وجوده من الفاعل و إنّما فعل الفعل و وجد متعلّقاً به . و أمّا إذا أخذ المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمّى وحدث عن ذات فهو منطبق على ما وقع عليه الحدث بلا قيد لأنّ الحركة المسمّى إنّما تقع عليه لا على الحدث و إنّما أخذنا المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمّى وعبّرنا به مطلقاً من غير تقييد بحرف الجرّ لأنّ الفعل اللّغوي لا ينطبق على جميع الأحداث حتّى يصير ما قام به الحدث فاعلاً و ما وقع عليه مفعولاً به إذ بعض الأحداث يكون وصفاً كالعلم والجهل و القدرة والعجز وبعضها يكون عدماً محضاً كالعدم و الفقد والسكون والزّوال ونحوهما ، وإنّما ينطبق عليها الفعل باعتبار الإسناد الحدوثي الموجب لانطباق حركة المسمّى عليه فالصواب حينئذ أخذ المفعول من الفعل بالمعنى الّذي بيّنّاه و التعبير عمّا وقع عليه الحدث بالمفعول مطلقاً من دون قيد كما عبّر به الكوفيّون .

فإن قلت : الفعل بالمعنى الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمّى من الجوامد و الذّوات و ليس من المبادي الاشتقاقيّة حتّى يصحّ صوغ صيغة المفعول منه

قلت : الفعل بالمعنى المذكور ليس من الذّوات حتّى لا يصحّ صوغ صيغ المشتقّات منه بل من الأحداث ضرورة أنّ حركة المسمّى مصداق من مصاديق المفهوم اللّغوي للفعل فلا فرق بينهما إلّا في العموم و الخصوص و عدم الانطباق على الحدث إنّما هو من قبل الخصوصيّة الثابتة له و كيف كان ﴿فهو ما وقع عليه حركة المسمّى﴾ و حدث عن ذات سواء كان الوقوع عليه في مرحلة التحليل و التصوّر ﴿ نحو خلق الله العالم﴾ و أنشأت كتاباً و عملت خيراً ، أم كان الوقوع عليه في مرحلة الخارج نحو رأيت زيداً ﴿ و ضربت عمرواً ﴾ و سواء كان الوقوع عليه إثباتاً كالمثال المتقدّم أم نفياً نحو ماعملت شرّاً ﴿ وما رأيت بكراً ﴾ توضيح الحال

أنّ المراد من الوقوع هي النسبة الوقوعيّة سواء كانت إيجابيّة أم سلبيّة فلا ينتقض الحدّ بمفعول الفعل المنفي لأنّ السلب والإيجاب كيفيّتان متقابلتان متواردتان على النسبة فهي جامعة بينهما وثابتة مع كلٍّ منهما لأنّ الايجاب إيجابٌ للنسبة و السلب سلب لها كما قد يتوهّم ، و النسبة الوقوعيّة أعمّ من أن يكون الوقوع عليه بحسب الخارج كما إذا كان المفعول موجوداً في الخارج مع قطع النظر عن وقوع الحدث عليه و تعلّقه به نحو ضربت زيداً أو بحسب التصوّر و في مرحلة التحليل كما إذا لم يكن المفعول موجوداً قبل تعلّق الحدث به و كان الحدث إيجاداً له كقولك خلق الله العالم فانّ المفعول حينئذ متقدّم على الفعل في مرحلة التصوّر والتحليل والفعل عارض وواقع عليه في هذه المرحلة ضرورة أنّ الموجود مركّب من الماهيّة والوجود ومنحلٌّ إليهما والوجود عارض عليها وهي معروضة له تصوّراً وتحليلاً وإن لم يكن في مرحلة الخارج تركيب ولا عارض ولا معروض فما ذكره عبد القاهر والرّازي والزّمخشري وابن الحاجب من أنّ المفعول في أمثال هذه الموارد مفعول مطلقاً لا مفعول به لأنّ فعل الفاعل فيها هو فعل إيجاده فلا يكون واقعاً عليه فيكون مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به في غير محلّه لما عرفت من تقدّمه على الفعل ذهناً و تصوّراً فيكون واقعاً عليه و المفعول المطلق غير متقدّم على فعله لا ذهناً ولا خارجاً كضربت ضرباً و ضربة وضرباً شديداً ولو كان الأمر كما ذكروه لزم أن لا يصحّ إطلاق المخلوق على العالم والمنشىء على الكتاب و المعمول على الخبر لأنّ صيغة المفعول إنّما تصدق على ذات وقع الحدث عليها لا على نفس الحدث و كيف كان فلا ينتقض الحدّ بالمعروف في نحو أعطى زيد درهماً لعدم وقوع حركة المسمّى عليه في هذا التركيب لأنّه فاعل للفعل في هذا التركيب و إن كان مفعولاً به في قولك أعطيت زيداً درهماً إذ لا منافاة بين كونه فاعلاً في تركيب و مفعولاً به في تركيب آخر .

فان قلت : مقتضى الحدّ أن يكون المفعول متعلّقاً بالمسند بالاسناد الحدوثي و من قيوده مع أنّ المفعول قد يتعلّق بالمسند بالاسناد الاتّحادي كقولك زيد ضاربٌ عمرواً .

قلت : نعم الأمر كذلك فإنّ المفعول إنّما سمّي مفعولاً لوقوع الفعل وهو حركة المسمّى عليه خارجاً أو تحليلاً و اسم الفاعل بمعناه الاسمي وهو العنوان المنطبق على الذّات لايكون واقعاً على المفعول كما هوظاهر و إنّما يكون واقعاً على المفعول باعتبار المعنى الفعلي المأخوذ منه هو فلا يطلب مفعولاً بمعناه الاسمي وإنّما يطلبه بالمعنى الفعلي المشتمل عليه هو فالفعل أصل في العمل و اسم الفاعل و نحوه إنّما يعمل لأجل اتّصاله به و أخذه منه و إنبائه عن المعنى الفعلي ضمناً ﴿ وهو منصوب بالمفعوليّة ﴾ الّتي هي معنى معتور عليه مقتض لانتصابه كما قال به خلف لابالفعل و شبهه كما اختاره البصريّون لما عرفت من أنّ المعنى المقتضي للإعراب أقرب إليه ممّا يتقوّم به هو فاسناده إلى المعنى المقتضي أولى من إسناده إلى مايتقوّم به هو ﴿ وقد يتعدّد ﴾ المفعول ﴿ فيكون اثنين نحو كسوت زيداً جبّة ﴾ و علمته فاضلاً ﴿ أو ثلاثة ﴾ بواسطة نقل الفعل إلى باب الإفعال أو التفعيل ﴿ نحو أعلمت زيداً عمرواً فاضلاً ﴾ وعلّمته بكراً أفقيهاً ﴿ ولايتجاوز ﴾ مفعول فعل واحد ﴿ عنها ﴾ أي عن الثلاثة إذلم يسمع للفعل المجرّد أكثر من مفعولين حتّى يتجاوز عن ثلاثة بواسطة نقله إلى أحد البابين ﴿ والأصل ﴾ أي الّذي ينبغي أن يكون الشيء عليه في حدّ نفسه ﴿ تقدّم ﴾ المفعول الّذي هو ﴿ الفاعل معنى ﴾ على المفعول الّذي لم يكن كذلك ﴿ أو مبتدء الأصل ﴾ على المفعول الّذي هو خبر في الأصل فالأوّل ﴿ كزيداً في أعطيت زيداً درهماً ﴾ وأعلمت زيداً عمرواً فاضلاً فيتقدّم زيداً على الدّرهم لأنّه آخذ و الدّرهم مأخوذ وعلى عمرواً فاضلاً لأنّه عالم والمفعولين المتأخّرين عنه معلوم ﴿و﴾ الثاني كزيداً أيضاً في ﴿ علمت زيداً فاضلاً ﴾ فيقدّم زيداً على فاضلاً لأنّه في الأصل مبتداء وقائماً خبره ﴿ ويجب ذلك ﴾ أي التقديم الّذي هو الأصل ﴿ إذا خيف اللّبس كأعطيت زيداً عمرواً ﴾ و ظننت زيداً بكراً ﴿ أو كان الثاني محصوراً كما أعطيت زيداً إلّا درهماً أو ﴾ كان الثاني اسماً ﴿ ظاهراً والأوّل ضميراً نحو « إنّا أعطيناك الكوثر » ويمتنع ﴾ التقديم ﴿ إذا اتّصل الأوّل بضمير الثاني كأعطيت المال مالكه ﴾ إذلو قدّم حينئذ لزم عود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبة

﴿ أو كان محصوراً كما أعطيت الدرهم إلّا زيداً أو ﴾ كان ﴿ ظاهراً و الثاني مضمراً كالدرهم أعطيته زيداً ويجوز حذف المفعول اقتصاراً ﴾ بأن يتعلّق نظر المتكلّم ببيان ثبوت الفعل لفاعله فقط فينزّل الفعل المتعدّي حينئذ منزلة اللازم و كذا يجوزحذف أحد المفعولين اقتصاراً إلاّ في باب ظنّ كما مرّ التنبيه عليه ﴿ أواختصاراً ﴾ بدليل حاليّ أو مقاليّ يدلّ عليه ﴿ لغرض لفظي كتناسب الفواصل نحو ﴾ قوله تعالى ﴿ «ماودّعك ربّك وماقلى» أومعنوي كاحتقاره نحو قوله تعالى « كتب الله لأغلبنّ » ﴾ أي الكافرين فحذف احتقاراً ﴿ أواستهجانه ﴾ أو غير ذلك من الأغراض ﴿ وقد يمتنع ﴾ حذفه ﴿ كأن يكون محصوراً فيه ﴾ نحو إنّما ضربت زيداً ﴿ أو جواباً لسؤال ﴾ كضربت زيداً جواباً لمن قال : من ضربت ﴿ وينحصر المفعول فيه ﴾ أي فيما وقع عليه الحدث ﴿ لأنّه بالمعنى المذكور ﴾ المأخوذ من الفعل المنطبق على حركة المسمّى ﴿ لا يصدق على غيره ممّا عدّوه مفاعيل ﴾ وإنّما الجامع بين الأقسام الّتي ذكروها هو المفعول المأخوذ من الفعل اللّغوي الصادق على المصدر مطلقاً وعلى سائر المفاعيل مقيّداً بالقيود الّتي ذكروها بل لايكون جامعاً بينها بهذا المعنى أيضاً لأنّ المفعول من دون قيد يختصّ بالمصدر المسمّى مفعولاً مطلقاً ولا يشمل المطلق و المقيّد ﴿ مع أنّ الظرف منصوب على الظرفيّة ركناً كان ﴾ كصلاتي خلف الأمير وخطبتي أمامه ﴿ أم قيداً ﴾ وفضلة كصلّيت خلف الأمير ومشيت وراءه فلايصحّ عدّه من المفاعيل الّتي هي فضلة في الكلام ﴿ وما سمّي مفعولاً معه منصوب على مصاحبته لفاعل أومفعول ﴾ فلا يكون فضلة وقيداً مطلقاً ﴿ والمفعول المطلق لأجله مندرجان في التمييز فتقسيمه إلى خمسة كما اشتهر ﴾ بينهم أو إلى ستّة بزيادة المفعول منه كما عن السيرافي محتجّاً بقوله تعالى «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» لأنّ المعنى من قومه ، أو إلى أربعة بدرج المفعول لأجله في المفعول المطلق كما عن الزّجّاج و الكوفيّين ﴿ باطل وسيظهر لك التفصيل ﴾ إن شاء الله تعالى .

﴿ **الباب الثاني** في المتعلّق بالمسند إليه وهو على قسمين لأنّ المتعلّق به إمّا بواسطة أداة أولا ففيه فصلان الفصل الأوّل في القسم الأوّل وهو المستثنى ﴾ وهو في مصطلح النحاة

ما أخرج بإلّا عن حكم مايعمّه تحقيقاً أو توهّماً ﴿ فهو على قسمين فإن كان مخرجاً بإلّا عن حكم مايعمّه تحقيقاً ﴾ عموم الكلّي لجزئياته أو عموم الكلّ لأجزائه ﴿ فمتّصل كجاءني القوم إلّا زيداً ﴾ واشتريت العبد إلّا نصفه ﴿ و إلّا ﴾ يعمّه كذلك بأن كان خارجاً عن مدلول المستثنى منه و إنّما يتوهّم شمول حكمه له تبعاً فيستثنى منه ﴿ فمنقطع ﴾ باعتبار خروجه عمّا استعمل فيه المستثنى منه و إن كان متّصلاً به باعتبار أنّه من توابعه ﴿ نحو ما فيها أحد إلّا حماراً ﴾ ولذا قال ابن السراج المنقطع عائد إلى المتّصل لأنّك إذا قلت ما فيها أحد إلّا حماراً فمعناه ما فيها أحدٌ ولا ما يتبعه إلّا حماراً واعلم أنّا جعلنا المستثنى مخرجاً عن حكم العام لا عن نفسه تنبيها على أنّ الاستثناء إنّما يتعلّق بالمسند إليه من حيث أنّه مسند إليه لا من حيث ذاته لاستحالة إخراج الجزئي عن ذات كلّي الصادق عليه والجزء عن ذات الكلّ المحتوي عليه .

فإن قلت : الإخراج عن المسند إليه بوصف أنّه مسند إليه مستلزم للتناقص إذ يلزم حينئذ أن يكون المستثنى محكوماً بحكمين متزادّين فزيد في قام القوم إلّا زيداً مثلاً محكوم بحكم القيام حينئذ لدخوله في القوم الّذين اُسند إليهم القيام و محكوم بعدمه من جهة استثنائه عنهم .

قلت : إسناد القيام إلى القوم و إن اقتضى استيعاب الحكم لجميع الأفراد إلّا أنّه لا يستقرُّ فيه إلّا بعد إتمام الكلام و انقطاعه و عدم لحوق الاستثناء به فإذا لحقه الاستثناء يصرفه عن الاستيعاب و العموم و يستقرُّ في خلافه و لا منافاة بين ظهور أوّل الكلام في شيء و انصرافه عنه بالقيود اللّاحقة له ولا تناقض بينهما و لذا اشتهر أنّ للمتكلّم مادام متشاغلاً بكلامه أن يلحق به ما شاء من اللّواحق و لا يوجب ذلك تجوّزاً في الكلام لأنّ اقتضاء الاستيعاب ليس بالوضع بل بمقتضى حمل الشيء على العامّ المقتضي لعموم الحكم لجميع الأفراد و ما ذكره بعضهم من أنّه اريد بالمستثنى منه معناه الحقيقي و أخرج عنه المستثنى قبل الإسناد و اسند إليه الحكم غلط فاحش لما عرفت من استحالة إخراج الجزئي أو الجزء عن تحت الكلّي أو الكلّ مع أن المستثنى إنّما هو من توابع الإسناد فلا يعقل تقدّمه عليه ، ويقرب منه

ما ذكر من أنّ المراد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى مجازاً و أداة الاستثناء قرينة عليه ، إذ لا مجال حينئذ للاستثناء المتّصل بل للمنقطع أيضاً فإنّه لا يتوهّم دخول المستثنى في المستثنى منه المراد به ما عداه مع أنّه يلزم في قولك اشتريت العبد إلّا نصفه الاستثناء المستغرق إن قيل بالاستخدام في الضمير و رجوعه إلى العبد بمعناه الحقيقيّ ، و التسلسل إن قيل برجوعه إلى المعنى المجازيّ و هو الباقي بعد الاستثناء فيرجع النصف إلى الرُّبع و الرُّبع إلى الثمن و هكذا ثمّ إنّي قيّدت الإخراج بإلّا تنبيهاً على انحصار المستثنى في المخرج بها و عدم عمومه للمخرج بسائر الكلمات الّتي جعلوها من أخواتها لأنّها أفعال و أسماء مستعملة في مفاهيمها الأصليّة يترتّب عليها الاستثناء باعتبار المورد ولا يوجب ذلك جعلها من أدوات الاستثناء و المستثنى بها مستثني في اصطلاحهم و إلّا لزم أن لا ينحصر أدوات الاستثناء في ما ذكروه أن يكون المستثنى باستثنيت و نحوه في قولك جاءني القوم استثنى منهم زيداً أو ليس فيهم زيد أوخارج عنهم زيد و هكذا مستثنى في اصطلاحهم و توهّم أنّ الكلمات المعدودة أدوات للاستثناء منقولة عن مفاهيمها الاسميّة و الفعليّة إلى معنى الاستثناء الّذي هو معنى حرفيّ في غير محلّه نعم شاع استعمالها في مورد الاستثناء في كلماتهم «و يجب نصبه» أي المستثنى بالمعنى المقتضى له و هو كونه مستثنى وإليه يرجع ما قيل من أنّ نصبه بالمخالفة «إن كان في كلام موجب تامّ» بأن كان المستثنى منه مذكوراً نحو قام القوم إلّا زيداً «أومقدّماً» على المستثنى منه مطلقاً منفيّاً كان أم موجباً نحو ما قام إلّا زيداً القوم و قام إلّا زيداً القوم «أو منقطعاً» مطلقاً عند الحجازيّين سواء كان قبله اسم يصحّ حذفه نحو ما جاءني القوم إلّا حماراً أم لا و عن بني تميم أنّه يجوز اتباع المستثنى للمستثنى منه في الصورة الأولى دون الثانية و مثّل بعض للصورة الثانية بقوله تعالى « لا عاصم اليوم من أمر الله إلّا من رحم » أي من رحمه الله بزعم أنّه استثناء منقطع لأنّه هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً و لا يجوز حذف عاصم في الآية الشريفة و التحقيق أنّه من قبيل الاستثناء المتّصل و المراد لا عاصم لنفسه إلّا من

رحمه الله أي لا يعصم أحد به نفسه و لا يقدر على عصمة نفسه من الغرق إلّا من رحمه الله ، و بما بيّنّاه ظهر أنّه لاحاجة إلى ما تكلّفه بعضهم من جعل اسم الفاعل بمعنى المفعول أو تقدير مضاف أي رحمة من رحم أو مكان من رحم ﴿ و إن كان في كلام منفيّ جاز نصبه ﴾ على الأصل ﴿ واختير اتباعه ﴾ للمستثنى منه على أنّه بدل منه بدل البعض من الكلّ و لا يضرّ اختلافهما إيجاباً و نفياً إذ يكفي اتّحادهما في أصل الحكم الجامع بين الإيجاب والسلب وإنّما جاز البدل في صورة النفي دون الإيجاب لجواز تفريغ الكلام و قيام المستثنى مقام المستثنى منه في هذه الصورة دون الإيجاب و إنّما اختير على النصب لأنّه المقصود بالحكم حينئذ غالباً ﴿ نحو مافعلوه إلّا قليل منهم و إن كان الكلام غير تامّ ﴾ بأن كان المستثنى منه محذوفاً ﴿ يعرب على حسب العوامل ﴾ أي بما تقتضيه العوامل من الرّفع و النصب والجرّ فيقال ما قام إلّا زيدٌ وما رأيت إلّا زيداً وما مررت إلّا بزيد ﴿ و لايكون ذلك ﴾ أي عدم تمام لكلام وحذف المستثنى منه ﴿ غالباً إلّا في ﴾ الكلام ﴿ المنفيّ ﴾ لعدم استقامة المعنى مع الحذف في الموجب غالباً فلا يصحّ ضربت إلّا زيداً أو ضربني إلّا زيد إذ لايصحّ الحكم بحدوث الضرب من كلّ أحد سوى واحد منهم بالنسبة إلى شخص واحد نعم قد يستقيم الحكم في الموجب قليلاً مع الحذف نحو قرأت إلّا يوم كذا ﴿ وإذا تكرّرت إلّا فإن كان التكرار للتأكيد بأن تلت ﴾ واواً ﴿ عاطفاً أو تلاها اسم مماثل لما قبلها لا يتغيّر الحكم بالتكرار وإلّا ﴾ يكن التكرار للتأكيد بل للتأسيس ﴿ فمع تفريغ الكلام ﴾ من المستثنى منه ﴿ يظهر أثره ﴾ أي أثر التفريغ من الإعراب على حسب العوامل ﴿ في واحد منها ﴾ أي المستثنيات مقدّماً كان أولا ﴿ و يجب نصب الباقي ﴾ منها نحو ما قام إلّا زيد إلّا عمراً إلّا بكراً ﴿ و مع تمامه ﴾ أي تمام الكلام ﴿ يجب نصب جميعها ﴾ أي المستثنيات ﴿ إن كانت متقدّمة ﴾ على المستثنى منه كما كان الحكم كذلك في صورة عدم التكرار نحو قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القوم ﴿ و إعراب واحد منها كما لو كان وحده ﴾ بما يقتضيه من نصب أو رفع ﴿ ونصب الباقي إن كانت متأخّرة ﴾ عن المستثنى منه نحو ما قاموا إلّا زيد إلّا عمرواً برفع الأوّل اختياراً و نصب الثاني

و قام القوم إلّا زيداً إلّا عمرواً إلّا بكراً بنصب الجميع إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه ﴿ و كلّ واحد من المستثنيات ﴾ الواقعة في كلام واحد ﴿ يخالف ما قبله إيجاباً أو سلباً إن أمكن استثناء بعضها من بعض ﴾ نحو له عندي أربعون إلّا عشرين إلّاعشرة إلّا خمسة إلّااثنين فالأوّل والثالث من المستثنيات منفيّان والثالث و الرّابع موجبان و طريق معرفة الباقي من المستثنيات أن تحطّ الأخير ممّا يليه و هكذا إلى أن تنتهي إلى الأوّل أو تسقط الأوتار من المستثنى منه و تضمّ إلى الباقي بعد الإسقاط الاشفاع فما حصل لك فهو الباقي ﴿ و إلّا ﴾ يمكن استثناء بعضها من بعض ﴿ فتوافق ﴾ المستثنيات ﴿ الأوّل ﴾ منها في الإيجاب أو السلب و لا يخالف بعضها بعضاً نحو قام القوم إلّا زيداً إلّا عمرواً إلّا بكراً ، و ما جاءني إلّا عالم إلّا أديباً إلّا شاعراً فالمستثنيات في المثال الأوّل محكومة بانتفاء القيام عنها و في المثال الثاني بإثبات المجيء لهم ﴿ و تستعمل ﴾ كلمة ﴿ غير في مورد الاستثناء ﴾ بأن يراد منها المغايرة في الحكم لا في الذّات أو الصفة ﴿ و تعرب كإعراب المستثنى بإلّا ﴾ فتنصب في كلام موجب تامّ على أنّها حال نحو قام القوم غير زيد و يجوز الوجهان النصب و الاتّباع في كلام تامّ غير موجب نحو ما جاءني غير زيد و تعرب على حسب العوامل إذا لم يكن الكلام تامّاً ﴿ و ﴾ لكن يكون ﴿ ما بعدها مجروراً ﴾ بإضافتها إليه كما كان مجروراً في غير مورد الاستثناء ﴿ و كذلك سوى ﴾ بكسر السين و ضمّها مع القصر ﴿ و سواء ﴾ بفتح السين و كسرها مع المدّ تستعملان في مورد الاستثناء وتعربان كإعراب المستثنى بإلّا ويكون ما بعدهما مجروراً بإضافتهما إليه ﴿ و قيل : إنّهما منصوبان على الظرفيّة أبداً ﴾ لأنّك إذا قلت جاءني القوم سوى زيدٌ فكأنّك قلت مكان زيد ﴿ و تستعمل ليس و لايكون و خلا وعدا و ما خلا و ماعدا كذلك ﴾ أي في مورد الاستثناء أيضاً ﴿ وتلزم الإفراد حينئذ و لا يظهر فاعلها ﴾ أي لايفسّر باسم ظاهر ﴿ و يكون ما بعدها منصوباً ﴾ على الخبريّة أو المفعوليّة ﴿ نحو قام القوم ليس زيداً ﴾ أو لا يكون و هكذا ﴿ و قد يجرّ ما بعد خلا و عدا ﴾ على أنّهما حرفا جرّ ﴿ و تستعمل حاشا كخلا ﴾ أي في وروده

مورد الاستثناء و نصب ما بعده أو جرّه ﴿إلّاأنّ الأغلب﴾ فيه ﴿جرّ ما بعده﴾ .

﴿ **الفصل** الثاني في المتعلّق بالمسند إليه بلاواسطة أداة و هو الحال و هي﴾ أنّث ضميرها لأنّه ممّا يجوز تذكيرها و تأنيثها لفظاً ومعنى ﴿مايبيّن هيئة المسند إليه﴾ من حيث أنّه مسند إليه ﴿تحقيقاً﴾ كالفاعل ﴿نحو جاءني زيد راكباً﴾ ﴿و﴾ المبتداء نحو ﴿زيد ضارب قائماً﴾ .

فإن قيل : قائماً حال من الضمير المستتر في الخبر فهو حال من الفاعل لا المبتداء ، ، قلت : أوّلاً قد ظهر لك أنّه لا يستتر الضمير في الخبر و لو كان مشتقّاً حتّى يقع ذا الحال و ثانياً أنّك قدعرفت أنّ اسم الفاعل لا فاعل له أبداً وماأُسند إليه اسم الفاعل يكون مبتداء قدّم عليه أوأخّرعنه ، ظهر أواستتر فيه ﴿أو تنزيلاً﴾ كالمسندبالإسنادالإضافي﴿نحوزيدٌ في الدّارقائماً﴾ فإنّه بمنزلة المسند إليهبالإسناد الحدوثي أو الاتّحاديّ ضرورة أنّ «زيد في الدّار» بمنزلةكان زيد في الدّار أوزيد ثابت في الدّار والمفعول نحو ﴿ضربت زيداً راكباً﴾فإنّهبمنزلة ضرب زيدراكباً .
و قد تبيّن ممّا بيّنّاه و مثّلناه أنّ الحال من توابع الأسناد مطلقاً اتّحاديّاً كان أم حدوثيّاً أم إضافيّاً ، وقدزعم الأكثر أنّ الحال منتوابع الإسناد الحدوثيّ فقالوا : إنّ الحال ما يبيّن هيئةالفاعل أو المفعول و لا يكون لغيرهما و ما خالفذلكيأوّل بهما في نحو زيد في الدّار جالساً فجالساً حال من ضمير الظرف المستتر فيه و هو فاعل معنى لامن المبتداء على الأصحّ « و هذا بعلي شيخاً » فشيخاً حال من بعلي و هو مفعول معنى تقديره انبّه على بعلي أو أُشير إلى بعلي و قد عرّفها ابن الحاجب في كافيته بأنّه ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى ، و نقل عنه أنّه لم يجز أن تقول رجل قائماً أخوك لعدم الفاعليّة و المفعوليّة في رجل .

أقول : عدم جواز قولك رجل قائماً أخوك ليس لانتفاء الفاعليّة و المفعوليّة في رجل بل لأجل عدم جواز صيرورة الحال قيداً لاسناد الأخوّة إليه لأنّ مقتضى كون الحال حالاً عن المسند إليه من حيث أنّه مسند إليه تقييد الإسناد بها و من المعلوم أنّ الأخوّة لا تقبل التقييد بالقيام و القعود و أمثالهما من الصفات و لذا

ترى أنّه لا يصحّ قولك زيد جالساً فقيه مع أنّ « زيد » فاعل معنى باعتبار كون خبره مشتقاً فليس ذلك إلّا لأجل عدم جواز تقييد الفقاهة كالأخوّة بالجلوس و القيام و نحوهما من الأحوال و الصفات فاتّضح غاية الاتّضاح أنّ عدم صحّة ما ذكره من المثال لا يدلّ على اختصاص الحال ببيان هيئة الفاعل أو المفعول حتّى يأوّل ما خالف ذلك مع أنّ تأويل زيد في الدّار جالساً بما ذكر باطل لما ظهر لك من بطلان استتار الضمير في الظرف أوّلاً و عدم كونه فاعلاً على فرض صحّة الاستتار ثانياً . و أمّا تأويل « هذا بعلي شيخاً » إلى ما ذكره فيكفي في فساده صحّة قول المرأة : زيد بعلي شيخاً أو شابّاً مع انتفاء معنى المفعوليّة المتوهّمة حينئذ لانتفاء اسم الإشارة فصحّة الحال حينئذ لا تكون إلّا لأجل جواز تقييد البعليّة بالشيخوخة والشباب و نحوهما فإنّ البعليّة قد تثبت في حال الشيخوخة و قد تثبت في حال الشباب فلا مانع من تقييدها باحديهما .

فإن قلت : شيخاً حال من بعلي و هو خبر ، فينتقض الحدّ به لعدم كونه مبيّناً لهيئة المسند إليه حينئذ .

قلت : الإسناد الاتّحادي يوجب تنزّل أحدهما منزلة الآخر فالخبر حينئذ في حكم المسند إليه فلا ينتقض الحدّ به .

فإن قلت : الحدّ غير مانع لشموله لنعت المسند إليه نحو زيد الرّاكب جاءني فإنّه مبيّن لهيئته حينئذ .

قلت : النعت ناظر إلى وصف ذات المسند اليه مع قطع النظر عن كونه مسنداً إليه و لذا لا يجب في المثال المزبور مقارنة الصفة للمجيء . ويجوز أن يكون معرّفاً للموضوع و يصحّ التوصيف مع عدم جواز تقييد الإسناد به كقولك زيد الرّاكب أخوك ، فلا تكون الصفة ناظرة إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنّه مسند إليه وإن استتبعه أحياناً بمعونة المورد فلا ينتقض الحدّ به ﴿ و هي ﴾ أي الحال ﴿ منصوبة على الحاليّة ﴾ الّتي هي معنى من المعاني المعتورة على اللّفظ المقتضية للإعراب ﴿ و الأغلب ﴾ أي أغلب موارد استعمالاتها ﴿ كونها منتقلة ﴾ غير لازمة و إنّما

لم يجب فيها الانتقال لأنّها إنّما تنظر إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنّه مسند إليه الموجب لتقييد الإسناد بها إن لم تكن مؤكّدة و لا يعتبر في التقييد الانتقال و الزّوال بل يكفي في تحقّقه احتمال خلافها ﴿ و ﴾ لذا ﴿ تقع ثابتة قياساً إذاكانت مؤكّدة ﴾ لمضمون جملة قبلها ﴿نحو زيدأبوك عطوفاً ﴾ أو لعاملها نحو ﴿ و يوماً بعث حياً ﴾ أو لصاحبها نحو « لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً » ﴿ أو دلّ عاملها على تجدُّد صاحبها نحو خلق الله الزرّافة يديها أطول من رجليها ﴾ فيديها بدل من الزرّافة بدل بعض من كلّ، و أطول حال لازمة من يديها ، وعامل الحال وهوخلق يدلّ على تجدُّد المخلوق فيحسن حينئذ الإتيان بالحال اللاّزمة قياساً لأنّ الخلق في حدّ نفسه قابل للوجهين و يصحّ تقييده بأحد الحالين ، و منه قوله تعالى «أنزل إليكم الكتاب مفصّلاً » و ما قيل من أنّ القرآن قديم غلط لا وجه لابتنائه على الكلام النفسي الّذي قد ثبت استحالته في محلّه ﴿ و سماعاً في غيرهما ﴾ أي في غير صورة التأكيد و دلالة العامل على تجدُّد صاحبها ﴿ و كلّ ما دلّ على هيئة﴾وصفة ﴿ صحّ أن يقع حالاً و إن كان ﴾ الدّالّ عليها اسماً ﴿ جامداً ﴾ و قد ضبطه بعضهم في عشرةأنواع : الأوّل مادلّ على تشبيه ﴿نحو كرّزيدأسداً﴾أي كأسد ، وبدتهند قمراً أي كالقمر ، و الثاني ما دلّ على مفاعلة نحو ﴿ بعه يداً بيد ﴾ أي مقبوضاً ، و الثالث ما دلّ على ترتيب نحو تعلّم الحساب باباً باباً﴿ وادخلوا رجلاً رجلاً ﴾ ، و الرّابع ما كان موصوفاً بمشتقّ أوشبهه ﴿نحو «فتمثّل لها بشراً سويّاً»﴾ و«قرآناً عربيّاً » و تسمّى حالاً موطئة ، و الخامس ما دلّ على سعر نحو ﴿ بعه مدّاً بكذا﴾ فمدّاً حال من المفعول و «بكذا» بيان لمدّاً ، و السادس ما دلّ على عدد نحو «فتمّ ميقات ربّه أربعين ليلة» ، و السابع ما دلّ على طورفيه تفضيل نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً ، و الثامن ما يكون نوعاً لصاحبه نحو هذا مالك ذهباً ، و التاسع مايكون فرعاً لصاحبه نحو هذا حديدك خاتماً و تنحتون من الجبال بيوتاً ، و العاشر ما يكون أصلاً لصاحبه نحوهذا خاتمك حديداً ، و« ءأسجد لمن خلقت طيناً » ﴿و قيل : لا تقع ﴾ الحال ﴿ جامداً إلّا مأوّلاً بمشتقّ ﴾ و التأويل في كلّ نوع بحسبه

فالأوّل مأوّل بالصفات المنطبقة عليه من نحو شجاعاً و مضيئاً و نحوهما ، والثاني بمعنى متقابضاً و نحوه ، و الثالث بمعنى مترتّباً ، و الرّابع بمعنى سويّاً في صفة البشروعربيّاً قرآنه، والخامس بمعنى مسعّراً،والسادس بمعنى معدوداً، والسابع بمعنى مطوّراً ، والثامن بمعنى منوّعاً ، و التاسع بمعنى مصوغاً ، و العاشر بمعنى متأصّلاً .

﴿ وقيل به﴾أي بالتأوّل بمشتقّ﴿إذا دلّ﴾الحال ﴿على تشبيه أومفاعلة أو ترتيب﴾ فاقتصر في التأويل على الأنواع الثلاثة و وجّهه بأنّ اللّفظ فيها غير مراد منه معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب .

أقول : عدم إرادة المعنى الحقيقي من اللّفظ فيها ممنوع لجواز إرادة المعنى الحقيقي كناية عن اللاّزم أو تجوّزاً في النسبة إذ كما يمكن التجوّز في الإسنادفي نحو زيد أسدٌ و هندٌ قمر كذلك يمكن التجوّز في النسبة الناقصة في نحو كرّ زيد أسداً و بدت قمراً ﴿و الأصل فيها أن تكون نكرة ﴾ لأنّ الغرض منها و هو تقييد الإسناد بها يحصل مع تنكيرها فلا حاجة إلى تعريفها الّذي هو أمر زائد ﴿و قد تجيء معرفة بقلّة نحوجاءني زيد وحده ﴾ و جئتني وحدك و جئتك وحدي ﴿وجاؤا الجمّ الغفير﴾أي الجماعةالكثيرة الساترة وجهالأرض لكثرتها﴿ و أرسلها العراك و ادخلوا الأوّل فالأوّل ﴾ و نحوها من الأمثلة المسموعة ﴿و أوّلها الأكثر بالنكرة ﴾ فحكموا بتنكيرها معنى و هو تكلّف بلادليل مع أنّه إن اُريد بكونها نكرة معنى حينئذ أنّه يصحّ وضع النكرة موضعها ففيه أنّه لا يوجب تنكيرها معنى كما هو ظاهر و إن اُريد أنّ الإضافة إلى المعرفة و اللاّم و العلميّة فيها لا توجب تعريفها معنى و أنّها ملغاة حينئذ عن إفادة التعريف فهو بديهيّ البطلان إذ لا يعقل تخلّف الأسباب الموجبة للتعريف عنه باختلاف المعاني المعتورة على اللّفظ من الفاعليّة و المفعوليّة و الحاليّة و هكذا ﴿و ﴾ الأصل ﴿ في ذي الحال أن تكون معرفة ﴾ لأنّه محكوم عليه في المعنى و من شأنه أن تكون معرفة ﴿ فلاتقع منكّراً غالباً إلّا مخصّصاً ﴾ بوصف كقولك جاءني رجل عالم راكباً ، أو باضافة نحو قوله تعالى «في أربعة أيّام سواء للسائلين » ﴿ أو مسبوقاً بنفي﴾ نحو « و ما أهلكنا

من قرية إلّا و لها كتاب معلوم » ﴿أو شبهه﴾ من نهي نحو و لا يبغ امرءٌ على امرء مستسهلاً أو استفهام كقوله « يا صاح هل حمّ عيش باقياً » ﴿ أو متأخّراً ﴾ عن الحال كقوله لميّة موحشاً طلل ، و قد نكّر نادراً من غير وجود شيء ممّا ذكر ففي الحديث « صلّى رسول الله ﷺ جالساً و صلّى وراءه قوم قياماً » ﴿ و ﴾ يجوز أن ﴿ يتقدّم الحال على صاحبها ﴾ مطلقاً مرفوعاً كان كجاء راكباً زيدٌ ، أو منصوباً كضربت راكباً زيداً إذا جعلت راكباً حالاً عن المفعول ، أو مجروراً بحرف نحو قوله تعالى « و ما أرسلناك إلّا كافّة للناس » كما اختاره ابن مالك و الأكثر على المنع في المجرور بالحرف ﴿إلّا إذا كانت مؤكّدة﴾ لمضمون جملة نحو « أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي » فلا تتقدّم على صاحبها لعدم جواز تقديم المؤكِّد على المؤكَّد ﴿أو محصورة﴾ نحو ضربت زيداً إلّا راكباً و إنّما ضربت زيداً راكباً ﴿ و ﴾ يجوز أن تتقدّم ﴿على طرفي الإسناد﴾ الّذي يتقيّد بها ﴿إذا كان المسند فعلاً متصرّفاً أو شبهه نحو مخلصاً زارك و مسرعاً راحل﴾ ما لم يمنع مانع من كونه صلة لأل أو لحرف مصدريّ أو مقروناً بلام القسم أو الابتداء ، فإن كان الطرفان جامدين أو كان المسند غير فعل و لا صفة كاسم الفعل و المصدر أو فعلاً غير متصرّف كفعل التعجّب أو صفة كذلك كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليهما و زعم أكثر النحاة أنّ الحال لابدّ لها من ناصب من فعل أو شبهه أو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و حروف التنبيه و التحقيق و التشبيه و هكذا و الظرف المتضمّن معنى الاستقرار فقالوا : لا يجوز تقدم الحال على عامله إلّا إذا كان فعلاً متصرّفاً أو شبهه ثمّ استثنوا من ذلك موضعين أحدهما تقدّم الحال على الظرف بشرط توسّطه بينه و بين صاحبه معنى كقولك زيد جالساً في الدّار ، و الثاني تقدّمها على أفعل إذا كان مفضّلاً به كون في حال على كون في حال نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً ، و زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، فإنّهم جوّزوا تقدّمها على العامل في الصورتين و التحقيق أنّه لا حاجة في انتصابه إلى أزيد من المعنى المقتضى له وهي الحاليّة و هي لا تتقوّم بخصوص المعنى الحدثي حتّى يجب اعتبار ما ذكروه بل هي متقوّمة بالإسناد سواء كان أحد

طرفيه حدثاً أو مشتملاً على معنى حدثي أم لا ، فالعامل في الحال بالمعنى المصطلح عندهم و هو ما يتقوّم به المعنى المقتضى للإعراب هو الإسناد فإنّه الواقع في الحالة الّتي تنبىء عنها الحال مطّرداً و المتقيّد بها كذلك لا ما اعتبروه من الأحداث فلا حاجة حينئذ إلى استثناء الموضعين إذ لم تتقدّم الحال على الإسناد و طرفيه فيهما بل توسّطت بين المسند إليه و المسند به فهي في محلّها إذ وقعت بعد صاحبها ولم تتقدّم على عاملها بالمعنى المصطلح عندهم . نعم تأخير الحال عن طرفي الإسناد في الإسناد الإضافي أولى كما أنّ تأخيرها عنهما فيما إذا لم يكن المسند فعلاً متصرّفاً أو شبهه واجب إلّا في الصورة المتقدّمة و هي تفضيل حال على حال أو تشبيه حال بحال كقولك زيد قائماً كعمرو قاعداً ، و كيف كان فالصحيح جعل العنوان ما ذكرناه لا ما ذكروه ، و قد تبيّن بما بيّنّاه أنّ جعل العامل في الحال المؤكّدة لمضمون جملة معقودة من اسمين جامدين نحو زيد أبوك عطوفاً مقدّراً في غير محلّه لأنّ العامل بمعنى الواقع في الحال إنّما هو الاسناد الثابت في الجملة فلا حاجة إلى اعتبار أمر زائد ﴿ و لا ﴾ يصحّ أن ﴿ يجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف جزؤه كأعجبني وجهها مسفرةً ﴾ و قوله تعالى « أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً » ﴿ أو كجزئه نحو ﴾ قوله تعالى « ثمّ أوحينا إليك ﴿ أن اتّبع ملّة إبراهيم حنيفاً » ﴾ فإنّ الملّة بمنزلة الجزء ﴿ أو طالباً للحال ﴾ بأن كان دالاً على الحدث الواقع فيها مصدراً كان ﴿ نحو ﴾ قوله تعالى ﴿ إليه مرجعكم جميعاً ﴾ فإنّ رجوعهم إليه واقع حال كونهم جميعاً أو صفة نحو زيد ضارب عمرو راكباً ﴿ و هذا شارب السويق ملتوتاً ﴾ فإنّ ضرب العمر واقع حال ركوبه و شرب السويق حال لتّه و الوجه في عدم صحّة مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً أنّ الحال كما عرفت إنّما تبيّن هيئة ذي الحال بوصف أنّه مسند إليه و لا يصحّ ذلك إلّا إذا كانت النسبة الثابتة لذي الحال قابلة للتقييد بها والنسبة الثابتة بين المضاف و المضاف إليه لا تقبل التقييد بها إلّا في الصورة الأخيرة ، وأمّا الصورتان الاوليان فإنّما يصحّ الحال فيهما باعتبار صحّة قيام المضاف إليه مقام المضاف في كونه مسنداً إليه الموجب لرجوع

التقييد إلى الإسناد المتعلّق بالمضاف ألا ترى أنّه يصحّ أن تقول: أعجبتني مسفرة. و أيحبّ أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً. و اتّبع إبراهيم حنيفاً. و أمّا في غير الصور الثلاث فلا يجوز الحال عنه لعدم تطرّق التقييد بها في النسبة الناقصة التقييديّة حينئذ فلا يصحّ لك أن تقول جاءني غلام زيد راكباً بجعل راكباً حالاً من زيد لأنّ إضافة الغلام إلى زيد لا تتقيّد بحال ركوبه وقيامه وهكذا من الأحوال ﴿والحال بمنزلة الخبر من صاحبها﴾ فلا تكون إلّا متّحدة معه منطبقة عليه ﴿فلا تقع مصدراً إلّا إذا صحّ حمله عليه تحقيقاً﴾ من جهة اتّحاده معه في الخارج كاتّحاد المصدر مع المفعول في بعض الموادّ بحيث لا مغايرة بينهما إلّا في مرحلة التحليل كاتّحاد الخلق والمخلوق والنطق مع المنطوق ﴿أو تنزيلاً﴾ من جهة إتّحاده معه ادّعاء و مبالغة كاتّحاد العدل مع العادل كذلك ﴿فيقع﴾ المصدر ﴿حالاً﴾ حينئذ ﴿قياساً﴾ فما حكي عن سيبويه من أنّه مقصور على السماع لا وجه له إذ مع عدم اتّحاده مع ذي الحال تحقيقاً أو تنزيلاً لا يصحّ وقوعه حالاً منه و لو سماعاً ومع اتّحاده معه كذلك يصحّ مقيساً، و توهّم أنّ المصدر قد يأتي بمعنى الوصف مجازاً سماعاً غلط إذ المادّة فيهما واحدة فالتجوّز لو كان فإنّما هو في الهيئة و هي من لواحق الحروف لا يتطرّق فيها التجوّز أصلاً و لا استعمال لها و لا دلالة و إنّما هي آلة و علامة لوجه استعمال المادّة و لو تطرّق فيها التجوّز لا يكون ذلك إلّا لعلاقة مصحّحة له فيلزم أن يطّرد وينقاس حينئذ. فعلى كلّ حال لا وجه للقصر على السماع ﴿هذا﴾ أي انتصاب المصدر على الحاليّة ﴿إذا لم يكن﴾ المصدر ﴿نوعاً من الفعل و أمّا إذا كان نوعاً منه كطلع بغتة﴾ و جاء ركضاً و قتله صبراً و هكذا ﴿ينصب قياساً﴾ على أنّه مفعول مطلق حذف عامله عند المبرّد ﴿و على أنّه تمييز عن النسبة﴾ عندنا ﴿و كذا﴾ ينصب على التمييز عن النسبة ﴿ما وقع بعد أمّا﴾ بفتح الهمزة ﴿نحو أمّا علماً فعالم و بعد خبر اقترن باللّام الدّالّة على الكمال نحو أنت الرّجل علماً أو شبّه به مبتداءه نحو زيد زهير شعراً﴾ فإنّ الأصل فيه زيد مثل زهير فحذف مثل و حمل زهير على زيد مبالغة و ادّعاء و كون المنصوب في

الموضعين الأخيرين تمييزاً رافعاً للابهام عن النسبة أمر واضح إذ اتّحاد المحمول مع الموضوع فيهما يمكن أن يكون في صفة دون صفة فاُبهم فبيّن بالمنصوب و أمّا الموضوع الأوّل فلا إبهام فيه بمقتضى ظاهر اللّفظ و إنّما يتطرّق فيه الإبهام من جهة احتمال التجوّز في اللّفظ فبيّن بالمنصوب تأكيداً و رفعاً للإبهام الموهوم و التمييز كما يكون رافعاً للإبهام التحقيقي يكون رافعاً للإبهام الوهمي كماسيأتي بيانه في بابه إن شاء الله ، فتبيّن ممّا بيّنّاه أنّ ماذكره ابن مالك وابنه من انتصاب المصدر على الحاليّة في المواضع الثلاثة قياساً ، صحيح بالنسبة إلى كون النصب قياساً باطل بالنسبة إلى جعله حالاً ﴿ وتقع الجملة الخبريّة الخالية عن دليل الاستقبال موضع الحال ﴾ فيصير إسنادها ناقصاً حينئذ و تكون قيداً للمسند إليه ﴿ فإن كانت مبدوّة بمضارع مثبت خال من قد أومنفي بلا أو ما أو بماض تال إلّا أو متلوّ بأواشتملت على الضمير ﴾ المطابق لصاحبها ﴿ وحده ﴾ و إن اقترن بقد تلزم الواو على ما ذكره ابن مالك في التسهيل ﴿ وإلّا ﴾ تكن كذلك بأن كانت اسميّة مثبتة أومنفيّة أو فعليّة مصدّرة بمضارع منفي بلم أو بماض مثبت أو منفي ﴿ فـ ﴾ هي مشتملة ﴿ عليه وعلى الواو أو على أحدهما ﴾ إلّا أن تكون مؤكّدة فتأتي بالضمير فقط نحو هو الحقّ لا ريب فيه ، و قد اشترط الأكثر في المصدّرة بالماضي المثبت المجرّد من الضمير أن يقترن بقد ظاهرة أو مقدّرة قيل لتقرّبه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه لأنّ المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أنّ مضيّه إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلابدّ من قد حتّى يقرّبه إليه فيقارنه .

و فيه أنّ وقوع صيغة الماضي موضع الحال المبيّن لهيئة المسند إليه يوجب انصرافها إلى المقارن لزمان العامل لأنّ صيغته ليست للزّمان الماضي وضعاً وإنّما ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقييد بما يوجب انصرافها إلى خلافه فلاحاجة حينئذ إلى كلمة قد لصرفها عن الزّمان الماضي إلى المقارن لزمان العامل مع أنّه لوسلّم الاحتياج إلى صارف يصرفها إلى المقارن لزمان العامل لايوجب الحاجة إلى خصوص كلمة قد لعدم انحصار الصارف فيها فلاوجه للحكم بتقديرها في صورة عدمها على أنّه

لو سلّم ذلك لزم الاحتياج إليهامع وجود الضمير واشتمال الجملة على صيغةالماضي و لو لم تكن فعليّة كقولك جاء زيدوالأمير ركب مع أنّهم لا يلتزمون بهفالصواب ما اختاره الكوفيّون من عدم اشتراط اقترانها بقد ﴿ و قد يحذف ﴾ المسند الّذي هو ﴿ طالبها ﴾المسمّى عندهم بعاملها ﴿جوازالدّليل حاليّ ﴾ كقولك للمسافرراشداً مهديّاً أي تسافر راشداًمهديّاً ﴿ أو مقاليّ ﴾ كقوله تعالى « بلى قادرين » أي نجمعها قادرين أي يكتفي بما دلّ عليه من الحال أو المقال لا أنّه يقدّر لفظ كما توهّمه الأكثر ﴿ أو وجوباً كالمذكورة للتوبيخ ﴾ نحو أقاعد أو قد قام الناس ﴿ أو بيان زيادة أو نقص بتدريج ﴾ كتصدّق بدينار فصاعداً و اشتره بدينار فسافلاً أي يجب الاكتفاء فيهما بدلالة الحال أو المقال و التلفّظ بالدليل اللّفظي فيهما جار مجرى اللّغو و قد ألحق بهما موضعان آخران : الأوّل الحال المؤكّدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفاً ، و الثاني الحال السادّة مسدّ الخبر في نحو ضربي زيداً قائماً و إنّما تركناهما لما مرّ أنّ العامل في نحو زيد أبوك عطوفاً هو الإسناد الثابت بين الجامدين و أنّه لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو المعنى الحدثي وأنّ الخبر غير محذوف في المثال الثاني و أنّ العامل فيها هو المصدر .

﴿ **الباب الثالث** في ما يتعلّق بالمسند تارة وبالمسند إليه مرّة وبالإسناد اُخرى و هو التمييز عن النسبة ﴾ و هو و المميّز و التبيين و المبيّن بمعنى لأنّ اللّفظ باعتبار أنّه يوجب تمييز المبهم وتبيينه يكون مميّزاً و مبيّناً للمبهم و باعتبار أنّ التمييز متولّد و منتزع منه و لاوجود للأمر المنتزع في الخارج سوى وجود منشأ انتزاعه يكون تمييزاً و تبييناً و المميّز و المبيّن هو المتكلّم الموجد لمنشأ انتزاعه فهو بمعناه المصدري منطبق على اللّفظ لأنّ صيغة المصدر جاءت بمعنى صيغةالفاعل كما توهّم لاستحالة مجيء صيغة بمعنى صيغة اُخرى فإطلاق المصدر على الفاعل في المقام كإطلاقه على المفعول في بعض الموادّ كالخلق و اللّفظ و النطق و نحوهاإنّما هو من جهة انطباقهما و تصادقهما على محلّ واحد ، و اعلم أنّ التمييز فرع الإبهام و هو إمّا في الاسم في حدّ نفسه أو بلحاظ النسبة فينقسم التميين إلى قسمين تمييز

عن الذّات و تمييز عن النسبة و هو على أقسام ﴿ لأنّ إبهام النسبة قد يسري إلى المسند أو المسند إليه و قد لايسري إلى أحدهما فالتمييز عنها قد يتعلّق بالمسند و قد يتعلّق بالمسند إليه و قد يتعلّق بالاسناد ففيه فصول : **الاول** فيما يتعلّق بالمسند و هو نوعان ﴾ النوع ﴿ الأوّل المصدر المخالف لطالبه ﴾ المعبّر عندهم بعامله مادّة من فعل أو شبهه ﴿ المتّحد معه وقتاً و فاعلاً ﴾ كضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جبناً ﴿ المسمّى عند أكثر أهل الفنّ بالمفعول له ﴾ و المفعول لأجله ومن أجله ﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثاني المصدر الموافق له ﴾ مادّة ﴿ المؤكّد له ﴾ كضربت ضرباً ﴿ أو المبيّن لنوعه ﴾ كضربت ضرباً شديداً ﴿ أو عدده ﴾ كضربت ضربة أوضربتين ﴿ المسمّى عندهم ﴾ أي عند أهل الفنّ ﴿ بالمفعول المطلق فإنّ المسند في الأوّل ﴾ من حيث أنّه مسند ﴿ مبهم من جهة تردّده بين أنواع متعدّدة ﴾ و أقسام مختلفة و إن لم يكن فيه إبهام في حدّ نفسه فإنّ الضرب و القعود و ماضاهاهما من الألفاظ الواضحة المفاهيم و لا إبهام فيها بالنظر إلى ذواتها و لكنّها مبهمة في مرحلة الصدور من الفاعل والاسناد إليه أصدر منه على وجه التأديب أو الظلم أو القصاص أم صدر منه على وجه الجبن أو المكر و هكذا من الوجوه ﴿ و المصدر المتّحد معه وقتاً وفاعلاً منتزع منه و متّحد معه خارجاً ﴾ و منطبق عليه انطباقاً حمليّاً فيقال : الضرب تأديب أو ظلم أو قصاص ، و القعود عن الحرب جبن أو خديعة أو خيانة ﴿ و إن كان مغايراً له تصوّراً و علّة له في الذّهن ﴾ و يصحّ أن يقال ضربت للتأديب و قعدت عن الحرب من الجبن ﴿ و التركيب الانتصابي ﴾ في قولك ضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جبناً و نحوهما ﴿ ناظر إلى ﴾ جهة ﴿ الاتّحاد و بيان النوع ﴾ و رفع الابهام ﴿ و دائر مداره ﴾ و مطّرد معه ﴿ لا التعليل ، وإلّا ﴾ يكن كذلك و كان ناظراً إلى التعليل ﴿ لزم أن يصحّ ﴾ التركيب المذكور ﴿ مع وجود التعليل و عدم الاتّحاد وقتاً ﴾ بأن يقال : نزعت ثيابي نوماً ﴿ أو فاعلاً ﴾ بأن يقال : ضربت تأديب زيد عمرواً ﴿ بل ﴾ ان يصحّ ﴿ مع عدم كونه مصدراً ﴾ بأن يقال جئتك سمناً .

بيان الملازمة أنّ التركيب الانتصابيّ لو كان ناظراً إلى التعليل و قائماً مقام

لام العلّة لزم أن يصحّ حيث ثبت التعليل و صحّ دخول لام العلّة فيه فكما يصحّ أن يقال: جئتك للسمن و ضربت لتأديب زيد بكراً و نزعت ثيابي للنوم كذلك يلزم أن يصحّ جئتك سمناً و ضربت تأديب زيد بكراً و نزعت ثيابي نوماً و التالي باطل بالضرورة فكذا المقدّم. والحاصل أنّ المصدر المعلّل به فعل متّحد معه وقتاً وفاعلاً فيه جهتان تولّده و انتزاعه من الفعل الموجب للاتّحاد خارجاً المصحّح لحمله عليه و مغايرته معه تصوّراً و تحليلاً الموجبة لصحّة جعله علّة له و دخول لام التعليل عليه و من دوران التركيب الانتصابي مدار الأُمور الثلاثة الموجبة للانتزاع الموجب للاتّحاد في الخارج لا مدار التعليل المجامع مع عدمها علمنا أنّه ناظر إلى جهة الاتّحاد و رفع الإبهام وتبيين النوع لا إلى جهة المغايرة و إفادة التعليل و قد تنبّه الزّجاج بأنّ التركيب ناظر إلى الاتّحاد لا التعليل حيث قال: إنّه مصدر من غير لفظ فعله و المعنى في قولك ضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جبناً أدّبت بالضرب تأديباً و جبنت في القعود عن الحرب جبناً أو ضربت ضرب تأديب و قعدت عن الحرب قعود جبن، و لكن اشتبه عليه الأمر في جعل المنصوب على المصدريّة مفعولاً مطلقاً و عنواناً مستقلّاً مقابلاً للتمييز عن النسبة، و العجب أنّه حكي عن ابن الحاجب أنّه قال ردّاً على الزّجاج: إنّ معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب إتّفاقاً، و قولك للتأديب ليس بمفعول مطلق و كذا التأديب الّذي بمعناه لأنّه إن أُريد أنّه بمعنى ضربت للتأديب أنّه ناظر إلى التعليل فقد ظهر لك بطلانه و إن أُريد أنّه يصحّ التعبير بالمنصوب بدل المجرور باللّام لاينفعه لأنّ صحّة كلّ من التعبيرين بدلاً من الآخر تدلّ على اجتماع الخصوصيّتين فيه الموجب لصحّة كلّ من التعبيرين لاعلى اتّحادهما من كلّ وجه ومن الغريب دعواه الاتّفاق على أنّ المنصوب بمعنى المجرور مع موافقة الكوفيّين للزّجّاج في الحكم بكونه مفعولاً مطلقاً. ثمّ اعلم أنّه قد يتحقّق التركيب الانتصابيّ في الكلام مع اختلاف الفاعل كقوله تعالى «يريكم البرق خوفاً و طمعاً» فإنّ فاعل الإراءة هو الله تعالى و فاعل الخوف و الطمع المخاطبون. و قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة «فأعطاه الله

النظرة استحقاقاً للسخطة و استتماماً للبليّة» المستحقُ للسخط إبليس و المعطي للنظرة هو الله تعالى ، و لا يكون ذلك إلّا بتأوُل فإنّ الثاني في قوّة فاعطي النظرة من الله تعالى استحقاقاً للسخطة والأوّل في قوّة يجعلكم ترون خوفاً فيتّحد الفاعلان حينئذ ﴿ و الأمر في القسمين الأخيرين ﴾ و هما النوعيُ والعدديّ ﴿ من النوع الثاني أظهر ﴾ من النوع الأوّل ﴿ إذ لا يحتملان إلّا تبيين النوع و العدد ﴾ و رفع الإبهام عن المسند من جهتهما فلا مجال لاحتمال عنوان آخر سوى التمييز و التبيين ﴿ و أمّا القسم الأوّل ﴾ منه ﴿ فهو تمييز تأكيديّ و لامنافاة بينهما لأنّ التمييز فرع الإبهام محقّقاً كان أو موهوماً ﴾ و الإبهام الوهميُ الثابت في صورة التأكيد إذ يحتمل أن يكون المسند في قولك ضربت مثلاً مجازاً في الكلام المولم و نحوه فتؤكّده بقولك ضرباً رفعاً لهذا الوهم و تثبيتاً لظاهره و تبييناً له ﴿ و في حكم المصدر ﴾ في وقوعه تمييزاً للمسند المماثل له مادّة ﴿ ما يدلُ عليه و يتّحد معه تحقيقاً ﴾ و هو أُمور : الأوّل الاسم المضاف إلى المصدر المتّحد معه بحيث يصحُ حمله عليه كاسم التفضيل و الكلُ و البعض المضافة إليه ﴿ نحو سرت أحسن السير و نصرت كلّ النصر و ضربت بعض الضرب ﴾ فإنّ الأسماء المضافة تمييز للمسند من جهة إضافتها إلى المصدر و صحّة حملها عليه فيقال سير أحسن السير و نصر كلّ النصر و ضرب بعض الضرب . و الثاني ما يدلُ على نوع منه كاشتمل الصمّاء ﴿ و قعد القرفصاء ﴾ و رجع القهقرى فإنّ الصمّاء نوع من الاشتمال ، و القرفصاء نوع من القعود ، و القهقرى نوع من الرُجوع ﴿و﴾ الثالث ضميره كقوله تعالى ﴿ لا أُعذّبه أحداً من العالمين ﴾ بناءً على عود الضمير إلى مصدر الفعل ﴿ و ﴾ الرّابع الاسم المشار به إلى المصدر متبوعاً به ﴿ كضربت ذلك الضرب ﴾ أم لا كضربت ذلك مشاراً به إلى المصدر ﴿ و ﴾ الخامس ما دلّ على عدده ﴿ كضربت عشر ضربات ﴾ و قوله تعالى « فاجلدوهم ثمانين جلدة » فإنّ اسم العدد فيهما تمييز للمسند باعتبار اتّحاده مع المعدود ﴿ و ﴾ السادس ما وافقه في المعنى الحدثي مع مخالفته له مادّة ﴿ كجلست قعوداً و ﴾ شنئته بغضة و أحببته مقة أو هيئة بأن كان

اسم مصدر له ﴿ كاغتسلت غسلاً ﴾ و توضأت وضوءاً أو مصدراً لباب آخر نحو قوله تعالى « و الله أنبتكم من الأرض نباتاً » ﴿و تبتّل إليه تبتيلاً ﴾ فإنّ الأوّل مصدر للمجرّد لا للمزيد فيه و الثاني مصدر باب التفعيل لا التفعّل و قد يتوهّم أنه ينوب عن المصدر اسم عين شاركه في المادّة ومثّل له بنباتاً في الآية الشريفة بزعم أنّ المراد منه فيها هو العين و هو غفلة واضحة إذ مجرّد الاشتراك في المادّة أو الصورة مع المباينة في المعنى لا يوجب جواز قيام أحدهما مقام الآخر كما هو ظاهر ﴿ أو توسّعاً ﴾ كاسم آلته المكنّى به عن الحدث الموجود بها ﴿ كضربته سوطاً أو سوطين ﴾ فإنّ المراد به ضربة بسوط و ضربتين بسوط و ذلك مطّرد فيما كان آلة معهودة له ﴿ و ﴾ كالمصدر المشبّه به نوع المسند ﴿ كضربته ضرب الأمير ﴾ فإنّه جعل تمييزاً للمسند بادّعاء اتّحاده معه نوعاً لشباهته به في الكيفيّة ﴿و القسم الأوّل ﴾ و هو التأكيديّ ﴿ لا يثنّى ولا يجمع ﴾ لأنّ الغرض منه مجرّد التأكيد من دون خصوصيّة زائدة فلو ثنّي أو جمع انقلب عدديّاً ﴿ بخلاف أخويه ﴾ و هما النوعيّ و العدديّ فيجوز أن يثنّيا ويجمعا نحو جلست جلستين أو جلسات بكسر الجيم أو بفتحها ﴿ و يجوز حذف المسند لدليل حاليّ نحو خير مقدم ﴾ و قدوماً مباركاً أي قدمت خير مقدم ﴿ أو مقاليّ نحو سيراً سريعاً في جواب أيّ سير سرت ﴾ أي يجوز الاكتفاء بالدّليل الحاليّ أو المقاليّ عن اللّفظ بالفعل ﴿ و يجب ذلك ﴾ أي حذف المسند ﴿ عندهم إذا كان بدلاً منه ﴾ قائماً مقامه عند أهل اللّسان بحيث يكون ذكره لغواً عندهم ﴿ ويطرّد ﴾ وقوعه بدلاً ﴿في خمسة موارد ، الأوّل إذا كان ﴾ المسند ﴿ طلباً أمراً ﴾ كان ﴿ أو نهياً نحو قياماً لا قعوداً ﴾ أي قم قياماً لا تقعد قعوداً ﴿ أو دعاء ﴾ بخير أو بشرّ ﴿ نحو سقياً و رعياً ﴾ و كيّاً و جذعاً أي سقاك الله سقياً و رعاك الله رعياً و كواه الله كيّاً و جذعه جذعاً ﴿ أو مستفهماً به ﴾ للتوبيخ ﴿ نحو أتوانياً ﴾ وقد جد قرنائك المشيب . أي أتتواني توانياً ﴿ و الثاني أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله نحو ﴾ قوله تعالى « فشدّوا الوثاق ﴿ فإمّا منّاً بعد و إمّا فداء » ﴾ أي إمّا تمنّون منّاً و إمّا تفدون فداء ﴿ و الثالث أن يكون ﴾ المصدر ﴿مكرّراً أو

محصوراً ﴾ بإلّا أو إنّما ﴿ و المسند خبراً عن اسم عين ، نحو زيد سيراً سيراً ، وما أنت إلّا سيراً و إنّما أنت سيراً ﴾أي يسير سيراً سيراً و تسير سيراً ﴿ و الرابع أن يكون ﴾المصدر ﴿ مؤكّداً لمضمون جملة تحتمل غيره نحو زيد قائم حقّاً أو لا ﴾ تحتمل غيره ﴿ نحو له عليّ ألف درهم اعترافاً ويسمّى الأوّل بالمؤكّد لغيره والثاني بالمؤكّد لنفسه ﴾ أي أحقّ حقّاً و اعترف اعترافاً ﴿ والخامس أن يكون ﴾ المصدر ﴿ فعلاً علاجيّاً تشبيهاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه ، نحو مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ﴾أي يصوت صوت حمار ، والحذف في غير هذه الموارد سماعيٌ لا ضابطة له كقولك حمداً وشكراً لا كفراً وصبراً لا جزعاً ونحوهما من المصادر المسموعة مجرّدة عن المسند ﴾هكذا قالوا و الصواب أنّ المصدر في ﴿ الموردين ﴾ الأخيرين تمييز للاسناد ﴿ الثابت في الجملة المتقدّمة ﴾ و رافع للإبهام عنه فلا حذف و لا تقدير ﴿ و الوجه في التزامهم بالحذف و التقدير إلتزامهم بأنّ الناصب للمصدر المؤكّد و أخويه لا يكون إلّا فعلاً أو ما بمنزلته و هو مفقود فيهما أمّا في الأوّل فواضح و أمّا في الثاني فلأنّ المصدر فيه لا يحلّ محلّ الفعل مع حرف مصدريّ حتّى يصلح للعمل و يتنزّل منزلته لأنّ المعنى يأبى عن ذلك لأنّ المراد أنّك مررت به في حال تصويت لأنّه أحدث التصويت عند مرورك به ، وفيه أوّلاً أنّه لا وجه للالتزام المذكور إذ يكفي في إجراء الاعراب على اللّفظ اعتوار المعنى المقتضى له عليه كما حقّقناه مراراً و لا يعتبر فيه أمر زائد . وثانياً أنّ حلول الفعل مع حرف مصدريّ محلّ المصدر شرط في أخذه الفاعل و المفعول به لا مطلق المعمول و التأكيد يتحقّق بالاتّفاق في المضمون ولا يعتبر فيه الاتّفاق في اللّفظ كما هو ظاهر، ثمّ إنّ جعل اعترافاً مؤكّداً لنفسه بزعم أنّ الجملة المتقدّمة لا تحتمل غيره في غير محلّه إذ الاسناد في الجملة المتقدّمة ظاهر في الاعتراف إذا صدر عن كامل اختياراً لا نصّ فيه فيحتمل أن يكون إخباراً عن ادّعاء الطرف أو واقعاً في مقام الانكار ولذا يصحّ أن يقال له عليّ كذا بادّعائه فلا فرق بينه و بين زيد قائم حقّاً إلّا في قرب احتمال الغير و بعده .

﴾ **الفصل الثاني** فيما يتعلّق بالمسند إليه و هو رافع للإبهام عن ﴿ مسند

إليه ﴿مذكور في الكلام لا ذات مقدّرة﴾ لتطرّق الإبهام فيه من حيث أنّه مسند إليه و إن لم يكن مبهماً في حدّ نفسه فإنّ «زيد» مثلاً مع عدم إبهامه في حدّ نفسه يصير مبهماً بعد اسناد الطيب إليه من حيث أن أسناد الطيب إليه قد يكون من حيث نفسه و قد يكون من حيث علمه أو داره أو غلامه و هكذا من التوابع فلا حاجة إلى تقدير ذات مبهمة كما توهّمه بعضهم ﴿و يكون﴾ الرّافع للإبهام عن المسند إليه ﴿اسم معنى كطاب زيد علماً وأُبوّة و اسم عين كطاب زيدٌ نفساً أو داراً﴾ أو غلاماً ﴿جامداً﴾ كالأمثلة المتقدّمة ﴿و صفة نحو لله درّه فارساً﴾ فإنّ الظاهر أنّه تمييز لا حال إذ المقصود مدحه بالفروسيّة لا حال الفروسيّة ﴿فإن كان صفة فهو لما انتصب عنه﴾ أي المسند إليه المذكور في الكلام ﴿دائماً﴾ و لا يجوز أن يكون صفة لمتعلّقه ﴿فيطابقه﴾ أي ما انتصب عنه ﴿إفراداً و تثنية و جمعاً﴾ فيقال لله درّه فارساً و درّهما فارسَين و درّهم فارسِين ﴿و إلّا﴾ يكن صفة ﴿فهو له مرّة﴾ بأن كان اسماً منطبقاً عليه مختصّاً به كطاب زيد نفساً ﴿و لمتعلّقه تارة﴾ بأن لم يكن منطبقاً عليه سواء كان عيناً أم عرضاً كطاب زيد داراً و علماً ﴿و صالح لهما اُخرى﴾ بأن كان اسماً صالحاً لانطباقه عليه وعلى متعلّقه كطاب زيدٌ أباً فإنّه صالح لأن يراد به نفس زيد بأن كان أباً لغيره و أن يراد به متعلّقه و هو أبوه ﴿فيطابقه﴾ أي المنتصب عنه ﴿كذلك﴾ أي في الافراد و قسيميه ﴿في الأوّل﴾ فيقال طاب زيد نفساً و طاب الزيدان نفسين و طاب الزّيدون نفوساً ﴿و ما قصدفي الأخيرين﴾ فيقال: طاب زيد داراً أو دارين أو دوراً باختلاف قصد المتكلّم و إرادته و طاب زيد أباً و طاب الزّيدان أبوين وطاب الزّيدون آباءً مطابقاً للمنتصب عنه إن اُريد التمييز له و طاب زيد أباً أو أبوين أو آباءً باختلاف قصد المتكلّم إن اُريد التمييز لمتعلّقه ﴿إلّا إذا كان جنساً﴾ صادقاً على القليل والكثير فإنّه إذا قصد المتعدّد منه لايلزم أن يثنّى ذلك الجنس أويجمع بل يكفي أن يؤتى به مفرداً لصحّة إطلاقه على القليل و الكثير نحو طاب زيد علماً و الزّيدان علماً و الزّيدون علماً ﴿إلّا أن يقصد الأنواع﴾ منه فيثنّى أو يجمع حينئذ للتنبيه على التعدّد النوعي

فيقال طاب الزّيدان علمين والزّيدون علوماً إذا أُريد أنّ الطيّب من كلّ منهما أو منهم نوع آخر من العلم فإنّ صيغة المفرد لاتفيد ذلك المعنى .

﴿ **الفصل الثالث** في ما يتعلّق بالإسناد وهو رافع للإبهام عنه وذلك ﴾ أي رفع الإبهام عنه ﴿ إذا كان الطرفان جامدين ﴾ بحيث لايسري الإبهام منه إلى أحدهما ﴿ نحو أنت الرّجل علماً و زيد زهير شعراً ﴾ فإنّ الإسناد في المثالين و نحوهما إنّما يفيد تنزيل أحد الطرفين منزلة الآخر ، و من المعلوم أنّ التنزيل لابدّ أن يكون في صفة من صفات المنزّل عليه وشأن من شؤونه من العلم أو العدالة أو السخاوة أو الشجاعة أو الفصاحة أو البلاغة أو صنعة الشعر ، و هكذا من الصفات و الشؤون فيكون مبهماً ما لم يتبيّن بالتمييز من نحو علماً و شعراً ﴿ ويجب نصبه ﴾ أي التمييز عن النسبة ﴿ بأقسامه الثلاثة بالمعنى المقتضي له ﴾ و هو كونه مميّزاً رافعاً للإبهام ﴿ إلّا إذا كان مجامعاً للتعليل ﴾ كتأديباً في قولك ضربته تأديباً وجبناً في قولك قعدت عن الحرب جبناً ﴿ فيجوز جرّه بحرف التعليل ﴾ بقصد التعليل لا بقصد التبيين فتقول ضربته للتأديب و قعدت عن الحرب من الجبن ﴿ و قد يأتي التمييز عن المفرد إذا تمّ ﴾ بالتنوين محقّقاً أو مقدّراً أو بنون التثنية أو الجمع أو بالإضافة و أمّا ما تمّ باللّام فلا يأتي عنه التمييز فلا يقال عندي الرّاقود خلاً ﴿ و اُبهم ﴾ في حدّ نفسه مع قطع النظر عن الاسناد ﴿ و هو ثلاثة أنواع ﴾ الأوّل ﴿ المقدار عدداً كان كأحد عشر رجلاً ﴾ إلى تسعة و تسعين و هو تامّ بالتنوين المقدّر ﴿أو وزناً نحو منوان عسلاً ﴾ و هو تثنية منا بتخفيف النون و القصر كعصا و يقال فيه منّ بالتشديد ﴿ أو مساحة كذراع ثوباً ﴾ و شبر أرضاً ﴿ أو كيلاً نحو قفيزان برّاً ، و ﴿ الثاني ﴿ ما يشبهه ﴾ في الكيل أو الوزن أو المساحة ﴿ نحو مثقال ذرّة خيراً ﴾ لمشابه الوزن ﴿ و نِحيٌ سمناً ﴾ بكسر النون و إسكان الحاء المهملة اسم لوعاء السمن فهو مشابه للكيل و ليس به حقيقة لأنّه يكون كبيراً و صغيراً ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ لمشابه المساحة ﴿ و ﴾ الثالث ﴿ فرع التمييز . نحو خاتم حديداً ﴾ و باب ساجاً و جبّة خزّاً و ضابطه أن يكون مأخوذاً من التمييز و له اسم خاصّ و

أمّا ما ليس له اسم خاصّ كقطعة ذهب فلايستعمل إلّا مضافاً .

و اعلم أنّ أغلب الألفاظ الموضوعة للمقادير موضوعة لقدر معيّن جار في كلّ ما يقبل التقدير به و لا يختصّ وضعاً بالآلة المعدّة للتقدير بها فالمنّ و الرّطل و الصاع والكرّ ونحوها من ألفاظ الأوزان إنّما وضعت لأوزان معيّنة جارية في العسل و السمن و التمر و الماء ، و هكذا من الأشياء القابلة للوزن و لا تختصّ بالصنجة الّتي جعلت آلة للتقدير بها ، و هكذا الأمر في سائر ألفاظ المقادير من العدد و المساحة و الكيل ، نعم تنصرف مطلق ألفاظ المقادير إلى الآلات المعدّة للتقدير بها و تختصّ بعضها بها وضعاً كالشبر و الذّراع و نحوهما فتوهّم أنّها مطلقاً موضوعة لآلات التقدير مطلقاً مستعملة في الموارد المزبورة في المعدود و الموزون و المكيل و الممسوح مجازاً في غير محلّه ، ثمّ إنّه تبيّن ممّا بيّنّاه أنّ العدد قسم من المقدار و ليس قسيماً له ، و ما ذكره بعضهم من أنّ المراد بالعدد حقيقته وبالمقدار المقدّر به فيكون العدد قسيماً له في غير محلّه و لا حجّة فيما احتجّ به من جواز إضافة لفظ المقدار إليه دون العدد فيصحّ أن تقول عندي مقدار رطل زيتاً و لا يصحّ أن تقول عندي مقدار عشرين رجلاً إلّا على معنى آخر لأنّ الوجه في عدم جواز إضافة المقدار إلى العدد أنّ العدد لا يختصّ بمعدود خاصّ حتّى انصرافاً إذ ليس للعدد آلة معدّة له كسائر المقادير فيكون إضافة المقدار إليه من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه فلا تصحّ بخلاف سائر المقادير فإنّها تختصّ انصرافاً أو وضعاً بالآلة المعدّة للتقدير بها وزناً أو كيلاً أو مساحة ، فإذا اضيف المقدار إليها يراد منها الآلات المعهودة فلايتّحد طرفاها فتصحّ ﴿ وينصب ﴾ التمييز عن المفرد ﴿ بالمعنى المقتضى له ﴾ و هو كونه تمييزاً و تبييناً للمبهم ﴿ و يجوز رفعه على البدل ﴾ فيقال عندي رطل زيت و قفيز برّ ولي ذرع ثوب ﴿ و جرّه بمن ﴾ فيقال رطل من زيت وقفيز من برّ و ذراع من ثوب ﴿ إلّا إذا كان تمييز العدد ﴾ فيجب نصبه ﴿ و بإضافة المقدار إليه إلّا إذا كان مضافاً إلى غيره ﴾ نحو ملء الأرض ذهباً فلا يضاف ثانياً إليه ، ولايجوز حذف المضاف إليه عنه و إضافته إلى التمييز لفساد المعنى ﴿ أو

عدداً ﴾ فلا يجوز إضافته إلى تمييزه فلا يقال أحد عشر رجل ﴿ و الأصل في التمييز ﴾ مطلقاً ﴿ أن يكون نكرة ، و يجوز تعريف التمييز عن المسند ﴾ بقسميه المسمّين بالمفعول المطلق و المفعول لأجله عندهم ﴿ باتّفاق و أوجبوا تنكير غيره ﴾ من التمييز عن المفرد و عن المسند إليه و عن الإسناد ﴿ و ما جاء منه معرفة كطبت النفس ﴾ يا قيس السريّ ﴿ مأوّل بالنكرة عندهم و هو تعسّف ﴾ لا دليل عليه ﴿ و لا يتقدّم على ﴾ المبهم ﴿ المميّز عنه مطلقاً ﴾ سواء كان تمييزاً عن المفرد أو عن النّسبة ﴿ و أجاز المازني و المبرّد تقديم التمييز عن النسبة ﴾ عليه و على المسند معاً ﴿ محتجّين بقول الشاعر : و ما كاد نفساً بالفراق تطيب ﴾ .

خاتمة في ذكر منصوبات ثلاثة توهّموا أنّ اثنين منها من المفاعيل و ثالثها من الملحقات بها و بيان فساد ما توهّموه ؛ الأوّل في المنصوب على الظرفيّة المسمّى بالمفعول فيه ﴿ ينتصب ﴾ على الظرفية ﴿ اسم الزّمان مطلقاً ﴾ مبهماً كان كحين ومدّة أو مختصّاً كيوم و ليلة ﴿ واسم المكان إذا كان مبهماً ﴾ و قد اختلف في تفسيره ففسّره بعضهم بالنكرة و ليس بشيء و إلاّ لزم أن لا ينتصب نحو جلست خلفك و أمامه مع أنّه ينتصب باتّفاقهم و أن يصحّ قولك صلّيت مسجداً و جلست داراً مع عدم صحّته باتّفاق و بعضهم بغير المحصور كالزّمان المبهم و بعض آخر بما ثبت له اسمه لأجل إضافته إلى أمر خارج عن مسمّاه ﴿ كالجهات الستّ ﴾ فإنّ كلاًّ من فوق وتحت و أمام و خلف و يمين و يسار و يصدق على مكان باعتبار إضافته إلى شيء آخر وهذا مراد من فسّره بما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه ﴿ و نحوها ﴾ في الإبهام كعند ولدى و وسط و بين وإزاء و حذاء و نحوها من الظروف و استثني منها جانب و ما بمعناه من جهة ووجه و كنف فإنّه لا يقال زيد جانب عمرو و كنفه بل في جانبه أو إلى جانبه ﴿ أو من المقادير كفرسخ وميل وبريد ،أومصوغاً من الفعل كمقام ومقعد ، ويشترط في الثاني أن يكون ظرفاً للحدث المتقدّر به كالسير والمشي ﴾ تقول سرت فرسخاً و مشيت ميلاً ، وذهبت بريداً فإنّ هذه الأفعال و نحوها تتقدّر بالمقادير و لا يصحّ أن تقول صلّيت فرسخاً أي في فرسخ و أكلت ميلاً أي في ميل و اشتريت بريداً أي

في بريد ، و لك أن تقول المقادير في الموارد المزبورة قائمة مقام المصدر ومنصوبة على المصدريّة أي سير فرسخ و مشي ميل و ذهاب بريد و لا تكون ظرفاً للفعل المتقدّم و لعلّه أرجح و أظهر ﴿ و ﴾ العجب أنّ النحاة ﴿ قد أهملوه ﴾ أي هذا الشرط و لم يذكروه .

فإن قيل : لاحاجة إلى ذكره إذ لايصحّ جعلها ظرفاً لغير الأفعال المتقدّرة بها لأنّها إنّما تقع ظرفاً للفعل الواقع في كلّ جزء من أجزائها و ماعدا الأفعال المتقدّرة بها كالصلاة و الأكل و الاشتراء و نحوها لاتتعلّق بكلّ جزء من أجزائها .

قلت : لا يعتبر في تعلّق الفعل بالمكان استيعاب الفعل لجميع أجزائه وإلّا لزم أن لا يصحّ قولك : صلّيت في المسجد ، و نمت في البيت إلّا بعد استيعابهما لجميع أجزاء المسجد و البيت و هو باطل بالضرورة و لا خصوصيّة للمقادير ، ألا ترى أنّه يصحّ لك أن تقول قصّرت في البريد أم أتممت وهل صلاتك فيها قصر ﴿ و ﴾ يشترط ﴿ في الثالث ﴾ أن يكون ظرفاً ﴿ للحدث الّذي صيغ منه . هو ﴾ أي اسم المكان ﴿ كذهبت مذهب زيد ﴾ و رميت مرمى عمرو و قوله تعالى « و إنّا كنّا نقعد منها مقاعد للسمع » ﴿ أو لما فيه معنى الاستقرار إن كان مأخوذاً ممّا فيه معناه ﴾ كالمجلس و المقعد و المأوى و المبيت و المركز و المرصد دون المضرب و المقتل و المشرب و المأكل ﴿ نحو قوله تعالى « و اقعدوا لهم كلّ مرصد » ﴾ و قعدت مركزه ، وجلست منزل فلان ، و قمت موضعك و مكان زيد . و من هذا القبيل ما سمع من قولهم هو منّي مقعد القابلة [١] إذ معناه هو استقرّ منّي مقعد القابلة فالواقع في المكان هو الاستقرار واسم المكان و هومقعد مأخوذ من العقود الّذي فيه معنى الاستقرار فيكون نصبه قياساً . وأمّاقولهم هو عمرو مزجر الكلب وعبدالله مناط الثريّا فشاذّ لايقاس عليه لانتفاء معنى الاستقرار في الحدث المأخوذ منه اسم المكان فيهما و قد ذكر بعضهم أنّ

(١) و الصواب أنه سماعى كما ذكره بعضهم لان استقرار المفهوم من الظرف انماهو الاستقرار العام الجارى فى جميع الافعال لا الاستقرار الخاص المختص ببعض الافعال دون بعض (منه) .

لفظ المكان ملحق بالمبهم لشباهته به في الشياع فينتصب على الظرفيّة مطلقاً و ليس كذلك إذ لا يصحّ أن تقول كتبت الكتاب مكانك ، أو شربت مكان ضرب زيد و هكذا ، و إنّما ينتصب المكان بما صيغ من مادّته كقولك كنت مكان زيد أو بمافيه معنى الاستقرار كقولك جلست مكان زيد ﴿ ولا ينتصب ماعداها ﴾ أي ماعدا الأصناف الثلاثة من اسم المكان ﴿ على الظرفيّة ، و لابدّ من ذكر ﴾ كلمة ﴿ في معه ﴾ إذا اُريد جعله ظرفاً تقول صلّيت في المسجد ، و اشتريت في السوق ، و نمت في الدّار ﴿ إلّا ﴾ إذا وقع ﴿ بعد دخلت و نزلت و سكنت ﴾ فينتصب على الظرفيّة لكثرة استعمالها نحو دخلت الدّار ، و نزلت البيت ، و سكنت المدرسة ﴿ و قيل : نصبها بعدها على التوسّع ﴾ و يكون مفعولاً به لا ظرفاً ﴿ و هو الأصحّ ﴾ لأنّ الأفعال المذكورة كما تتعدّى إلى المكان بكلمة «في» تتعدّى إليه بنفسها والتعلّق الوقوعيّ لا ينافي التعلّق الظرفي فلامانع من اجتماعهما في محلّ واحد بالنسبة إلى فعل واحد ﴿ و ينتصب على الظرفيّة . ما دلّ على زمان أو مكان ﴾ يقبل الانتصاب بها ﴿ و اتّحد معه ﴾ أي مع أحدهما ﴿ صدقاً و هو اُمور ﴾ الأوّل ﴿ اسم العدد المميّز بأحدهما نحو سرت عشرين يوماً ستّين فرسخاً ، و ﴾ الثاني ﴿ المضاف إلى أحدهما الدّالّ على تفضيل فيه أو كلّيّته أو جزئيّته نحو صمت أفضل الشهور و طويت أشقّ المراحل وصمت جميع شهر رمضان أو بعضه وسرت جميع الفرسخ أو بعضه ، و ﴾ الثالث ﴿ صفة أحدهما نحو سافرت طويلاً من الدّهر و جلست شرقيّ الدّار ﴾ أي زماناً طويلاً و مكاناً شرقيّاً ﴿ و ﴾ الرّابع ﴿ اسم إشارة إلى أحدهما نحو صمت هذا اليوم و سرت هذه المرحلة ، و ﴾ الخامس ﴿ المصدر الموقّت به وقت الفعل نحو جئتك صلاة العصر ﴾ أي وقت صلاة العصر ﴿ أو المتقدّر بمقداره نحو أمهلته نحر جزورين ﴾ أي زمان مقدار نحر جزورين ﴿ و قد ينتصب ﴾ المصدر ﴿ بدلاً عن المكان لاتّحاده معه توسّعاً نحو جلست قرب زيد و هو قليل ﴾ و ﴿ أقلّ منه قيام اسم العين مقام الزّمان باعتبار حدث متعلّق به نحو لا اُكلّمك هبيرة بن قبيس ﴾ أي مدّة غيبته و لا حذف في قيام المصدر و اسم العين مقام الزّمان أو المكان كما يترائى من كلماتهم و إنّما

هو توسّع في النسبة ﴿ و الظرف ﴾ زماناً أو مكاناً ﴿ إن لم يستعمل إلّا على وجه الظرفيّة كعند ولدى و قطّ وعوض فهو غير متصرّف ﴾ و استعمال عند مجروراً بمن لاينافي ذاك لأنّه في حكم الظرفيّة ﴿ وإن جاز استعماله علىوجوه مختلفة ﴾ فاعلاً و مفعولاً و مبتداءً و خبراً و هكذا ﴿ فهو متصرّف كاغلب الظروف ، و اعلم أنّ أكثر النحويّين أدرجوا المنتصب على الظرفيّة في سلسلة المفاعيل ﴾ الّتي هي من القيود ﴿ و سمّوه مفعولاً فيه و هو باطل لأنّ الظرف قد يكون ركناً ﴾ و عمدة كقولك ﴿ صلاتي خلف العادل ، و ضربي عند الأمير ، و فضلة ك ﴾ قولك ﴿ صلّيت يوم الجمعة و صمت شهر رمضان وجعل الرّكن ﴾ من الظروف ﴿ فضلة باعتبار تعلّقه بمحذوف عامّ ﴾ من أفعال العموم ﴿ في غير محلّه ، لما عرفت من عدم الدّليل على التقدير بل دلالة الدّليل على العدم . و ﴾ الثاني من المنصوبات الّتي أدرجوها في المفاعيل المنتصب على المصاحبة المسمّى بالمفعول معه ﴿ ينتصب المذكور بعد الواو و للنّص على مصاحبته مع ما قبله ، و الجمهور سمّوه مفعولاً معه و اعتبروا سبقه بالفعل أو شبهه لفظاً أو معنى ﴾ قال ابن الحاجب فإن كان لفظاً و جاز العطف فالوجهان نحو جئت أنا و زيد و زيداً وإلّا تعيّن النصب وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعيّن العطف نحو ما لزيد و عمرو و إلّا تعيّن النصب نحو مالك و زيداً و ما شأنك و عمرواً لأنّ المعنى ما تصنع . أقول : اعتبار سبقه بالفعل أو شبهه إن كان لأجل أنّ النصب يحتاج إلى عامل من الفعل أو شبهه ففيه أنّه كالرفع و الجرّ لايحتاج إلى أزيد من المعنى المقتضى له كما مرّ مراراً و لو سلّم احتياجه إلى العامل بالمعنى الّذي ذكروه و هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب نمنع انحصاره في الفعل و شبهه بل نمنع تقوّمه به لأنّ المعنى المقتضي للنصب و هو النصّ على المصاحبة متقوّم بالواو و إن كان لأجل احتياج المعنى إليه من حيث أنّ المصاحبة بين الأمرين لابدّ أن تكون في حدث من الأحداث المتعلّقة بهما فهو ممنوع لأنّ المصاحبة لابدّ أن تكون في نسبة سواء كانت حدوثيّة أم اتّحاديّة أم إضافيّة مع أنّهم قدّروا في نحو ما أنت و زيداً و كيف أنت و قصعة من ثريد فعل الكون و

قالوا تقديره ما تكون و زيداً و كيف تكون و قصعة من ثريد و من المعلوم أنّ الكون المقدّر فيهما ناقص لا تامّ و مفاد الكون الناقص إنّما هي النسبة الثابتة بين اسمه و خبره و ليس أمراً زائداً عليها و هذا معنى ما قيل : إنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث فلو كان تقدير الفعل لأجل أنّ المصاحبة لا تتعلّق إلّا بحدث زائد على النسبة الثابتة بين طرفيها لم ينفع تقدير الكون و أمثاله من أفعال العموم الراجعة إلى مجرّد النسبة فتبيّن بما بيّنّاه أنّ الصواب ﴿ و الأصحّ عدم اعتبار سبقه به ﴾ أي الفعل أو شبهه ﴿ فلا يكون مفعولاً معه بل منتصباً على المصاحبة تابعاً لركن ﴾ من فاعل ﴿ نحو استوى الماء و الخشبة ﴾ و جئت و زيداً أو مبتداء نحو كيف أنت و قصعة من ثريد ﴿ و ما أنت و زيداً ﴾ أو خبر نحو مالك و زيداً ﴿ و ما لزيد و عمرواً ﴾ أو فضلة ﴿ نحو حسبك و زيداً درهم ﴾ و إنّما مثّلت به ولم نمثّل بما مثّل به بعضهم من كفاك وزيداً درهم لأنّ العطف فيه و في نحوه واجب والسرّ فيه أنّ الأصل في الواو العطف و العدول عنه إلى واو المصاحبة إنّما هو للنصّ على المصاحبة وهو إنّما يتمّ عند العدول إلى الرّفع أو الجرّ إلى النصب و أمّا مع نصب المعطوف عليه فلانصّ على المصاحبة بالنصب لانتصابه على التقديرين وقدفهم من كلام ابن الحاجب أنّ المذكور بعد الواو له ثلاث حالات و المعروف أنّ له أربع حالات و قيل إنّ له خمس حالات الأولى وجوب العطف للافتقار إلى المعطوف إمّا مادة نحو اشترك زيد و عمرو وإمّا هيئة نحو تضارب زيد و عمر أو لعدم النصّ على المصاحبة بنصب ما بعد الواو و نحو ضربت زيداً و عمرواً ، و الثانية وجوب النصب لعدم جواز العطف نحو مالك و زيداً بناءً على عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا باعادة الجارّ و قمت و زيداً بناءً على عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا مع الفصل بالضمير المنفصل أوفاصل مّا و الثالثة رجحان العطف على النصب كما إذا أمكن العطف بلاضعف نحو قمت أنا و زيد ، و الرّابعة رجحان النصب على العطف كما إذا أمكن العطف مع ضعف نحو قمت و زيداً و مالك و زيداً بناءً على عدم اشتراط إعادة الجارّ و الفصل بالضمير المنفصل أو فاصل مّا فيهما و

الخامسة امتناعهما كقوله «علّفتها تبناً وماءً بارداً» لأنّ الماء لايشارك التبن في العلف و لا يصاحبه فيقدّر للمذكور بعد الواو فعل يناسبه و يصير المعطوف حينئذ من باب عطف الجملة على الجملة فيقال الأصل و سقيتها ماءً بارداً و التحقيق أنّه من باب عطف المفرد على المفرد و يصحّ نسبة التعليف إليه تبعاً و تغليباً. واعلم أنّه يشترط في انتصاب الاسم على المصاحبة جواز عطفه من حيث المعنى فلايجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما اختاره الأخفش ، و قيل لا يشترط ذلك مستدلاً بقولهم سرت و النيل ولايقال سار الماء وفيه أنّه يصحّ إسناد السير إليه استعارة عن جريانه سيّما بعد اقترانه بما يصحّ منه السير تحقيقاً.

﴿ و ﴾ الثالث من المنصوبات المنصوب على التوسّع المسمّى بالمنصوبات بنزع الخافض عندهم ﴿ قد ينتصب الاسم توسّعاً بإيصال الفعل ﴾ أو شبهه ﴿ إليه بلا واسطة حرف الجرّ ﴾ فتوهّم أنّه منصوب بنزع الخافض ﴿ وقسّموه إلى ﴾ ثلاثة أقسام ﴿ قياسيّ و ذلك في أنّ و أن المصدريّتين نحو ﴾ قوله تعالى ﴿ أوعجبتم أن جاء كم ذكر من ربّكم . و عجبت أنّك قادم ﴾ و اشترط ابن مالك في اطّراد حذف الجارّ عنهما الأمن من اللّبس فلايقال رغبت أن تفعل إذ لايعلم أنّ التقدير في أن تفعل أو عن أن تفعل و نقض بقوله تعالى «وترغبون أن تنكحوهنّ» و اُجيب بأنّ عدم الاطّراد لاينافي الورود للقرينة ﴿ والتحقيق ﴾ أنّ رغب و إن احتمل التعدية بفي و عن إلّا أنّ إيصاله بلاواسطة حرف الجرّ ظاهر في المعنى الأوّل دون الثاني فلا لبس حينئذ ﴿ و سماعي جائز في ﴾ الكلام ﴿ المنثور نحو شكرته و نصحته و كلته و وزنته ﴾ أي له ﴿ و كاختار و أمر ونهى و استغفر و كنّى و سمّى و دعا و صدق ﴾ بالتخفيف ﴿ وزوّج متعدّية إلى المفعول الثاني بدون حرف جرّ ﴾ في الظاهر نحو قوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » أي من قومه وقوله أمرتك الخير فافعل ما أمرت به و قد جمع فيه بين الاستعمالين و نهيت زيداً القبيح أي عن القبيح و قوله «استغفر الله ذنباً لست محصيه» و كنّيته أبا عبدالله أي بأبي عبدالله و سمّيته يحيى أي بيحيى و قوله : دعتني أخاها اُمّ عمرو أي باخيها وقوله تعالى «صدقكم الله وعده» أي في وعده

و قوله تعالى : « و زوّجنا كها » أي بها و سماعيٌ ﴿ خاص بالشعر ﴾ و ذلك في غير الأفعال المذكورة كقوله :

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا ✡ كلامكم عليّ إذن حرامُ

﴿ و التحقيق أنّ ﴾ أغلب ﴿ أمثلة القسم الثاني ﴾ أو جميعها ﴿ من الأفعال الّتي يصحّ تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها و بواسطة حرف الجرّ ﴾ كما نبّه عليه بعضهم ﴿ ف ﴾ المنصوبات فيها مفاعيل تحقيقيّة لاتوسّعيّة و ﴿ التوسّع ﴾ إنّما هو ﴿ في القسمين الأخيرين . و قد تبيّن بما بيّنّاه أنّ محلّ أنّ و أن منصوب كما ذهب إليه الخليل ﴾ لما ظهر لك أنّهما منصوبان على التوسّع و لاخافض في البين أصلاً فلا وجه للقول بأنّهما مجرور المحلّ كما ذهب إليه سيبويه ، و قد نسب ابن مالك القول بجرّ المحلّ إلى الخليل و قال يؤيّده ما أنشده الأخفش :

ومازرت ليلى أن تكون حبيبة ✡ إليّ و لا دينٍ بها أنا طالبه

بجرّ المعطوف على أن و هو سهو كما نبّه عليه ابن هشام و لا حجّة فيما أنشده الأخفش لاحتمال أن يكون من باب العطف على التوهّم بل يتعيّن حمله عليه بملاحظة ما بيّنّاه .

✡(اساس)✡

إعلم أنّ من المعاني المعتورة على الاسم الإضافة و هي قد تتحقّق بمعونة حرف الجرّ و قد تتحقّق بمعونة الهيئة التركيبيّة . **و الاولى** تختلف باختلاف الحروف فقد تكون على وجه الظرفيّة كزيد في الدّار وقد تكون على وجه الاستعلاء كزيد على السّطح و هكذا **وترد تامة** كالمثالين المتقدّمين و نحوهما ، و ناقصة كصلّيت في المسجد و ضربت للتأديب و هكذا .

و التامّة لا يكون طرفاها إلّااسمين . **و اما** الناقصة فقد يكون طرفاها أيضاً اسمين كجاء رجل في الدّار ، على أن يكون الظرف صفة لرجل و قد يكون أحد طرفيها الإسناد التامّ كالمثالين المتقدّمين ، أو النسبة الناقصة كاغتسالي يوم الجمعة فرض عليّ .

فان قلت : النسبة سواء كانت تامّة أم ناقصة معنى حرفيّ فلا يعقل إن تكون مضافة كما لا يعقل أن تكون مضافاً إليها فالمضاف في المثال الأخير إنّما هو المصدر و في المثالين المتقدّمين إمّا الفعل كما يظهر من كلام ابن الحاجب في كافيته حيث عرّف حروف الجرّ بأنّها ما وضعت لافضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ، أو المصدر الّذي تضمّنه الفعل كما صرّح به الزّمخشري و غيره على ما قيل .

قلت : لا دليل على عدم قبول المعنى الحرفيّ التقييد الاضافي و صيرورته مضافاً بل الدّليل قائم على خلافه كما بيّنّاه سابقاً ضرورة أنّ الحدث مع قطع النظر عن نسبته إلى الفاعل أو المفعول لا مبدء له و لا منتهى و لا ظرف له زمانياً أو مكانياً و لا غاية و لا علّة له، وهكذا من الاضافات و المبدء و المنتهى في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة إنّما هما لحدوث السير من المتكلّم كما أنّ الظرف في قولك ضربت في الدّار ظرف لحدوث الضرب منه .

و يوضح لك ما بيّنّاه غاية الايضاح النظر إلى قولك علمت يوم الجمعة بأنّك فاضل و بعت متاعي يوم السبت مثلاً و هكذا من الأفعال المشتقّة من الموادّ القارّة فانّ المضاف إلى يوم الجمعة و السبت إنّما هو حدوث البيع و العلم لا نفسهما و إلّا لزم عدم ثبوتهما في غير الجمعة و السبت و بطلان اللّازم في غاية الوضوح و مع قيام الدّليل على خلاف ما نقل عنهم لا وجه للرّكون إلى ما ذكروه و الجمود عليه .

و أمّا الاضافة الحاصلة بمعونة الهيئة التركيبيّة فهي مصوغة على النقص أبداً و لا يكون طرفاها إلّا اسمين و لا تفيد إلّا معنى واحد أو هو اختصاص المضاف بالمضاف إليه من وجه و إنّما تختلف خصوصيّات الاختصاص في الموارد باختلاف طرفيها ففيما كان المضاف إليه جنساً للمضاف كثوب قطن وخاتم فضّة يتلبّس الاختصاص من طرف المورد بخصوصيّة بحيث يصحّ وضع من البيانيّة موضعها. و فيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف يتلبّس بالظرفيّة بحيث يصحّ كلمة في موضعها. و فيما عداهما يتلبّس بخصوصيّة اخرى بحيث يصحّ وضع اللّام الجارّة موضعها في أغلب الموارد لا أنّ الهيئة التركيبيّة المفيدة للاضافة تفيد في كلّ مورد نحواً من الاختصاص

على وجه الاشتراك فإنّ الهيئة تركيبيّة كانت أو اشتقاقيّة بمنزلة الحروف لا يتطرّق فيها الاشتراك و التجوّز أصلاً كما بيّنّاه في محلّه و سنبيّنه في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى ، فما ذكروه من أنّ الإضافة بحكم الاستقراء إمّا بمعنى اللام أو من أو في إن اُريد به ما بيّنّاه فهو و إلّا ففاسد .

ثمّ إنّ اختصاص ذلك بالإضافة المعنويّة كما يظهر من كلام ابن الحاجب لا وجه له لأنّ الهيئة التركيبيّة المفيدة للإضافة معنويّة أو لفظيّة تفيد الاختصاص و الاختصاص في الاضافة اللّفظيّة بمعنى اللّام إن كانت من قبيل إضافة الصفة إلى مفعولها و إلّا فهو أقوى منه .

و توهّم أنّ الإضافة اللّفظيّة لا تفيده لأنّ الصفة لها تعلّق بمعمولها فلا تفيد إضافتها إليه تعلّقاً آخر لاستحالة إجتماع المثلين على محلّ واحد وهمٌ فاحش إذ التعلّق له مراتب والتعلّق الحاصل من الإضافة أتمّ و أقوى من التعلّق الحاصل من قبل المعموليّة كما هو ظاهر لمن له أدنى دربة ، و لو فرض أنّ التعلّق له مرتبة واحدة فلا مانع من إفادتها إيّاه على وجه التأكيد .

ثمّ إنّ بعضهم زعم أنّ الإضافة لا تحصل إلّا بمعونة الحرف و أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر و هو باطل من وجوه : الأوّل أنّه لا دليل على تقدير الحرف و لا داعي إلى ارتكابه لأنّ الهيئة التركيبيّة تفيد الإضافة بالضرورة فلا وجه لجعلها مهملة و تقدير حرف الجرّ . و الثاني أنّ الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبيّة أتمّ و أشدّ من الإضافة الحاصلة بالحرف و لذا توجب تعريف المضاف و صيرورته معهوداً إذا كان المضاف إليه معرفة فلو كان غلام زيد بتقدير غلام لزيد لكان مفادهما واحداً واستويا في إفادة التعريف و العهد و عدمها . و الثالث أنّه على القول بتقدير الحرف يلزم رجوع التركيب الإضافي إلى التركيب التوصيفي حسب ما ذكره الجمهور من وجوب تعلّق حرف الجرّ مذكوراً أو مقدّراً بالفعل أو شبهه أو ما فيه معناه خاصّاً أو عامّاً مذكوراً أو مقدّراً فيصير التقدير حينئذ غلام كائن لزيد فيصير المركّب حينئذ توصيفياً لا إضافياً و هو مخالف للضّرورة . و الرّابع أنّه لا

يتطرّق التقدير في بعض الموارد كيوم الأحد وعلم الفقه و شجر الأراك و عندزيد ولدى عمرو و مع بكر و كلّ القوم و أمثالها . فالتحقيق ما ذهب إليه أبوحيّان من أنّ الإضافة ليست على تقدير حرف ممّا ذكروه و لاعلى نيّته .

و بما بيّنّاه تبيّن أنّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو كونه مضافاً إليه أو الهيئة التركيبيّة لا ما ذكروه من المضاف أو الإضافة أوالحرف المقدّر .

بيانه : إنّا قد حقّقنا سابقاً أنّ الّذي ينبغي أن يطلق عليه العامل هو المعنى المقتضي للإعراب و لكن استقرّ اصطلاح الأكثرين على أنّه هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب فإن بنينا على ما اخترناه سابقاً فعامل الجرّ حينئذ هو كونه مضافاً إليه لأنّه المعنى المقتضى للجرّ . و إن بنينا على ما بنوا عليه فالعامل هي الهيئة التركيبيّة الإضافيّة لأنّها هي الّتي يتحصّل و يتقوّم بها المعنى المقتضى لجرّ المضاف إليه . **و أما** المضاف فلا يكون معنى مقتضياً للجرّ و لا ما يتقوّم به المعنى المقتضى للجرّ كما هو ظاهر و إنّما هو والمضاف إليه طرفان للإضافة و معروضان لها . **و اما** الحرف المقدّر فلفساد القول به . **و اما** الإضافة فلأنّها نسبة قائمة بالمضاف و المضاف إليه فلو جعلناها مقتضية للجرّ لزم جرّهما معاًبها إلّا أن يرجع إلى ما بيّنّاه بجعل العامل هو الإضافة إليه لاهي مطلقاً .

ثمّ إنّهم قسّموا الإضافة إلى قسمين **لفظية** و هي إضافة الصفة إلى معمولها **و معنوية** و هي ما لم تكن كذلك و قالوا : إنّ المعنوية تفيد تخصيص المضاف مع تنكير المضاف إليه و تعريفه مع تعريفه إلّا إذا توغّل المضاف في الإبهام مثل غير و مثل فإنّهما باقيان على التنكير لشدّة إبهامهما إلّا إذا اُضيف غير إلى أحد الضدّين اللّذين لا ثالث لهما كغير المغضوب عليهم فإنّه صار معرفة و جعل صفة للمعرفة و هي اسم الموصول و اُريد بالمثل كمال المماثلة فإنّه يصير حينئذ معرفة لخروجه عن الإبهام . **و اوجبوا** تنكير المضاف حينئذ حتّى يترتّب عليه التعريف أوالتخصيص **و اولوا** ما كان معرفة إلى النكرة مثل قوله «علازيدنا يوم النقاء رأس زيدكم» بتأويله إلى المسمّى به مجازاً .

و أمّا اللّفظيّة فزعموا أنّها لا تفيد إلّا تخفيفاً في اللّفظ و هو حذف التنوين و نوني التثنية والجمع . **و اجازوا** أن يكون المضاف حينئذ محلّى باللّام إن كان المضاف إليه محلّى به أو مضافاً إليه .

أقول ما ذكروه من أنّ فائدة الإضافة اللّفظيّة هي التخفيف في اللّفظ باطل جدّاً لأنّ الهيئة التركيبيّة الإضافيّة لا تتحقّق إلّا بحذف التنوين و النونين فالإضافة لفظيّة أو معنويّة متحقّقة بهذا التخفيف و متأخّرة عنه لا أنّه فائدة للّفظيّة و مترتّبة عليها كترتّب التعريف و التخصيص على الإضافة المعنويّة وأمّا ما ذكروه من لزوم كون المضاف نكرة في الإضافة المعنويّة لأجل انحصار فائدتها في تعريف المضاف أو تخصيصه فباطل من وجوه :

الأوّل : أنّ التعريف والتخصيص من جملة فوائد الإضافة ضرورة أنّها إنّما تفيد الاختصاص ولا ينحصر الغرض منه في أحدهما بل قد يكون الغرض منه المباهات و التعيير كقوله « علا زيدنا يوم النقاء رأس زيدكم » و قد يكون الغرض منه تنزيه ساحة المتكلّم عن الفعل المتوهّم انتسابه كقول أولاد يعقوب ليعقوب عليه السلام « إنّ ابنك سرق » و هكذا من الأغراض المترتّبة عليه في الموارد فمع عدم انحصار الغرض في التعريف أو التخصيص لا وجه لحصر الفائدة فيهما فتأويل المضاف المعرفة إلى النكرة حينئذ تأويل من غير موجب و علّة ، نعم تأويل علم الشخص إلى المسمّى به في صورة تثنيته و جمعه تأويل أوجبه الدّليل لأنّ أداتهما إنّما تلحقان ما يقبل التعدّد و علم الشخص من دون تأويل إلى المسمّى به لا يقبل التعدّد . **و اما في** صورة الإضافة فالمقصود هو الشخص فتنكيره و إزالة التعريف عنه ثمّ تعريفه بالمضاف إليه مع أنّه لا موجب له لغو وأشبه شيء بالأكل من القفاء .

و الثاني أنّه لو سلّم انحصار فائدتها في التعريف أو التخصيص نمنع لزوم صيرورته نكرة لأنّ إفادتها التعريف أو التخصيص إنّما هي على وجه الاقتضاء فلا ينافي عدم حصوله منها لأجل اشتغال المحلّ بالمثل .

والثالث أنّه مع فرض لزوم كون المضاف نكرة يلزم عدم جواز إضافة الأعلام

حتّى مع التأويل إلى المسمّى به لأنّه لا يوجب تنكيرها كما كشفنا الستر عنه في كشف الاستار فإنّ الاسم مستعمل في المسمّى دائماً و ينبيء عنه أبداً غاية الأمر أنّه قد يقصد منه عنوان المسمّى أصالة من دون أن يجعل قنطرة و توطئة لإراءة معنون خاصّ و قد يجعل قنطرة و توطئة لإراءة معنون مخصوص فيتوهّم اختلاف المستعمل فيه في الصورتين .

فإن قلت : إذا جاز أن يكون المضاف بالإضافة المعنويّة معرفة فلم لا يجوز أن يكون معرّفاً باللّام ؟

قلت : اللّام و الإضافة و التنوين أمور متقابلة يكون كلّ منها بدلاً عن الآخر فلا يجتمع اثنان منها و إنّما يجوز في الإضافة اللّفظيّة كون المضاف معرّفاً باللّام إذا كان المضاف إليه معرّفاً به أو مضافاً إليه من جهة كون الإضافة حينئذ غير محضة .

بيانه أنّ معمول الصفة منتسب إليها بمقتضى المعموليّة فإضافتها إليه تؤكّد هذه النسبة و لا تحدث النسبة ابتداءً فمن هذه الجهة يجوز ترتيب أثر المعموليّة من بقاء الصفة على نكارتها مع كون المعمول معرفة و دخول اللّام عليها في بعض الصور كما يجوز ترتيب أثر الاضافة من جعل الصفة في حكم المعرفة إذا كان المضاف إليه معرفة و لذا يجوز المعاملة معها معاملة النكرة حينئذ من وصف النكرة بها نحو قوله تعالى « هدياً بالغ الكعبة » ووقوعها حالاً نحو قوله تعالى « ثاني عطفه » ومن دخول ربّ عليها و المعاملة معها معاملة المعرفة من وصف المعرفة بها نحو قوله تعالى « من الله العزيز الحكيم غافر الذّنب قابل التوب شديد العقاب » فإنّ الأوصاف المزبورة أوصاف للّفظ الجلالة الّذي هو معرفة و لكنّ الجمهور زعموا أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو وقع صلة لأل و أنّ الإضافة اللّفظيّة تختصّ بهذه الصورة .

و أمّا ما كان بمعنى الماضي أو أُريد به تلبّس الذّات بالمبدء غير مختصّ بالحال أو الاستقبال فلا يعمل فلا معمول له فلا يكون إضافته حينئذ لفظيّة بل معنويّة و ما

وصف به المعرفة من هذا القبيل .

و التحقيق أنّ صيرورة المرفوع و المنصوب معمولين للوصف لا تتفرّع على جعله عاملاً فيهما لأنّ العامل كما حقّقنا سابقاً إنّما هو المعنى المعتور على اللّفظ المقتضي للإعراب و يكفي في انتساب المعمول إلى الوصف كونه طالباً له فانّه طالب للمرفوع مطلقاً وللمنصوب أيضاً إذا كان متعدّياً فهما مرفوع و منصوب بالمعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة والمفعوليّة و معمولان للوصف أي متعلّقان به من حيث الطلب والاقتضاء فلايقدح في كونهما معمولين للوصف عدم عمله فيهما مع أنّ العامل في مصطلحهم هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب لا ما يوجد العمل والوصف سواء كان بمعنى الماضي أوالحال أوالاستقبال يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة و المفعوليّة بالضرورة ، بل التحقيق كما بيّنّا سابقاً أنّ مرفوع الوصف هوالمبتدأ و الوصف خبرعنه مقدّماً كان أم مؤخّراً ، فلامجال حينئذ لاشتراط كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال. فالحقّ ما ذهب إليه الكسائي من أنّ معموليّة الاسم للوصف لا يتوقّف على كونه بمعنى الحال أو الاستقبال و أنّ إضافته إليه لفظيّة مطلقاً، ويجوز جرّ الاسم حينئذ بالاضافة و نصبه على المفعوليّة .و الجمهور أوجبوا إضافة الوصف إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي، فإن كان له معمول آخر وجب انتصابه بفعل مقدّر دلّ عليه الوصف .

أقول : إذا جاز تقدير الفعل للمعمول المنصوب بدلالة الوصف عليه فالحكم بوجوب إضافته إلى أحد معموليه في المتعدّي لاثنين وإلى معموله في المتعدّي لواحد لا وجه له بل الواجب حينئذ الحكم بوجوب انتصاب الزّائد على المعمول الواحد وبجواز جرّ المعمول الآخر بالاضافة و انتصابه بفعل مقدّر ، و كذلك الحال فيما كان له معمول واحد .

ثمّ إنّهم حكموا بأنّ إضافة الصفة المشبّهة لفظيّة مطلقاً مع أنّها للاستمرار فلو كان مجيء اسم الفاعل للاستمرار موجباً لبعده عن الفعل و سقوطه عن العمل و صيرورة إضافته معنويّة لزم ذلك في الصفة المشبّهة بطريق أولى لأنّ عمل الصفة

المشبّهة عندهم إنّما هو لأجل شباهته باسم الفاعل الّذي هو شبيه بالفعل ، فإن كان المجيء للاستمرار موجباً لسقوط الأصل عن العمل و بعده عن الفعل لكان إيجابه لسقوط الفرع عن العمل أولى و عدم سقوطه عن العمل حينئذ يدلّ على فساد ما نسجوه في الأصل .

اكمال التركيب الإضافي ناظر إلى اختلاف أحد طرفيه مع الآخر فإن كان أحد طرفي التركيب متّحداً مع الآخر لا يجوز الإضافة فلا يضاف موصوف إلى صفته و لا صفة إلى موصوفها ، نعم إذا كانت النسبة بينهما من النسب الأربع هي العموم و الخصوص من وجه جازت إضافة الصفة إلى موصوفها باطّراد كصالح العمل و إخلاق ثياب و جرد قطيفة من دون تأويل ، إذ التركيب حينئذ ناظر إلى اختلافهما بالعموم والخصوص ويكون المضاف إليه حينئذ بمنزلة الجنس و الوصف بمنزلة النوع من هذا الجنس و من جنس آخر ، و تصير الإضافة حينئذ بيانيّة فالأمثلة المزبورة في قوّة قولك صالح من العمل و إخلاق من ثياب و جرد من قطيفة فلا حاجة إلى تأويل حينئذ في أحد طرفي الإضافة و لكنّ هذا التنزيل أي تنزيل الموصوف منزلة الجنس والوصف منزلة النوع إنّما يجري فيما إذا كان الموصوف كلّيّاً قابلاً لانقسامه إلى قسمين كعلماء القوم و فضلائهم و أخيارهم و أشرافهم و أعيانهم و هكذا .

وأمّا إذا كان الموصوف شخصاً جزئيّاً كقائم زيد فلا يجري منزلة الجنس ولا يصحّ إضافة الوصف إليه ، هذا إذا كان الوصف مقدّماً ، وأمّا إذا قدّم الموصوف على الصفة فالتركيب حينئذ ناظر إلى اتّحاد طرفيها مع الآخر فلا تصحّ الإضافة حينئذ إلّا بتأويل في أحد طرفيها كبقلة الحمقاء وصلاة الأولى و مسجد الجامع و جانب الغربي فإنّها في تأويل بقلة الحبّة الحمقاء و صلاة الساعة الأولى و مسجد المكان الجامع وجانب المكان الغربي ، فالأوصاف المزبورة حينئذ لاتكون أوصافاً للمضاف ، و ليس المقصود من التأويل تقدير موصوف للأوصاف المذكورة كما توهّم ، بل المراد أنّه يراد من الأصاف المذكورة بقرينة الإضافة أوصاف غير المضاف ممّا يناسبه المقام من المكان أو الزّمان أو غيرهما .

تتميم يشتمل على مسائل الاُولى : قد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنّث التأنيث و بالعكس بشرط جواز الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف نحو ضُرِبَت رأس هند ، «و إنارة العقل مكسوف بطوع هوى» فاكتسب رأس المذكّر من المضاف إليه المؤنّث و هي هند التأنيث لصحّة قولك ضُربت هند مكان ضُربت رأس هند . و إنارة المؤنّث من العقل المذكّر التذكير لصحّة قولك العقل مكسوف بطوع هوى من دون إخلال بالمعنى ولا يجوز قامت غلام هند و جاء إمرأة زيد لعدم صحّة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف في المثالين لوقوع الإخلال بالمعنى بحذف المضاف فيهما الثانية قد توهّم أنّه قد يحذف المضاف و يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب و مثّل بنحو قوله تعالى « واسئل القرية الّتي كنّا فيها » أي أهل القرية .

و التحقيق أنّه و أمثاله من باب المجاز في الإسناد أي إسناد الشيء إلى غير من هو له لتنزّله منزلة من هو له لا من باب المجاز في الحذف لأنّ قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب دليلٌ على تغيير التركيب الأصلي و صيرورة المضاف إليه مفعولاً للفعل و طرفاً للإسناد و هو معنى التجوّز في الإسناد ، الثالثة قد اشتهر أنّ المضاف إليه محذوف في مثل قولهم خذ ربع و نصف ما حصل ، و الأصل خذ ربع ما حصل و نصف ما حصل ، فحذف المضاف إليه من الأوّل لدلالة المضاف إليه من الثاني عليه .

و التحقيق أنّ المضاف إليه المذكور مضاف إليه للكلمتين فالمضاف فيه متعدّد و المضاف إليه واحد و لا مانع من تعدّد المضاف مع وحدة المضاف إليه ولا دليل على امتناعه حتّى يأوّل ما ظاهره ذلك ويلتزم بحذف المضاف إليه .

و قد نسب إلى سيبويه أنّه ذهب إلى أنّ المثال المذكور من باب الفصل بين المضاف و المضاف إليه و الأصل خذ ربع ما حصل و نصفه ثمّ أقحم و نصفه بين المضاف و المضاف إليه فصار ربع و نصفه ما حصل ، ثمّ حذف الهاء إصلاحاً للّفظ فصار ربع و نصف ما حصل ، و مثل هذا لا يجوز عنده إلّا في الشعر و هو باطل جدّاً لوقوع مثله في كلام سيّد البلغاء ففي دعاء الافتتاح « أفضل و أحسن و أجمل و أكمل و أزكى

و أنمى وأطيب و أطهر و أسنى وأ كثر ما صلّيت » الرّابعة إذا اُضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلّم وجب كسر آخره و جاز في الياء الفتح و السكون نحو غلامي و ظبيي و دلوي ، و إن كان آخره ألفاً تثبت كعصاي و فتاي وغلاماي و هذيل تقلبها ياء إذا كانت لغير التثنية ، و إن كان آخره ياء ادغمت في ياء المتكلّم كزيدَيّ وزيدِيّ في حال النصب والجرّ و إن كان آخره واواً قلبت ياءً وادغمت في ياء المتكلّم و كسر ما قبل الياء كمسلِمي في حالة الرّفع وفتحت الياء للساكنين في جميع الصور .

اساس إعلم أنّ الأصل في العمل أي في طلب المعمول الفعل ، و يلحق به أسماء متّصلة به والسرّ في أصالته أنّ الفعل بهيئته الاشتقاقيّة تدلّ على إسناد الحدث إلى ذات مّا أو ذات بعينها قياماً أو وقوعاً فهي ناظرة أبداً إلى اسناد الحدث فلابدّ له من مسند إليه و لاينفكّ عنه و أمّا الأسماء المتّصلة به المشتقّة منه فهي بهيئتها الاشتقاقيّة إنّما تدلّ على النسبة الناقصة التقييديّة و لذا يمكن قصر النظر فيها على الطرف الّذي هو الأصل فلايطلب طرفاً آخر .

اذا عرفت ذلك فاعلم أنّ من الأسماء المتّصلة بالفعل المصدر المعروف المشتمل على مادّة دالّة على الحدث و هيئة دالّة على نسبته إلى الفاعل أو المفعول على وجه التقييد .

توضيح ذلك أنّ النسبة لا تنقسم في نفس الأمر إلى تامّة و ناقصة و إنّما تنقسم إليهما باختلاف لحاظ المتكلّم وقصده فإن كان المخاطب جاهلاً في نظره بالنسبة يقصد إفادتها أصالة و يخبر عنها فيقول : ضرب زيدٌ مثلاً فتكون النسبة حينئذ تامّة و إن كان المخاطب في نظره عالماً بها يقصدها توطئة و تبعاً لنسبة اُخرى و يأتي بها على وجه التقييد فيقول : ضرب زيد تأديب أو ظلم أو قصاص مثلاً . و من هنا قالوا : الأوصاف قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها أوصاف فنقص النسبة بعد تمامها لأنّ القصد الأصليّ إلى الشيء متقدّم على القصد التبعي إذ مرجع القصد الأصليّ إلى قصد الشيء في حدّ نفسه و عدم جعله توطئة لأمر آخر و مرجع القصد التبعي

التوطئي إلى قصد الشيء و جعله توطئة و تبعاً لأمر آخر فمنشأ انتزاع النقص يشتمل على قصد زائد و لذا يصحّ تفريع الناقصة على التامّة بأن يقال : ضرب زيد فضربه شديد .

و بهذا البيان تبيّن أنّ المصدر المعروف مشتقّ من الفعل بالاشتقاق المعنويّ و متفرّع عليه فالصّواب ما ذهب إليه الكوفيّون من اشتقاق المصدر من الفعل ، و يمكن أن يقال : النزاع بين الكوفيّين والبصريّين لفظيٌّ بأن يقال مراد البصريّين من الاشتقاق الاشتقاق اللّفظي ، و من المصدر المادّة السازجة الدّالّة على الحدث السارية في جميع المشتقّات لا المصدر المعروف فيتوافق القولان ولا يتخالفان.

و كيف كان فالمصدر المعروف يعمل عمل فعله لازماً أو متعدّياً أي يطلب من المعمول ما يطلبه فعله ، و قد زعموا أنّ عمله مشروط بأن يصحّ حلول الفعل مع أن أوما محلّه فإن أرادوا من ذلك أنّه يعتبر النسبة إلى المعمول و أن لا يكون النظر مقصوراً على مجرّد الحدث فهو و إلّا فلا وجه له .

ثمّ إنّهم اعتبروا في عمله اُموراً اُخر و هي أن لا يكون مصغّراً و لامضمراً و لا محدوداً و لا موصوفاً قبل العمل و لا محذوفاً و لا دليل على اعتبار هذه الاُمور إذ لا تكون مانعة من طلب المعمول . نعم يعتبر أن لا يكون مؤخّراً عن معموله لمخالفته لاستعمالات أهل اللّسان فلا يقال : أعجبني زيداً ضربك ، و إذا اجتمع شرائط العمل فالأغلب استعماله مضافاً إلى فاعله أو مفعوله و يقلّ استعماله منوّناً و أقلّ منه استعماله معرّفاً باللّام .

و أمّا اسم المصدر و هو الاسم الدّال على مجرّد الحدث كالغسل و الوضوء و العجب و الكبر و هكذا فلايعمل أي لايطلب معمولاً لأنّ اقتضاء المعمول إنّما هو من ناحية النسبة فمع فرض تجرّده عن النسبة لا مجال للعمل .

وما كان على وزن مفعل كمضرب و مقتل فإنّما يعمل لكونه مصدراً ميميّاً و إطلاق اسم المصدر عليه تجوّز كما صرّح به بعضهم .

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال اسم الفاعل و هو ما اشتقّ من الفعل المضارع

المعلوم بالاشتقاق المعنوي ّ لمنشاء الحدث على وجه الحدوث فخرج بقولنا لمنشاء الحدث اسم المفعول فإنّه لما وقع عليه الحدث ، و بقولنا على وجه الحدوث الصفة المشبّهة لأنّها للثبوت دون الحدوث وإنّما عدلنا عمّا تعارف بينهم من أنّه لمن قام به الحدث لعدم اطّراده فإنّ الحدث قد يكون وصفاً قائماً بموصوفه كالعلم و الجهل وأمثالهما و قد يكون فعلاً صادراً عن الفاعل و لا يكون قائماً به كالضرب و القتل و هكذا و منشأ الحدث مطّرد لأنّ منشأ الوصف في الأوصاف هو الموصوف الّذي قام به الوصف كما أنّ منشأ الفعل في الأفعال هو الفاعل الّذي صدر منه الفعل .

و صيغته من الثلاثي المجرّد على زنة فاعل ، و من غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف المضارعة مع كسر ماقبل الآخر نحو مُكرِمٌ ومستغفرٌ .

و قد اتّفقوا على أنّه يعمل عمل فعله المعلوم فيرفع الفاعل و ينصب المفعول و الأكثر على أنّه يعمل مطلقاً إن وقع صلة لأل ، و إلّا فإعماله مشروط بأمرين : الأوّل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، والثاني الاعتماد على صاحبه من المبتداء أو الموصوف أو الموصول أو ذي الحال أو على النفي أو الاستفهام فإن كان للماضي وجبت إضافته إلى مفعوله و إن كان له معمول آخر وجب نصبه بفعل مقدّر .

أقول : و في الجميع نظر أمّا الأوّل فلأنّ اسم الفاعل لا يطلب فاعلاً بهيئته الاشتقاقيّة و إنّما اقتضى المرفوع من قبل هيئته التركيبيّة المفيدة للإسناد الاتّحادي ولا اختلاف في الإسناد بين قولك زيدٌ قائم و أقائم زيد ، فكما أنّ «زيدٌ» في المثال الأوّل مبتداء و الوصف خبر عنه فكذلك في المثال الثاني ، ومع اتّحاد الإسناد في الصورتين لا مجال لجعل المرفوع في إحديهما مبتدء و في الاُخرى فاعلاً ضرورة أنّ التركيب إنّما يختلف باختلاف النسبة لا باختلاف التقديم و التأخير .

فإن قلت : لو اتّحد التركيب في الصورتين لزم أن يطابق الوصف مرفوعه في الإفراد و التثنية و الجمع في صورة التقديم كما وجبت في صورة تأخيره عنه .

قلت : إنّما جاز الإفراد في صورة تقديمه على المرفوع للأمن من اللّبس فلا حاجة إلى الإتيان بأداة التثنية و الجمع ، و لذا يكون الإتيان بالمفرد راجحاً

بخلاف صورة تأخير الوصف عنه فإنّ الإتيان به مفرداً مع كون المرفوع المقدّم مثنّى أومجموعاً يوجب اللّبس إذ المخاطب يتوهّم حينئذ أنّ إسناد الوصف إلى مفرد متعلّق بالمرفوع المقدّم فوجبت المطابقة رفعاً للّبس .

فإن قلت : لو كان الوصف المقدّم خبراً لزم أن يكون فيه ضمير يعود على المرفوع المؤخّر لأنّ الخبر المشتقّ إذا لم يعمل في الظاهر فلابدّ من أن يستتر فيه ضمير يعود على المبتداء فيلزم حينئذ استتار ضمير غير المفرد في المفرد مع كون المرفوع مثنّى أو مجموعاً وهو ممتنع .

قلت : قد مرّ أنّ الخبر لايستتر فيه الضمير مشتقّاً كان أو جامداً .

فإن قلت : لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون النعت في قولك مررت برجل ضارب أبوه جملة كما أنّ النعت في قولك مررت برجل أبوه ضارب جملة فيلزم حينئذ عدم وجوب مطابقة الوصف مع المنعوت إعراباً و تنكيراً و تعريفاً إذ لا يكون الوصف حينئذ نعتاً حتّى يتبع المنعوت مع أنّه يجب مطابقة الوصف مع المنعوت إعراباً و تنكيراً و تعريفاً . وهذا من أقوى الشواهد على اختلافهما في التركيب و أنّ النعت في الصورة الأولى مفرد دون الثانية .

قلت : إن اُريد أنّ النعت في المثال المزبور هو الوصف قبل إسناده إلى مرفوعه لزم أن يكون المنعوت ضارباً أيضاً بل يلزم أن يكون المسند إلى المرفوع هوضرب زيد و هو باطل جدّاً .

و إن اُريد أنّ النعت هو الوصف المسند إلى مرفوعه فهو راجع إلى كون النعت حينئذ هو الجملة إذ لا فرق في المعنى بين تقديم المرفوع على الوصف و تأخيره عنه و إنّما يختلفان في ظهور أثر النعت على الوصف في إحدى الصورتين دون الأخرى و لا مانع منه مع موافقته لاستعمالات أهل اللّسان .

فتحصّل ممّا بيّنّاه أنّ المشتقّ بهيئته الاشتقاقيّة لا يطلب فاعلاً إذ لو طلبه بهيئته الاشتقاقيّة لزم أن تكون النسبة بينهما نسبة تقييديّة ضرورة أنّ النسبة المستفادة منها إنّما هي تقييديّة . والحال أنّ الّذي زعموه فاعلاً في أقائم زيد و نحوه إنّما هو

طرف للإسناد الاتّحادي المستفاد من الهيئة التركيبيّة الجارية في المشتقّات و الجوامد ، فالمرفوع حينئذ مرفوع من طرف الإسناد الجاري في المشتقّات والجوامد ولا اختصاص له بالمشتقّ حتّى يتوهّم أنّه فاعل له ، و أمّا الثاني فلما مرّ لك في باب الموصول من أنّ أل لاتكون موصولة أبداً وإنّما هي حرف تعريف في جميع الموارد ، و أمّا الثالث و هو اشتراط عمله بشرطين فلادليل عليه . بل الدّليل قائم على خلافه لأنّ اقتضاء المعمول لايختصّ بصورة اجتماع الأمرين بل يعمّ صورة فقدهما فالمقتضى لانتصاب المعمول حينئذ موجود و يكفي للعمل وجود المعنى المقتضي للإعراب على مااخترناه من أنّه العامل بل العامل موجود أيضاً على مااشتهر بينهم من أنّ العامل هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب إذ عنوان المفعوليّة الّتي هي المعنى المقتضي للإعراب تتقوّم بالوصف مطلقاً .

فالحقّ ماذهب إليه الكسائي من أنّه يعمل مطلقاً و لو كان للماضي وماذهب إليه الأخفش من أنّه يعمل معتمداً كان أم لا . و أمّا الرّابع و هو وجوب إضافته إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي لايتمّ حتّى على مااختاروه لأنّه إذا وجب تقدير الفعل لمعموله الآخر فلامانع من تجويزه لمعموله الأوّل فالصواب حينئذ الحكم بجواز جرّه بإضافة الوصف إليه و نصبه بتقدير الفعل .

ثمّ اعلم أنّ ما وضع منه للمبالغة كضرّاب و ضروب ومضراب وعليم وحَذِر حكمه حكم اسم الفاعل والمثنّى والمجموع منهما مثله ، و يجوز حذف النون مع العمل و مع التعريف تخفيفاً و قد قرء « و المقيمي الصلاةَ » بنصب الصلاة على المفعوليّة .

ومن الأسماء متّصلة بالأفعال اسم المفعول و هو ما اشتقّ من المضارع المجهول بالاشتقاق المعنوي لمن وقع عليه الحدث . وصيغته من الثلاثي المجرّد على زنة مفعول و من غيره على زنة المضارع المجهول بميم مضمومة موضع حرف المضارعة و هو كاسم الفاعل لا يطلب مرفوعاً بهيئته الاشتقاقيّة فلايرفع اسماً على أنّه نائب عن الفاعل و إنّما يطلب المفعول فينصبه و لا يشترط بالاعتماد على صاحبه أو الاستفهام أو النفي ، ولا بكونه بمعنى الحال أوالاستقبال .

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال الصفة المشبّهة و هي ما اشتقّ من فعل على معنى الثبوت فخرج بقولنا على معنى الثبوت اسم الفاعل و اسم المفعول المشتقّان من الفعل على معنى الحدوث فقد يشتقّ من مادّة واحدة اسم الفاعل الناظر إلى الحدوث والصفة المشبّهة الناظرة إلى الثبوت كراحم ورحيم وصاغر وصغير، وقد حكموا بأنّ صوغها لا يكون إلّا من فعل لازم وقالوا إنّ الفعل المتعدّي كرحم ينقل إلى فعُل بضمّ العين فيصير لازماً ثمّ يشتقّ منه رحيم، والتحقيق أنّ اشتقاقها منه على معنى الثبوت يوجب صيرورة الصفة لازمة ولذا لم نقيّد الفعل باللّازم وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل كحسن وصعب و شديد وجبان وشجاع قالوا: وتعمل عمل فعلها مطلقاً ولا يعتبر كونها بمعنى الحال أو الاستقبال لأنّها للثبوت فلا مجال لاعتبار أحد الأزمنة فيها، و معمولها لا يكون إلّا سببيّاً أي مشتملاً على ضمير موصوفها لفظاً أو معنى و له ثلاث حالات الرّفع على الفاعليّة و النصب على التمييز إن كان نكرة، و على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة و الجرّ بالإضافة. والصفة إمّا مصحوبة باللّام أو مجرّدة عنها فهذه أقسام ستّة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة و المعمول في كلّ من الحالات إمّا مضاف أو مصحوب باللّام أو مجرّد عنها فصارت الأقسام ثمانية عشر: اثنان منها ممتنعان أحدهما أن تكون الصفة باللّام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بواسطة أو غير واسطة مثل الحسن وجهه و الحسن وجه غلامه، و علّلوه بعدم إفادة الإضافة فيه خفّة. و ثانيهما أن تكون الصفة باللّام مضافة إلى معمولها المجرّد عن اللّام مثل الحسن وجه أو وجه غلام، و اختلف في مثل حسن وجهه فنسب إلى سيبويه و البصريّين تجويزه على قبح في ضرورة الشعر و إلى الكوفيّين تجويزه بلاقبح في السعة و البواقي ما كان فيه ضمير واحد منها إمّا في الصفة أو في معموله حسن و ما كان فيه ضميران أحسن و ما لا ضمير فيه قبيح.

أقول: قد ظهر لك ممّا بيّنّاه سابقاً و آنفاً أنّ رفع المسند إليه في الوصف ليس على الفاعليّة إذ لا يطلبه بهيئته الاشتقاقيّة حتّى يقال إنّه مرفوع به على الفاعليّة و أنّ استتار الضمير فيه لا مجال له و أنّه من خواصّ الفعل فبطل ما ذكروه من

تقسيم الصور إلى حسن و أحسن كما أنّ ما ذكروه في امتناع قسمين منها عليل ، و اسما الفاعل و المفعول غير المتعدّيين مثل الصفة المشبّهة في الصور الثمانية عشر و كذلك مثلها المنسوب نحو تميميٌّ الأب و غير المنسوب أيضاً من الأسماء الجامدة الّتي اُجريت مجرى الصفات نحو شمس الوجه أي حسن الوجه .

ومن الاسماء المتّصلة بالأفعال اسم التفضيل و هو ما اشتقّ من المضارع المعلوم بزيادة على غيره **و صيغته** أفعل للمذكّر ، وفعلى للمؤنّث ولا يصاغ قياساً إلّا من فعل ثلاثي معلوم متصرّف قابل للتفاضل تامّ مثبت وأن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل كاحمر و أعور ، و يتوصّل إلى التفضيل فيما لا يجتمع فيه الشروط المذكورة مع قبوله التفاضل بأشدّ ونحوه وجعل المصدر منه تمييزاً فيقال : أشدّ حمرة واستخراجاً و عمى ، و لاسم التفضيل ثلاث حالات إحديها أن يكون مجرّداً من أل و الإضافة فيجب له حكمان أحدهما في نفسه و هو أن يكون مفرداً مذكّراً دائماً ، و ثانيهما أن يؤتى بمن الجارّة للمفضول و يجوز حذفه مع مجرورها للعلم به كقوله تعالى « و للآخرة خير و أبقى » . و الثانية أن يكون مقروناً بأل فيجب له حكمان أيضاً أحدهما أن يكون مطابقاً لموصوفه إفراداً وتثنية وجمعاً و تذكيراً و تأنيثاً ، وثانيهما أن لا يؤتى معه بمن ، و شذّ قول الأعشى و لست بالأكثر منهم حصى . و الثالثة أن يكون مضافاً فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران التذكير و التوحيد ، و يلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو زيد أفضل رجل ، والزّيدان أفضل رجلين ، و الزّيدون أفضل رجال ، و هند أفضل امرأة وهكذا . وأمّا قوله تعالى « ولا تكونوا أوّل كافر به » فعلى تقدير موصوف أي أوّل فريق كافر به ، و إن كانت إضافته إلى معرفة فهو على أقسام ثلاثة . قسم يقصد زيادته على ما اُضيف إليه . و قسم يقصد به زيادة مطلقة . وقسم يأوّل بما لا تفضيل فيه ، فإن استعمل على أحد الوجهين الأخيرين وجبت المطابقة للموصوف به كقولهم الناقص و الأشجّ أعدلا بني مروان أي عادلاهم و إن استعمل على الوجه الأوّل جازت المطابقة كقوله تعالى « و كذلك جعلنا في كلّ قرية أكابر مجرميها » و تركها كقوله تعالى « و لتجدنّهم أحرص الناس على

حيوة » قيل : و هذا الوجه هو الغالب .

ثمّ إنّهم اتّفقوا على أنّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر في كلّ لغة نحو زيد أفضل من عمرو و الضمير المنفصل و الاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه إلاّ إذا حلّ محلّه الفعل فيطّرد ذلك أيضاً . و ذلك إذا كان أفعل صفة لشيء و سبقه نفي و كان مرفوعه أجنبيّاً مفضّلاً ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنّه يجوز أن يقال ما رأيت رجل يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد .

أقول : قد استبان لك ممّا بيّنّاه مراراً أنّ الصفات لا تطلب فاعلاً لا ظاهراً و لا مستتراً وأنّ استتار الضمير إنّما هو من خواصّ الفعل وأنّ الّذي توهّموا أنّه مرفوع بها على الفاعليّة لها مبتداء والوصف خبر عنه فكما أنّ الاسم المرفوع المقدّم عليه نحو زيد قائم و عمرو أفضل من بكر مثلاً مبتداء والوصف خبر عنه ، فكذلك المرفوع المتأخّر عنه إذ لا يختلف التركيب باختلاف تقديم الاسم و تأخيره عنه ، نعم يقلّ تقديم الخبر في اسم التفضيل على المخبر عنه إلّا في نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

اساس إعلم أنّ الاسم قد يعتوره معنى مقتضي للإعراب ابتداءً كقولك زيد قائم و عمرو في الدّار و نحوهما ، و قد يعتوره تبعاً لاسم آخر و التبعيّة على أنحاء أربعة إذ قد يكون التابع قيداً للاسم المتقدّم ويكون بينهما نسبة تقييديّة اتّحاديّة ، سواء كان القيد مشتقّاً كقولك جاء زيد القائم ، أم جامداً كقولك جاء زيد أبو عبدالله فيتبعه في الإعراب من جهة أنّه قيده المتّحد معه في الصدق و قد يشاركه في اعتوار المعنى المقتضي للإعراب بتوسّط حرف من الحروف العاطفة كقولك جاء زيد و عمرو فيتبعه في الإعراب لأجل مشاركته معه في المعنى المقتضي له و قد يكون بدلاً عنه فيتبعه في الإعراب لقيامه مقامه ، و قد يكون تأكيداً له لفظيّاً أو معنويّاً . و القسم الأوّل ينقسم إلى قسمين فإن دلّ على معنى في متبوعه كقولك جاءني زيد الفاضل فهو نعت و إلّا فعطف بيان كقولك أكرمت زيداً أبا عبدالله .

فالتوابع خمسة فالأوّل النعت و فائدته تخصيص أو توضيح ، و قد يجيء لمجرّد المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التأكيد . والأصل فيه أن يكون مفرداً ، وقد يجيء جملة إذا كان المنعوت نكرة نحو مررت برجل أبوه فاضل ، ويلزم فيها الضمير .

و النعت المفرد ينقسم إلى قسمين : ما يوصف بحال موصوفه نحو مررت برجل فاضل و ما يوصف بحال متعلّقه نحو رأيت رجلاً كريماً أبوه والأوّل يتبعه في أربعة من عشرة الإعراب الثلاثة والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث و الإفراد وقسيميه ، والثاني يتبعه في الخمسة الأُول ، و في البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعله .

فإن قلت : قد بيّنت سابقاً أنّ القسم الثاني من النعت من قبيل الجملة و هو كذلك إذ لا فرق في المعنى بين قولك مررت برجل فاضل أبوه و أبوه فاضل فلا مجال للتفكيك بينهما بجعل أحدهما مفرداً و الآخر جملة . و أيضاً لو كان النعت في الصورة الأُولى مفرداً لزم أن يكون الوصف بحال الموصوف و بحال متعلّقه معاً إذ مقتضى نسبته إلى المنعوت أن يكون الوصف بحال الموصوف كما أنّ مقتضى إسناده إلى متعلّقه أن يكون الوصف بحال متعلّقه و هو باطل بالضرورة .

قلت : إنّما يلزم ذلك لو كان كلٌّ من النسبة التقييديّة و الإسناد في عرض الآخر ، و أمّا إذا كانت النسبة التقييديّة في طول الإسناد بأن يكون المسند إلى متعلّق المنعوت بوصف أنّه مسند نعتاً فلا يلزم ذلك و يكون النعت حينئذ مع إفراده في حكم الجملة من حيث المعنى و لا منافاة بينهما و لذا يجب أن يتبع المنعوت إعراباً و تعريفاً و تنكيراً .

فإن قلت : إذا جاز أن يكون المسند بوصف أنّه مسند نعتاً و يكون النعت حينئذ مفرداً لِمَ لم يجز ذلك في المسند إليه مع تقدّمه على المسند .

قلت : المسند إليه لا يدلّ على معنى حتّى يصير نعتاً بذاته أو بوصف أنّه مسند إليه بخلاف المسند فإنّه دالٌّ على معنى في متعلّق المنعوت تحقيقاً ويكون حالاً اعتباريّاً للمنعوت فإنّه يصحّ أن يقال زيدٌ فاضل الأب أو الابن أو الغلام و نحو ذلك ، فتبيّن لك بما بيّنّاه أنّ النعت بحسب التركيب اللّفظي يكون مفرداً و إن كان

جملة بحسب المعنى فماذكرته سابقاً من أنّ النعت حينئذ يكون جملة بحسب القواعد اللّفظيّة في غير محلّه.

تنبيهات الأوّل قالوا: إنّ المضمر لايوصف ولا يوصف به ويجب أن يكون الموصوف أخصّ أو مساوياً و من ثمّة لم يوصف ذو اللاّم إلّا بمثله أو بالمضاف إلى مثله. وعلّل الأوّل بأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف و أوضحها فلاحاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب و على الوصف الموضح المادح و الذّامّ و غيرهما طرداً للباب والثاني بأنّه ليس في المضمر معنى الوصفيّة و هو الدّلالة على قيام معنى بالذّات. و الثالث بأنّ المقصود الأصليّ هو الموصوف فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها لأنّه لو لم يكن أكمل منها فلاأقلّ من أن يكون أدون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أنّ أعرفها المضمرات، ثمّ الأعلام، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ المعرّف باللاّم والموصولات فبينهما مساواة قالوا فلو وقع أخصّ نعتاً لغير أخصّ فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب.

أقول: و في الأوّل والثالث نظر، أمّا الأوّل فلأنّه لامانع من وصف المضمر الغائب كما اختاره الكسائي و استشهد بقوله تعالى «لا إله إلّا هو العزيز الحكيم» بل ضمير المخاطب أيضاً إذ لا مانع من أن يقال لايفتح هذا الحصن إلّا أنت الشديد القويّ، بل ضمير المتكلّم أيضاً لجواز مثله فيه، و حمل هذه الموارد على البدل لاوجه له إذ لم يدلّ دليل على امتناع وصف المضمر حتّى يجب حمل هذه الموارد على البدل و التعليل الّذي ذكروه عليل جدّاً. وأمّا الثالث فما ذكروه في امتناعه أوهن من نسج العنكبوت فلا وجه لحمل ما ورد من وقوع أخصّ نعتاً لغير أخصّ على البدل.

الثاني يجوز أن تتعدّد النعوت لمنعوت واحد كما يجوز الاخبار بالمتعدّد عن واحد، و حينئذ يجوز أن تأتي بها بدون حرف العطف نحو مررت برجل شاعر كاتب فقيه. و أن تعطف بعضها على بعض نحو رأيت رجلاً عالماً وشاعراً وأديباً. الثالث إذا لم تتكرّر النعوت لواحد و كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادّعاءً جاز اتباعه و قطعه ما لم يكن لمجرّد التوكيد نحو نفخة واحدة، أو ملتزم الذّكر نحو

الجمّاء الغفير، أو جارياً على مشار إليه نحو بهذا المنظوم فلا يجوز القطع في شيء منها.

و إذا تكرّرت النعوت لواحد فإن تعيّن مسمّاه بدونها جاز اتباعها كلّها و قطعها كلّها والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على المقطوع، و إن لم يعرف المنعوت إلا بمجموعها وجب اتباعها كلّها. وإن تعيّن ببعضها جاز فيما عداه الاتباع و القطع و الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على المقطوع، و إذا كان المنعوت نكرة تعيّن في الأوّل الاتباع و جاز في الباقي الاتباع و القطع؛ سواء تعيّن المنعوت بدونها أم لا لأنّ المقصود من النعت حينئذ التخصيص و قد حصل بالأوّل.

تتميم إذا جاز القطع فإن كان المنعوت مجروراً جاز قطع النعت إلى الرّفع بتقدير مبتداء أو إلى النصب بتقدير فعل مناسب للمقام من مدح أو ذمّ أو ترحّم. و إن كان مرفوعاً جاز قطعه إلى النصب و إن كان منصوباً جاز قطعه إلى الرّفع و قال ابن هشام إن كان النعت المقطوع لمجرّد مدح أو ذمّ أو ترحّم وجب حذف المبتداء إن رفعت النعت و الفعل إن نصبته و إن كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره وإظهاره.

والحمد لله

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	علماً	علماً يدل
٣	١٦	تصح	يصح
٨	١٢	التكليف	التكلف
١٣	٧	يأتى	يأبى
١٤	٦	وجه	وجه له
١٨	١١	يؤثر	يؤثر فى
١٩	١٩	يصدق	يصدق التعريف
٢٠	٧	كفاية	كناية
٢٣	٢	من ان	ان من
٢٤	٢٤	مشقة	مشتقة
٢٦	١٩	بكلمتين	كلمتين
٢٨	٢٣	يخبر	يجز
٢٩	١٣	قائم	قائم مثل
٢٩	٢٤	بفراق	بفراغ
٣٠	٤	بينه	مبنية
٣٠	١٥	ناقصاً	ناقصاً فعلا
٣١	٢	البين	المبين
٣٣	٥	عليها	عليهما
٣٣	٢١	الاسم	لاسم
٤٤	١٨	المشقة	المشتقة
٤٥	٣	الواحدانى	الوحدانى
٤٥	١٤	منها	منهما
٤٧	١٠	فكل	فكذلك
٤٨	٣	ثثبت	تثبت
٤٨	٥	انما	انهما
٤٨	٦	المعثورة	المعتورة
٥٦	١	مضروب	مضرب
٥٦	٢	المفترن	المقترن
٥٨	١	تقومها بنفسها	تقومهما بنفسهما
٥٩	١٧	لسور	بسور
٦١	١٦	كونه	كونها
٦٣	١٦	المشقات	المشتقات
٦٣	١٩	لاتخلو	لايخلو
٦٤	١٩	مقدم	المقدم
٦٧	١٩	بابها	فى بابها
٦٨	٣ـ٥	المتعورة	المعتورة
٦٨	١٢	به	ما به
٧٠	٩	مطابق	مطابقة
٧٤	٢٠	بالحروف	بالحرف
٧٥	٢٠	الاعرات	الاعراب
٧٧	٢	أو"له	أو له
٧٧	١٩	بشروط	بشروطه
٧٨	٦	يكن احدهما فى طول الاخر	تكن احديهما فى طول الاخرى
٨٠	٢١	بعدها	بل بعدها
٨٠	٢٤	وان	ان
٨١	٧	أو (كهدى) موجودة (والهدى)	(كهدى) أو موجودة (كالهدى)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨١	١٢و١٥	للمناسبة	المناسبة
٨٣	٢١	الاعم	الاعم حينئذ
٩٦	٥	فانما	فانهما
٩٧	٨	خروف	ابن خروف
٩٧	١٠	مختلفين	أومختلفين
٩٨	١٧	أنها	انما
١٠٠	٦	معروف عند المجهور	المعروف عند الجمهور
١٠٠	١٥	ويفتقر	ومعه يفتقر
١٠٥	١٥	أنها	انهما
١٠٨	١٩	والتقدير	والتقرير
١١٢	٢٠	كمالايتحقق	كمايتحقق
١١٤	٨	بها	بها أخبار
١١٥	٢٤	معه	مع
١١٧	١٢	فاعل	وفاعل
١١٩	١٥	وأعم	أوأعم
١٢٠	١٧	عليها	عليهما
١٢١	٣	ويجعل	وجعل
١٢١	٦	فاعله	فاعلاله
١٢١	٢٠	الاستتارة	الاستتار
١٢٢	١٤	تكون	يكون
١٢٢	١٥	معها	معهما
١٢٣	٤	صيغةالذىهو	صيغه وهو
١٢٤	١٣	الجر	حرف الجر
١٢٤	١٥	حروف	حرف
١٢٦	٢	قام	قاما
١٢٦	٢٢	حكم	حكمه
١٣١	٣	أوّل	أول
١٣٢	٢	يصلح	لايصلح
١٣٢	٣	الا	الابالحدث
١٣٢	٦	يتحقق	تتحقق
١٣٢	٢٢	الناصب	ناصب
١٣٤	٢٤	الناقص	الى الناقص
١٣٥	٣	تاقصة	ناقصة
١٣٥	١٢	فلا	اسم فلا
١٣٥	١٣	بينهما	بينها
١٣٥	١٩	ذاتها	حدذاتها
١٣٥	٢٤	واشتهر	وما اشتهر
١٣٧	١	الامر	تفرع الامر
١٣٨	٨	تأويلها	تأويلهما
١٣٩	١	بينا	بنينا
١٣٩	١٠	نحو	فى نحو
١٤١	٨	له المصدر	له الصدر
١٤٢	١٩	مقال	مقام
١٤٤	٨	منها	منهما
١٤٤	١٧	لجعلها	لجعلهما
١٤٥	١	الجى	الحى
١٤٥	٦	المعينان	المعنيان
١٤٧	٧	الاول	للاول
١٤٨	١	فنقول	فتقول
١٤٩	١٨	المقول	القول
١٥٢	٢٤	بانّك	(التشديد زائد)
١٥٣	٢	حروف	حرف
١٥٣	١١	استقرّ به	(التشديد زائد)
١٥٧	٦ـ٧	اتّباعاً	(التشديد زائد)
١٥٩	٥	له و	له أو
١٦٠	٢٣	الى دلالة	لادلالة
١٦١	١٨	جنبته	جنبة
١٦١	١٩	تقدمها	تقدمهما
١٦٣	٦	صح	صح المعنى
١٦٣	٢٤	فيها	فيما
١٦٥	٢	اذا	واذا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٧	١٣	والثانى	أوالثانى
١٦٧	١٨	أخوك	أخواك
١٦٨	٦	فيها	فيهما
١٦٨	١٧	اضاربك	وضربت الزيدان واضاربك
١٧٠	٧	الحركه	حركة
١٧١	١٧	الخبر	الخير
١٧١	١٨	المعروف	المرفوع
١٧٣	١٨	لاجله	والمفعول لاجله
١٧٤	١٠	كلى	الكلى
١٧٥	١١	ان	وان
١٨٢	١٠	ضربت	ماضربت
١٨٤	١	مسفرّة	(التشديدزائد)
١٨٤	٩	والمخلوق	مع المخلوق
١٨٥	٣	الموضوع	الموضع
١٨٦	٤	جواز الدليل	جوازاً لدليل
١٨٦	٧	قاعداًأو	قاعداً و
١٨٩	٨	الثابت	ثابت
١٨٩	٢٤	بقضة	بفضة
١٩٥	١٧	ويصدق	يصدق
١٩٦	١٩	القعود	قعود
١٩٦	٢٢	استقرار	الاستقرار
١٩٨	١٢	وللنص	للنص
١٩٨	١٣	لفظاً	فعل لفظاً
٢٠٠	٩	المنصوبات	المنصوب
٢٠١	٧	الاخيرين	الاخرين
٢٠٣	٢٠	عدمها	عدمهما
٢٠٥	١٣	انتسابه	انتسابه اليه
٢٠٦	٦	جار	جاز
٢٠٨	٢٣	الاصاف	الاوصاف

رفع أ. علاء الدين شوقى أسكنه الله الفردوس